

الجيش المصري في السياسة

١٨٨٢ - ١٩٣٦

دراسة تاريخية
د. عبد العظيم رمضان



الجيش المصري في السَّيَاة (١٨٨٢-١٩٣٦)

د. عبد العظيم رمضان



المكتبة العامة للدراسات والبحوث

١٩٧٧

تقديم

منذ سنوات طويلة كنت أرى أن دور الجيش المصرى فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، تأثيرا وتأثرا ، يستحق أن يكون محل دراسة علمية تلقى الضوء على جوانبه . وقد عرضت فكرة هذا الموضوع على كثير من الباحثين فى التاريخ الحديث الذين هم بصدد اعداد أبحاثهم لنماجستير أو الدكتوراه ، ولكنى لم أوفق فى اقناع أحد منهم بذلك: ربما لصعوبة التناول أو وعورة الموضوع . ولما كنت قد خشيت أن تنقضى حياتى قبل رؤية مثل هذا البحث يأخذ مكانه فى المكتبة العربية فقد آثرت أن أتولاه بنفسى . فكانت هذه الدراسة التاريخية التى يجعلها القارىء الكريم بين يديه .

وأشهد أن بحثا لم يثر فضولى العلمى بقدر ما أثاره هذا الموضوع . فالجيش بالنسبة لبلاد كبلادنا ، هو السلاح الرئيسى لتحرير الارادة الشعبية وحماية الاستقلال . فكل استقلال لا يرتكز على جيش يحميه ، هو استقلال مهدد ، وكل وجود سياسى لا يستند الى قوة عسكرية ، هو وجود عدم . ومن هذه الأهمية القصوى كان

الجيش في مصر محور صراع هائل بين القوى الوطنية والقوى الاستعمارية . فالقوى الوطنية لا تستطيع أن تغفل عنه لحظة واحدة حتى لا تفقد فرصتها في الحياة الحرة الكريمة ، والوجود السياسي المستقل ، والحماية اللازمة للأمن القومي . والقوى الاستعمارية لا تستطيع أن تفض الطرف عنه لحظة واحدة ، لما لها من مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية يمكن أن تتأثر سلبا أو إيجابا تبعاً لقوة هذا الجيش أو ضعفه .

لذلك كان هدف هذه الدراسة القاء الضوء على جوانب هذا الصراع الكبير بين القوى الوطنية والقوى الاستعمارية ، وتصوير انعكاسات هذا الصراع على الجيش وأوضاعه . وقد اخترت الفترة منذ فقدت مصر استقلالها وحريتها بالاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ حتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وهي أخرج اقتترات في تاريخ مصر . وإذا كنت قد انتهيت بالبحث عند معاهدة ١٩٣٦ ، فلكي أستجمع قواي لرحلة أخرى تتناول الفترة من معاهدة ١٩٣٦ إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وقد فكرت في الاستمرار بهذا البحث إلى نشوب الحرب العالمية الثانية ، خصوصا ولدي بالفعل عدد هام من الوثائق التي تخدم هذه الفترة ، ولكني لم أستطع أن أغالط نفسي بالانسياق إلى هذا الاغراء . فمعاهدة ١٩٣٦ هي المكان المناسب للوقوف بالبحث ، لأنه إذا كان الاحتلال البريطاني قد فتح صفحة العداء مع الشعب المصري: فإن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى في سنة ١٩٣٦ قد فتحت صفحة المهادنة بسبب ظروف الخطر الناشئ الذي كان يهدد العالم ، وهي المهادنة التي لم تستمر لأبعد من هزيمة هذا الخطر أثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم عادت صفحة العداء من جديد .

لقد حاولت ما وسعني من جهد أن ألزم التزاما دقيقا بمنهج البحث العلمي التاريخي ، وتطبيق مقاييس الدراسة العلمية التاريخية

بكل ما ترضه أمانة المؤرخ . وقد استقيت مادتي التاريخية من
مصادرها الأصلية . فقد استعنت ، فيما يتصل بالسياسة البريطانية
أزاء الجيش ، بمجموعات الوثائق الرسمية المثلة في المراسلات البرية
بين الحكومة البريطانية ووكالاتها السياسيين ، والتقارير السنوية
التي كان يرفعها القناصل البريطانيون العموميون في مصر الى وزارة
الخارجية البريطانية ، والكتب البيضاء والزرقاء البريطانية عن بعض
الوقائع التاريخية الهامة ، ومضابط مجلس العموم البريطاني .
ومذكرات الساسة البريطانيين الذين لعبوا دورا في تاريخ مصر .
وأعمالهم المنشورة . كما استعنت فيما يتصل بالسياسة المصرية ،
بمجموعات الأوامر العلية والذكرينات والقوانين والمراسيم والأوامر
الملكية ، ومحاضر المفاوضات المصرية البريطانية ، ومضابط مجلس
النواب والشيوخ ، والكتب البيضاء والخضراء المصرية عن القضية
المصرية والسودان ، ومحاضر اللجنة العامة للدستور . ثم مذكرات
الزعماء والساسة والعسكريين المصريين عن أدوارهم السياسية
والعسكرية وكذا المادة الهامة الموجودة في الدوريات عن هذه الفترة .
هذا الى جانب الدراسات الهامة التي تناولت بعض جوانب الدراسة .
وأمل أن أكون قد وفقت في لقاء بعض الضوء على جوانب
هذا الموضوع التاريخي الهام .

دكتور عبد العظيم رمضان

مصر الجديدة
أول المحطى ١٩٧٧

تمهيد

منذ أن ظهر الوجود السياسى للمجتمعات البشرية بظهور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ظهر الجيش . وقد اكتسب الجيش منذ ظهوره صفة طبقية ، فقد كان أداة الطبقة التى تملك فى يدها وسائل الانتاج لحماية الكيان السياسى للدولة من أية أخطار خارجية ، أو لتحقيق الأطماع التوسعية . كما كان أداة فى يد هذه الطبقة لحماية النظام الاجتماعى فيها من أية أخطار داخلية .

وبسبب هذه الصفة الطبقية للجيش ، فقد حرصت الطبقة التى تملك فى يدها وسائل الانتاج على احتكار شرف الجندية ، وحرمان الطبقات المحرومة من هذا الشرف . وحين كانت تعجز صنفوها عن تزويد الجيش بالكوادر التى يحتاج اليها ، كانت تلجأ الى الاستعانة بالمرتزقة ، كيلا تسلم السلاح والقدرة القتالية للطبقات التى تستغلها .

ومع انهيار المجتمعات الاقطاعية على يد الطبقة البورجوازية ، التى جندت ورائها ، فى مرحلة متقدمة ، الطبقات الأخرى تحت شعارات الحرية والمساواة والعدالة ، أخذت تظهر الجيوش القومية التى يجند

فيها المحرومون جنبا الى جنب مع المالكين . وحلت العنفة القومية
للجيوش محل العنفة الطبقية .

وبالنسبة لمصر ، اتخذت مسألة الجيش فيها شكلا خاصا لا يختلف
في جوهره عن الأساس السالف الذكر ولكنه يختلف من ناحية أخرى .
فمنذ الفتح المقدوني حتى عصر محمد علي ، انتقلت السيطرة على
وسائل الانتاج من يد الوطنيين الى يد الغزاة الذين تكونت منهم
أرستقراطية فوق جميع الطبقات . وهي أرستقراطية تحولت من مقدونية
الى رومانية الى عربية الى تركية الى مملوكية الى عثمانية . وتحولت
جنسية الجيش المصري تبعا لذلك الى مقدونية ورومانية وعربية
وتركية ومملوكية وعثمانية . وفي العصر العثماني المملوكي كان الجيش
في مصر يتكون من الأوجاقات العثمانية جنبا الى جنب مع القوات
المملوكية . ثم انتقلت السيطرة الى العناصر المملوكية قبيل مجيء
الحملة الفرنسية .

على أنه في عهد محمد علي انتقل الجيش المصري الى عصر جديد
مع وقوع التغيرات التاريخية الآتية :

أولا - تحول الجيش المصري من جيش غير نظامي الى جيش
نظامي .

ثانيا - تحول العنفة الطبقية للجيش الى صفة قومية .

ثالثا - انتقال السيطرة على وسائل الانتاج من يد المالك الى
يد الطبقة البورجوازية المصرية الجديدة .

وبالنسبة للتغيير الأول ، فعندما تسلم محمد علي الحكم ، كان
الجيش المصري يتكون من مزيج من الترك والألبان والمغاربة والدلاة .
وعلى الرغم من أنه حقق بهذا الجيش الانتصارات في النوبة وسنار
والبحاز ، إلا أنه كان يدرك أنه لا يستطيع تحقيق مثل هذه الانتصارات

لو اشتبك مع جيش أوروىي تدرب على الأساليب والأنظمة الحديثة التي ألقتها جيوش أوروبا . ولذلك قرر تكوين جيش على أحدث النظم ، هو ما عرف باسم « النظام الجديد » .

ولتنفيذ ذلك ، شرع محمد علي في تشتيت الجنود غير النظامية التي يتكون منها جيشه ، ووزعهم على الثغور والأقاليم . ثم أخذ في تكوين النواة الأولى للجيش الجديد في أسوان ، وكانت تتكون من خمسمائة من خاصة مساليكه وخمسمائة أخرى من مساليك بعض رجاله ، تم تدريبهم على يد الكولونيل سيف ، وذلك ليكونوا ضباطا في النظام الجديد . وبعد الانتهاء من توافر العدد الكافي من الضباط ، أخذ في التفكير في الجنود . من أي الطبقات يتم حشدهم ؟

وفي البداية لم يشأ محمد علي تجنيد الأتراك أو الأرناؤود خشية خروجهم على الطاعة وإثارة الفتنة والتمرد . ولكنه لم يشأ أيضا تجنيد الفلاحين المصريين خشية وضع السلاح في يد من لا يملكون ؛ والتجأ إلى السودانيين من كردفان وسنار حيث أقام لهم المعسكرات في أسوان وفي بني عدي وبالقرب من منفوط لتدريبهم على النظام الحديث . ولكن التجربة فشلت فشلا ذريعا ، لما يذكره المؤرخون ، (١) من أسباب تصل بعدم موافقة الجو لمزاجهم وصحتهم ، وعدم طاقتهم على الخدمة العسكرية وتعشى الأمراض بينهم . وهذه الأسباب لا تبدو مقنعة الآن ، لأن المناخ في مصر أفضل من المناخ في السودان ، ولأن السودانيين قد أثبتوا تاريخيا طاقتهم على الخدمة العسكرية ، بدليل وجود جيش سوداني حديث جاليا ، يؤدي واجباته العسكرية كأفضل ما تكون . وفي الواقع أن السودانيين ، أو «المبيد» — كما كان يطلق عليهم — الذين أرسلوا إلى مصر قسرا ، والذين أخذ سيلهم يتدفق مع تقدم الجيش المصري القاتع في بلادهم — لم يكونوا يملكون أي حافز قومي أو وطني أو طبقي يدفعهم للأقبال على الخدمة العسكرية

لو اشتبك مع جيش أوروبي تدرب على الأساليب والأنظمة الحديثة التي ألقتها جيوش أوروبا . ولذلك قرر تكوين جيش على أحدث النظم ، هو ما عرف باسم « النظام الجديد » .

ولتنفيذ ذلك ، شرع محمد علي في تشتيت الجنود غير النظامية التي يتكون منها جيشه ، ووزعهم على الثغور والأقاليم . ثم أخذ في تكوين النواة الأولى للجيش الجديد في أسوان ، وكانت تتكون من خمسمائة من خاصة مماليكه وخمسمائة أخرى من مماليك بعض رجاله ، ثم تدريبهم على يد الكولونيل سيف ، وذلك ليكونوا ضباطا في النظام الجديد . وبعد الانتهاء من توافر العدد الكافي من الضباط ، أخذ في التفكير في الجنود . من أي الطبقات يتم حشدهم ؟

وفي البداية لم يشأ محمد علي تجنيد الأتراك أو الأرناؤود خشية خروجهم على الطاعة وإثارة الفتنة والتمرد . ولكنه لم يشأ أيضا تجنيد الفلاحين المصريين خشية وضع السلاح في يد من لا يملكون ؛ والتجأ إلى السودانيين من كردفان وسنار حيث أقام لهم المعسكرات في أسوان وفي بني عدي وبالقرب من منفوط لتدريبهم على النظام الحديث . ولكن التجربة فشلت فشلا ذريعا ، لما يذكره المؤرخون (١) من أسباب تتصل بعدم موافقة الجو لمزاجهم وصحتهم ، وعدم طاعتهم على الخدمة العسكرية وتفشى الأمراض بينهم . وهذه الأسباب لا تبدو مقنعة الآن ، لأن المناخ في مصر أفضل من المناخ في السودان ، ولأن السودانيين قد أثبتوا تاريخيا طاعتهم على الخدمة العسكرية ، بدليل وجود جيش سوداني حديث جاليا ، يؤدي واجباته العسكرية كأفضل ما تكون . وفي الواقع أن السودانيين ، أو «المبيد» — كما كان يطلق عليهم — الذين أرسلوا إلى مصر قسرا ، والذين أخذ سيلهم يتدفق مع تقدم الجيش المصري الفاتح في بلادهم — لم يكونوا يملكون أي حافز قومي أو وطني أو طبقي يدفعهم للأقبال على الخدمة العسكرية

والانخراط في صفوفها • وهذا هو السبب في هبوط روحهم المعنوية،
وقاثر حالتهم الصحية ، حتى ركبتهم الأمراض وتفشى فيهم الموت بكثرة
على ذلك فلم يبق أمام محمد على مفر من الالتجاء الى تجنيد الفلاحين
لمصرين •

وهنا نصل الى التغير الثاني ، وهو تحول الصفة الطبقيّة
للمجيش المصري الى صفة قومية • فحتى ذلك الحين ، وكما رأينا، كانت
الخدمة العسكرية في مصر قاصرة على الطبقة التي تسيطر على وسائل
الانتاج ، وكان الفلاحون المصريون أبعد ما يكونون عن التجنيد •
ولذلك حين أخذ محمد على في تجنيد هؤلاء الفلاحين ، وقع النفور
والسخط في قلوبهم ، وعمدوا الى المقاومة • ولم يكن السبب في
ذلك كما يقول المؤرخون أن الفلاحين المصريين « يكرهون التجنيد
وينفرون منه ويتحامونه ويمقتونه » (٢) ، وإنما لأنهم لم يروا مصلحة
لهم في التجنيد أصلا ، فلم يكن لديهم ما يدفعون عنه أو يسوتون في
سبيله ، ولذلك اعتبروا التجنيد عملا من أعمال السخرة لا مبرر له •
وسأعلت تصرفات محمد على على تأصيل هذا الشعور ، فبدلا من ربط
الفلاحين المصريين بالوطن ماديا عن طريق تملكهم الأرض ، اعتبرهم
مجرد أجراء ينتفعون بأطيان الحكومة ، ولهم حق الانتفاع ما داموا
يدفعون الضريبة ، فاذا تأخروا في تسديد ما عليهم من الضرائب،
اتزعت الأرض منهم وأعطيت لغيرهم دون أى تعويض • وفي الوقت
نفسه بدلا من توعية الفلاحين المصريين قوميا ووطنيا ، لجأ محمد
على الى القبض على المجندين وسوقهم قسرا الى المعسكرات •

على أن الطبقة الأرستقراطية التركية كانت تدرك بحسها الطبقي
عواقب تجنيد الفلاحين المصريين • فقد أورد بعض المؤرخين أن أفراد
هذه الطبقة « أرادوا أن يحولوا دون تجنيد المصريين ، وكانت حجتهم
في ذلك أن الجندية مهنة نبيلة يحط من قدرها أن تصبح في متناول

الفلاحين • كما زعموا أن وضع الملاح في أيدي « الفلاحين » ، « المغلوبين » ، إنما هو بمثابة تسليمهم الأداة التي يطردون بها « الثمانلى » « الغالبين » (٣) • ولم ينب حس هذه الارستقراطية الطبقي، فبعد نصف قرن تقريبا كان الجيش المصرى المكون من الفلاحين يثور على الخديو توفيق ويهدد بإعلان الجمهورية ، وبعد قرن آخر كان هذا الجيش يقتلع أسرة محمد على من البلاد :

كان التغيير الثالث هو انتقال السيطرة على وسائل الانتاج من يد الممالك الى يد الطبقة البورجوازية المصرية الجديدة • وكان محمد على قد فتك بالممالك فى مذبحه القلعة المشهورة عام ١٨١١ ، وتعقبهم فى الأقاليم حتى اضطرت فلولهم الى الهرب الى دنقلة • وصادر ما كان فى حوزتهم من أراضى الالتزام • وبذلك انتهت سيطرتهم على وسائل الانتاج ، وانتهى أمرهم فى التاريخ •

وفى عام ١٨١٤ أمر بإلغاء نظام الالتزام كلية ، وضم جميع أراضى الالتزام اليه • ثم أخذ فى توزيع الأقطان الواسعة على نفسه وأفراد أسرته ، كما أنعم بإبعديات واسعة من الأراضى على بعض كبار رجال الإدارة والجيش والأعيان والأغراب لاصلاحها وزراعتها • وفى فبراير ١٨٣٧ قرر ايجاد طبقة أرستقراطية زراعية ثابتة الى جواره تحصر فى نفسها نسب الغنى العقارى ، فأعطى المنعم عليهم بالابعديات الحق فى تورثها لأولادهم وذريتهم • وفى فبراير ١٨٤٢ أعطاهم ملكيتها المطلقة وكافة التصرفات الشرعية • فكان ذلك ميلاد الطبقة البورجوازية المصرية الجديدة التى قدر لها أن تقود الحركة الوطنية فى مصر لمدة قرن آخر من الزمان حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو •

وعند نشأة هذه الطبقة البورجوازية الجديدة ، كانت تغلب عليها العناصر التركية والشركسية والألبانية ، ولكن لم تلبث أن أخذت تغلب عليها العناصر المصرية • وفى الوقت نفسه ، ومع عهد سعيد وإسماعيل

وتدفق المفاهيم الأوروبية واستباحة مصر للمصالح الأوروبية المالية والتجارية — أخذت تبرز أرستقراطية أوروبية أخرى تحمل محل الأرستقراطية الإسلامية السالفة الذكر التي كانت تنفرض مع حركة التاريخ . وهكذا وجدت الطبقة البورجوازية المصرية الجديدة نفسها في مواجهة خطر غزو امبريالي ، وأخذ المسرح الاجتماعي والسياسي يتجه للثورة العراية .

وفي البداية لم يكن في وسع هذه الطبقة البورجوازية أن تقوم بدور إيجابي في مواجهة هذا الزحف الامبريالي . فعلى الرغم من ثرائها ، إلا أن نظام الحكم المطلق الذي كانت تمارسه أسرة محمد على كان يحرمها من المشاركة في حماية نفسها والدفاع عن مصالحها . ولكن حين أخذت التناقضات بين مصالح الخديو اسماعيل من جهة . والمصالح الامبريالية من جهة أخرى ، تظهر وتهدد مسند الخديوية ذاتها أخذت السلطة الخديوية تضعف ، وأخذ مساعد البورجوازية المصرية الجديدة يشتد . وفي الوقت نفسه حين وقع الخطر على الخديوية واضطرت الى الدخول في صراع مباشر مع الوصاية الدولية ، لم تجد مفرًا من الالتجاء الى البورجوازية المصرية تستعين بها على مواصلة النضال . وكان الثمن هو مشاركتها في الحكم ، أي الدستور .

وقد تبدى أثر ذلك في مجلس شورى النواب الذي تأسس في نوفمبر ١٨٦٦ ، لايهام أوروبا بأن مصر تحكم حكما دستوريا . فقد أخذ مساعد هذا المجلس يشتد تدريجيا حتى صار الأعضاء في دورة نوفمبر ١٨٧٦ ودورة فبراير ١٨٧٧ يرون من اختصاص المجلس البحث في مسألة تسوية الديون . ثم دعا اسماعيل مجلس شورى النواب للانعقاد في ٢ يناير ١٨٧٩ ، وصرح في اجتماع سري عقده لزعماء المجلس بأنه لن يضيره أن يتصدى الجميع لمعارضة الادارة الأجنبية التي أرغم هو على قبولها . ثم بلغ الموج الثوري للبورجوازية المصرية

ذراه حين أعد أعضاء مجلس النواب والأعيان وضباط الجيش .
الموظفون والتجار مشروع « لائحة وطنية » رفعوها الى الخديو
اسماعيل في ابريل ١٨٧٩ ، يطلبون فيها تنقيح لائحة النواب الأساسية
النظامية بما يمنع مجلس النواب الحقوق التي للمجانين المثيلة في
أوروبا . وقد استجاب اسماعيل . وقدمت الوزارة انونية التي كان
يرأسها شريف باشا للمجلس في ١٧ مايو ١٨٧٩ ما اعتبر أول مشروع
لدستور نيابي برلماني كامل .

وهنا أدركت الوصية الأجنبية الخطر على مصالحها من انتقال
السلطة من يد فرد إلى يد طبقة، أي من يد الخديوية الى يد البورجوازية
فقررت خلع اسماعيل قبل اقرار الدستور ، وهو ما تم بالفعل في ٢٦
يونيه ١٨٧٩ ، وأنت بانخديو توفيق الذي قرر إيقاف الدستور .
أخذت وزارته التي كان يرأسها رياض باشا ، والتي كانت خاضعة
خضوعا كليا للوصاية الأجنبية ، في تعقب نشاط الزعماء الدستوريين
وتشديد المراقبة عليهم بالمراقبة والتفني والسجن ، حتى هدب
تماما بتصفية الحركة الوطنية .

ولكن في ظلام هذه الأزمة الطاحنة التي كانت تمر بها حركة
البورجوازية المصرية ، ظهرت حركة الضباط العرايين ، لأسباب تتعلق
بالجيش وصراعاته الداخلية ، فاكشفت الطبقة البورجوازية فجأة
أنها ليست من الضعف بحيث ظنت نفسها ، وأن لها في الجيش الوطني
قوة طبيعية لا يستهان بها ، فلذا استطاعت أن تضمه الى جانبها في
قضية الاصلاح الدستوري ، فانه لا بد قاض على ما حاق بها من شدة
وهوان . وهكذا ، ولأول مرة منذ العصر الفرعوني ، حدث هذا
اللقاء التاريخي بين الطبقة الوطنية التي انتقلت الى يدها وسائل الانتاج،
وبين الجيش الوطني ، ضد الاستبداد الداخلي والاستعمار الخارجي،
وهو اللقاء الذي صنعتها العوامل السالفة الذكر - كما رأينا - ، أي

تحول الجيش المصرى من جيش غير نظامى الى جيش نظامى ، وتحول
الصفة الطبقة للجيش المصرى الى صفة قومية ، وانتقال وسائل الانتاج
الى يد البورجوازية المصرية الجديدة .

فى ذلك الحين كان الجيش المصرى تعدد الأقدار للقيام بدوره
السياسى الوطنى التاريخى . فقد كان المؤسسة الوحيدة من بين
مؤسسات الدولة التى لم يكن للعناصر التركية والشركسية الغالبة
فيه . ففى خلال حكم عباس وسعيد واسماعيل ، أخذ العنصر المصرى
من الضباط يتزايد حتى أصبح يحدد البقية الباقية من نفوذ العناصر
التركية والشركسية . ومنذ عام ١٨٥٤ بدأت تدخل فى سلك الضباط
عناصر من البورجوازية المصرية الصغيرة ، وذلك حين أمر سعيد
بانتظام أولاد العمدة ومشايخ البلاد فى سلك العسكرية . وكان ذلك
بمناسبة انقضاء بنور الثورة فى أرض خصبة ، فلم ثابت هذه العناصر
البورجوازية الصغيرة ان وجدت نفسها تنفس فى جو ثقيل من النفوذ
التركى والشركسى الذى كان مسيطرا فى قيادة الجيش . ولذا كان هذا
المناخ أقل حدة فى عهد سعيد ، الا أنه لم يلبث أن اشتد فى عهد
اسماعيل .

ولم تلبث الوزارة الأوروبية الاولى التى كان يرأسها نوبار
باشا أن أدركت مصدر الخطر على الوصاية الأجنبية والنفوذ الأجنبى
الزاحف ، وهو الجيش ، فعملت فى غير ذكاء الى الاصطدام به
وتصفيته بانقاص عدده واحالة عدد كبير من ضباطه الى الاستبداد ،
بحجة التوفير لأداء أقساط الدين . ثم وقعت فى غلطة كبيرة حين دعت
هؤلاء الضباط لتسليم أسلحتهم وتسلم جزء من مرتباتهم المتأخرة ،
فحشنت بذلك فى القاهرة ٢٥٠٠ من الضباط الساخطين . وكانت
تلك هى الفرصة الملائمة للخديو اسماعيل لضرب الوزارة الأوروبية

الأولى . فحين عرض عليه البعض مناعب الضباط تساءل قائلا : « ما الذى يلقى هؤلاء الضباط ساكنين ؟ »

ولم يسكن الضباط ، فقد قاموا بمظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ . وكانت تلك هى المرة الأولى منذ تكوين الجيش النظامى فى عهد محمد على الذى يهتز فيه نظام الجيش فى عنف . وقد أسفرت هذه المظاهرة العسكرية عن سقوط الوزارة الأوروبية الأولى ، ولكن وزارة رياض باشا الخاضعة للوصاية الأجنبية فى عهد توفيق ، لم تعط بالدرس ، ففى أواخر عام ١٨٨٠ اعترفت توجيه ضربة أخرى ، فقررت تصفية الضباط المصريين المرقين من تحت السلاح عن طريق حصر الترقى فى خرجى الكلية الحربية دون غيرهم . ومعنى ذلك تجديد هؤلاء الضباط المصريين من أبناء العهد والمشايخ الذين دخلوا العسكرية ألقاراً ثم ترقوا من تحت السلاح ، وحرمانهم من الوصول الى المناصب العليا . ثم شرعت فى تصفية هؤلاء الضباط لحساب الضباط الجراكسة فأمرت بإحالة عبد المال بك حلمى الى ديوان الجهادية ، وكان عمره أربعين سنة ، وفصل أحمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى ، وكان فى الأربعين من عمره أيضاً ، وأقامت مكانهما ضابطين شركسيين .

ولم تدر الوزارة بذلك أنها قد مهدت للثورة . ففى نفس السنة التى صدر فيها هذا الأمر من جانب عثمان رفقى باشا ، تكون الحزب العسكرية السرى بقيادة عرابى وعضوية الاميرالاي عبد المال حلمى والبكباشى خضر ، وعلى بك فهمى ، والبكباشى محمد عبيد ، والبكباشى التى يوسف ، والقائمقام أحمد عبد الغفار . وقد حرر هذا الحزب عرضة الى رياض باشا يطلب فيها عزل عثمان رفقى ، وإعادة النظر فى قوانين الترقية ، واجراء تحقيق فى أهلية من تمت ترقيتهم ووقع على العرضة أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد المال حلمى . وقد استطاع رياض عن طريق الخديعة القبض على الضباط

الثلاثة وسجنهم في قصر النيل • ولكن البكباشي محمد عبيد ومع القوات التي تحت قيادته قام بهجوم خاطف على ديوان قصر النيل أدخل به الرعب في قلوب الحكام والشراكسة ، وأطلق سراح الضباط عنوة •

وهنا تهيأت الفرصة التاريخية للقاء بين البورجوازية المصرية الكبيرة والجيش • فتحت تأثير الأزمة التي كان يخوضها الزعماء الدستوريون والزعماء العسكريون على السواء ، في مواجهة مؤامرات السلطة والوصاية الأجنبية، أخذت الاجتماعات تعقد بينهم لتقريب وجهات النظر والاتفاق على برنامج عمل • فالزعماء الدستوريون يستهدفون استخدام الجيش في الحصول على دستور ينقل السلطة من يد الخديو إلى أيديهم والزعماء العسكريون يستهدفون إسقاط نظام الحكم الاستبدادي وإقامة حكم نيابي يسود فيه القانون بما يحفظ حياتهم ويصون حقوقهم • وقد انتهى الأمر بأن وضع الجيش نفسه لأول مرة منذ العصر الفرعوني موضع القوة المنفذة لإرادة القوى الوطنية • وتمثل ذلك في مظاهرة عابدين يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، التي قدم فيها الجيش باسم الأمة مطالبه الثلاثة المتكاملة وهي :

١ - إسقاط وزارة رياض باشا • والفرض من هذا المطلب إسقاط الوصاية الأجنبية التي تمثلها هذه الوزارة •

٢ - دعوة البرلمان إلى الانعقاد نحو الهدف منه إسقاط نظام الحكم المطلق •

٣ - زيادة عدد الجيش إلى ١٨٠.٠٠٠ • والفرض منه توفير الاداة الرئيسية التي لا غنى عنها لدعم الاستقلال وحماية البلاد •

ولقد كان جذيرا بهذا التحالف التاريخي بين الطبقة البورجوازية

انصرية والجيش ، الذى أسفر عن تأليف وزارة شريف باشا الدستورية وانقضاء مجلس شورى النواب يوم ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، وصدر دستور ٦ فبراير ١٨٨٢ - أن يحقق أهداف الحركة الوطنية كاملة ، بإسقاط كل من الحكم الاستبدادى واثوصاية الأجنبية ، لو أن الجيش اكتفى بأن يكون دور الأداة المنفذة لارادة القوى الوطنية الدستورية ، ولكن القواد العرابين بعد مظاهرة عابدين يوم ٩ سبتمبر اتجهوا الى انتزاع الزعامة الوطنية من يد هؤلاء الزعماء الدستوريين والتفجع الى السنطة. دون أن يخطنوا الى حقيقة هامة هي أن المرحلة التاريخية التى تجتازها مصر ، هي مرحلة البورجوازية الكبيرة التى كان يمثلها هؤلاء . وليست مرحلة البورجوازية الصغيرة التى يمثلونها هم . وأنه فى الوقت الذى كان لدى تلك البورجوازية الكبيرة ، التى كان يمثلها الزعماء الدستوريون ، فكر متكامل عن مهام « الثورة البورجوازية الوطنية » فى التحرر الاقتصادى والسياسى من الامبريالية الأوروبية من جهة ، وفى التحرر الدستورى من الحكم المطلق من جهة أخرى - فإن الطبقة البورجوازية الصغيرة التى كان يمثلها هؤلاء القادة العسكريون ، كانت تنظر الى فكر متكامل عن مهام « الثورة البورجوازية الديموقراطية » فى الإصلاح الزراعى وتعظيم العلاقات شبه الاقطاعية القائمة ، كما كانت عاجزة عن تحقيقها . وعلى هذا النحو أخذ الصراع على السلطة ينقسم التحالف بين الزعماء الدستوريين والزعماء العسكريين .

وقد لعبت الوصاية الأجنبية الانجليزية والفرنسية على حبل هذا الخلاف . فقدمت الدولتان المذكرة المشتركة الأولى فى ٦ يناير ١٨٨٢ لتشجيع الخديو على الوقوف فى وجه القوى الدستورية والعسكرية ، ولكن المذكرة أشعرت الفريقين بالخطر ، وأدت الى اتعاهما وتشدهما مما أدى الى سقوط وزارة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى : سيطرة الحزبسكرى . ولكن المذكرة المشتركة الثانية التى قدمت

في ٢٥ مايو ١٨٨٢ في ظل مجيء الأسطولين الانجليزي والفرنسي .
حققت أغراضها في شق التحالف بين الفريقين الدستوري والعسكري،
لأنها وجهت أساما لضرب الفريق الثاني وحده ، الذي اعتبره «سبب
الاضطراب في مصر» وطالبت بإبعاد عرابي من مصر ، وإبعاد عبد العان
حلي وعلى فهي إلى الرفض واستقالة الوزارة .

ولما كان إبعاد الجيش عن مجال العمل السياسي والتأثير في الحياة
السياسية ، قد أصبح يتفق مع أهداف البورجوازية المصرية الكبيرة .
خصوصا بعد أن وعد القنصل الانجليزي «ماليت» بأن حقوق البرلمان
المصري سوف تراعى في هذه الحالة ، مما يعني التسليم بالحكم
الدستوري ، فقد اعتبرت البورجوازية المصرية هذه النتيجة حلا
وسطا كافيا لتخليصها من تسلط العسكريين من جهة ، وتسلط الخديو
من جهة أخرى ، ويجنب البلاد التعرض لرعونة القوة العسكرية
للاميرالية من جهة ثالثة . ولذلك حين رفض الجيش ووزارة البارودي
المذكورة المشتركة ، وحاول الزعماء العسكريون خلق الخديو بعد أن
قدمت وزارة البارودي استقالتها ، رفض الزعماء الدستوريون ومجلس
النواب الانعاز لأجراء يعرض مكاسب الحكم الدستوري للخطر .
والدخول في مواجهة مع الدول الامبريالية .

وبهذا الانشقاق لم يعد الجيش في ذلك الحين يعبر عن أهداف
البورجوازية الكبيرة ولم يعد اداتها المنفذة كما كان الحال يوم ٩
سبتمبر . وقد كان ذلك أساس الفشل الذي لحق الثورة المراية ،
وسبب الاحتلال البريطاني الذي وقع بعد ذلك . فبعد أن فقد الجيش
قاعدته الطبقية صاحبة الدور التاريخي ، تحول عمله بالضرورة إلى
مغامرة عسكرية . وقد حاول عرابي وزملاؤه اجبار النواب على خلق
الخديو ، وشهروا السيف في وجوههم ، ولكنهم فشلوا في ذلك .
وعندئذ طلب العسكريون بقاء عرابي وزيرا للجهادية ، فتوسط الزعماء

المستوريون لدى الخديو لقبول ذلك ، وعاد مرابي الى نظارة الجهادية
ورئاسة الجيش يوم ٢٨ مايو ١٨٨٢ • وبسيطرة الجيش على الحكم .
تهيأت الظروف للتدخل العسكري البريطاني ، وهو ما تم يوم ١١
يولية ١٨٨٢ •

حواشي التمهيد

- (١) انظر محمد فوزي شكري وآخرون : بناء دولة ، مصر محمد علي ص ١٥٢ (تاريخ الفكر المصري ١٩٤٨) ، الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر .
مصر محمد علي ص ٣٦٤ (مطبعة النهضة ١٩٣٠) .
- (٢) الرافعي : المرجع المذكور ص ٣٦٥ .
- (٣) محمد فوزي شكري وآخرون : المرجع المذكور ص ١٥٢ .

مراجع التمهيد :

- تيرودور دولكستين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ ترجمة عبد الحبيد الميادي ومحمد بدرخان .
- سليم خليل النحاس : مصر للمصريين ، الجزء الرابع .
- عبد العظيم مصطفى : قيادة الثورة القومية وفكرة السلطة (الطبعة سبتمبر ١٩٧٦)
- مذكرات الإمام محمد عبده (كتاب الهلال ابريل ١٩٦١) .
- مذكرات عرابي ، جزآن (كتاب الهلال فبراير وعارس ١٩٥٣) .
- محمد رشيد رضا : تاريخ الاستقلال الإمام المسيح محمد عبده ، الجزء الأول .
- محمد كامل مرسي : الملكية الطارئة في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة الى الآن .
- مطروب فرنين الأحكام المربعة في شأن الأرمن المصريين . ترجمت سعيد عبون .
Blunt, W.S., Secret History of the English Occupation of Egypt.
Cromer, The Fall of Modern Egypt (London, 1911).

الفصل الأول
السياسة البريطانية
والجيش المصري

● السياسة البريطانية والجيش المصري

د.ر. أن سيطرة الجيش على الحكم في ٢٨ مايو ١٨٨٢ ، قد مهدت الطريق للتدخل العسكري البريطاني في ١١ يولية ١٨٨٢ .
والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : الى أى حد كانت هذه السيطرة هى السبب الرئيسى فى وقوع الاحتلال ، وإلى حد كانت عاملا مساعدا فى وقوعه ؟ . وبمعنى آخر ، هل كانت انجلترا تسعى الى احتلال مصر وفتحها وضماها قبل الثورة المراحية ، ثم أتاحت الثورة لها الفرصة لتحقيق هذا الغرض ، أم ان انجلترا لم تكن تستهدف احتلال مصر . ولكن الثورة المراحية ، بما هدت به المصالح البريطانية الاقتصادية والاستراتيجية ، قد خلقت وضعا يستوجب تدخل بريطانيا لتعطيم الجيش المصرى وتصفية الثورة المراحية وتأمين الوضع الداخلى ، ثم الانسحاب بعد ذلك ؟

للإجابة على هذا السؤال نقول: ان الوثائق الرسمية التى صدرت عن هذه الفترة ، وبخاصة الوثائق الألمانية والانجليزية ، قد أثبتت أن

الخط الرئيسى فى السياسة الانجليزية قبل الاحتلال لم يكن يعمل للاستيلاء على مصر أو ضمها • وانما كان هذا الخط يعمل من أجل المحافظة على وضعها السياسى فى إطار التبعية العثمانية والترمانات السلطانية والاتفاقات الدولية (١) • بل ثبت الوثائق أيضا أن انجلترا قد رفضت كافة العروض التى عرضت عليها من جانب بسمارك منذ عام ١٨٧٧ ، لاحتلال مصر وضمها ، فى مقابل استيلاء روسيا على المضائق التركية (٢) •

ولم يكن رفض انجلترا لعروض ألمانيا منشؤه التجرد من المطامع الامبريالية ، وانما كان هناك سببان رئيسيان ، الأول ، عزلة انجلترا السياسية فى أوروبا أمام اتحاد القياصرة الثلاثة (الألمانى والروسى والنمساوى المجرى) ، وحاجتها الماسة ، من ثم ، الى صداقة فرنسا وولائها لها • ولما كانت السياسة الفرنسية فى ذلك الحين تقوم على المحافظة على ما تعتبره حقوقا لها فى مصر ، وعلى عدم الاعتراف لدولة أوروبية كائنة من كانت بالسيادة أو التفوق فيها ، فقد قامت السياسة البريطانية فى تلك الفترة على أساس التعاون الوثيق مع فرنسا وتساوى نفوذ الدولتين •

ثانيا ، ان انجلترا كانت تخشى ، اذا استولى الروس على المضائق وسيطروا على الاستانة ، كمقابل لاستيلائها على مصر ، أن يرحلوا بجيوشهم عبر سوريا ويصلوا الى مصب النيل • وقد ناقش هذه المسألة دزرائيلى بقوله : « ماذا تكون فائدة أخذ الانجليز لمصر ؟ • وحتى قواتنا البحرية لا تستطيع أن تبرز مركزنا فى مثل هذا الموقف • ان الناس الذين يتكلمون بهذه الطريقة ، يجهلون الجغرافيا تماما ، ان الاستانة ، وليست مصر أو قناة السويس ، هى مفتاح الطريق الى الهند » (٣) •

ولما كان مركز مصر الدولى الذى فرضته الدول الكبرى فى

نسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، والذي كان يكفل لمصر قدرا من الاستقلال الداخلي في إطار التبعية العثمانية ، يفتح باب التدخل الأجنبي في شئون البلاد ، ويصير للدول الكبرى ، وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا ، ممارسة نفوذها السياسي وحماية مصالحها الاقتصادية ، نظرا لتمذر اجراء أى تغيير في هذا الوضع - سواء من جانب مصر أو من جانب تركيا - الا بموافقة هذه الدول من جهة ، ولعاجة مصر الى تدخل هذه الدول لمنع السلطان من سحب الامتيازات السخية التي منحها ، ثم توسيع نطاق الحكم الذاتى والاتصال عن الدولة العثمانية ، من جهة أخرى . ولما كانت إنجلترا تحتل ، مع فرنسا ، فى مصر ، مركزا ممتازا بفوق مركز الدول الأخرى لأسباب تاريخية ، ولظروف الأزمة المالية فى عهد اسماعيل التى هيات لهاتين الدولتين انشاء نظام المراقبة الثنائية التى بسطت اشرافهما على أمور مصر المالية والداخلية - لذلك فقد قامت السياسة البريطانية فى ذلك الحين على المحافظة على وضع مصر الدولى ، بعدم السماح للسلطان باحداث تغيير جوهري فى هذا التوضع من جانب ، وبعدم السماح لولاة مصر بالاستقلال أو الاتصال عن تركيا ، من جانب آخر . وقد عبر السير إدوارد مالت ، قنصل إنجلترا العام فى مصر حينذاك ، عن هذه السياسة للسلطان فى ٢١ سبتمبر ١٨٨١ بقوله : « ان حكومة جلالة الملكة لا ترمى الا للاحتفاظ بسيادة الباب العالي وبحقوق الخديو ، وهى لا ترغب فى احتلال مصر ولا ضمها » (٤) .

فلما قامت الحركة المرافية ، واشتبكت مع الخديو المدغم بالتأييد الأجنبى ، كان ذلك ايذافا بتغير الوضع السياسى فى مصر لغير صالح النفوذ الانجليزى . وفى المرحلة الأولى من الحركة ، حين كانت السيطرة عليها لا تزال فى يد العناصر المدنية ، وعلى رأسها شرف باشا ولسطان باشا ، لم تكن إنجلترا تجد موجبا للتدخل المسكرى سواء كان فى شكل احتلال انجليزى منفرد ، أو فى شكل احتلال انجليزى - فرنسى

ولذلك فقد قبلت الاشتراك مع فرنسا في تقديم المذكرة المشتركة يوم ٧ يناير ١٨٨٢ ، والتي قصد بها تدعيم سلطة الخديو في وجه الحركة الدستورية ، لصيانة نفوذ المراقبين الانجليزى والفرنسى بصفة خاصة ، والنفوذ الأجنبى الاوروبى بصفة عامة (٥) . ولكن في المرحلة الثانية ، عندما انتقلت السيطرة على الحركة الى يد العناصر العسكرية بزعامه عرابى ، واستطاع هذا الحزب اسقاط شريف باشا عن الحكم ، وتحدى المراقبة الثنائية وتجريدها من نفوذها السياسى والمالى ، ثم اقضاء سلطة الخديو اقصاء تاما والتهديد بخلعه ، ظهر لانجلترا « كأننا قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتها على مواصلاتها الهندية الى يد مجلس ثورى ، وصار في التو والساعة ادراك أن أزمة قد نشأت وذات طابع يهدد تهديدا خطيرا مصالحها الامبراطورية ، لدرجة أنه ما كان بوسع أية حكومة بريطانية مهما كان لونها الميسى - كما يقول تريل * - أن تقف دون حراك (٦) » .

ومع ذلك ، فمنذ اللحظة الأولى ، عندما اتضح لانجلترا أن الوضع السياسى في مصر لم يعد محتملا بالنسبة لها ، وان القضاء على الثورة لن يتم الا بتدخل قوة خارجية ، استقر رأيها على أن هذه القوة ينبغي أن يرسلها السلطان العثمان صاحب السيادة الشرعية على مصر باقرار دولي . وقد عرضت هذا الحل مع فرنسا على مؤتمر القسطنطينية الذي انعقد يوم ٢٣ يونيو ١٨٨٢ (٧) . فلما أحجم السلطان عن التدخل واستقر رأى الحكومة البريطانية ، تبعا لذلك ، على ضرب الاسكندرية؛ دعت الحكومة الفرنسية لاصدار تعليماتها باشتراك الاسطول الفرنسى في هذا الضرب . ولكن الحكومة الفرنسية أحجمت أيضا بسبب عدم استعدادها ، وخوفا مما يلحق برعاياها من خطر ، فاتهمدت انجلترا بالتدخل العسكرى .

على أن هذا الانفراد لم يتبعه تغير فى السياسة البريطانية. ففى برقية اللورد جراتل الى اللورد دفرين ، سفير انجلترا فى الاستانة ، فى نفس يوم ضرب الاسكندرية (١١ يوليو ١٨٨٢) ، ذكر أن حكومة جلالة الملك ترى الآن أنه لم يعد ثمة بديل عن الالتجاء الى القوة لانهاء حالة لم تعد تحتل ، وفى رأيا أنه من المناسب ، وما يتفق مع المبادئ العامة للقانون الدولى والعرف ، أن تكون القوة المستخدمة هى قوة الدولة ذات السيادة ، ولكن اذا أثبت هذا الأسلوب من العمل أنه غير قابل للتطبيق لعدم رغبة السلطان ، فسوف يصبح من الضرورى ايجاد وسائل أخرى . وأن حكومة جلالة الملك لا تزال متمسكة بوجهة النظر التى عبرت عنها فى بلاغها الصادر فى ١١ فبراير ١٨٨٢ بأن أى تدخل فى مصر يجب أن يمثل وحدة عمل أوروبا وسلطانها » (٨)

وعلى ذلك ، فلم تتوقف انجلترا عن طلب تعاون فرنسا معها فى التدخل العسكرى ، بل لقد كتب اللورد جراتل الى اللورد دفرين فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ يبلغه أن الحكومة البريطانية « ليس لديها رغبة فى استبعاد تعاون الدول الأخرى أو تعاون تركيا ، اذا كان مثل هذا التعاون مرغوبا فيه من المؤتمر » (٩) . وفى ٢٤ يوليو فوضت الحكومة البريطانية سفيرها فى روما فى الانضمام الى زميله الفرنسى فى دعوة الحكومة الايطالية لمشاركة الدولتين فى اجراءات حماية القناة . وعادت فى ٢٥ يوليو فطلبت الى سفيرها ألا ينتظر السفير الفرنسى ، ويتصل فوراً بحكومة ايطاليا لدعوته الى هذا التعاون . وفى اليوم التالى مباشرة مضت الحكومة البريطانية خطوة أخرى ، فطلبت الى سفيرها أن يطلب تعاون الحكومة الايطالية ، لا فى حماية النظام فى القنساء فحسب ، بل وفى مد العمليات العسكرية الى داخل مصر التى كانت الاجراءات لها تعد فى ذلك الحين (١٠) .

والسؤال الآن : هل أدى انفراد انجلترا بالتدخل العسكرى فى

النهاية ودون اشتراك أية دولة أخرى، الى تحول سياستها نحو الاحتلال والضم ؟ • ان جميع المراسلات الرسمية المتبادلة بين الحكومة البريطانية وممثلها في الاستانة وفي مصر ، فضلا عن الوثائق الألمانية ، تؤكد ان هذا التحول لم يحدث • فقد نوقشت فكرة الضم في اجتماع مجلس الوزراء البريطاني قيل موقعة التل الكبير ، ولكن هذه الفكرة — كما يقول هانوتو — رفضت (١١) • وفي أعقاب انتصار القوات البريطانية في التل الكبير بمساعات ، أبلغ اللورد جبرائيل اللورد دفرين بأن « حكومة جلالة الملكة تهنك بامعان في البدء قريبا في سحب القوات البريطانية من مصر » (١٢) • وقد عرض بسمارك على الحكومة البريطانية في أكتوبر ١٨٨٢ أن تجعل من وظيفة قنصلها العام في مصر وظيفة مشابة للمقيم الفرنسي العام في تونس ، ولكن اللورد جبرائيل اعترض على هذه الفكرة قائلا ان انجلترا لن تذهب الى هذا الحد، ولن تستطيع تطبيق وسائل فرنسا في تونس على مصر وقنصاة السويس (١٣) • وقد لخص اللورد جبرائيل أهداف السياسة البريطانية في رسالة وجهها الى اللورد دفرين في ١١ يولي ١٨٨٢ قال فيها : « ان رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن تظل الملاحة في قناة السويس مفتوحة دون عائق ، وان تحكم مصر حكما صالحا وهادئا ، وتكون خالصة من سيطرة نفوذ أي دولة بمفردها ، وأن تراعى الارتباطات الدولية ، وأن تلتقي المصالح البريطانية التجارية والصناعية التي أخذت في النمو في مصر الحماية اللازمة ، ولا تتعرض للانتهاك • وهذا المبدأ لا ينطبق على مصر فقط ، لكنه ضروري لمصالحنا القومية في كل بقعة من بقاع العالم » (١٤) •

ويرجع السبب في عدم تحول السياسة البريطانية الى فسكره الضم أو الاحتلال الدائم في ذلك الحين ، الى أن تنفيذ هذه السياسة كان من شأنه — كما يقول كرومر — أن يؤدي الى زعزعة ثقة أوروبا في انجلترا ، فوق الله كان من المشكوك فيه أن تظهر هذه السياسة بتأييد

كاف في انجلترا ذاتها ، حيث كانت السياسة الحزبية فيها توجسوم عباراتها في ذلك الحين الى الاجراءات البريطانية (١٥) . فضلا عن ذلك فقد كان اللورد جراتل يرى أن سياسة الضم سوف تسبب لوزاره الأحرار مشاكل سياسية هي في غنى عنها ، كما أنها ليست في صالح انجلترا ، لأنها ستثير المسألة الشرقية ومسألة بقاء الدولة العثمانية (١٦) هذا العرض لبواعث وأهداف التدخل العسكري الانجليزي في مصر، تمثل أهميته في أنه يساعد على تحديد موقف انسياسة البريطانية من الجيش المصري في أعقاب الاحتلال. ذلك أنه اذا كان قد ثبت لدينا من الوثائق الرسمية أن هذا التدخل العسكري الانجليزي لم يكن هدفه الفتح والضم ، وإنما كان هدفه الأساسي القضاء على الثورة العسكرية واستعادة الوضع السياسي الداخلي الذي كان قائما قبل الثورة ، ثم الانسحاب بعد ذلك ، فإن موقف السياسة البريطانية من الجيش المصري في ذلك الحين يجب أن ينظر إليه في هذا الإطار . ذلك أن هناك من يرى أن الاجراءات التي اتخذها الانجليز تجاه الجيش بعد الاحتلال اما كانت « لتسوية الاحتلال وإطالة أمد » ، وأن نينهم كانت « مينة منذ الساعة الأولى على تثبيت أقدامهم وإطالة أمد احتلالهم » ؛ (١٧) وفي الواقع أن كثيرا من الخطأ في فهم السياسة البريطانية نحو الجيش المصري وغيره من شئون مصر الداخلية ، إنما يرجع السبب فيه الى الخلط بين ما كانت تفعله الحكومة المصرية في ذلك الحين بوحى من مصالحها ، وبين ما كان يفعله الانجليز بوحى من مصالحهم ، وعدم التمييز بينهما . كما يرجع أيضا لعدم ادراك طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين الطرفين في تلك الفترة المبكرة من عهد الاحتلال . والتي كانت تشبه - اذا جاز التشبيه بالأحداث المعاصرة - العلاقات التي قامت بين حكومة الهند وحكومة بنجلاديش . فالتدخل العسكري الانجليزي قد وقع لحماية الخديو ، والخديو كان متفقاً مع الانجليز على التدخل ، حتى أنه طلب اليهم في يوم ٧ يوليو ١٨٨٢ ،

أى قبل أربعة أيام من ضرب الاسكندرية ، انزال الجنود البريطانيين الى البر فوراً عقب الضرب (١٨) •

لذلك فعلى الرغم من أن احتلال إنجلترا لمصر قد هيا لها مركزاً تستطيع فيه املاء سياستها ، إلا أن طبيعة العلاقة بينها وبين الخديو ، فضلاً عن سياستها الخاصة بالاحتلال المؤقت ، كانت تعطى الخديو قدراً من الحرية فى ممارسة السياسة التى تتفق مع مصالحه •

ولقد كان اخماد ثورة الجيش وتصفيته فى ذلك الحين مصلحة مشتركة بين الطرفين ، لذلك سوف نرى أنهما تشاورا فى الاجراءات التى تتخذ حياله ، وفى رسم السياسة التى تتعلق بمستقبله • وإذا كانت بعض هذه الاجراءات تبدو لمن لا يعرف أصول المسألة انها « انجليزية » ، بحتة ، فلانها أيضاً « خديوية » بحتة كما هى الحال بالنسبة لتسريح الجيش العرابى • بل اننا سوف نرى أن تعيين قائد عام انجليزى وضباط انجليز للجيش المصرى ، انما كان بطلب الخديو • وقد كشف هذه الحقائق اللورد دفرين فى تقريره العام الذى رفعه الى حكومته فى ٦ فبراير ١٨٨٢ وفى الخطابات الأخرى المتبادلة بينه وبين وزير خارجية حكومته •

تسريح الجيش

وقد بدأ اهتمام الانجليز بالجيش المصرى بعد الاحتلال مباشرة، فبعد ساعات قليلة من معركة التل الكبير ، أصدر اللورد جرانفل تعليمات الى السير ادوارد ماليت ليوافى لندن « بأسرع ما يمكن » بمقترحات بخصوص الجيش والمالية والادارة « (١٩) •

وبعد خمسة أيام من احتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، أصدر الخديو توفيق مرسوماً بتسريح الجيش (٢٠) • وفى ٢٤ أكتوبر أصدر أمراً عالياً بتجريد الضباط الذين اشتركوا فى الثورة المصرية

من كانوا برتبة ملازم ثان وملازم ويوزباشى من رتبهم ، وحرمانهم من كل حق فى مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد ، وإقامة كل منهم فى بلده ومعاملته أسوة بأفراد الأهالى . ولكنه فى نفس الوقت غفا عنهم عن جريمة العصيان (٢١) ، فأغفاهم بذلك من المحاكمة . أما كبار الضباط من رتبة « صاغقول اغاسى » (صاغ) فما فوق ، بما فيها رتبة الفريق فقد حوكموا وصدر الحكم على بعضهم . أما الذين لم يصدر فى حقهم حكم ، فقد صدر أمر عال فى أول يناير ١٨٨٣ بالعمو عنهم عن جريمة العصيان . ومع ذلك فقد جرد من رتبته وحرم من كل حق فى مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد كل من اشترك من هؤلاء الضباط فى « المقاومتين المسكرتين » التى حصلت احدهما فى أول فبراير (حادث قصر النيل) والثانية فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ (مظاهرة عابدين) ، وكل من وجد تحت السلاح فى تاريخ ١١ يوليو ١٨٨٢ وبقي حاملا للسلاح الى يوم « طاعة الجيش » ، ومن دخل العسكرية من أولئك الضباط متطوعا فى المدة التى مضت من تاريخ ١١ يوليو ١٨٨٢ ليوم الطاعة (٢٢) . وقد حوكم القادة المراهيون السبعة محاكمة صورية ، وحكم عليهم بالنفى المؤبد ، وصودرت أملاكهم وجردوا من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف ، وتم محو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصرى . كما صدرت أحكام أخرى بأوامر خديوية على بقية المراهيين ، وهى تتراوح بين النفى لمدد مختلفة فى جهات معينة وإقامة بعضهم فى بلادهم تحت مراقبة البوليس (٢٣) .

الجيش الجديد

فى تلك الأثناء ، وبينما كانت تجرى عملية التصفية والهدم ، كانت المشكلة التى تواجه السياسة البريطانية هى القوة العسكرية الجديدة التى تحل محل الجيش الملقى . وكانت هذه المشكلة تدخل فى إطار ما كانت تطلق عليه الحكومة البريطانية فى ذلك الحين :

« اصلاح البلاد » (٢٤) ، وتبنى بها فى الحقيقة إعادة تنظيم البلاد على نحو يقضى على احتمال قيام أى ثورة عسكرية أخرى ، ويهيئ الظروف المناسبة لحماية ونمو المصالح الأجنبية بصفة عامة، والانجليزية بصفة خاصة .

فى أكتوبر ١٨٨٢ قررت الحكومة البريطانية ارسال اللورد دفرين فى بعثة خاصة الى مصر ، واياها به وضع تقرير عن الاجراءات اللازمة « لاعادة بناء الادارة على أسس توفر الضمانات الكافية للمحافظة على السلام والنظام والرفاهية فى مصر ، وتوطيد سلطة الخديو، والتقدم التدريجى فى نظام الحكم الذاتى، والوفاء بالالتزامات نحو الدول » (٢٥) . وقد أوضحت حكومة جلادستون للورد دفرين ضرورة دراسة مسائل مصر المختلفة مثل : الجيش والبوليس وتعديل نظام المراقبة الثنائية ، والادارة ، وادخال النظام التمثيلى البرلمانى ، وحماية المواصلات البريطانية فى قناة السويس (٢٦) .

وقد وصل اللورد دفرين الى مصر فى ٧ نوفمبر ١٨٨٢ وتقابل مع الخديو وشريف باشا رئيس الوزراء وأخذ فى دراسة المسائل التى عجلت بها اليه حكومته . وعندما بدأ فى معالجة مسألة الجيش، تلقى حشدا من المقترحات التى اختلفت فى كل شئ، الا فى عدم انشاء جيش « مصرى » ؛ فبينما رأت بعض السلطات أنه لا لزوم لانشاء هذا الجيش أصلا ، فقد كانت آراء المجموعة الثانية ترى انشاء جيش ، ولكن بعناصر أجنبية ، وقد اختلفت فى هذه العناصر : فبينما رأى فريق أنه يمكن انشاء جيش من المرتزقة يضم عناصر من جميع الأجناس ، رأى فريق آخر أن يتألف من العناصر الألبانية والتركسية والتركية ، بينما رأى فريق ثالث أن يتألف من عناصر أوروبية مختلطة ؛ (٢٧)

على أن اللورد دفرين رفض هذه الآراء جميعا . وقد رفض بصفة

خاصة الاقتراح الأول بعدم انشاء جيش، اذ رأى ان هناك بعض الظروف التى قد تطرأ ، والتى تجعل من وجود بعض الأورط العسكرية فى مصر أمرا ضروريا ، وهذه الظروف تمثل فى قرى مصر التى قال انها كانت لأكثر من مرة موطن لبعض المتعصبين الدينيين والدجالين الذين خدعوا الأهالى ولقيت ادعاءاتهم منهم التصديق . فهذه الحركات اذا لم تقمع بسرعة عن طريق الاسراع بالقبض على المسمى وتشتيت أتباعه ، فانها قد تؤدى الى حدوث اضطرابات خطيرة . فضلا عن ذلك فهناك قبائل تبدو التى كثيرا ما أحدثت الاضطرابات فى مصر باغاراتها على المدن الغنية ، فاذا ما شعرت هذه القبائل بأنها لن تجد جيشا يواجهها ، فقد تقوم بالاغارة على القاهرة نفسها .

ولذلك رأى اللورد دفرين ضرورة انشاء جيش فى مصر . ولكنه رأى من جانب آخر ، ان هذا الجيش لا ينبغي أن يزيد على ستة آلاف جندي ، فمصر محاطة بالصحراء من ثلاث جهات ، وهذا العدد كاف فى نظره تماما للوفاء بالاغراض التى تحدث عنها .

ثم أخذ دفرين فى مناقشة الآراء التى ترى تأليف الجيش من عناصر اجنبية . فذكر أن الانغراء الكبير لحاكم فى مثل ظروف الخديو توفيق هو فى احاطة نفسه بقوات مرتزقة ؛ ولكن هذا الاحتياط لا ضرورة له . كما أنه لا ينبغي أن يكون الجيش أداة عمياء فى يد الحكم الاستبدادى ؛ وان كان على هذا الجيش أن يكون أهلا للثقة لكل الأغراض الشرعية التى تكلفه بها الحكومة . وقد رأى لذلك استبعاد جميع عناصر الانفشارية الأجنبية ، سواء أكانت من ألبانيا ، أم من الأناضول ، أم من أى مكان آخر . ولكنه استثنى الاتراك المتصرين ، أو المصريين من الأصل التركى ، فقد رأى من الحكمة عدم طردهم من الخدمة ، وذلك « لتدعيم صفوف المحاربين الفلاحين الرخوة بعمود فقرى محترفين

من نسل أولئك المحاربين الأشرداء الذين حملوا أعلام محمد على من القاهرة الى قونية » ؛

ثم انتقل دفرين الى مسألة الاشراف على الجيش . فقرر أنه سوف يوضع ، بصفة مؤقتة ، تحت الاشراف المباشر لجنرال انجليزى وبضعة من الضباط الانجليز . ولكنه أوضح أن هذا الاجراء انما كان « بناء على رغبة الخديو الحارة ورغبة وزرائه » وهى رغبة — على حد قوله — لم تنشأ عن ضعف ، وانما هى « تلقائية تماما » ؛ وكأننا أحس بشذوذ صدور هذه الرغبة من جانب الخديو وحكومته ، فأخذ يسوق الأعذار لهم متبرعا قائلًا : « ان الضرورة وراء هذا الاحتياط واضحة بدرجة كافية : ولا يجب أن تلام الحكومة المصرية اذا أرادت أن تقيم على قدميها قوة عسكرية أكثر كفاءة باستحقاقا للثقة من تلك التى انتقضت على السلطة التى نستخدمها ، ثم لم تلبث أن أظهرت بعد ذلك عجزها عن الدفاع عن المصالح التى هبت لتأييدها (يقصد الجيش العرابى) . واستطرد قائلًا : « ان الضباط كانوا دائما عنصر الضعف فى الجيوش المصرية » ؛

ومضى دفرين بعد ذلك يعالج نقطة على جانب عظيم من الأهمية والدقة : هى نصيب الضباط المصريين من الاشراف على الجيش . فبعد أن بين أن الخديو سوف يبقى قائدا أعلى للجيش ، قال ، وحتى لا يعمق وجود الضباط الانجليز فى الجيش ترقية الضباط المصريين الى الرتب الأعلى ، أو يستبعدهم من المناصب العليا ، فإن سلاح المشاة سوف ينقسم الى قسمين : الأول ، ويخدم فيه الضباط الانجليز . والثانى ، ويخدم فيه الضباط المصريين . ومن ثم ، فإن أربع أورط مشاة من ثمان سوف يكون ضباطها من جميع الرتب — من أعلاها لأدناها — من المصريين ، ويرأسهم لواء مصرى . أما الأورط الأربع الأخرى ، فسيكون

القائد الأعلى انجليزيا . وكذا مساعده أو قائبه ، بالإضافة الى ثلاثة
نوابه انجليز آخرين لمواجهة حالات المرض أو الغياب الخ .

ثم قال ان هذا المبدأ بالنسبة لسلاح المشاة ، سوف يطبق أيضا
بالنسبة لسلاح المدفعية ، الفنى سيتكون من أربع بطاريات تحت قيادة
كولونيل من سلاح المدفعية الملكى ، وستكون البطارتان الأوليان
من ستة مدافع ، يعين لكل منها ضابطان انجليزيان . أما البطارتان
الأخريان فتسكونان من أربعة مدافع يعين لكل منها ضابط مصريون . أما
سلاح الفرسان ، فقد ذكر أنه سيتكون من ٥٠٠ جندي ، على أن يكون
قائده ونائبه انجليزين ، بالإضافة الى ضابط برتبة صغيرة . واضاف
ان النية متجهة الى تكوين فرقة هجاءة من ٢٠٠ جندي ، وكذا سلاح
المهندسين .

وقد بين دفرين شروط التحاق الضباط الانجليز ، فقال انه سينص
فى عقودهم على أن يجتاز الضابط منهم امتحانا فى اللغة العربية فى
خلال فترة محددة . وقال ان اجبالى عدد هؤلاء الضباط على هذا النحو
سوف يبلغ ٢٧ ضابطا . ثم أرفق جدولا مختصرا بين التكوين الجديد
للجيش المصرى ، وهو على النحو الآتى : ٥٦٠ فرسان (الاى واحد) ،
٤٦٤ مدفعية (٤ بطاريات) ، ٤٧١٢ مشاة (٨ أوط) ، ٢٠٥ هجاءة ،
١٠٤ مهندسون ، ١٠٢ مدفعية سواحل .

الجنود :

بعد أن وضع اللورد دفرين تنظيم الجيش ، انتقل بعد ذلك ، فى
ذكاء ، الى مسألة هامة أخرى ، هى ايجاد قوة موازنة لقوة الجيش ، أو
على حد قوله : ايجاد قوة مدنية موالية يمكن الاعتماد عليها عند
اللزوم لقمع أولى بوادر أية ثورة عسكرية .

وقد أخذ فى معالجة هذه المسألة من زاوية المحافظة على الأمن

اسام . فقد ذكر أنه نظرا لوضع مصر الخاص ، بحدودها الصحراوية التي تبلغ ألفى ميل تقريبا ، وتعرضها من ثم لغارات القبائل البدوية ، فمن الواضح أن « الجندرية » يجب أن تكون لها صفة شبه عسكرية ، والا فانها لن تكون قادرة على مواجهة هذه الغارات . وعلى ذلك ، فان جزءا كبيرا من هذه القوة يجب أن ينظم ويمسك ليكون قوة راكبة (سوارى) ، على أن تكون مهمة هذه القوة الراكبة داخل المدن مقصورة على الأغراض المدنية البحتة .

ونلاحظ هنا أن اللورد دفرين قد أوكل الى الجندرية مهمة سبق أن أوكلها الى الجيش ، بل كانت من المبررات التي ساقها لتكوين جيش جديد ، وهذه المهمة هي رد غارات البدو ، وهو خلط غير مفهوم الا إذا فهمناه في ضوء الملاحظة التي أوردناها في بداية هذا الكلام . وهي أن الجندرية لم يقصد بها في الحقيقة الا وجود قوة مدنية موالية يمكن الاعتماد عليها في حالة قيام الجيش بفتنة عسكرية .

وعلى كل حال فقد حدد دفرين قوة الجندرية في الأقاليم بـ ١٨٠٠ جندي ، منهم ١٦٩٢ سوارى و ١٠٨ مشاة . على أن يوزعوا في جميع أنحاء القطر : بحيث تعسكر أكبر الوحدات في النقاط التي تقع عند طرق مرور القوافل من الصحراء الى مصر ، وكذا في الجهات المعرضة لخطر البدو .

وقد أضاف الى هذه القوة أورطى احتياط ، تتكون كل منهما من ٥٠٠ جندي ، احدهما راكبة ، والأخرى مشاة ، على أن تعسكر كلتاها في القاهرة لنجدة المواقع التي قد تعجز عن مواجهة الهجوم وحدها . وقد رأى أن تتكون هاتان الأورطتان بطريق التطوع وليس بطريق التجنيد ، وفي هذه الحالة فان أفرادها سوف يتعاطون مراتب أعلى نسبيا من مراتب المجندين . ووعده بأنه اذا نجحت التجربة فستعمم بحيث تشمل الجندرية بأكملها .

وقد انتقل دفرين بعد ذلك الى مسألة الاشراف على الجندرية .
فذكر أنه بناء على طلب الخديو ، فقد وضمت الجندرية تحت القيادة
المباشرة لمفتش أوروى عام ونائب ، يساعدهما أربعة ضباط أورويين
كفءة اثنين ووكلاء مفتشين . ويبلغ عدد هؤلاء الضباط الأورويين
الاجمالي بعد اضافة بعض الرتب الصغيرة ١٨ ضابطا . أما بالنسبة
لضباط المصريين ، وكما هي الحال فى أمر الجيش فقد احتفظ بأعلى
المناصب مفتوحة لهم فى نصف قوة الجندرية . أما فى النصف الآخر ،
وإن الواقع فى أوروتى الاحتياط فقط ، فقد احتفظ بالمعسل فيهما
للضباط من العنصر الأجنبى ، على اعتبار أن هاتين الأوروتين يجب أن
تكونا على أعلى مستوى من الكفاءة ؟

ثم اتبع دفرين الجندرية لوزارة الداخلية لخدمة الغرض الذى
أنشأها لأجله ، وهو إيجاد قوة مدنية ته اذن قوة الجيش . فقد ذكر
أن الاعتبارات التى أملت هذا الاجراء هى فصل الجندرية وبشكل
تام ، عن الجيش . لأنها لو بقيت تابعة لوزارة الحربية ، فسوف تتأثر
بنفس الروح التى تحرك الجيش ، وبالتالي تصبح فرعا منه . وهذا
عكس المطلوب تماما ، لأن الفرصة لا يجب أن تترك ، فى حالة سريان
روح الاستياء الى الجيش ، لكى تنتقل هذه الروح الى الجندرية ، حتى
يكون فى مقدورنا الاعتماد على قوة مدنية موالية لقسم أولى بوزارة
فتة عسكرية .

البوليس

وقد انتقل اللورد دفرين بعد ذلك لمعالجة مسألة المحافظة على
الأمن العام فى المدن الكبرى فى الدلتا وفى القاهرة والاسكندرية
وبور سعيد ودمياط والاسماعيلية والسويس . وقرر أن يتولى المحافظة
على النظام فى هذه المدن البوليس العادى الذى رأى أن يتكون من
١٦٠٠ جندي ، على أن ينضم اليه ثمر من الأورويين . وقد برر استخدام

العنصر الأوروبي في البوليس بالدور النشط الذي لعبه رجال الأمن العام المصريين في مذبحة الاسكندرية ؛ وقال ان الحكومة المصرية ، مراعاة منها لازمة الثقة التي نشأت بسبب هذه الحوادث ، قد قررت بمحض ارادتها تزويد الاحياء الأوروبية في القاهرة والاسكندرية برجال بوليس أوروبيين ، وذلك حتى تشدد من قبضتها وتزيد من سطوتها على هذه الاحياء . وفي مقابل ذلك ، تم الاستغناء عن معظم العناصر المسيحية والاناضولية والالبانية التي كانت تخدم في البوليس والتي كانت تجعله أشبه بجيش احتلال دولي منه ببوليس نظامي .

ثم وضع دفرين البوليس تحت نفس الاشراف المباشر لقائد الجندرية ، وجعل هيئة التفتيش مشتركة . كما وضع البوليس في القاهرة والاسكندرية تحت قيادة ضابطين كبيرين أوروبيين ، لكل منهما نائب ، على أن يلحق بكل قسم من أقسام البوليس الأوروبي عدد من صفار الضباط الأوروبيين . وأرفق جدولاً يبين تكوين الجندرية والبوليس على النحو الآتي :

أولاً - (الجندرية) ، وعددهم (٥٦٥٠) منهم ١٨٠٠ في الأقاليم ، ١٣٥٠ للخدمة في القاهرة والاسكندرية ، ١٠٠٠ للاحتلال محل البوليس الذي لم يتأوله الاصلاح في مدن الدلتا والصعيد ، ٥٠٠ بمدرسة التدريب ، و ١٠٠٠ أورطاً الاحتياط .

ثانياً - (البوليس) وعددهم ١٧٤٠ منهم ٥٩٦ أوروبياً ، ١١٤٤ مصرياً .

وبذلك يكون اجمالي الجندرية والبوليس : ٧٣٩٠ (٢٨) .

على هذا النحو ، وضع اللورد دفرين نظاماً متكاملاً لأغراض الدفاع الخارجي والأمن الداخلي ، وقد عمل على تنفيذه ووضع أسسه بينما كان في القاهرة . ففي ٩ يناير ١٨٨٣ أصدر الخديو توفيق أمراً

عاليا بتعين الفريق «والنتين باكر باشا» (فالتين ييكر*) مفتشا عموميا للجندرمه والبوليس وقومنداغا عموميا عليهما» (٢٩) وفي ١٧ يناير صدر امر عال آخر بتعين السير افلن وود «سردارا للجيش ورئيس أركان حرب» (٣٠) .

وكان السير فالتين ييكر قد استدعى من القسطنطينية في الأشهر الاولى للاحتلال لتولى قيادة الجيش . فلما قامت بعض العقبات في العمل تبين في هذا المنصب ، أستدت اليه قيادة الجندرمه والبوليس على سبيل التعويض . ومنذ اللحظة الاولى أخذ السير فالتين ييكر يركز اهتمامه على الجندرمه وعلى تطويرها لتصبح قوة عسكرية ، مما جعل اللورد ملنر يعتقد أنه كان واقعا تحت الاعتقاد بأنه سوف يستدعى يوما لتولى قيادة الجيش ، وان ادارته هذه للجندرمه انما كانت متأثرة باعتقاده بأن هذه القوة سوف تطلب ان أجلا أو عاجلا للعمل كجيش احتياطي عندما يثبت الجيش الأساسى عدم أهليته لحياة البلاد من الغزو (٣١) . على أن الحقيقة أن الجنرال ييكر انما كان ينفذ مخطط اللورد دفرين في ايجاد قوة مدنية قوية موالية توازن قوة الجيش . ونلاحظ هنا أن أورطى الاحتياط في الجندرمه ، وهما اللتان أبدى دفرين عناية كبيرة بهما فوضعهما تحت قيادة ضباط أوروبيين وقرر أن يتم تكوينهما بطريق التطوع لا التجنيد ، وحرص على أن تكونا على أعلى مستوى من الكفاءة كان من المقرر أن تعسكرا في القاهرة ، أى قريبا من السلطة ، لاستخدامهما عند اللزوم في اخمساد أية بوادر اثيرة عسكرية .

تقييم الاجراءات البريطانية بخصوص الجيش الجديد

يتضح من العرض السابق ، أن اللورد دفرين قد صدر في تنظيمه للجيش عن هدف واحد ، هو حشد الضمائم الكفيلة بعدم قيام ثورة

أخرى يقوم بها الجيش المصرى • ولتحقيق هذا الغرض أقام الجيش الجديد على قاعدة التوازن : فقد طرد العناصر التركية والشركية التى كانت أحد الأسباب الهامة فى قيام الثورة انمراية ، ولكنه أبقى العناصر المتمصرة من الاصل التركى • كما وضع الجيش تحت قيادة قائد عام انجليزى وضباط انجليز ، ولكنه خصص نصف أسلحة الجيش لترقى الضباط المصريين الى أعلى المناصب لكى يفسح المجال لطموحهم ويتفادى ما حدث فى الجيش المراكشى بالنسبة للضباط الشراكمة • ثم استبقى الخديو قائدا أعلى للقوات المسلحة ، ولكنه أوضح أن هذا الجيش لا يجب أن يترك أداة فى يد الحكم الاستبدادى — كأنما كان يتنبأ بما سيقع فى عهد عباس الثانى • كذلك فقد قرر أن يتكون الجيش من الفلاحين المصريين بدلا من عناصر المرتزقة الاسلامية أو الأوروبية ، ولكنه أقام فى مواجهته قوة مدنية موالية يمكن استخدامها لقمع أولى برادر أية ثورة يقوم بها هذا الجيش ، وهى قوة الجندرية •

والسؤال الآن : الى أى حد أدت هذه الاجراءات البريطانية الجديدة الى رفع كفاية الجيش المصرى ، وإلى أى حد انخفضت بها ؟ ان الخلاف يدور بين الكتاب المصريين والكتاب الانجليز حول الاجابة عن هذا السؤال : فبينما يرى الراقى ان هذه الاجراءات قد أدت الى انحطاط مستوى الجيش ، والنزول به الى مستوى منخفض من الضعف وعدم الكفاية ، وان اللورد دفرين انما وضع فى تقريره قاعدة تجريد مصر من كل قوة حربية (٣٢) ، فان الكتاب البريطانيين يرون العكس ، وهو ان إعادة تنظيم الجيش المصرى قد أدت الى رفع كفاءته وقدرته • فيقول اللورد ملتر أن الجيش المصرى بقيادة الضباط الانجليز قد حقق نتائج مشرفة (٣٣) ، ويقول كرومر : « انه حتى آراء الناقدين المعادين لنا ، قد اعترفت بأن الطريقة التى أنشأ بها الضباط الانجليز فى مصر جيشا قادرا من مادة لم تكن تبشر بنجاح ، هى فسوق كل اطراء (٣٤) • وحتى يمكننا تقييم السياسة والاجراءات البريطانية فى

هذا الشأن ، يلزمنا أن نوضح حالة الجيش المصرى قبل الاحتلال :
سواء من ناحية حجمه العددي ، أو من ناحية قيادته ، أو كفايته .

الجيش المصرى قبل الاحتلال

كان الجيش المصرى عند وقوع الاحتلال البريطانى ينقسم
فى قسمين : قسم يعمل فى السودان ، وقسم يعمل فى مصر . وقد
تناولت الاجراءات البريطانية القسم الأخير فقط دون القسم العامل فى
السودان لاسباب تتصل بطروف الثورة المهدية ، وعزوف السياسة
البريطانية عن التدخل فيها حينذاك .

ولقد كان الجيش المصرى فى السودان عند وقوع الاحتلال
البريطانى يبلغ ٣٢٦١٠ مقاتلين موزعين على النحو الآتى : ٣٥٩٥ فى
هرر ، ٥٠١ فى الجيرة ، ٢٨٠ فى زيلع ، ١٩٦ فى بربر ، ٢٤٤٢ فى مصوع ،
١٨٠٠ فى سواكن ، ٤٣٠٤ على حدود السودان مع الحبشة : ١٩٤٩٢
فى بقية أنحاء السودان (٣٥)

أما فى مصر ، فإن الجيش المصرى قبل ضرب الاسكندرية ، كان
— حسب قول عرابى — مؤلفا من ثمانية آليات من البيادة ، وثلاثة من
انخيالة ، وآلابين من الطوبجية البرية المخصصين بساحات القتال ،
: ثلاثة آلابات من الطوبجية السواحل ، وفرقة من رجال
الهندسة . ومجموع ذلك ، فى حالة استكمال الفرق والآليات ،
يبلغ ٣٦ ألفا (٣٦) . على أن الرافعى يقول ان هذا الاحصاء
نظرى لا يعول عليه ، لأن المعروف أن الفرق والآليات لم تستكمل
قط عددها ، بل كان بعضها دون نصف عدده الرسمى (وقد استند
الرافعى الى ما ذكره « جون نيه » فى كتابه « عرابى باشا » من أن
الجيش النظامى المصرى لم يكن يزيد على ١٩٠٠٠ مقاتل موزعين بين
مختلف المواقع : منهم ٨٠٠٠ فى كمر الدوار ، ٣٥٠٠ بأبو قير
و ٢٥٠٠ فى رشيد و ٥٠٠٠ فى دمياط ، وقد اعتبر الرافعى هذا الاحصاء
صحيحا (٣٧)

وفي الحقيقة ان الجيش النظامي المصري لم يكن ليبلغ ١٩ ألف جندي ، وانما كان هذا العدد يشمل المتطوعين والمجندين الجدد . والدليل على ذلك أنه في ابريل ١٨٨١ ، حين طلب المصريون زيادة مرتبات جميع الضباط والجنود وعرض البارودي على مجلس الوزراء الاستجابة لمطلبهم ، رفع رياض باشا الى الخديو تقريراً أشار فيه الى هذا الطلب وقال : « وقد تراءى للسجل أن زيادة المرتبات التي يلتصقها (البارودي) تستوجب ضرورة تقليل باقي مصروفات العسكرية : برية وبحرية ، ويرى أيضاً لزوم جعل المساكين الذين تحت السلاح أحد عشر ألفاً من صف ضباط و ثمر » (٣٨) . وحين قام المصريون بمظاهرة عابدين : كان أحد المطالب التي قدمها عرابي ابلاغ الجيش الى المندوب المقيم في القرماتان السلطانية وهو ١٨٠٠٠ (٣٩) . وقد اعترض الخديو ، تحت تأثير المراقب المالي السير أوكلند كلفن والقنصل الانجليزي كوكسن على هذا المطلب « لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك » ؛ (٤٠) . ومعنى ذلك ان الجيش لم يكن قد وصل الى هذا العدد . وليس من المعقول أن يكون قد بلغ ٣٦ ألفاً عند نشوب القتال حسب رواية عرابي . الذي بالغ أيضاً فذكر ان عدد الجيش في مدة الحرب يبلغ ٧٢ ألفاً . ونعتقد أن رواية « بلنت » في هذا الصدد أصدق ، وهي التي ورد فيها أن الجيش المصري بأجمعه لم يكن يزيد على ١٣ ألف جندي ، وان المقاتلين الجدد لم يكونوا لائقين للخدمة العسكرية ، فلم ينتفع بهم الجيش الا في الأعمال اليدوية في الخنادق (٤١) .

هذا على كل حال ، فيما يتعلق بحجم الجيش ، وقد نزل به الاحتلال الى أقل من النصف كما رأينا . أما ما يتصل بقيادته ، فننذ بنساء أول جيش نظامي من الفلاحين على يد محمد علي ، ظلت قيادات هذا الجيش في يد العناصر الأجنبية بمصفة دائمة ، وكانت هذه العناصر تنقسم الى قسمين : عناصر اسلامية وعناصر أوروبية . وفيما يتصل بالعناصر

الإسلامية . فان ضباط الاسلحة المختلفة كانوا في البداية وبصفة مطلقة من الترك والألبان والشراكسة . على أنه في حرب المورة وسوريا قام إبراهيم بتشجيع الجاهليزية المصريين بترقية أشجعهم إلى رتبة الملازم الثاني (٤٢) . ثم أخذ العنصر المصري بين الضباط يزداد ، بمسند أن أخذ محمد علي في إيفاد البعثات العسكرية إلى أوروبا ، على أن كبار الضباط كانوا على الدوام غير مصريين . ولقد كان في عهد محمد سعيد باشا ، حين أصدر أمره بانتظام أولاد عمد البلاد ومشائخها في سلك العسكرية . وقد كانت أعلى رتبة نالها ضابط مصري في عهده هي رتبة القائمقام ، وقد نالها أحمد عرابي ، وعلق على ذلك قائلا : أنه لم يصل إلى هذه الرتبة أحد قبله من العنصر المصري (٤٣) . على أنه في عهد اسماعيل باشا وصل الضباط المصريون إلى رتبة اميرالاي (٤٤)

ومع تزايد العنصر المصري ، أخذ العنصر التركي والشركي بين الضباط يتناقص . حتى بلغ عددهم - حسب قول الشيخ محمد عبده - ٨٠ ضابطا (٤٥) على أن القيادة العليا ظلت مع ذلك في أيدي هذا العنصر ، على النحو الذي أثار سخط الضباط العرابيين ، وكان من أسباب الثورة العرابية . وفي أثناء الثورة ، انتهز عرابي فرصة ارتفاع المد القومي للتخلص من هؤلاء الضباط فيما عرف باسم « مؤامرة الضباط الشراكسة » ، حيث صدر الحكم بنفي ٤٠ منهم (٤٦) وكانت تلك قمة سيطرة المصريين على الجيش المصري أثناء الثورة العرابية .

أما بخصوص العناصر الأوروبية في الجيش المصري ، ففي الواقع أن هذه العناصر أيضا لم تنقطع عن قيادة الجيش منذ أصبح قوة نظامية في عهد محمد علي . فعندما اعتزم هذا تكوين الجيش النظامي، استدعى الاختصاصيين والعسكريين من الإيطاليين والأسبان والبرتغاليين والفرنسيين ، لتنظيم فوات هذا الجيش . وكان على رأس هؤلاء: شاتو Chatin وسيفان Servin ودارجون Daragon وماري Mari ثم سيفه Seve ثم استقدم البعثة العسكرية الفرنسية ، وعلى رأسها الجنرال

بوايه والكولونيل جودان (٤٧) وفي بداية عهد اسماعيل، أي في عام ١٨٦٤ ، استقدم بعثة عسكرية فرنسية أخرى برئاسة الكولونيل مرشيه Mircher ولكنه لم يلبث أن استبدل بهذه البعثة بعثة عسكرية أمريكية عندما تازمت العلاقات بينه وبين الباب العالي ، واعتزم مواجهة القوة بمثلها للحصول على الاستقلال . فقد كان موقف فرنسا دواراً الم شروع استقلال مصر ، وهنا استبدل اسماعيل بالبعثة العسكرية الفرنسية بعثة عسكرية أمريكية غير رسمية . وقد أتاح استخدام هؤلاء الفس . الأمريكان الفرصة لإعادة تنظيم هيئة أركان الحرب المصرية . وحدث هذا التنظيم تحت إشراف الجنرال ستون Stone الذي عين رئيساً لهيئة أركان الحرب منذ مارس ١٨٧٠ وقد بلغ عدد هؤلاء الضباط الأمريكان في مايو ١٨٧٠ عشرين ضابطاً ، وصلوا الى خمسين في عام ١٨٧٨ . ومن أوائلهم الجنرال وليم لورنج Loring والجنرال هنري سبلي Sibley وشارل شايبه لونج .

وقد اشترك الجنرال لورنج وضباط أمريكيان آخرون في الحرب الحبشية المصرية في عام ١٨٧٦ ولكن في يونيو ١٨٧٨ سرح الضباط الأمريكان جميعهم بسبب اشتداد الأزمة المالية والتدخل الأجنبي الفرنسي - الانجليزى ما عدا الجنرال ستون الذي بقى رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى حتى فى أثناء الثورة المراية ، ثم استقال فى أوائل عهد الاحتلال البريطانى (٤٨) .

وقد استخدم الضباط الأوربيون فى قيادة الحملات المصرية فى السودان والحشة . ومن هؤلاء السير صمويل بيكر الذى أوفد لاختراع الأقاليم الواقعة الى الجنوب من غندكورو ، وغوردن الذى خلفه وعين حاكماً على السودان سنة ١٨٧٧ ، وماكيلوب McKillop الاسكتلندى ، وجيسى Gessi الايطالى ، ومينزجر Munzinger السويسرى ، وقد عين حاكماً على مصر ثم محافظاً لشرق السودان . وأرندروب Arendrup السويدى ، ومالكولم Malcolm الانجليزى .

ومن الأوروبيين الذين عينوا حكاما على اقاليم السودان شارل ريجولي
Rigollet الفرنسي مدير «دارة» • ثم سلاتين Slatin النمساوي
الذي خلفه في هذا المنصب : والايطالي اميليانى Emilliani مدير
«كوبى» • وروسى Rosset الألماني • وميسيداليا Messedaglia مدير
دارفور ، وجيكلر Giegler الألماني ، وبراون Prout الأمريكي ،
والدكتور شنيتر Schnitzer الألماني الذى اعتنق الاسلام ؛ تسمى باسم
أمين • ولبتون Lupton الانجليزى (٤٩) • وهذا يوضح أن العنصر
الأوروبى فى قيادة الجيش المصرى لم يستحدثه الاحتلال ، وإنما
استحدثه الحكام من أسرة محمد على لما رأوا من حاجة الجيش المصرى
اليه • ومن أجل ذلك نصدق اللورد دفرين حين أورد أن الخديو توفيق
هو الذى طلب تعيين قائد عام انجليزى وضابط انجليز فى الجيش
المصرى الجديد •

فإذا انتقلنا الى الكلام عن كفاءة الجيش المصرى قبل الاحتلال
الانجليزى ، فمن المعروف أن الأزمة المالية التى عصفت بعهد اسماعيل
قد تركت بصماتها السيئة على هذا الجيش • فقد أهملت شئونه فى
أواخر هذا العهد ، فاختل نظامه ، ثم أقفلت معظم المدارس الحربية
لنضوب معين المال ، وقد ظهر ذلك فى حرب الحبشة ١٨٧٥ - ١٨٧٦
التي تبدى فيها ضعف الجيش • وفى عهد نوبار تقرر تخفيض عدد
الجيش واحالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع ، وتريح عدد كبير من
الجنود ، مما أسفر عن بعث الاضطراب فى الجيش وهز نظامه بعنف ،
كما تمثل فى حادث قصر النيل المشهور ومظاهرة عابدين •

وكان من الطبيعى أن يظهر تأثير ذلك كله فى وقائم مقاومة الاحتلال
الانجليزى ، على النحو الذى يصفه كتاب : «الحملات الاستعمارية
على مصر فى القرن التاسع عشر» ، الصادر عن وزارة الحربية المصرية
فى ١٩٥٧ ، بقوله : «لم تكن هناك استعدادات ، ولم تتخذ احتياطات
حربية لمواجهة الأحداث السياسية التى كانت تذر بشر مستطير ، ولم

بكن هناك بعد نظر سياسى أو عسكرى .. ولم تكن اتناوى الادارية
عنى مستوى جيد فى قوات مصر .. وكان مظهر انتال بين قوات
عرايى والانجليز هو الحرب بين قوات غير نظامية تعتمد على موارد
أهلية ، وقوات نظامية مدربة تمدها حكومتها بموارد وامدادات
منتظمة » (٥٠) .

ولقد كانت تلك هى حال الجيش المصرى الذى تناولته السياسة
البريطانية بعد الاحتلال . وهذا يوضح أن المقارنة بين حال الجيش فى
عهد الاحتلال ، وما كان عليه هذا الجيش فى عهد محمد على وأوائل
عهد اسماعيل ، كما فعل الراقى (٥١) ، ممسا لا يتفق مع مقاييس
الدراسة العلمية التاريخية . فالإطار الصحيح للمعالجة يقتضى المقارنة
بما أصبح عليه هذا الجيش ، لا بما كان عليه من قوة ومجد . ومع ذلك
فإن هذا المقياس الأخير يبدو مجحفا فى عين الباحث المدقق ، لأن
الاحتلال قد وقع فى الحقيقة قبل أن يأخذ الحكم الوطنى الصحيح
درسته الكاملة ليؤتى ثماره فى ميدان اصلاح الجيش وتدريبه وتسليحه
وكان الاهتمام بالجيش وتقويته وتحسين القوانين العسكرية على رأس
برنامج العرايين . فقد رأينا كيف طلب عرايى فى مظاهرة عابدين زيادة
عدد الجيش الى ١٨ ألفا ، وبناء على ذلك أصدر الخديو توفيق فى ٢٣
سبتمبر ١٨٨١ خمسة قوانين عسكرية لاصلاح الجيش ونظامه . ثم
استصدرت وزارة شريف باشا فى ٢٦ أكتوبر ١٨٨١ مرسوما آخر بتنظيم
التعليم فى المدارس الحربية ، يشتمل على برامج التعليم فيها وشروط
الالتحاق بها وبيان التعليمات العسكرية فيها وما الى ذلك (٥٢) . وكانت
مشكلة زيادة عدد الجيش الى ١٨ ألفا تقف فى وجهها العقبات المالية
التي كان يثيرها المراقبان الماليان ، وقد هدد البارودى أمام «بلنت»
بأن رفض الزيادة قد يؤدى الى مظاهرة عسكرية جديدة ، وقد خول
« كلتن » « بلنت » سلطة الاتفاق مع عرايى والضباط على مبلغ
لا يتجاوز ٥٢٢ ألف جنيه لتقوية الجيش : وأن يخبرهم بأنه لا يمكن

اعطائهم أكثر من هذا من الوجة المالية ، وانه يظن أن المبلغ كاف لجيش
عده ١٥ ألفا . وعندما اجتمع «بلنت» مع عرابي والضباط ، قبلوا هذا
المبلغ وقالوا انهم سيزيدون الجيش الى أقصى حد يسمح به هذا المبلغ،
وانهم سيقصدون في وجوه يعرفونها ويلفسون الجيش أقصى
قوته (٥٣) .

ومعنى ذلك أن السياسة البريطانية ، وهي تدبر القضاء على الثورة
العراية وتحطيم الجيش المصرى ، لم تكن تفكر في هذا الجيش كما
صار اليه ، وانما كان في ذهنها وبالدرجة الأولى ما كان متوقعا أن
يسير اليه هذا الجيش لو ترك الحكم الوطنى يأخذ مجراه . وهنا يتضح
جليا أنه اذا كان المقياس العلمى السليم يقتضى مقارنة الجيش المصرى
فى عهد الاحتلال بما صار اليه قبله ، فان المقياس العادل يقتضى مقارنة
هذا الجيش فى عهد الاحتلال بما كان سيعير اليه لو لم يقع الاحتلال .

السياسة البريطانية تجاه الجيش المصرى فى السودان

اولا : سياسة علم التدخل وابادة

الجيش العرابى فى شيكان

ذكرنا أن اللورد دفرين عندما قرر انشاء جيش جديد يحل محل
الجيش العرابى ، انما كانت فكرته أن يكون هذا الجيش محدود
الأهداف ، تقتصر مهمته على أغراض الدفاع البسيطة وقمع الثورات
الداخلية . ومعنى ذلك أن فكرة انشاء جيش قوى ذى كفاية ومقدرة .
لم تكن قائمة أصلا فى مخطط السياسة البريطانية . وهذه الحقيقة
فيها الكفاية للرد على الكتاب الانجليز الذين تحدثوا عن كفاية
الجيش المصرى فى عهد الاحتلال كما لو كان الاحتلال قد قدم لهذا
الغرض ، وفى الحقيقة انه اذا كان الجيش قد أصبح فيما بعد قوة
حرية مكنه من استرداد السودان ، فان ذلك يرجع الى الظروف

التي حملت السياسة البريطانية بعيدا عما قدوت • ويرجع هذا التغير لعاملين :

العامل الأول ، تطورات الثورة المهدية ، وما ترتب عليها من تطورات السياسة البريطانية ازامها •

والعامل الثاني : وهو مترتب على الأول ، عدول السياسة البريطانية عن فكرة الجلاء السريع ، واستقرارها شيئا فشيئا على فكره الاحتلال الدائم وعدم الانسحاب •

وبالنسبة للعامل الأول ، فقد سبق أن ذكرنا أن الاجراءات البريطانية لم تتعرض للجيش المصرى فى السودان • بسبب ظروف الثورة المهدية من جانب ، ولعزوف السياسة البريطانية عن التدخل فى شئون السودان من جانب آخر • وكانت السياسة البريطانية تجاه السودان بعد وقوع الاحتلال قد ارتبطت ، بطبيعة الحال ، بموقعها تجاه مصر ذاتها ، ولما كان هذا الموقف يقوم على الانسحاب من مصر بعد الانتهاء من تنظيم الوسائل التى يمكن بها المحافظة على سلطات الخديو وتأمين الوضع الداخلى من أخطار قيام ثورة عسكرية أخرى ، فقد كان من الطبيعى ألا تسمى السياسة البريطانية الى التدخل فى السودان أو التورط فى شئونه •

وقد مرت السياسة البريطانية ازاء السودان : وبالتالي ازاء الجيش المصرى ، بمرحلتين :

المرحلة الأولى ، عدم التدخل •

والمرحلة الثانية ، التدخل •

وبالنسبة للمرحلة الأولى ، فقد استمرت منذ وقوع الاحتلال حتى هزيمة هكس فى شيكان • وفى هذه المرحلة ، كانت السياسة البريطانية ترى أنه ليس فى احتلالها لمصر ما يفرض عليها الاشتراك

عسكريا في أية جهود يقصد بها الاحتفاظ أو استرداد ممتلكات الخديو في السودان ، وأن على الحكومة المصرية أن تتخذ ما تراه ضروريا من القرارات لاختتام الثورة هناك بدون مساعدة أو مشاوره من الحكومة البريطانية (٥٤) •

وبناء على ذلك ، فقد اتبعت ازاء الجيش المصرى فى السودان السياسة الآتية :

اولا : عدم امداده بأية تعزيزات عسكرية بريطانية أو هندية لمساعدته فى العمليات العسكرية التى تجرى هناك (٥٤ م) •

ثانيا : عدم التدخل فى اختيار الضباط الانجليز الذين تريدهم حكومة الخديو للعمليات العسكرية التى يقوم بها الجيش المصرى فى السودان • وقد صرح بذلك اللورد جرانفل فى ٤ نوفمبر ١٨٨٢ جوابا على الرغبة التى كانت قد أبدتها هذه الحكومة منذ نهاية شهر أكتوبر ١٨٨٢ بتعيين ضباط بريطانيين ورئيس اركان حرب بريطانى للجيش الذى ينظم من جديد (٥٥) •

وتمثل ذلك بصفة خاصة فى تعيين الجنرال هكس Hicks خلفا لعبد القادر حلى باشا لمعالجة الموقف عسكريا فى السودان (٥٦) • فقد طلب شريف باشا من اللورد دفرين أن يختار ضابطا بريطانيا من الطراز الأول لتعيينه رئيسا لهيئة اركان حرب الجيش بالسودان • ولما كان دفرين يعرف موقف حكومته ، فقد أظهر لشريف باشا اعتقاده بأن ذلك متعذر ، ولكنه كتب الى وزير خارجية حكومته فى ٩ ديسمبر ١٨٨٢ بأنه لا يرى ما يمنع من استخدام الحكومة المصرية ، اذا شامت ، لأحد الضباط البريطانيين « الذين تركوا الخدمة » • فوافقت الحكومة الانجليزية على ذلك فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ (٥٧) •

ثالثا : الاستفادة من الثورة المصرية فى التخلص من الضباط

والجنود المصريين الذين اشتركوا في الثورة العرابية وما سبقها من
تمرد وعصيان . ففي كتاب اللورد دفرين الى جراتل في ١٨ نوفمبر
١٨٨٢ صرح بأنه وان كان يرى أن لا فائدة من ارسال الجنود المصريين
الى السودان، على اعتبار أنهم عاجزون عن تحمل المناخ ويموتون بكثرة
وبسرعة ، الا أن هناك فائدة ينبغي التفكير فيها ، وهي أن الخدمة
في السودان سوف تستهوي كل عناصر الفتنة والاضطراب في مصر
من الضباط والجنود الذين أعلنوا تدميرهم من أيام الخديو اسماعيل .
والذين طردوا من الخدمة بعد الفناء جيش العرابيين ، والذين يمكن
بهم مواجهة الموقف في السودان (٥٨)

وبناء على ذلك ، فعندما بحث عبد القادر حلمي باشا في طلب
تعزيزات عسكرية من القاهرة ، لم تقترض سلطان الاحتلال على ذلك
وأخفت الحكومة المصرية بالفعل في إعادة تجميع جيش عرابي المنحل،
وتجنيد انصالحين للخدمة من هذا الجيش ، وأقيم معسكر تدريب في
القناطر الخيرية لهذا الغرض ، وأمكن ارسال نجدة من ٥٠٠٠ جندي
الى الخرطوم : فوصلتها في ديسمبر ١٨٨٢ (٥٩) وعندما وصل هكس
الى الخرطوم في ٧ مارس ١٨٨٣ كان قد أصبح تحت امرته من قلول
الجيش العرابي ١٢٩٠٠ جندي موزعين على الآليات الآتية :

الآلأى الأول بقيادة الأميرالاي سليم بك عوني ، وعدد رجاله
٢٤٠٠ .

الآلأى الثاني بقيادة الأميرالاي السيد بك عبد الرازق ، وعدد
رجالاه ٢٥٠٠ .

الآلأى الثالث بقيادة اللواء ابراهيم باشا حيدر ، وعدد رجاله
٢٦٠٠ .

الآلأى الرابع بقيادة الأميرالاي رجب بك صديق ، وعدد
رجالاه ٣٠٠٠ .

الطوبجية والسوارى بقيادة الأميرالاي عباس بك وهبى ، وعدد
رجاله ٢٤٠٠ (٦٠)

على أن الجنود الذين سيقوا من هذا الجيش الى السودان ، كانت
روحهم المعنوية هابطة لحد كبير ، وذلك لشعورهم بأن وطنهم محتل من
جهة ، ولأنهم كانوا يعرفون أن الغرض من ارسالهم انما للتخلص منهم .
ويتضح ذلك بصورة جلية مما كتبه الكولونيل استيوارت ، الذى
ارسلته حكومته الى السودان لتقديم تقرير عن الحالة فيما بين ديسمبر
١٨٨٢ ومارس ١٨٨٣ . فقد وصف شعور هؤلاء الجنود بقوله : لم
يكونوا يشعرون بأن هناك واجبا مقدسا يقتضيهم الدفاع عن سلطان
الحكومة الشرعية فى الوقت الذى يحتل فيه العسكر الأجنبى بلادهم .
ويسود بينهم الاعتقاد بأن انخدبو انما أرسلهم الى السودان ليلقوا
فيه حتفهم (٦٠ م) .

وقد وقعت الكارثة عندما خرج الجنرال هكس يوم ٨ سبتمبر
١ٸ٨٣ فى حملته المشنومة على كردفان ، وكان جيشه مؤلفا من ٧٠٠٠
من المشاة و ١٠٠٠ من الباشيبازوق والفرسان ، عدا ٢٠٠٠ من الاتباع ،
فلما وصل الى غابة شيكان ، فوجىء بال دراويش يحيطون به من كل
جانب ، بينما كان جنوده قد أنهكهم التعب والجوع والخوف والمطش
فأيد هذا الجيش كله يوم ٥ نوفمبر ١٨٨٢ ، ولم ينج الا ٣٠٠ كان
معظمهم من الجرحى (٦١) . وبذلك تحققت الفائدة التى تحدث عنها
اللورد دفرين !

وتعتبر السياسة التى انتهجتها الحكومة البريطانية بعدم التدخل
فى السودان ، مسئولة بصفة رئيسية عن إبادة الجيش المصرى فى
شيكان ، وعلى نحو يثير الريبة . ذلك أن جميع الشواهد فى ذلك
الحين كانت تؤكد أن دخول الحكومة المصرية فى عمليات عسكرية
كبيرة لمهاجمة المهدي فى قواعده الحصينة فى كردفان ، بدلا من الاكتفاء

بتدمير الدفاع عن الخرطوم ، ومع عدم وجود المال اللازم ، وعدم وجود جيش مدرب مزود بالموثون والذخيرة والأسلحة الكافية ، كان خطأ فاحشا وقد وصفه الثقات مثل اللورد دفرين والسير ادوارد مايت والكولونيل استيوارت بأنه جنون مطبق (٦٢) بل لقد كتب الكولونيل استيوارت في ٢٠ فبراير ١٨٨٣ ، بعد سقوط الأبيض ، يقول : « اننى لا أرى من الصواب أن تتقدم الى كردفان ، بل الاجدر بنا أن نبقى هنا (فى الخرطوم) فنتهي للدفاع ، ونستعد لمقاومة ما يمكن حدوثه من الثورات على هذه الضفة من النيل . ولذا تقدمنا الآن بجيوشنا البائسة ، نكون قد عرضناها للخطر ، لأن عند أعدائنا السلاح الكافى ، وهم سكارى بعيا الانتصار والتعصب ، ومع ذلك فلم يبق لنا فائدة تذكر من هذا التقدم ، لأن « الأبيض » قد سقطت ، فاذا حلت بنا نكبة أو كسرت جنودنا كسرة ، فالمرجع أن ذلك يفضى الى خسارة السودان كله » (٦٣)

ومع ذلك ، فلم تعترض الحكومة البريطانية على ارسال الحملة التى زحف بها هكس على كردفان ، الأمر الذى جعل كل من عاصر هذه الحوادث من السياسيين الانجليز ، أو كتبوا عنها مثل « جون مورلى » كاتب سيرة جلادستون ، واللورد كرومر ، واللورد ملنسر ، يعترف بمسئولية الحكومة البريطانية عن هذه الكارثة (٦٤)

وهذا يثير السؤال الآتى : هل كان لرغبة الحكومة البريطانية فى التخلص من الجيش المراهى أثر فى وقفها هذا الموقف من حملة هكس ؟ . فى رأى اته وان كانت السياسة البريطانية قائمة فى ذلك الحين أساسا على عدم التدخل ، الا أن فكرة التخلص من بقايا جيش مراهى كانت واردة على كل حال ، فقد أوعز بها اللورد دفرين الى اللورد جرائل فى ١٨ نوفمبر ١٨٨٢ على نحو ما مر بنا . وما يثير الريبة حقا ، أن التدخل الوحيد الذى خالفت به الحكومة البريطانية خط سياستها الرئيسى فى السودان وهو عدم التدخل ، انما كان لمساندة

هكس في مطلبه بمنحه كل السلطة الفعلية كقائد أعلى للحملة المرسلة على كردفان . فقد تدخل السير إدوارد ماليت ، الفنصل العام البريطاني، لدى الحكومة المصرية من أجل استدعاء سليمان نيازي باشا الذي كان قائدا عاما للجيش ، وكان على خلاف مع هكس منذ تجهيز حملته الأولى . فاستجابت الحكومة المصرية (٦٥) . ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية لم تكن موافقة فقط على حملة كردفان، بل وتدخلت أيضا من أجل انجازها . ولو أن هذه الحكومة كانت غير موافقة . لكنت — كما يقول الدكتور محمد فؤاد شكرى — قد وانقت على الاستقالة التي هدد بها الجنرال هكس ، ونصحت الحكومة المصرية بقبولها (٦٦) .

وبهزيمة هكس في شيكان ، تكون السياسة البريطانية قد تخلصت من الجيش المراهبي تماما: بتعطيه في معارك الاحتلال أولا، وبالغائه بعد الاحتلال ثانيا ، وإعادة تجميعه والسماح بإبادته في السودان ثالثا . وفي المرحلة التالية سوف تخلص من الجيش المصري الذي كان موجودا في السودان قبل الاحتلال . ولكن هذا متملق بتحول السياسة البريطانية من سياسة عدم التدخل الى سياسة التدخل .

ثانيا - سياسة التدخل ، وإبادة الجيش المصري في أنحاء السودان

حتى هزيمة هكس في شيكان ، كانت الحكومة البريطانية تعلن تمسكها بسياسة عدم التدخل ، التي كانت تتفق مع مصلحتها بالدرجة الأولى ، وكانت تتمسك ، بصفة خاصة ، بأهم عنصر في هذه السياسة وهو عدم الاشتراك في العمليات العسكرية بأية قوات انجليزية أو هندية لانقاذ الموقف هناك . ففي ١٩ نوفمبر ١٨٨٣ ، وقبل أن تصل أنباء

هكس ، كتب السير ايفلن بيرنج (كرومر) الى وزير خارجية حكومت
يبلغه أن الحكومة المصرية لم يعد لديها المال الذي يمكنها من مواجهة
الطواري . ، وأنها أرسلت كل رجل في حوزتها تقريبا الى السودان
وأنة في حالة فقد جيش هكس ، فمن المحتمل أن تطلب من الحكومة
البريطانية ارسال قوات انجليزية أو هندية . ولكن جرائل رد عليه
في ٢٠ نوفمبر بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع اعارة مصر قوات
انجليزية أو هندية وان « عليه اذا استشير ، أن يوصى بالتخلي عن
السودان في حدود معينة » (٦٧) .

ونلاحظ في هذا الكتاب ، انه في الوقت الذي تمسكت فيه
الحكومة البريطانية بأهم عنصر في سياسة عدم التدخل ، وهو عدم
الاشتراك بقوات انجليزية أو هندية في العمليات الحربية ، فقد بدأت
في نفس الوقت تتحول الى سياسة التدخل ، عندما طلبت الى «بيرنج»
أن ينصح الحكومة المصرية بالتخلي عن السودان . وكلا الموقفين ، كما
هو واضح ، لغير مصلحة مصر ، لأنهما ينبعان من غاية واحدة ، هي أن
تفقد مصر السودان .

وما يهنا هنا ، هو ما يتعلق بالجيش المصري ، بعد أن تحولت
السياسة البريطانية الى التدخل واكرام مصر على التخلي عن السودان .
فقد كان من الممكن تنفيذ عملية الاخلاء بالشكل الذي يؤمن انسحاب
الجيش المصري من السودان بأقل الخسائر ، وهو ما قد يبدو بديهيا
في مثل حالات الانسحاب والاخلاء ، ولكن السياسة البريطانية التي
اتبعت في ذلك الحين كانت بحيث تؤدي الى افناء الجيش المصري
هناك تماما .

فقد قامت هذه السياسة على الأسس الآتية :

١ - اخلاء الخرطوم وحدها ، دون انقاذ أو سحب الموقعين
والعسكر المصريين في المراكز والحاميات الداخلية الأخرى في السودان
(٦٧ م) . وقد ندد بهذه السياسة الجنرال غوردون نفسه ، الذي كلفه

بمهمة الاخلاء ، عندما اكتشف ذلك . وأبرق في ٩ مارس ١٨٨٤ الى « بيرنج » يعرض استنقاله على حكومته . واعتزاه الزهاب بكل البواخر والمؤن الى مديرتى خط الاستواء وبحر الغزال (٦٨) . وفي ٧ ابريل ١٨٨٤ ، كتب الى « بيرنج » يخبره بأنه قد عرف أنه لا يعتزم ارسال نجدات اليه أو الى بربر ، وأنه لذلك يعتبر نفسه مطلق الحرية فى اتباع ما تليه عليه الظروف ، ومن جانبه فإنه سوف يصمد فى موقعه لأطول وقت ممكن ، فإذا استطاع اخمد الثورة كان بها ، والا فإنه سوف ينسحب الى مديرية خط الاستواء ، ويخلف له « عارا لا يعنى » عار التخلي عن حاميات سنار وكسلا وبربر ودقلة « (٦٩) » .

٢ - على الرغم من أن تنفيذ مهمة اخلاء السودان كان يتطلب ارسال قوة عسكرية لتأمين سحب القسوات المصرية والمدنيين المصريين وحماية النساء والأطفال من النهب والقتل وهم يقطعون مئات الاميال الا ان سياسة الحكومة البريطانية فى فرض اخلاء السودان كانت مقترنة بالامتناع عن ارسال قوات عسكرية بريطانية للمعاونة فى هذا الاخلاء ، مع أنها كانت تعرف من رسالة « بيرنج » اليها فى ١٩ نوفمبر ١٨٨٣ ، ان الحكومة المصرية ليس لديها مال لمواجهة الطوارئ ، وانها أرسلت كل رجل فى حوزتها الى السودان . ومن القرب أنها بعثت بجوردن وستيوارت الى الخرطوم وحدهما ، دون أى قوة عسكرية تصحبهما ، مع أن الثورة كانت فى ذلك الحين منتشرة فى أرجاء السودان . وكانت الخرطوم نفسها مهددة بحصار الدراويش (٧٠) .

٣ - منع ارسال أية قوات خارجية الى السودان . فعندما اقترح شريف باشا ارسال قوات عثمانية ، ترتب الحكومة البريطانية شرط ارسالها وسحبها مع السلطان ، اشترط اللورد جرافل ان تدفع الحكومة لعثمانية تكفات هذه القوات ؛ (٧١) ، وهو ما كان يرفضه السلطان بطبيعة الحال . وفى يوم ٨ ابريل أبلغ غوردون « بيرنج » أنه طلب الى

انسير صمويل بيكر اصمدار نداء الى اصحاب الملايين الانجليز
والأمريكين للاكتاب في ثقات ارسال حملة تركية الى السودان من
٣٠٠٠ جندي (٧٢)، ولكن الحكومة البريطانية لم تكن ترى هذا الرأي.
لأن ارسال الجند الترك على أى شكل من الاشكال « فيه قلب لسياستها
الاساسية باقتطاع السودان من مصر ، واعادة الاستقلال الى أهله » ،
ولأن الغرض الذى كان يرمى اليه غوردن من طلب هذه القوات — كما
كانت ترى — انما هو لاستخدامها فى « عمليات هجومية » للحر
المهدى ، وهذه العمليات لا يمكن أن تنال موافقتها ؛ (٧٣) • ومعنى
ذلك أن الحكومة البريطانية كانت تخشى ارسال قوات خارجية الى
السودان ، خوفا من أن يستخدمها الجنرال غوردون بنجاح فى اخلاء
الثورة ، وقد فضلت بدلا من ذلك ترك القوات المصرية فى السودان
تواجه خطر الابداء على أيدي الثوار • وعلى كل حال ، فقد كشف
انلورد كرومر عن شعور حكومته ازاء القوات المصرية ، التى كانت
تعرض للفناء بسبب سياستها ، فقال : « ان الحكومة البريطانية لم
تكن واقعة تحت أى التزام أدبى بانقاذ هذه الحاميات المصرية » •
وكان ذلك فى معرض تعليقه على عبارة غوردن السابقة اليه بأن التخلي
عن هذه الحاميات انما هو « عار لا يحى » ؛ (٧٤) •

ويرى بعض المؤرخين (٧٥) ان سياسة جلادستون التى أدت الى
قتل غوردن وسقوط الخرطوم وضياع السودان ، انما كان منشؤها
أنه عندما وافق على بعثة غوردن كان يعتبرها « مهمة تقريرية
استشارية » هدفها تقرير الوسائل الفعالة للتمكن من اخلاء السودان،
ولست مهمة تنفيذية هدفها تنفيذ الاخلاء ؛ وان هذا التضارب بين
فهم جلادستون لحقيقة مهمة غوردن ، وفهم هذا الاخير لمهمة ، كان
منشأ الصعوبات التى أدت فى النهاية الى فشل مهمة الاخير •

على أن هذا التفسير مردود عليه بأن جلادستون لم يكن يجهل ما

طراً على مهمة غوردن من تحول في القاهرة ، عندما أناط به الخديو
توفيق أن يضع موضع التنفيذ اخلاء الأراضي السودانية ، وأن يعمل
على انسحاب الجنود المصريين والموظفين المدنيين منها . ولو أن
جلادستون كان معترضا على هذا التكليف الذي غير من مهمة غوردن ،
لكان في وسعه ان يعلن هذا الاعتراض ، خصوصا وان غوردن انما
ذهب بتكليف رسمي من الحكومة البريطانية ، وهو خاضع من ثم
لتعليماتها فيما يتصل بمهمة . على أن جلادستون لم يعترض ، ومعنى
ذلك أنه لم يكن ثمة تعارض .

ولما كانت المهمة التنفيذية التي كلف بها غوردون من القاهرة تقتضى
— كما ذكرنا — ارسال قوات عسكرية لتأمين انسحاب الجنود والأهالي
فقد كان من الضروري — ما دامت الحكومة المصرية قد رضخت لرغبة
الحكومة البريطانية في اخلاء السودان — أن تسهل هذه الأخيرة ارسال
القوات اللازمة لتنفيذ وتأمين الاخلاء . على انها — كما رأينا — قد
رفضت ارسال أى قوات ، سواء آكانت انجليزية أم هندية أم تركية ،
بل لقد رفضت عرضا من الحكومة المصرية بارسال قوة من الجيش
المصرى الجديد الى بربر : (٧٦) . وهذا دليل على أن المسألة لم تكن
مسألة تعارض بين فهم جلادستون لحقيقة مهمة غوردن ، وفهم الأخير
لمهمة ، على النحو السابق ، وانما كانت النية مبيتة منذ البداية على
ترك القوات المصرية داخل السودان تواجه نفس المصير الذى واجهته
القوات المصرية من بقايا جيش عرابى فى غابة شيكان . وهذه الحقيقة
تتضح بشكل جلى مما أورده اللورد كرومر فى كتابه : «مصر الحديثة»
فهو يقول :

لم يكن ذهاب الجنرال غوردن الى السودان من أجل تأمين
انسحاب كل رجل ، وكل امرأة وكل طفل يريد أن يغادر السودان، وانما

أرسل الى هناك لينذل كل ما فى وسعه لتنفيذ الاخلاء . ولقد ترك له الكثير تحت تصرفه . وعندما غادر القاهرة ، كان مفهوما أنه من الصعب لحد كبير مساعدة الحاميات المتطرفة ، خصوصا تلك التى فى مديرتى بحر الغزال وخط الاستواء ، على الانسحاب . ولذلك فعندما صدرت التعليمات اليه ، كان الاهتمام منصبا على العسكريين والمدنيين فى الخرطوم بصفة خاصة ، لأنهم كانوا من الناحية المسندية أكثر من الموجودين فى المواقع الأخرى ، وكان الاتصال بهم أسهل فى الوقت نفسه ولقد كان الواجب الرئيسى للجنرال غوردن ، كما يبدو لى ، هو أن يينذل كل ما فى وسعه لانجاز مهمته الصعبة ويتحاشى فى الوقت نفسه ما يمكن أن يحدث من الآلام وازاقة الدماء وفقد الأموال التى لا بد منها فى حالة ما اذا أصبح من الضرورى ارسال حملة بريطانية الى السودان . ذلك أن الحكومة البريطانية ليست مسئولة بأي حال من الأحوال عن الموقف الذى وضعت فيه الحاميات الموجودة فى السودان . . . وان وقوع الحاميات الموجودة فى المواقع المتطرفة فى أسر المهدي ، لهو أخف ضررا على وجه التاكيد من ارسال حملة بريطانية لاغاثة الخرطوم » ؟

وكان من الطبيعى أن يتعارض هذا التهم الملتصق من جانب السياسة البريطانية لمسألة اخلاء السودان - خصوصا بعد أن رفضت الحكومة البريطانية أيضا ارسال قوات تركية أو مصرية - مع فهم الجنرال غوردن الصريح لمهمته . فعلى حد قوله : « لقد عينت لاختلاء السودان وليس للهرب من الخرطوم ، وترك الحاميات الأخرى فى جميع المواقع ، تواجه مصيرها ؛ لذلك فقد كان يرى أنه من الضرورى « أن ينال كل فرد ، سواء كان أميرا أو سلت عليه منافذ الهرب ، الفرصة والقدرة على الانسحاب » وان الحكومة البريطانية ملزمة بانقاذ جميع الحاميات « بأي ثمن » ، وأن التخطى عن هذه الحاميات انمسا هو « عار لا يسحق » و « خزي واضح » . وقد كتب الى حكومته فى ١٩

ونمبر يقول انه لن يقادر السودان حتى يتال كل فرد فرصته للانسحاب
وانه اذا أصدرت اليه حكومته أوامرها بالنزول « فسوف لا أطيع هذا
الأمر ، وسأبقى هنا ، وأسقط مع المدينة وأواجه كل الاخطار »
(٧٦ م) .

ولقد كان بسبب موقف الحكومة البريطانية من الحاميات المصرية
في السودان ، أن أيدت هذه القوات تقريبا فطبقا للاحصاء الذي نشره
« الباحث المطلع معزون » - بالرجوع الى ما وقع ييسده من الكتب
والمستندات التاريخية وهو بالسودان ومصر ، وما قارنه بمذكراته من
أقوال المعاصرين ، وما ورد بمؤلف نعوم بك شقير ، وما استشهد
بمن أقوال سلاطين باشا في وقائع دارفور ، وابراهيم فوزى باشا في
وقائع الخرطوم - بلغ عدد الضحايا من الضباط والجنود المصريين في
بربر عند سقوطها في مايو ١٨٨٤ ألف وخمسمائة ، و ٤٠٠ في وقائع
دنقلة في سبتمبر ١ٸ٨٤ ، و ٣٥٠٠ في وقائع الحلفاية الأولى والحلفاية الثانية
في مارس ١٨٨٤ ، و ٢٥٠٠ في وقائع القطينة والسكلاكلة وبرى
والجريف والحلفاية الثالثة في يوليو وأغسطس ١٨٨٤ ، و ٨٠٠٠ في
وقائع أبو حراز والميلقون وأم ضبان في سبتمبر ١٨٨٤ ، و ٨٠٠٠ عند
سقوط الخرطوم في يناير ١٨٨٥ ، و ٤٥٠٠ عند سقوط كسلا
في يولية ١٨٨٥ و ٥٠٠٠ عند سقوط سنار في أغسطس ١٨٨٥ (٧٧) .

وهكذا نرى أن إقناء الجيش المصرى القديم في مصر والسودان
قبل الاحتلال ، كان هدفا من أهداف السياسة البريطانية سواء في مرحلة
عدم التدخل ، أو في مرحلة التدخل ، وإن شيطان المصالح البريطانية كان
يقود ساستها ويسدد خطاهم على الدوام .

خاتمة الفصل الأول

- Earl Granville to Lord Lyons, January 30, 1881. (١)
Cromer, The Earl of, Modern Egypt, pp. 191-92 (London 1911).
- Die Grasse Politik, pp. 187-91. (٢)
تلا من دكتور محمد مصطفى صلوت : الاحتلال الإنجليزي وعرف الدول الكبرى
ازاءه من ١٢٠ - ١٣٦ (دار الفكر العربي ١٩٥٢) .
- Seton-Watson, Disraeli, Gladstone and the Eastern Question. (٣)
(تلا من المصدر السابق)
- (٤) الكتاب الأبيض المصري ، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ من ٢١ . لمزيد من
التفاصيل عن تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ وأنارما في مصر انظر دكتور محمد فؤاد شكرى :
مصر والسودان ١٨٢٠ - ١٨٩٩ (دار المعارف ١٩٥٧) .
- Cromer, op. cit., p. 174. (٥)
Trail, H.P., England, Egypt and Sudan. (٦) تلا من المصدر السابق
- Cromer, op. cit., pp. 209-226. (٧)
- Earl Granville to Earl of Dufferin, July 11, 1882 (Egypt No. 10 (1882) (٨)
Earl Granville to Earl of Dufferin, July 17, 1882 (Ibid.). (٩)
- Cromer, op. cit., pp. 238-250. (١٠)
- Hanotaux, G., Histoire de la Nation Egyptienne, tome VII, p. 16 (١١)
Ibid., p. 15, Cromer, op. cit., p. 257. (١٢)
- (١٣) الوثائق الألمانية . تلا من دكتور محمد صلوت : المرجع السابق من ١٩٢ .
Blue Book, Egypt No. 10, 1882. (١٤)
- Cromer, op. cit., p. 257. (١٥)
- (١٦) الوثائق الألمانية مريت بسمارك ال بسمارك في ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ تلا عن
الدكتور محمد صلوت للمرجع السابق من ١٨٦ - ١٨٧ .
- (١٧) عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان في اوتل عهد الاحتلال من ١٠ - ٢١
(القاهرة ١٩١٢) .
- Cromer, op. cit., p. 232. (١٨)
- Ibid., p. 257, Hanotaux, op. cit., p. 15. (١٩)
- (٢٠) الرافعي : المرجع السابق من ١٠ .
(٢١) الوقائع المصرية في ١٣ يناير ١٨٨٢ .
(٢٢) الوقائع المصرية في أول يناير ١٨٨٢ .
- (٢٣) الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي من ١٨٢ - ١٩٢ (مطبعة النهضة
١٩٣٧) .
- Cromer, op. cit., p. 257. (٢٤)
- Ibid., p. 264. (٢٥)
- Earl Granville to Earl of Dufferin, November 3, 1882 (Egypt No. 18, 1882). (٢٦)
- تلا من دكتور محمد صلوت : المرجع المذكور من ٢١٧ .

- Milner, Sir Alfred, *England in Egypt*, p. 40; Cromer, *op. cit.*, (٢٧)
p. 333.
- Earl of Dufferin, *Reorganization of Egypt, General Report*, Feb. 6, (٢٨)
1883, The Earl of Dufferin to Earl Granville, January 1, 1882 (Egypt
No. 6, 1883).
- الوقائع المصرية في ٩ يناير ١٨٨٣ (٢٩)
• الوقائع المصرية في ١٧ يناير ١٨٨٣ (٣٠)
- Milner, *op. cit.*, p. 139. (٣١)
- الراعي : مصر والسودان ص ١٢ - ١٣ (٣٢)
- Milner, *op. cit.*, p. 139. (٣٣)
- Cromer, Abbas II, p. 53 (London 1915). (٣٤)
- Wingate, Major F.R., *Mahdism and the Egyptian Sudan*, pp. 50-51, (٣٥)
(1891).
- مذكرات عرابي ج ١ ص ١٧٦ - ١٧٧ (كتاب الهلال عدد ١٢) (٣٦)
• النوبة المراتية والاحتلال الانجليزي ص ٤٢٢ (٣٧)
• الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل ١٨٨١ . نقل عن الراعي : المرجع المذكور
ص ١-٢ (٣٨)
- مذكرات عرابي ج ١ ص ٥٨ . ٧٩ (٣٩)
- Blunt, W.S., *Secret History of the English Occupation of Egypt*, (٤٠)
p. 287.
- Ibid. (٤١)
- عبد الرحمن زكي : الجيش المصري في عهد محمد علي باشا الكبير ص ٥٢
(القاهرة ١٩٣٦) (٤٢)
- مذكرات عرابي ج ١ . ص ١٢ (٤٣)
- Cromer, *Modern Egypt*, p. 810. (٤٤)
- Blunt, *op. cit.* (٤٥)
- مذكرات عرابي ج ١ ص ١٢٧ (٤٦)
- دكتور محمد فوز شكري : وآخرون : ماء دولة ، مصر محمد علي ص ١٥٠ ، ١٥٥
(دار الفكر العربي ١٩٤٨) (٤٧)
- دكتور محمد فوز شكري : مصر والسودان ص ١١٦ - ١٢٧ (٤٨)
- دكتور محمد فوز شكري : الحكم المصري في السودان (دار الفكر العربي
١٩٤٧) (٤٩)
- وزارة الحرب . الجيش المصري : الحملات الاستعمارية على مصر في القرن
التاسع عشر ص ٢٥٩ - ٢٦٧ (٥٠)
- الراعي : المرجع السابق ص ١٥١ (٥١)
• نفس المصدر والمكان (٥٢)
- Blunt, *op. cit.* (٥٣)
- Sir E. Baring to Earl Granville, November 19, 1883, Earl Granville
to Baring (Egypt No. 1, 1884). (٥٤)
- Earl Granville to Sir Malet, August 8, 1883 (Egypt No. 22 (1883). (٥٥)

- (٥٥) دكتور محمد فوز شكري : مصر والسودان من ٢١٨ - ٢١٩ .
- (٥٦) كان عبد القادر حلي بلدا يعول حكمة السودان . ولكن النجدي تولفح طلب استعانة وامر بعين علاه الدين بلدا مكانه على ان يمارس شؤون الحكم لدية . اما وظائفه العسكرية فقد استلحا ال سليمان ليازي بلدا . الذي عين قائدا علما . ومنه الجنرال حكس لرتاسة اركان حربه . وكانت الارامر لسليمان ليازي هي ان يعمل برأي حكس في المسائل الدنية . على الرغم من كونه مرموسا له . وولع على عاتق حكس مسئولية معالجة الفرق العسكرية في السودان .
- (٥٧) دكتور محمد فوز شكري : المرجع السابق من ٢١٩ . وفي يوم ٢٨ مايو ١٨٨٢ كتب الشيخ ابراهيم ماليت الى شريف بلدا مذكرة يخبره فيها بان الحكومة الانجليزية ليست مسئولة عن تعيين الجنرال حكس . بل عن العمليات العسكرية التي يقوم بها في خدمة الحكومة المصرية .
- (٥٨) دكتور محمد فوز شكري : نفس المصدر من ٢١٠ .
- (٥٩) نفس المصدر من ٢٠٦ .
- (٦٠) الامير عمر طومسون : مصر والسودان من ٢١ . وقد اورد غوم شيفان قائد الاني الثاني اسمه حسن بك علقير : (غوم شيفان : تاريخ السودان القديم والحديث وجرافيكه ج ٢ من ١٧٤ - ١٧٥ (١٩٠٢)) .
- (٦١) دكتور محمد فوز شكري : المرجع المذكور من ٢١٤ .
- (٦٢) دكتور محمد فوز شكري : المرجع المذكور من ٢٢٢ .
- (٦٣) لورد كرومر : تقارير عن المالية والادارة والمالية المصرية في السودان سنة ١٩٠٦ من ٤ .
- (٦٤) دكتور محمد فوز شكري : المرجع السابق من ٢٢٢ - ٢٢٠ .
- (٦٥) Blue Book, Egypt No. 22 (1883), pp. 63, 28, 72, 77.
- (٦٦) دكتور محمد فوز شكري : المرجع المذكور من ٢٢٢ .
- (٦٧) Blue Book, Egypt No. 1 (1884), pp. 92-93.
- (٦٨) Cromer, op. cit., p. 440.
- (٦٩) Ibid., p. 403.
- (٧٠) Blue Book, Egypt No. 15 (1884), p. 1.
- (٧١) دكتور محمد فوز شكري : المرجع السابق من ٢١١ .
- (٧٢) Cromer, op. cit., p. 294.
- (٧٣) Blue Book, Egypt No. 15 (1884).
- (٧٤) Lord Granville to Mr. Egerton, May 1, 1884; Cromer, op. cit., p. 449.
- (٧٥) Ibid., p. 432.
- (٧٦) دكتور محمد فوز شكري : المرجع السابق من ٢٥٨ .
- (٧٧) Cromer, op. cit., p. 447.
- (٧٨) Cromer, op. cit.
- (٧٩) معزول : شعابا مصر في السودان ونظاها السياسة الانجليزية من A - ١٨ (الاسكتندرية ١٩٢٥) .

الفصل الثاني
الجيش في ظل ارتفاع
المد الوطني

● الجيش المصرى فى ظل

ارتفاع المد الوطنى

عباس الثانى والجيش
حادثة الحدود يناير ١٨٩٤

فى الوقت الذى كانت مصر تفقد فيه كل ما تملكه من قوات فى مصر وفى السودان ، كانت أقدام الاحتلال نفوس وترسخ شيئا فشيئا فى أرض مصر . فبعد هزيمة هكس فى شيكان ، وبعد أن تحولت السياسة البريطانية الى التدخل فى شئون السودان ، بطل كل تفكير من جانبها فى الجلاء السريع عن مصر . وقد اضطرت الحكومة البريطانية بعد ذلك ، تحت تأثير الظروف الدولية ، الى مناقشة مسألة الجلاء مع الباب العالى سنة ١٨٨٧ فيما عرف باسم «مفاوضات السير هنرى ولف Henry Wolff» ولكن بعد أن فشلت هذه المفاوضات أخذت فكرة الجلاء تضعف لدى الحكومة البريطانية حتى لفظت ألتاسها الأخيرة . وقد كان من الطبيعى أن يكون رد الفعل لذلك هو اتعاش الحركة الوطنية . وقد بدأ هذا الاتعاش على يد الخديو عباس الثانى ،

ثم انتقل الى أفراد الشعب • « وللملوك والأمراء فى كثير من المواطن
فضل على النهضات القومية » - كما يقول الراقى •
وكان عباس الثانى قد ولى عرش الخديوية المصرية خلفا لوالده
الخديو توفيق فى يناير ١٨٩٢ • وقد بدأت علاقته بالانجليز بداية طيبة
بسبب مساعدتهم له فى تولى العرش وفى أزمة الفرمان • ولكن هذه
العلاقة لم تلبث أن تغيرت عندما أخذت أسباب الاحتكاك بينه وبين
اللورد كرومر وسلطات الاحتلال تظهر كنتيجة للتصارع على الحكم،
فقد كان عباس يريد ممارسة حقوقه كحاكم أوتوقراطى ، بينما كان
الانجليز يتأزعون هذا الحكم ، وكان من الطبيعى أن يلتبس عباس
التأيد من العناصر الوطنية فى البلاد ، ويتجه بصفة خاصة الى الجيش
الذى اعتبره - على حد قوله - « الاداة الوحيدة القادرة على ضمان
الحريات الوطنية » (١) • وكان ذلك ما أدى فى النهاية الى حادث
الحدود المشهور فى يناير ١٨٩٤ •

وقد بدأ عباس الثانى محاولاته للسيطرة على الجيش عن طريق
إظهار الاهتمام بأموره واصلاحه • ومن أجل ذلك فكثرت ما كان يرتدى
الملابس العسكرية كأحد ضباط الفرق وير على وحدات الجيش وقت
التعليم وفى المناورات ومعنى بحالة الجنود والضباط ونظامهم وتعليمهم
ومعيشتهم ، ويوجه عنايته الى تدريب الجند وتلاميذ المدرسة الحربية،
الأمر الذى جعل قلوبهم تتعلق به (٢) • وفى خريف عام ١٨٩٣ حانت
الفرصة له بسفر اللورد كرومر الى وطنه انجلترا ، فأسند وكالة نظارة
الحربية الى محمد ماهر باشا ، وكان غرضه من ذلك - كما قال - أن
يضع فى يده الاشراف الحقيقى على ما يدور فى هذه النظارة (٣) على
أنه لما كان محمد ماهر باشا معروفا بولائه للخديو عباس وحيازته
لرضائه وثقته ، فقد كان ذلك ما جعل اللورد كرومر يشعر حينما بلغه
الخبر بأن هذا التعيين مقدمة للمتابع : (٤) •

وفي الحقيقة سرعان ما أخذ ماهر باشا يعمل على تقويض سلطة الجنرال كتشنر سردار الجيش المصري ، وشيئ في نظارة الحرية من المتاعب ما لم تعرفه طوال السنوات العشر السابقة منذ وقسوع الاحتلال (٥) .

وفي أوائل يناير ١٨٩٤ سافر عباس الثاني ومعه محمد ماهر باشا الى حدود مصر الجنوبية لتفقد أحوال الجيش المصري ظاهريا ، وفعليا لابتداء ملاحظات على الجيش اذا وجدها ، على أن نسخة من برنامج السري الذي كشف عن نيته في ابتداء ملاحظات شائنة تحط من قدر الجيش ، وتصيب بالتالي كبار الضباط الانجليز المشرفين عليه ، وقعت في يد السردار كتشنر . وفي البداية اعتقد الانجليز أن هذه النسخة غير حقيقية (٦) . ولكن سرعان ما تبين صحتها حينما أخذ الخديو يطر انتقاداته على الضباط الانجليز الذين كانوا في رفقة ، والذين استقبلوه ، وعلى كل شيء رآه ، وراح يبذل جهده في بذور الشقاق بين جميع الرتب . وبلغت المسألة ذروتها في وادي حلغا بينما كان يحضر استعراضا للجيش ، فقد أبدى ملاحظات انتقادية عديدة للقواد البريطانيين اختتمها بقوله للجنرال كتشنر : انه من العار في رأيه أن يكون الجيش المصري على هذه الدرجة من عدم الكفاءة . وقد رد كتشنر على هذه الملاحظات بتقديم استقالته في أدب ، وقال للخديو انه اذا كان الضباط البريطانيون يوبخون ويعنفون علنا على ذلك النحو ، فإن مركزهم في البلاد يصبح حرجا ، واذا استمر ذلك فلن يكون في وسعه الحصول على ضباط أكفاء للخدمة في الجيش المصري . ثم أرسل الى اللورد كرومر ظمرا فافا بهذا الحادث .

كان من الطبيعي أن يزج هذا الحادث اللورد كرومر ازعاجا شديدا ، فقد رأى فيه تعرضا على القمّة ، وتعرضا لنظام الجيش

للخطر ، خصوصا وأن الجيش كان مؤلفا من « ضباط أوروبيين مسيحيين وجنود أفريقيين أو آسيويين مسلمين » . وقد رأى أن الموقف قد تحول الآن عما كان عليه عند وقوع الاحتلال ، لأن وجود الضباط الانجليز إنما كانت نتيجة لانتقاض الجيش السابق على الخديو ، ولكن الخديو الآن هو الذى يعرض الجنود على عدم الطاعة والولاء لضباطهم ومع أنه اعتبر الحادث فرصة لتوجيه « ضربة قاضية » الى الخديو ، إلا أنه خشى أن مثل هذه الضربة قد تثير عطف الدول الأوروبية عليه . لذلك اكتفى بأن طلب الى اللورد Rosebery فى ٢٠ يناير الموافقة على أن يطلب الى الخديو نقل محمد ماهر من نظارة الحرية ، فإذا تقي معارضة شديدة فى ذلك ، يلجأ الى التهديد بوضع الجيش المصرى بأكمله تحت إمرة قائد جيش الاحتلال . وقد وصله الرد من اللورد روزبرى فى اليوم التالى ، وفيه يوافق ، ليس فقط على اقتراح كرومر ، بل يطالب باتخاذ اجراء أشد ، وهو أن يصدر الخديو أمرا عسكريا يثنى فيه على الضباط الانجليز والجيش ، وفى حالة الرفض ، ينظر فى وضع الجيش المصرى رأسا تحت سلطة الحكومة البريطانية .

وقد انتهى الأمر باستسلام الخديو تحت نصيحة القنصلين الفرنسي والروسي اللذين رأيا أنه من الأفضل تجنب صدام مكشوف بين الخديو والحكومة البريطانية فى مسألة يقف فيها الخديو فى الجانب الخطأ . وبناء على ذلك وجه الخديو الى السردار خطابا نشر فى الجريدة الرسمية ، وفيه ينقض كل ما قاله فى الأسابيع الاخيرة، ويبدى رضاه التام عن حالة الجيش، ويهنئ الضباط المصريين والانجليز الذين يتولون قيادته ، ويسجل للضباط البريطانيين خدماتهم التى أدوها للجيش . وبعد بضعة أيام أصدر أمرا بنقل محمد ماهر باشا من نظارة الحرية، وتعيينه محافظا لبور سعيد (٧) .

وبهذا الاستسلام من جانب الخديو عباس التالى ، تدخل العلاقات

بينه وبين الحكومة البريطانية مرحلة جديدة . ومع أن جمعية سرية قد تآلفت في الجيش المصري بعد هذا الحادث من الضباط المصريين الموالين لعباس ، إلا أن نشاط هذه الجمعية قد اقتصر على تزويده بالأنباء الهامة عن كل نشاط يحصل أو حادث يقع (٨) . وفي الحقيقة أن الخديو بعد أن دفع ثمننا غاليا من نفوذه وسمعته ، قد تعلم — كما يقول كرومر — ألا فائدة من مقاومة السياسة البريطانية في مصر علانية . ولقد ساعده على ذلك أنه عندما سافر إلى الاسكندرية في صيف عام ١٨٩٥ ، عاد ساخظا من معاملة السلطان له . ولذلك فقد اتبع مع الاحتلال منذ ذلك الحين خطة أكثر ودا وصداقة ، وقبل دون تنمر تعيين مصطفى فهمي باشا ، المعروف بتشيعه للانجليز ، خلفا لنوبار باشا (٩) .

ولقد كانت نتيجة ذلك أن خرج الجيش المصري من دائرة العمل الوطني ، ومن تأثير العناصر الوطنية إلى حين . فقد حرص الانجليز ، بعد حادث الحدود ، على ألا يمينوا أو يرقوا من الضباط المصريين إلا من يثبت ولاؤه لهم . وبدأ ذلك بعد تقل محمد ماهر باشا من وكالة نظارة الحرية ، فقد رشع الجنرال كشنر لها اللواء إدوارد زهراوب باشا ، الذي كان ولاؤه للانجليز — كما يقول ملنر — مما لا يحتمل المناقشة (١٠)

تطور السياسة البريطانية إزاء الجيش المصري الجديد

في تلك الأثناء ، كانت العوامل قد توافرت لاسترداد السودان ، وأهمها ، اجتياز المالية المصرية دور النقاهة ، وقدرتها على تحمل النفقات الاستثنائية المنتظرة ، وبلوغ الجيش المصري درجة من حسن التنظيم والاستعداد تؤهله للدخول في حروب كبيرة ، ثم أخيرا ما ظهر من تسابق الدول على اقتطاع أطراف السودان والتوغل في أرضه على حساب

حكومة الخليفة عبد الله التعايشي الضعيفة ، ورغبة فرنسا الملحة في التوغل في أفريقيا الوسطى . وجامت الأسباب المباشرة بهزيمة الطليان في موقعة عدوة في أول مارس ١٨٩٦ على أيدي الاحباش ، وما تلى ذلك من تهديد الدراويش لكسلا التي احتلها الطليان بصفة مؤقتة سنة ١٨٩٤ . لذلك طلبت الحكومة الإيطالية من حكومة لندن أن يقوم الجيش المصري بعمليات ضد الدراويش المهاجمين لتخفيف الضغط ، فكان حينئذ قرار الحكومة البريطانية المفاجيء في ١٢ مارس ١٨٩٦ باسترجاع دنقلة (١١) .

ومنذ البداية تقرر أن يستعظم الجيش المصري الجديد في الحملة الجديدة بقيادة الجنرال كشنر . ولدواعي الحيطة ، فقد تقرر أيضا أن تنضم الى هذا الجيش القوات المصرية الموجودة في سواكن ، على أن تحل محلها قوات هندية ، وقد أعير الى الجيش بعض الضباط البريطانيين ، وأرسلت أورطة بريطانية من القاهرة الى وادي حلفا لتقوم بنجدة هذا الجيش عند اللزوم (١٢) . وفي أول مايو ١٨٩٦ ، أي بعد شهر ونصف من قرار الحكومة البريطانية استرجاع دنقلة ، بدأ زحف الجيش المصري المظفر ، الذي استمر لمدة ثلاث سنوات ونصف ، واشتركت فيه ، فيما بعد ، تعزيزات عسكرية بريطانية ، وانتهى في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ باسترداد السودان .

ولا تنوي في هذه الدراسة أن تتبع المارك العديدة التي خاضها الجيش المصري واتصر فيها في رحلة العودة الى السودان ، ولكن السؤال الذي تطرحه هذه الانتصارات هو : منذ متى تحولت الحكومة البريطانية عن سياسة انشاء جيش مصري صغير للاعمال البوليسية ، الى انشاء قوة حرية حقيقية تستطيع خوض المارك الضارية وتحقيق الانتصارات الباهرة ؟ .

فى الواقع ان ذلك يرجع الى عدة اسباب : اولها : تفاقم خطر
اثورة المهدي بعد كارثة حملة هكس ، وما أصبحت تهدد به من غزو
مصر ذاتها . وكانت السياسة البريطانية تخشى هذا الغزو لأسباب كثيرة
أهمها أنه اذا زحف المهدي شمالا ، فمن المقطوع به — كما يقول السير
تشارلس ولسن ، المستشار العسكري للوكالة البريطانية — أن يدخل
تحت لوائه كل السكان على جانبي النيل ، لتأثر الناس بأخبار انتصاراته
التي هيأتهم لقبول دعواه انه المهدي المنتظر (١٣) . ولما كان التمسك
بالسياسة التي وضع أسسها اللورد دفرين — سياسة انشاء جيش
للأعمال البوليسية — يلتقى كل العيب على القوات البريطانية لمواجهة
هذا الزحف ، فقد كانت المصلحة البريطانية تقتضى التخلي عن هذه
السياسة ، واتهاج سياسة جديدة تعمل على تقوية الجيش المصرى
وتنظيمه وتدريبه على نحو يؤهله لتحمل هذا العيب ، وخوض الممارك
ضد جيش المهدي .

ثانيا ، أنه بعد اخلاء السودان . أصبح غزو الدراويش لمس
خطرا حقيقيا . فقد كان وادى حلفا هو آخر المراكز فى الحدود المصرية
بعد واقعة جنس Ginnis التي قاتل فيها الجنود المصريون قتالا
باسلا ، ومنذ مايو ١٨٨٦ خرج الانجليز من حلفا وتركوا بها حامية
مصرية ، وأبقوا قوة بريطانية فى أسوان للنجدة فى حالة الضرورة .
وكانت الاشاعات تروج دائما بأن جيشا من الدراويش يحتشد عند
سرس (أول مراكز المهديين فى الشمال) وذلك لغزو مصر . وقد أوجب
هذا العامل الاستمرار فى سياسة تقوية الجيش المصرى واعداده لمقاومة
الغزو المنتظر . وقد قام الجيش بواجبه على نحو اثار إعجاب الانجليز
المعاصرين ، فمنذ ابريل ١٨٨٧ بدأ الدراويش يشنون الغارات على
نقاط الاستحكامات المصرية حول حلفا . وفى صيف عام ١٨٨٩ بدأ
الغزو المنتظر على يد عبد الرحمن النجوى ، ولكنه منى بهزائم ساحقة
على يد الجيش المصرى كانت آخرها واقعة طوشكى « ٣ - ٨ - ١٨٨٩ »

التي خاضها الجيش المصرى منفردا وتمنضت عن خسائر لجيش النجوى بلغت ١٢٠٠ قتيل و ٤٠٠٠ أسير ، مقابل ٢٥ قتيل للمصريين و ١٤٠ جرحا ، و زال على أثرها الخطر عن مصر لأول مرة منذ عام ١٨٨٥ (١٤) • وقد علق اللورد كرومر على ذلك قائلا : « لقد أعطى (هذا الانتصار) الثقة للجيش المصرى وللشعب المصرى والأوروبا » (١٥)

ثالثا ، بعد أن تحولت السياسة البريطانية عن فكرة الاحتلال المؤقت الى الاحتلال الدائم لمصر بعد فشل مفاوضات السير درموندوف ، أصبح وجود جيش الاحتلال فى مصر ضمانة ضد أى فتن تحدث داخل الجيش المصرى ، وبالتالي فلم تعد مسألة تقويته ورفع كفاءته تمثل خطرا على المصالح البريطانية • وكان الخوف على هذه المصالح أن يتهدها جيش مصرى قوى بعد انسحاب جيش الاحتلال ، هو الدافع الأساسى للورد دفرين لوضع قاعدة انشاء جيش محدود من ستة آلاف للاغراض البوليسية - كما رأينا • وبعد التخلي من هذه السياسة زاد عدد الجيش المصرى حتى بلغ ١٨٠٠٠ جندي عند بدء اعداد حملة دنقلة (١٦) •

رابعا ، لم تكن قد ظهرت فى البلاد الى ذلك الحين حركة وطنية ذات خطر يخشى منها على مركز الاحتلال • ولما كان الاحتلال مطمئنا الى مركزه ، فلم يكن يضيره فى شئ انشاء قوة مصرية ذات كفاءة تحمل عنه الاعباء ، كما كانت تفعل القوات الهندية • وهذا العامل على جانب كبير من الأهمية ، لان اشتداد الحركة الوطنية بعد ذلك سوف يغير من السياسة البريطانية ازاء الجيش •

وعلى كل حال ، فباسترداد السودان ، تنتهى تقريبا الظروف التي اوجبت تقوية الجيش المصرى ، وفى الوقت نفسه تظهر ظروف جديدة أخرى تدفع السياسة البريطانية الى الأخذ بأسباب الحذر • وهذه الظروف تتمثل بالدرجة الاولى فى انتعاش الحركة الوطنية واشتداد

الشعور بالمعداء للاحتلال بين أفراد الشعب • فلقد كان من الطبيعي أن نخشى السلطات البريطانية انتقال هذه الروح المعادية الى الجيش، ويتم الالتحام بين العناصر المدنية والعناصر العسكرية على نحو ما حدث في الثورة المرايية • لذلك نلاحظ أن السياسة البريطانية قد أبتت الجيش المصرى « بأسره تقريبا » فى السودان بعد استرداده ، وذلك لخدمة توطيد دعائم الأمن فى ربوعه ، والاشتغال فى تهدئته ، وانشاء كافة الاشغال العمومية (١٧) ، وبصفة خاصة لفصل هذه القوة العسكرية التى أثبتت جدارتها ، « واستردت ثقتها بنفسها » — على حد قول كرومر السالف الذكر — عن قاعدتها الجماهيرية •

الجيش المصرى بعد استرداد السودان

رأينا كيف أصبح الجيش المصرى ، باعتراف الكتاب والسياسيين الانجليز ، وبسبب الظروف التى ذكرناها ، « قوة مقاتلة على أعظم جانب من الكفاءة وحسن التنظيم » ، وذلك على العكس تماما من الفكرة السائدة فى كتابات الباحثين والكتاب المصريين بأن الاحتلال عمل دائما على اضعاف الجيش منذ وقوعه • ويهنا قبل أن نتقل الى بحث التطور الذى طرأ على السياسة البريطانية بعد استرداد السودان ، أن نستعرض حالة الجيش فى ذلك الوقت ، ليتسنى لنا متابعة التغيرات التى طرأت عليه كنتيجة لتغير السياسة البريطانية •

كان عدد الجيش المصرى بعد استرداد السودان يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ ألف ضابط وجندى، فقد كانت هناك ١٢ أورطة مشاة تتكون من الفلاحين المصريين ، وما لا يقل عن ٩ آليات من الجنود السودانيين وكانت الطوبجية والسوارى والهجانة تتكون من المصريين أيضا ، وتبلغ فى جملتها ١٤ ألف جندى وقد تم تجنيد الاورط السودانية من صفوف الدراويش الذين كانت تمتلئ بهم المعسكرات المصرية والانجليزية عقب

كل انتصار وقد اشترك منهم في الهجوم على (أم درمان) ٧٠٠ جندي .
وكانت أربع من الاورط المصرية تحت قيادة ضباط مصريين ، وبقية
الاورط تحت قيادة ضباط انجليز . وكان فيلق المهجاة المصري وسلاح
الفرسان (السوارى) تنقسم قيادة وحداته بين الضباط المصريين
والانجليز أما الاورط السودانية فقد اقتصرت قيادتها على الضباط
الانجليز وحدهم في ذلك الوقت .

وكانت ترقية الضابط المصري المتخرج في المدرسة الحربية تتوقف
عند رتبة الاميرالاي ، أما الضابط السوداني فكانت ترقية تتوقف عند
رتبة « صاغقول أغاسى » (صاغ) بينما كان الضباط الانجليز يلتحقون
الخدمة برتبة بمباشى ولا تتوقف ترقيتهم عند حد . وكان ذلك من
الاسباب التي أدت الى سرعان روح التذمر بين الضباط المصريين الذين
كانوا يرون أنفسهم يتخطون في الترقية من جانب الضباط الانجليز
الشبان ذوي الرتب الصغيرة الذين يفدون من إنجلترا .

وكان الضباط المصريون يختارون من بين الاسر المصرية المتوسطة
ذات الاصول التركية والكردية والشركسية . أما الجنود فمن بين
الفلاحين . وكان جنود الايلات السودانية يجندون من مختلف أرجاء
السودان ، وبصفة خاصة من قبيلتي « الشيلوك » و« الدنكة » . وكان
الفلاح المصري يقضى في الخدمة العسكرية ست سنوات ، عدا ست
سنوات أخرى يقضيها في الاحتياط أو البوليس ، أما الجندي السوداني
فكانت تمتد خدمته العسكرية الى ما لا نهاية . ويعتبر الكتاب
الانجليز بطول مدة الخدمة العسكرية التي كانت تشكل في مصر
ضريبة فادحة على بنينا من الشبان ، ولكنهم يبررون ذلك بأن انقاص
هذه المدة كان يقتضى مضاعفة هيئة التدريب لتزويد المجندين بالتدريب
والتمرين الكافيين ، وهو ما كانت تحول دونه العقبات المالية ، بينما

كانت الحاجة ماسة لوجود جيش قوى كفء ومدرب حتى يستتب الأمن فى السودان .

وكانت وزارة الحربية المصرية والادارات العسكرية المصرية تصطبغ بالصبغة الانجليزية البحتة . فقد كانت الوظائف الادارية العليا وقيادات الفرق فى ايدى الضباط الانجليز فى الجيش المصرى . وفى الحقيقة — كما يقول « هويت » — لم تكن ثمة وزارة مصرية يتمتع فيها الانجليز بـ يد مطلقة كذلك التى كانوا يتمتعون بها فى وزارة الحربية . فقد كان الخديو هو القائد الأعلى من الناحية الاسمية ، ولكن الردار كان هو القائد الأعلى الفعلى أو هو القائد الأعلى التنفيذى . وكان بهذه الصفة يسيطر على جميع الجهاز . وكان يليه فى قيادة الجيش « الادجوتانت جنرال » . وكان رئيس أركان حرب الجيش المصرى انجليزيا أيضا ، ويتبعه مباشرة مدير التموين والسكرتير المالى ومدير المخازن ومدير القسم الطبى ، وكلهم انجليز . كما كان يتبعه بعض الضباط المصريين كرؤساء لمكاتب التجنيد وغيرها . وكان مدير المخابرات العسكرية يتبع مباشرة الردار . وفى عام ١٨٩٩ كان الجيش المصرى يستخدم ١٣٢ ضابطا انجليزيا و ٤٧ ماعدا وصف ضابط انجليزى . وكانت وزارة الحربية تستخدم ٢٠ مهندسا أوروبيا ، منهم ١٢ انجليزيا ، و ٤ ايطاليين واستراليا ، ويوناني واحد (١٨) .

وقد قامت السياسة البريطانية على الاحتفاظ بالجزء الأعظم من الجيش المصرى فى السودان بعد استرداده . وذلك لعدة أسباب : السبب الأول ، مواجهة الاضطرابات فى السودان والعمل على اخماد أية مقاومة فيه . والسبب الثانى ، إبعاد الجيش المصرى عن مجال تأثير العناصر الوطنية المتحمسة ومصدر الغليان الشعبى فى مصر ، خوفا من أن تتسرب روح الاضطراب ومقاومة الاحتلال الى الضباط والجنود فيتم الاندماج بين الجيش والشعب كما حدث أثناء الثورة العرابية .

ثالثا ، اطلاق الأمر لجيش الاحتلال فى مصر دون منازع ، خصوصا بعد أن أصبح الجيش المصرى قوة قتالية يخشى بأسها .

وفى الحقيقة ، فإن وجود الجيش المصرى بأمره تقريبا فى السودان ، قد أغنى السياسة البريطانية من ضرورة الاحتفاظ بجيش احتلال كبير فى مصر ، وهو الذى كانت الخزانة المصرية تتكفل بدفع ٨٥ ألف جنيه لتنفقات إقامته . وكان هذا المبلغ يكفى فى الأحوال العادية للاتفاق على جيش تعداد ٥٠٠٠٠ جندي . وكان جيش الاحتلال فى القاهرة يمسك فى المواقع الاستراتيجية الهامة : فى القلعة وقصر النيل والعباسية . وفى عام ١٨٩٨ كان هذا الجيش يتوزع على النحو الآتى : آلايان فى القلعة وقصر النيل ، وأورطة من المشاة واللانرز Lancers والطوبجية فى العباسية . أما حامية الاسكندرية فكانت تتكون من أورطة من المشاة وفصيلة من الطوبجية وعدد من السرايا (١٨م) .

علم أن هذا العدد كان يزيد فى الأحوال التى كان يخشى فيها من وقوع اضطرابات داخلية خطيرة . ففى حادثة العقبة سنة ١٩٠٦ وحين اشتد النزاع حولها بين انجلترا وتركيا ، وكان رأى العام المصرى يساند موقف تركيا ، طلب اللورد كرومر زيادة الحامية البريطانية فى مصر ، فاستجابت حكومته لهذا الطلب ، وصدرت الأوامر بتحريك ثلاثة فيالق من كريت الى القاهرة تعزيزها قوة أخرى من مالطة ، الى جانب إرسال قوة من المدفعية من بريطانيا نفسها . وقد تم وصول أغلب هذه القسوات الى مصر ، وتكلفت الخزانة المصرية زيادة قدرها ٤٥ ألف جنيه نتيجة زيادة مصروفات جيش الاحتلال (١٩) .

يمثل استرداد السودان نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في السياسة البريطانية ازاء الجيش المصرى . فقد اختلف تقريبا كل الظروف التى دفعت السياسة البريطانية الى التخلي عن سياسة اللورد دفرين ، واتجهت سياسة تهدف الى تقوية الجيش المصرى ورفع كفاءته القتالية وحسن تدريبه . وفى الوقت نفسه بدأت ظروف جديدة تدفع الى اعادة النظر فى الجيش ، بما يكفل تمام السيطرة عليه من جانب الاحتلال . وأهم هذه الظروف - كما ذكرنا - ارتفاع المد القومى فى مصر ، ومحاولات الخديو عباس الثانى السيطرة على الجيش للاستفادة به فى مقاومة الاحتلال ، كما تمثل فى « حادث الحدود » . وفى الحقيقة أن الخديو عباس لم يكف عن مناوأة الاحتلال سرا ، وإن كف عنها جهرا . فكلما ذكرنا ، تألفت فى أعقاب الحادث جمعية سرية فى الجيش المصرى من الضباط الموالين للخديو عرفت باسم « جمعية المودة السرية » ، وكانت تبحث بالانباء الهامة عن كل نشاط يحصل أو حادث يقع الى الخديو . وكان بعض ضباط هذه الجمعية فى الحملة المصرية التى استردت السودان ، وقد استمعوا الى الخطبة التى ألقاها اللورد كرومر فى أم درمان وأعلن فيها قيام نظام الحكم الثنائى ، وكتبوا الى الخديو عباس يخطرونه بأن « جميع الضباط المصريين استاءوا لهذه الخطبة » (٢٠) .

لكل هذه الأسباب ، فقد اتبعت السياسة البريطانية ازاء الجيش المصرى فى السودان الخطوط الرئيسية الآتية :

أولا : تجريد الضباط والجنود المصريين والسودانيين فى السودان من الاسلحة والذخيرة . وفى يناير ١٩٠٠ تم سحب عدد من المدافع المكسيم من الجيش المصرى بعجة ارسالها الى حرب جنوب أفريقيا .

كما أخذ الجنرال مكسويل ، نائب الحاكم العام ، في جمع ذخيرة فرقتين من الجيش . وقد سلم بعض الجنود ذخيرتهم . ولكن الضباط المتحصنين رأوا في ذلك امتهاا لكرامة الجيش وعدم الثقة به ، فعرضوا الجنود على التمرد ، وكان أن هجموا على الذخيرة لاستردادها ، وامتنت نهائيا الأورطة الرابعة عشرة السودانية عن الرضوخ لتسليم الذخيرة . وظلت الحالة في أم درمان قلقة ، الى أن تعاون الجنود الكبار في الأورطة مع ضباطهم السودانيين على تسليم الذخيرة تدريجا . وقد سجن الضباط المتهمون بالتحريض على التمرد، وأحيلوا الى مجلس تحقيق لمحاكمتهم ، وحكم بطرد ستة منهم من خدمة الجيش هم : اليوزباشي محمود أفندي مختار ، واليوزباشي حسن أفندي ليب ، والملازمون الأوائل : مصطفى أفندي لطفى ، وصالح أفندي زكى ، ومحمد أفندي توفيق يوسف ، والملازمان الثانيان عبد الحميد أفندي شكرى وإدريس أفندي عبدالله ، وإحالة اليوزباشي محمود أفندي حلمى الى المعاش والملازم الثانى أحمد أفندي شاكى الى الاستيداع . وتوبيخ الملازمين الثانىين عثمان أفندي عارف، ومصطفى أفندي محمود الشامى (٢١) .

وقد أورد اللورد كرومر هذه الحادثة فى كتاب : « عباس الثانى » ، ولكن دون تفصيل وفى شكل مبهم . واتهم الخديو بأنه كان وراء هذا التمرد ، لأنه « لم يشف » من مرض الرغبة فى إيقاع الخلل فى نظام الجيش » . وروى أن الخديو كان قد تقوه ببعض الأقوال التى جعلت الجنود المتمردين فى الأورطة السودانية يعتقدون أنه متعاطف معهم ، وأنه لذلك رأى أن يحرم الخديو من ثمره عمله ، فقابله وطلب منه أن يستدعى المحكوم عليهم ويؤنهم بمبارات معينة اختارها له وترجمها له ، وذلك ليضمه فى موقف حرج : « لأن رفضه أو قبوله لطلبى كلاهما لا يسره ، فإذا رفض ، فسوف يمرض نفسه

لشبهة أنه حرض على الثورة في جيشه ، كما فعل جده من قبل ، وإذا وافق ، فسيوضح على الفور للمتمردين أنه لا يمكن الاعتماد على مساعدته ، وبذلك يفقد كثيرا من نفوذه في الجيش » (٢٢) • وكما توقع كرومر ، فقد اختار الخديو الأمر الأخير . فاستحضر المحكوم عليهم وعنفهم على ما وقع منهم وأبدى تأييده للسردار ونجت باشا •

ثانيا : انقاص عدد الوحدات المصرية البعثة في الجيش • وزيادة الوحدات السودانية • وكان هدف الانجليز من ذلك : أولا : التفريق بين المصريين والسودانيين في الجيش ، ثانيا : تأليف نواة جيش سوداني بحت يكون عوناً في المستقبل للاستقلال عن مصر • فقد ألغوا الأورطتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من القيادة المصرية : وأنشأوا أورطتي خط الاستواء وبحر الغزال السودانيتين ، حيث كانوا يعلمون المسافر النداء بالانجليزية • ولم يبقوا من البطاريات الطوبجية المصرية الجديدة سوى أربع مصرية ، وأنشأوا وحدة سودانية • ومن أورط السواري المصرية لم يبقوا أيضا سوى أورطة مصرية ، وأنشأوا بدلا منها ست أورط سودانية أطلقوا عليها اسم « القيادة الراكبة » ، وأركبوها الخيل السودانية والبغال الحبشية • وقد استبدلوا بالهجاة المصرية هجاة سودانية ، وأنشأوا فرقتي العرب الشرقية والغربية السودانيتين • وبينما كانت الأورطة السودانية تتكون من ٨٠٠ ضابط صف وعسكري ، كانت الأورطة المصرية لا تبلغ سوى ٦٠٠ نقط • وقد انقصوا الضباط المصريين في الوحدات السودانية ، حيث نزل عددهم الى عشر الضباط البريطانيين والسودانيين • أما في أورطتي بحر الغزال وخط الاستواء ، فقد اختفى منهما كل أثر مصري (٢٣) •

ثالثا : تشتيت الجيش المصري في أنحاء السودان كنائب صغيرة ، بين كل كتية وأخرى مئات الأميال (٢٤) • بينما كانت العاطية

البريطانية تتركز في الخرطوم • وكانت هذه الحامية تتألف من ستة بلوكات من المشاة ، وفصيلة من الطوبجية مع ما يتبعها ، وفصيلة من القيادة الراكبة الهجين (٢٥) •

رابعا : استخدام الجيش المصري في بناء السودان وتصيره بصفة خاصة • وقد مر بنا أن حكم السودان وقيادة الجيش كانا في يد واحدة هي يد الحاكم العام للسودان ، وبالتالي فقد كانت الإدارة العسكرية والمدنية تخضع لسلطة واحدة • فالسودان والجيش المصري على هذا النحو كانا شيئا واحدا ، أو على حد قول « هوايت » ، كانا « متداخلين » •

وعندما انتهت موقعة أم درمان ، التي كانت عاصمة السودان أثناء حكم الدراويش ، وبها زالت الدولة المهدية ، اتجهت السياسة البريطانية لجعل مدينة الخرطوم عاصمة للسودان كما كانت قبل استرجاعه • ولما كان السودان خلوا من الصناع ، وكانت مصلحة الاشغال بالجيش المصري عبارة عن قسم قليل من الصناع العسكريين لا يتجاوز المائة ، ومعهم اثنان من الضباط المهندسين فقط ، فقد رؤى تكبير هذه المصلحة ، وجعلت آلايا وصل تعدادها الى ١٢٠٠ من هؤلاء الصناع • ولما كان قانون القرعة العسكرية في ذلك الحين يحظر التجنيد من القاهرة والاسكندرية ، فقد استصدر اللورد كاتشر أمرا عاليا من الخديو بمعاملة هاتين المدينتين أسوة بباقي القطر • وسرعان ما تم في أيام قلائل تجنيد بنائين ونجارين ونحاتين وتقاشين وحدادين وبرادين وغير هؤلاء من صناع المعمار • وهذه الوسيلة جند من أمهر الصناع وقتها عدد كبير ، وابتدأ هؤلاء الصناع يصلون الى الخرطوم في أوائل سنة ١٨٩٩ ، وانتخب لهم الضباط الفنيون • وقد قام هؤلاء الصناع العسكريون ببناء أهم المنشآت الكبيرة ، المدنية والعسكرية ، في الخرطوم (٢٦) • هذا بالإضافة الى ما أتى في

الانحاء الاخرى ، وعلى الأخص فى حلفا ، وأبى حشد ، والمطبرة ،
وشندى وخورشيات ، وواد مدنى ، وكسلا ، والقضارف ، وسواكن ،
وبورسودان ، والأبيض ، وتالودى ، والدويم ، والتوفيقية والسويط ،
وبلاد دارفور وبحر الغزال غيرها (٢٧) .

وكانت أورطة السكة الحديدية أكبر أورطة فى الجيش المصرى .
وقد قامت هذه الأورطة على صيانة هذه السكك وتمهدها بالإصلاح ،
كلما دمرتها السيول أو جرفتھا الرياح أو غمرتها الرمال . وذلك فى
أشق الظروف وأسوأھا مناخا . ويرى الدكتور مكى شيكة أن
الاتصار الذى حققه الجيش المصرى فى مد خطوط السكك الحديدية
أثناء تقدم القوات المصرية لاسترداد السودان ، كان « أبقى على الدهر
وأنتفع من انتصارات الميادين » . وتضع أهمية هذا الدور الحضارى
الجيش المصرى فى تقدم السودان وقرار الأمن فى ربوعه ، مما أورده
السير ريجنالد ونجت فى تقريره لعام ١٩٠٦ ، ونقله عنه اللورد كرومر
من الظروف السائدة فى السودان وقتذاك ، فقد ذكر أن « المدن
الكبرى تفصل أحداھا عن الاخرى مسافات بعيدة خالية من الطرق
والآبار ، ومن ثم يتعذر على البلدان البعيدة عن النهر أن تتقدم قبل
مرور زمن طويل وتحصل مصارف باهظة . وأول شيء يجب عمله فى
السودان هو تحسين المواصلات ، بعد ذلك يصير الشروع فى أعمال
الرى . أما فى الوقت الحاضر ، فكل مشروع عظيم من هذا القبيل
يكون سابقا لأوانه ، لاسيما أن الأهالى قليلون ، والبناء يصعب جدا
إذا لم توجد سكك حديدية للنقل » (٢٨) .

وفى عام ١٩٠٨ تحدث السير الدون جوردست فى تقريره الى
السير ادوارد جواى عن أهمية المواصلات لقرار الأمن واخماد
الاضطرابات والفتن ، مع عدم كفاية القوة العسكرية الموجودة فى
السودان لمواجهة الفارات التى تحدث ، فقال : « ان القوة العسكرية

التي في السودان الآن لا تكفي لتلاني كل ما يحدث ، ولكن زيادة الحماية فقط ليست الدواء الشافي لهذا الداء لو صرفنا النظر عن الاعتبارات المالية ، لان البلاد التي يغشى شرها واقعة في الجهات التي لا تلائم الصحة ، فلا يستطيع وضع الجنود الانجليزية او المصرية فيها دائما ، ولا سبيل لزيادة الأورط السودانية زيادة تذكر لأسباب جوهرية تحول دون ذلك . فالطريقة الصحيحة الفعالة لتلاني الحالة هي عندى تحسين المواصلات الداخلية ، حتى يسهل انتقال الحماية الحالية من مكان الى آخر » (٢٩) .

وتفصح صعوبة وقوة العمل الذي قام به الجيش المصرى فى « المسكك الحديدية فى السودان فى قول أحد الضباط الذين عملوا فى انشائها : « انه توجد تحت كل شبر منها جثة جندى مصرى » . وفى فبراير ١٩٠٦ عند افتتاح خط السكة الحديدية بين النيل والبحر الأحمر ، اعترف اللورد كرومر بأهمية العمل الذى قام به الضباط المصريون والانجليز والجنود قائلا : « لقد مدوا ثلاثمائة وخمسة وعشرين ميلا من خطوط السكة الحديدية فى أربعة عشر شهرا فى احوال جوية مثل احوال البحر السودانية ، فعملوا فعلا يستحق عظيم الاعتبار » (٣٠) . وقد وصف اللواء محمد لبيب الشاهد عمل الجنود المصريين فى الاورط الأربع التى كانت تشتغل فى مد السكة الحديدية أثناء تجريدة استعادة السودان بأنه كان « أشق عمل فى التجريدات » .

وفى مواجهة الاعتراف من جانب السلطات البريطانية بدور القوات المصرية فى أعمال الانشاء والتعمير ، نلاحظ من جانب آخر تجاهلها ذكر الجيش المصرى فى عمليات اخماد الثورات الداخلية فى السودان . فمن الغريب حقا أن التقارير التى رفعها كل من السير ريموند ونجت واللورد كرومر والسير دون جورست واللورد كتشنر الى وزارة

الخارجية البريطانية عن « المالية والادارة والحالة العمومية في السودان » تتجاهل تجاهلا شبه تام ذكر القوات المصرية في اخماد الاضطرابات والفتن والقتل . فهل كانت السلطات البريطانية تخشى انتقال عدوى الثورات الى الجيش المصرى . فامتنت عن استخدامه ؟ أم كانت تريد الحط من شأنه بعدم الاشارة الى دوره ؟ . ان هذه التقارير تشير دائما الى الاضطرابات التى أخذتها الجنود السودانية بقيادة الضباط الانجليز . ففى تقرير السير رينالد ونجت عن « حادثة ثانوى » فى جنوب كردفان ، يذكر أن القوة التى أخذت الاضطرابات كانت مؤلفة من ٤ بلوكات من الهجاعة وبلوكين من الأورطة السودانية الثانية عشرة ، وللماجور أوكونيل فضل عظيم فى اسراعه الى اخماد نار هذه الفتنة قبل اتساع خرقها « (٣١) » . وفى تقرير السير اللون جورست الى السير ادوارد جراى عن « حادثة الكاملين » فى مديرية النيل الازرق ، يتحدث عن استخدام الجنود السودانية والانجليزية فقط فى اخماد حركة عبد القادر محمد (٣٢) . وفى تقرير اللورد كيتشر عن السودان سنة ١٩١٣ يتحدث عن تأليف بلوكين استوائيين فى قسم بحر الغزال ، وأن سلوك بعض قبائل غرب بحر الغزال قضى بإقامة فصيلة مؤلفة من بلوك من الاورطة الثانية عشرة السودانية بقيادة ضابط بريطانى فى رابا (٣٣) .

وعلى هذا النحو نرى تجاهلا لذكر القوات المصرية فى اخماد الثورات والاضطرابات ، وعلى كثرة هذه الثورات والاضطرابات . ففى تقرير السير اللون جورست عن السودان سنة ١٩٠٨ يقول بصريح العبارة : « امتازت السنة العاشرة من احتلال السودان باضطرابات القبائل وجنوحها ، فاضطرت الحكومة الى استعمال القوة المسلحة ثلاث مرات لقمع الفتن الداخلية . وقد أظهرت الحوادث الأخيرة أن موت المهدي وتحويل حكم خليفته لم يسع الاعتقاد بالمهدية

معوا تاما ، وان هذا الاعتقاد قد يوقع الامن والاطمئنان في البلاد في الخطر من جديد ، اذا لم يراقب بعين الاهتمام ويرد على أعقابيه كلما حاول الظهور والتقدم الى الامام » . ومن الطريف أنه يروى أن الاضطرابات في تلك السنة قد أدت الى مقتل «ضابطين بريطانيين وأربعة ضباط مصريين » ، ولكنه حين يتحدث عن القوات التي استخدمت في اخمد الفتن ، لا يذكر الجنود المصرية ، وانما يذكر « العساكر السودانية » .

الجيش المصري وحادثة العقبة :

على كل حال ، ففي الفترة من ١٩٠٦ الى قيام الحرب العالمية الاولى في سنة ١٩١٤ ، وقعت حادثتان تعلقت كل منهما من أحد معاورها الرئيسية بالجيش المصري ، وبموقف السياسة البريطانية ازالة . والحادثة الاولى ، حادثة العقبة ، أو « حادثة طابه » سنة ١٩٠٦ ، والحادثة الثانية ، هي الحرب الطرابلسية ١٩١١ - ١٩١٤ . وفيما يتصل بحادثة العقبة ، فتتمثل أهميتها في انه كان في أثنائها أن وقعت أول مواجهة بين الجيش المصري والجيش العثماني بعد الاحتلال البريطاني ، وكان واجب الجيش المصري فيها أن يدافع عن أرضه ضد العدوان التركي . ولكن وضع مصر الشاذ بين الاحتلال البريطاني والتبعية التركية ، انعكس على موقف الجيش ، بما انعكس بدوره على موقف الاحتلال ، وأدى الى زيادة الحامية الانجليزية .

وقد بدأت الازمة حين اعترفت الدولة العثمانية مد خط سكة حديد الحجاز من معان الى العقبة ، لمقاومة نفوذ انجلترا في البحر الاحمر من جهة - وهو النفوذ الذي أخذ ينمو بانشاء ميناء بورسودان (٣٤) . ولقد هذا الخط بعد ذلك الى قناة السويس ومناوأة النفوذ البريطاني في مصر وتهديد خطوط المواصلات الامبراطورية ، من جهة أخرى (٣٥) . ومن أجل تنفيذ هذه المشروعات ، أرادت تركيا سلب مصر جزءا كبيرا من شبه جزيرة سيناء (من العرش الى السويس

أولا ، ثم فيما بعد من رفع الى رأس محمد) ، بحجة أن شبه الجزيرة جزء من الدولة لم تنزل عنه لمصر الا الى حين وتسهيلا للحج ، وأنها لم تعتبر هذا الجزء منسلخا من أملاكها فى أى وقت من الاوقات (٣٦) .

وكان من الطبيعى ، عندما علمت السلطات البريطانية فى مصر بعزم السلطان على مد الخط الحديدى الى العقبة ، وجعل هذا الشر قاعدة حرية تهدد منها قوارب الطوريب خط المواصلات الى الهند من جناحه الآخر ، أن أبدت اهتمامها بالمسألة . فقد أرسلت ضابطا بريطانيا ، هو المستر براملى على رأس قوة مصرية صغيرة الى الحدود المصرية قرب العقبة ، لتحرى صحة الامر ، وعينه مفتشا على ميناء . ولكن السلطان اعتبر وجود هذه القوة فى هذه المنطقة اعتداء من مصر على الاراضى التابعة له ، وطلب سحب هذه القوة . وهنا اقترح اللورد كرومر فى ١٥ يناير ١٩٠٦ تعيين الحدود لحسم الخلاف . ولكن الحكومة العثمانية أظهرت دهشتها لهذا الاقتراح ، على أساس أن « مصر ولاية عثمانية فكيف يطلب معاملتها كدولة مستقلة ؟ » . وفى الوقت نفسه أصدرت تعليماتها لرشدى باشا ، قائد القوات التركية فى العقبة ، للتقدم واحتلال « طابة » ، وهى قرية صغيرة على الساحل الغربى للخليج على بعد ثمانية أميال برا من قلعة العقبة (٣٧) .

وكانت نتيجة رفض السلطان تعيين الحدود ، أن قررت السلطات البريطانية بدورها ارسال قوة مصرية صغيرة بقيادة ضابط مصرى هو سعد بك رفعت ، لمقابلة المستر براملى على الحدود قرب العقبة ، واحتلال « طابة » . وقد أقلمت هذه القوة المصرية على السفينة « نور البحر » التابعة لمصلحة خفر السواحل ، قاصدة « طابة » ، ولكنها وجدتتها فى قبضة الاتراك . فتم اجتماع على ظهر السفينة بين سعد بك رفعت وقبطان السفينة الانجليزى من جانب ، وبين قائد القوات التركية من جانب آخر ، أعلن فيه القائد التركى أن لديه أوامر

صریحة بمنع أى قوة من النزول فى طابة : ولو استدعى الأمر استعمال العنف . ولما كانت الاوامر الصادرة للضابط المصرى تعذره من الصدام الا فى حالة اطلاق النيران عليه ، كما أنه لم تكن لديه القوة الكافية للنزول الى البر بالقوة ، فقد انسحب ومعه براملى الى جزيرة «فرعون» الواقعة على بعد أميال قليلة جنوب طابة ، حيث وصلتهما التعليمات بأنه فى حالة هجوم تركى ، فان عليهما المبادرة باحتلال « آبار بيور » الواقعة على رأس خليج العقبة ، و « ثقب العقبة » و « طابة » التى سبقهما اليها الأتراك (٣٨) .

وعلى هذا النحو ، قفزت المسألة الى مستوى أزمة حادة ، خصوصا بعد أن أصرت انجلترا على أن تسحب تركيا قواتها من «طابة» ، وأصبح الموقف يهدد بمواجهة عسكرية بين القوات المصرية والقوات التركية . ولما كان الجيش المصرى يدين قانونا بالولاء للسلطان العثمانى صاحب السيادة الشرعية على مصر ، ولكنه من الناحية الفعلية كان واقفا تحت سيطرة الاحتلال ، وفى الوقت نفسه ، لما كانت الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية هى التى تهدد بسلب مصر قطعة هامة من أراضيها ، بينما كانت انجلترا ، الدولة المحتلة ، تدافع عن الحقوق التاريخية لمصر فى سيناء ، فان هذا يصور الموقف التريد الذى كان الجيش المصرى يجد نفسه فيه من هذه الازمة .

فى ذلك الحين ، كان رأى العام المصرى يقف من الازمة قلبا وقالبا الى جانب الدولة العثمانية ، بينما كان يظهر عداء الصريح والعنيف لدولة الاحتلال . وقد عبرت جريدة «اللو» عن ذلك بقولها : « هل انقلبت الدنيا وتغيرت أحوال العالم ، الى حد أن تدعى انجلترا لنفسها حق حماية مصر ضد تركيا التى هى صاحبة السيادة الشرعية على وادى النيل ؟ » (٣٩) . ويرجع السبب فى ذلك الى أن استراتيجية القوى الوطنية فى ذلك الحين كانت تقوم على احراج

مركز الاحتلال في مصر عن طريق التمسك بالسيادة التركية والدعوة للجامعة الاسلامية . لذلك فقد رأت في تلك الأزمة مناسبة طيبة لتظهر مساندتها لتركيا ضد الاحتلال . قفى الوقت الذى كانت « اللواء » تعترف « بعدم أحقية تركيا فى احتلال المواقع المصرية » (٤٠) ، كانت تشر بعطف شديد ما يرسله اليها مكاتبها فى « دار السمادة » (الاستانة) من وجهات نظر الحكومة العثمانية التى تؤكد أن سيناء جزء من اندولة العثمانية ، وانه من المحال أن ترضى الدولة باعتبارها جزءا متما لمصر ، وأن الحدود المصرية الشرقية تمتد فقط من السويس الى العرش . كما كانت تنقل آراء رجال الدولة العثمانية التى يعتبرون فيها الازمة « مسألة داخلية وجزئية » (٤١) . وقد كتبت « الاهرام » فى ذلك الحين تفسر أسباب تأييد المصريين لموقف تركيا المناهض لصلحة مصر قائلة : « ان مسلمى مصر يعتبرون جلالة السلطان عبد الحميد خان خليفة لهم ، يدعى له على المنابر بالنصر ، ويدعى على أعدائه وخصومه بالقهر .. وان الامة المصرية ترضع طفلا مع اللبن حب السلطان والخضوع له » (٤٢) .

وكان من الطبيعى ، فى هذا المناخ من التأييد الساحق فى الجبهة الداخلية للدولة العثمانية ، أن يقف الضباط والجنود المصريون موقفا خاصا . فتذكر اللواء « أن هؤلاء الضباط والجنود قد وقفوا موقف ائتمور عندما كلّفوا بالمحافظة على الحدود المصرية أثناء الأزمة ، وذلك « بحكم الميل والاحترام لجنود الدولة العثمانية » (٤٣) . كما استغل القائد التركى لقوات العقبة هذا الولاء للسلطان لتحديد موقف القوة المصرية . قفى رسالة بعث بها الى سعد بك رفعت قال : « انا اخوان نخدم نفس السلطان . وحيث ان للمقام العالمى قد أتى شرح الأمر بالتفصيل لسمو خديو مصر ، فليس هناك خلاف بيتنا » ؛ ثم ناشده العودة الى السويس وتسوية المسألة بين الاخوة . وقد أرسل القائد التركى فى أعقاب ذلك برقية الى حكومته أخبرها فيها أن تفاهما قد

امكن التوصل اليه بعد مقابله مع قائد القوات المصرية ، وأن اتفاقا مرضيا للمسألة قد تم . على اننا لا نلبث أن نرى القائد التركي يعود فيسوق التهديدات للقوة المصرية في جزيرة فرعون ، ثم يخطر سعيه رفعت وبراملي بأنه لن يستطيع الاستمرار في الاتصال بها في المستقبل لعدم اعترافه بمركزهما الذي احتلاه في الأراضي التركية . ولا يبت أن يحتل مركزين آخرين في الأراضي المصرية هما : قبة العقبة و « القطار » .

فهل يفهم من ذلك أن ولاء الضباط والجنود المصريين للخليفة عبد الحميد خان قد تغلب عليه الاعتبارات الأخرى ؟ . اننا نلاحظ أن السلطات البريطانية قد أرسلت بعد ذلك تعزيزات من القوات المصرية الى منطقة النزاع : فعين هدد القائد التركي القوة المصرية في جزيرة فرعون ، أمدت هذه القوة بجنود جديدة أزلت على برها مدفعا ، وقامت بتحصينها تحت ارشاد الضباط الانجليز (٤٤) وفي ٨ مايو ١٩٠٦ أرسلت الى سيناء نصف البطارية المصرية الخامسة (٤٥) على أنه بعد أن تطورت الازمة لتهدد بصدام بين انجلترا وتركيا ، وبعد أن اشتدت حملة الصحف الاسلامية على الاحتلال ، حتى أصبح « من الممكن الآن أن يتحول أى حادث صغير الى ثورة دينية عارمة » - على حد قول كرومر - ، فإن السؤال الذى طرح فى ذلك الحين هو : هل يعارب الجيش المصرى فى صف القوات البريطانية ضد جيوش الخليفة العثماني ، أم يعلن العصيان ؟ . وكانت جريدة «المقطم» هي التي طرحت هذا السؤال بصراحة مذهلة فى عندها الصادر يوم ١٢ مايو ١٩٠٦ (قبل انتهاء مدة الانذار البريطانى لتركيا يومين) فكبت تقول:

« لو فرضنا أن الحكومة المصرية أرادت ارسال جنودها الى طور سينا لدفع تمدى الترك عنها ، وأن جنودها أبوا طاعتها وتمردوا عليها ، وأصبحوا قائلين : ان الجرائد الاسلامية علمتنا أن قتالنا

للترك هو كمر بالدين ، ومروق من الاسلام ، وخروج عن طاعة الله والرسول . فهل يعاقب أولئك الجنود على عصيانهم ؟ وهل يلامون على تمردهم ، مادامت الجرائد المذكورة تفس ذلك فى عقولهم ؟ . هذه مسألة يحسن النظر فيها حتى اذا مست الحاجة يوما ، كانت الحكومة بصيرة بما لديها » :

على أن السلطات البريطانية كانت فى ذلك الحين تجيب عليها عن هذا السؤال . فمع ورود الأنباء عن احتمال تحرك الاتراك نحو قناة السويس ، قررت الحكومة البريطانية الاستماعة بقوات هندية للدفاع عن القناة ومصر فى حالة الهجوم عليها ، وذلك بالاضافة الى قواتها البحرية . وفى الوقت نفسه ، وفيما يتصل بالجبهة الداخلية ، فإن شك السلطات البريطانية فى ولاء الضباط والجنود المصريين قد دفعها الى طلب زيادة الحامية البريطانية بمصر لاضطرابات الداخلية المحتملة والمتوقع حدوثها عند وقوع صدام بين انجلترا وتركيا ، فقد ألح كرومر فى زيادة هذه الحامية ، وتم فعلا استدعاء فيلقين من المشاة ، وقوة من السوارى ، وبطارية من المدفعية فى أوائل مايو . وقد اعترف كرومر بأن السبب فى استدعاء هذه القوة ، هو تعرض الصحافة الاسلامية لمشاعر جماهير المسلمين . وقد بلغ خوف السلطات البريطانية فى ذلك الحين ان أخليت الحامية الانجليزية القلقة من كل مصرى فيها ، ومن تلامذة مدرسة البوليس أيضا ثلاثة أيام ، أخذت فيها حاميتها الحذر باقفال أبوابها والترس خلفها .

وقد أخذت الصحف الانجليزية بعد ذلك تشكك فى ولاء ضباط وجنود الجيش المصرى ، حتى أوجد ذلك « ريبا عاما » فى أوروبا - على حد قول المؤيد . فقد اعتبر ضباط الجيش من بين العناصر المحركة لروح الثورة فى البلاد . وقد كتب مراسل جسرطة «الأكسبرس» الانجليزية فى مصر يوم ١٠ يولية ١٩٠٦ يصف

«الضباط الوطنيين الثبان» بانهم «موجب لخطر عظيم بسبب مشورة الضباط الذين هم أكبر منهم سنا أو المتقاعدين» . ثم دعا الى «تقليل عدد الضباط الوطنيين» ، بحجة أن «الضباط الوطنى ، وخصوصا من كان شابا ، هو عامل مضر فى حالة القلق الحاضرة ، اذ ليس له ناد يأوى اليه ، فهو يميل بارتياح الى الاختلاط بالطبقة الوسطى من الأهالى» (أى العناصر الثائرة من الشعب المصرى وقتذاك) . ثم روى المراسل حادثة تعزز وجهة نظره فقال : « اذكر حادثة جرت مساء أمس فى قهوة يتردد عليها الضباط والأهالى : فقصد جلست على مقربة من ضابطين وطنيين برتبة أميرالاي ، وسمعت أحدهما يقول بكل صراحة : انه اذا حصلت ثورة اسلامية ضد المسيحيين ، يكون أول من يقود الناس فيها » . ثم ختم مراسل (الاكسبرس) كلامه بقوله : «وعندى ان هذه الميول شاملة تقريبا لكل ضابط مصرى » . وقد سأل مراسل لحدى الصحف النسوية السير رودلف سلاطين باشا : مفتش هام السودان ، عن مدى اخلاص ضباط وجنود الجيش المصرى فى ذلك الحين ، فأجاب بأنه « لا شبهة فى اخلاصهم » . ولكنه فى الوقت نفسه أكد ضرورة « تعزيز الطامية الانجليزية »

على كل حال ، فقد أسفرت الأزمة عن زيادة الطامية الانجليزية فى مصر ، وكان فى مناخها المتأجج بالعداء للاحتلال من جانب الشعب المصرى ، والمشعرون بالريبة والشك والصفينة من جانب سلطات الاحتلال ، أن وقعت حادثة دنشواى المشهورة يوم ١٣ يونية ١٩٠٦ ، أى بعد شهر واحد من انتهاء الأزمة .

الجيش المصرى والحرب الطرابلسية

كانت الأزمة الثانية هى الحرب الايطالية الطرابلسية ، أو الحرب الايطالية العثمانية ، كما كان يطلق عليها فى ذلك الحين (١٩١١ - ١٩١٤) وتختلف عن أزمة العقبة فى أنه بينما كان على الجيش المصرى

في تلك الأزمة أن يواجه جيش الخليفة العثماني ، قائده في الحروب
الطرابلسية كان عليه أن يحارب في صفوف هذا الجيش . وإن اتفقت
الازمتان في شيء واحد هام ، هو أنهما أكدتا ولاء الشعب المصري
انتام للدولة الخلافة وعدائه للاحتلال .

وقد بدأت الحرب الطرابلسية بمسند أن قدمت إيطاليا يوم ٢٧
سبتمبر انذارا نهائيا للدولة العثمانية أبلغتها فيه أنها قررت التدخل
مسكريا في طرابلس الغرب الغرب وبرقة (ليبيا) نظرا لاستعمال حالة
القوضى التي تعرض لها الأجانب ، خاصة الرعايا الطليان ، في كلتا
الولايتين ، وفي ٣٠ سبتمبر بدأت إيطاليا في الاستيلاء على الساحل
الليبي : فاستولت على طرابلس ودرنة وطبرق وبنغازي ، مستخدمة في
الغزو قوات كبيرة بحرية وبرية .

وكان من الطبيعي أن يثير هذا الغزو في مصر عواطف الشعب
المصري من جانبين: جانب الولاء للدولة العلية، وجانب الاخوة للشعب
الليبي . على أن أهم مآثره هذه الحرب فيما يتعلق بالجيش مسالتان:
الأولى ، مرور الجيش العثماني عبر الاراضي المصرية انى ليبيا ، نظرا
للحصار الذي فرضه الاسطول الايطالي على الساحل الليبي . والثانية
استخدام الجيش المصري الى جانب الجيش العثماني في الحرب ضد
الايطاليين ، طبقا للفرمانات العثمانية التي تتضمن حق الدولة العثمانية
في استخدام الجنود المصرية عند نشوب الحروب في أية مهمة
تريدها .

فلقد أجمعت القوى الوطنية الاسلامية في مصر على أن تبادر
الدولة العثمانية بارسال جنودها الى مصر دون أن تلجأ الى استئذان
وزارة الخارجية البريطانية أو حتى إحاطتها علما بذلك . واستندت في
هذه الدعوة الى أن بريطانيا لن تستطيع ارغام الحكومة المصرية على
الوقوف في وجه الجيوش العثمانية عند مرورها في مصر ، تعاديا لغضب

الأمة المصرية ومراعاة لمساوئها • واستندت على نجاح هذه الطريقة بما أبداه الجنود والضباط المصريون من القصور في حادثة طابة عندما كلفوا بالمحافظة على الحدود المصرية بحكم الميل والاحترام لجنود الدولة العثمانية •

وبالنسبة لاشتراك الجيش المصرى فى الحرب ضد الظليان الى جانب القوات العثمانية ، فقد طالبت الأصوات الوطنية بأن تصدر الدولة العثمانية أوامرها الى الحكومة المصرية بتزويد الجيوش العثمانية بما تحتاج اليه طبقا لحقوق الدولة ، وما تنص عليه الترميمات فى هذا الشأن •

على أن بريطانيا لم تلبث أن سارعت باعلان حىساد مصر فى الحرب • فبالاضافة الى أنها كانت ترحب باحتلال ايطالى لليبيا بديلا عن أى قوة أخرى تكون على مقربة لها فى مصر ، وهو ما أكدته السفير البريطانى لوزير الخارجية الايطالية فى روما ، فان اعلان مصر الحرب على ايطاليا بحكم تبميمها للدولة العثمانية كان من شأنه أن يجيز لاطاليا مهاجمة الموانى المصرية كما تهاجم موانى ليبيا ، وسوف يؤدى بالتالى الى دخول انجلترا الحرب لحماية احتلالها (٤٦) ومن أجل ذلك فقد أخذت السلطات الانجليزية فى مصر تطبيق قواعد الحياد الدولى بكل دقة (٤٧)

وقد أثار فرض انجلترا الحياد على مصر امتياء الرأى العام المصرى ، الذى اعتبر مصر فى حالة حرب فعلية ، وليست فى حالة حياد ، سواء مر الجيش العثمانى من مصر أو لم يمر منها ، وأن مصر فى حالة حرب طبقا للقواعد والقوانين الدولية • وكان مما ذكرته جريدة اللواء أن مصر تابعة للدولة العثمانية وخاضعة لسيادتها باعتراف انجلترا ذاتها ، ومن ثم ، فان اعلان مصر الحرب على ايطاليا أمر ضرورى تقتضيه ظروف تبعية مصر للدولة العثمانية فضلا عن أن مصر لا تملك أن تضع نفسها على الحياد ، لأنها ليست بدولة مادامت هى قانونا

خاضعة للدولة العثمانية (٤٨) وأخذت الصحف الوطنية تسوق الاسانيد القانونية على أنه يتعتم على الحكومة المصرية عند اعلان الحرب ، أن تتخذ كل الوسائل القانونية التي يتقضى بها نظام الحرب فى كل دولة محاربة .

على أن التصرف الذى اتبعته الدولة العثمانية فى ذلك الحين كان يتضمن فى الواقع اعترافها لمصر بحيادها . فقد امتنعت عن ارسال قواتها عبر مصر ، خوفا من أن تعتبر بريطانيا ذلك خرقا للعهد الذى فرضته على البلاد ، وقد يدفعها ذلك الى الوقوف فى وجه الجيش العثمانى ، وانتهاز الفرصة لاعلان حمايتها على مصر رسميا . أو امتلاكها وفصلها عن الدولة العثمانية . وفى الوقت نفسه لم تبلغ الحكومة العثمانية الحكومة المصرية بقيام حالة الحسب بينها وبين بريطانيا مع أن هذا الابلاغ فى حد ذاته يعتبر مطالبة لمصر بالاستعداد لتقديم جميع الالتزامات التى تستوجبها القرارات خاصة بوضع القوات المصرية اللازمة للاشتراك فى الحرب تحت تصرف الحكومة العثمانية . فكان معنى ذلك أنها لم تطلبها بتنفيذ الالتزامات المفروضة عليها (٤٩)

مع ذلك فقد أصر الوطنيون فى مصر على مساندة الدولة العثمانية والوقوف الى جانب الشعب الليبى ، فيذكر أحمد شفيق فى مذكراته أن وفدا من كبار المصريين ذهب الى اللورد كشرنر طالبا منه ارسال بعض اورط الجيش المصرى لمساعدة الاتراك ، فأجابهم بأن ذلك يؤدى الى زيادة قوات الاحتلال ، حيث سيضطر الى أن يطلب الى الحكومة البريطانية أن ترسل قوات انجليزية تحل محل القوات المصرية . وبطبيعة الحال لم يكن الوفد مستعدا لزيادة قوات الاحتلال . كما تكررت مواقف متشابهة حين ذهب جماعة من الضباط المصريين الى كشرنر أيضا وطلبوا منه السماح لهم بالتطوع فى الجيش العثمانى . فوافق بشرط أن يحل محلهم ضباط آخرون . بمعنى أنهم عند العودة

يجدون أنفسهم فى سجلات الاستبداد ، كما طلب زعماء البدو من « أولاد على » تجنيدهم للحرب • فوافق بشرط أن يطبق عليهم فصاعدا قانون القرعة العسكرية الذى كانوا معفون منه (٥٠) •

على أن ذلك لم يمنع اعدادا كبيرة من المصريين من التطوع فى صفوف الليبيين • وقد علت الحماسة حتى اشترط أن يكون المتطوع قادرا على الاتفاق على نفسه ، وأن تكون ثقتات سفره من جيبه (٥١) وكان على رأس هؤلاء عبد الرحمن عزام ، وصالح حرب ، ومحمود عبد الواحد وكثير من المجاهدين الذين استشهدوا فى القتال ومن بينهم ابراهيم عوض المصرى (٥٢) وفى الوقت نفسه أخذت المؤن والذخائر والأسلحة تتدفق من الصحراء الغربية الى برقة وطرابلس على النحو الذى جعل السلطات البريطانية تستبدل بالأمورين المصريين على الحدود الغربية مأمورين انجليز ، وطلبت الى قوات خفر السواحل مراقبة حدود مصر الغربية والشرقية ، والعمل على قطع كل سبيل الاتصال بين مصر وليبيا • على أن هذه الجهود فشلت فى مراقبة الحدود المصرية الليبية ، نظرا لامتداد هذه الحدود من جانب ، وللعلاقات الثابتة الدائمة ، ومنها علاقات التزاوج بين عرب ليبيا وبدو مصر من جانب آخر • فاستمرت المساعدات المصرية تصل الى المجاهدين فى ليبيا رغم الظروف الصعبة التى كانت تجتازها قوافل الامدادات (٥٣) •

وقد تطوع عزير المصرى وسافر متكررا الى طرابلس الغرب ، وعين قائدا لمنطقة بنغازى ، واشترك فى العمليات العسكرية واكتسب شهرة كبيرة • وعندما وقعت تركيا معاهدة « أوشى » مع ايطاليا فى أكتوبر ١٩١٢ واستدعت قوادها وضباطها ، عهد أنور باشا بالقيادة العامة الى عزير المصرى • وقد حاول الطليان اثناء عزير المصرى عن مواصلة القتال عندما أبلغوه ببناء عقد الصلح • ودعوه الى التسليم ،

ولكنه أبى أن يسلم لهم • وقد ذكر بعضهم أن انور باشا عندما
استقدم اليه عزيز المصرى فى البداية ، انما كان يريد ، لذا اضطرت
الحكومة العثمانية الى قبول الصلح مع ايطاليا فى آخر الأمر ، أن يبقى
عزيز المصرى فى الميدان لادارة الاعمال العسكرية ، ويدعو وجوده
فى الوقت نفسه ، وهو مصرى الجنسية ، الى اقبال مصر على مساعدة
العرب الذين يتولى قيادتهم (٥٤) •

وعلى كل حال ، فقد كان هذا الموقف من مواقف الولاء للدولة
العثمانية من جانب الشعب المصرى وضباط الجيش المصرى ، آخر
المواقف التى ارتفع عنها ستار الحرب العالمية الأولى •

حواشي الفصل الثاني

- (١) مذكرات عباس حلمي الثاني . المصري في ٢ مايو ١٩٥١ .
- (٢) الرافعي : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية من ٢١١ (القاهرة ١٩٣٩) .
- (٣) مذكرات عباس حلمي الثاني . المصري في ٢ مايو ١٩٥١ .
- (٤) Cromer, Abbas II, p. 90.
- (٥) Milner, op. cit., p. 373.
- (٦) Arthur, George, Life of Lord Kitchener, Vol. 1, p. 182; Vol. 1, p. 182.
- خلا عن دكتور يوسف خليل : تطور الحركة القومية في مصر من ١٨٨٢ الـ ١٩١٩ (ص ٢٢٤ = بحث للدكتوراه غير مطبوع) .
- (٧) Cromer, op. cit., p. 90.
- (٨) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٨٠ .
- (٩) Cromer, op. cit., pp. 62-63.
- (١٠) Milner, op. cit., p. 373.
- (١١) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ١٨٩ - ٥٠٤ .
- (١٢) Cromer, Modern Egypt, pp. 527-28.
- (١٣) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع المذكور ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .
- (١٤) نفس المصدر ص ١٢٨ - ١٢١ .
- (١٥) Royle, Charles, The Egyptian Campaigns, 1882-1885, pp. 480-5.
- (١٦) Cromer, op. cit., p. 516.
- (١٧) Wheeler Harold, The Story of Lord Kitchener, p. 84 (London 1924).
- (١٨) White, Arthur Silva : The Expansion of Egypt under the Anglo-Egyptian Condominium, pp. 289-294.
- ونبها على مقارنة بين الرتب المصرية والرتب العسكرية :
- | | | |
|--------------------|---|-----------|
| Commander-in-Chief | = | مردار |
| Lieutenant-General | = | فريق |
| Major-General | = | لواء |
| Colonel | = | أميرالاي |
| Lieutenant-Colonel | = | كاملتام |
| Major | = | مباشى |
| Adjutant-Major | = | صاغ |
| Captain | = | برزجاشى |
| Lieutenant | = | ملازم أول |
| Second Lieutenant | = | ملازم ثان |

وكانت رتب سرداره ، و طريقه ، و دولاته تحمل لقب «باشا» أما رتب «اميرالاي» ،
و «فانتليم» لتحمل لقب «بك» .
وقد حدث تغير في رتب الجيش فاصبحت كل النسب الآن مع مقابلها في الرتب
الانجليزية :

| | | |
|---------------------------------------|---|-----------|
| (General Officer Commanding in Chief) | = | مشم |
| Lieutenant General | = | فريق |
| Major General | = | لواء |
| Brigadier | = | ميد |
| Colonel | = | عليه |
| Lieutenant Colonel | = | مشم |
| Major | = | رائد |
| Captain | = | كبي |
| Lieutenant | = | ملازم اول |
| Second Lieutenant | = | ملازم ثان |

- Ibid., pp. 294-5. (١٨)
- (١٩) انظر دكتور يونان لبيب وذك : ارمه الطبية للعروة بمطبعة طابة سنة ١٩٠٦
(المجلة التاريخية المصرية عدد ١٣ سنة ١٩٦٧) .
- (٢٠) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان من ٥٨٠ (دار المعارف بمصر
١٩٥٧) .
- (٢١) انظر مذكرات الاميرالاي محمود بك حلى اسماعيل عن هذا الحادث ، وقد نشرها
الرائس في كتابه : « مصطفى كامل » ص ٢٢٢ : طبعة الاولى . انظر ايضا : دكتور مكي
شبيكة : السودان عبر القرون من ٤٤١ - ٤٧ (بيروت : دار الثقافة ١٩٦٥) . ونضيف
رواية الاميرالاي محمود حلى عن روايه دكتور مكي شبيكة في انه بينما بنمت البلاد
من ترو في ترو ، فان الاخير يتحدث من ترو في اورطة واحسنت في الاور
الراية عفرة السودانية .
- (٢٢) Cromer, 'The Earl of: Abbas II, pp. 82-83, London 1915.
- (٢٣) خالد يركات : السودان مصرى ومطامع السياسة البريطانية من ١٥٤ - ١٥٨
(الطبعة السادسة بمصر ١٩٢٤) ومن الامثلة . ما نشرته جريدة الفريد في المسمي ١٩٠٦
حيث ورد بها امر تتارة الحرية « بزيادة اورطة بيادة سودانية تعرف منذ الآن بالاورطة
واية عشرة السودانية وزيادة ٣٠٠ جند غير راكب على قوة اورثة العرب ، وزياد
بلوك على قوة الهجانة يعرف بالبلوك الخامس والفاء الاورطة الراية السودانية » .
- (٢٤) الرائس : محمد فريد من ٨١ الفسة الاولى ١٩٤١ . خطاب محمد فريد يوم
١٤ سبتمبر ١٩٠٨ بمناسبة ذكرى احتلال العاصمة .
- (٢٥) تقرير اللورد كيتشنر عن « المالبة والادارة والحالة السوية في مصر والسودان
سنة ١٩١٣ (طبعة المقطم ١٩١٤) .

(٢٦) لمزيد من التفاصيل ، انظر مذكرة اللواء محمد باشا لبيب القنصل في كتاب :
مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب القنصل وأمي الأدي أحمد بك وفدت
من أعمال البينى لصرى في السودان وماسة خروجه منه في ٩ - ١٩ (الإسكندرية
١٩٣٦) .

(٢٧) الباحث لطلح مزون : ضحايا مصر في السودان وخلايا السياسة الإنجليزية ،
الطبعة الثالثة في ٥٩ .

(٢٨) تقرير اللورد كرور عن « المالية والإدارة والحالة الصومية في السودان سنة
١٩٠٦ في ٧ .

(٢٩) تقرير السير الفون جوردست عن « المالية والإدارة والحالة الصومية في السودان
سنة ١٩٠٨ في ١٢٩ .

(٣٠) أنظر خطاب اللورد كرور في حل افتتاح السكة الحديدية بين النيل والبحر
الأحمر (ملحق « اللواء » في ٢٧ يناير ١٩٠٦) .

(٣١) مذكرة السير ريجنالد وليت الحاكم العام للسودان عن « المالية والإدارة والحالة
الصومية في السودان سنة ١٩٠٦ . وتتلخص الحادثة في أن العرب بجوار « قالوى »
بحرب كردفان ثاروا في مايو ١٩٠٦ وقتلوا المأمور وضابط و ٢٨ جنديا من رجال الأورطة
السودانية الثانية عشرة في عهد وطني .

(٣٢) تقرير السير الفون جوردست عن « المالية والإدارة والحالة الصومية في مصر
والسودان سنة ١٩٠٨ في ٩٢ - ٩٦ . وكان عبد القادر محمد من أكبر أنصار النهي .
ولما صدر المرسوم بعد حادثة أم دومان عاد آل أملاكه في « السلطنة » . ولكنه لم يكف
عن بذور بذور العصيان في الجزيرة . وفي آخر إبريل ١٩٠٨ شق عصا الطاعة على الحكومة .
ودارت عنه حادثة في « الجزيرة » انتهت بالقبض عليه وصدور الحكم بسجنه .

(٣٣) تقرير اللورد كرور عن « المالية والإدارة والحالة الصومية في السودان
سنة ١٩١٣ في ١٢٨ .

(٣٤) اللواء في ١٨ مارس ١٩٠٦ قد نقلته عن جريدة « جلوب » الإنجليزية .

(٣٥) من موجز بوجهة نظر اللورد كرور أمام وزارة الخارجية البريطانية للسيد
اندرايد جري في ذلك الحين :
انظر :

Viscount Grey of Fallodon : Twenty-Five years 1893-1916, Vol.
I, p. 124, (London 1926).

(٣٦) انظر ما كتبه اللواء لرأسه في الاستقالة من هذا الموضوع في ٢١ . ٢٥
فبراير ١٩٠٦ ، انظر أيضا ما كتبه الدكتور يونان لبيب : المرجع المذكور .

(٣٧) انظر الكتاب الأزرق الذي نشرته الحكومة الإنجليزية في مسألة الغلبة يوم
١٦ يولي ١٩٠٦ ونشرت أجزاء منه جريدة اللواء ولتزيد ونجدها من الصحف ابتداء من
يوم ١٧ يولي ١٩٠٦ . انظر أيضا اللواء في ٢٥ يناير و ١٤ فبراير ١٩٠٦ ودراسة
الدكتور يونان لبيب المذكورة .

Findley to Grey, January 25, 27, 28, 1906 (Further Correspondence- (٢٨)
ences respecting the affairs of Egypt and the Sudan, Part LXIV.

من الدكتور يونان لبيب : المرجع المذكور في ٢٥٥ - ٢٥٦ .

- (٣٩) اللواء في ٧ مارس ١٩٠٦ .
- (٤٠) نفس المصدر في ١١ مارس ١٩٠٦ .
- (٤١) نفس المصدر في ١٨ و ٢٤ و ٢٥ فبراير . ١١ مارس ١٩٠٦ .
- (٤٢) الأمر في ٢٠ يولية ١٩٠٦ .
- (٤٣) اللواء في ١٢ أكتوبر ١٩١١ (نقل عن الدكتور جمال زكريا باسم : موقف مصر من الحرب العالمية ١٩١١ - ١٩١٤ . المجلة التاريخية المصرية مجلد ١٣ سنة ١٩٦٧ ص ٣٦٦) .
- (٤٤) اللواء في ١١ مارس ١٩٠٦ .
- (٤٥) القلم في ٩ مايو ١٩٠٦ .
- (٤٦) البرقية في ١٧ أكتوبر ١٩١١ عن د . جمال زكريا ص ٣٢٢ - ٣٢٤ . وكان من رأى ه . برى ، أنه حتى لو لم يكن الاحتلال موجودا في مصر ، لأن موقف الحكومة المصرية ينبغي أن يكون الحياد ، ملزم الأسطول التركي عاجزا عن حماية القوافل المصرية من أي هجوم قد تعرض له Grey to Rodd, June 28, July 15, 1912. نقل عن الدكتور هنري أنيس ميخائيل : المجلات الإنجليزية الليبية ص ٤٤ (القاهرة ١٩٧٠) .
- (٤٧) القلم في ٥ أكتوبر ١٩١١ Kischener to Grey, Oct. 3, 1911.
- () مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر والسودان والمصودة بالميكروفيلم بمكتبة كلية آداب عين شمس) .
- (٤٨) اللواء في أول أكتوبر ١٩١١ عن الدكتور جمال زكريا : للرجع المذكور ص ٣٢٠ .
- (٤٩) الدكتور جمال زكريا : نفس المصدر ص ٣١٨ ، ٣٢١ - ٣٢٢ ، ٣٢٥ .
- (٥٠) أحمد شوقي : مذكراتي في نصف قرن ج ٢ ص ٢٦٥ . عن نفس المصدر ص ٣٢٧ - ٢٨ .
- (٥١) الدكتور جمال زكريا : نفس المصدر ص ٣٢٦ - ٣٤٠ .
- (٥٢) مصطفى عبد الله بيوم : اللجل في تاريخ ليبيا ص ١٢٢ - ١٢٣ (الجمعية التاريخية لدراسات كلية آداب الإسكندرية ١٩٤٧) .
- (٥٣) الدكتور جمال زكريا ص ٣٢٠ - ٣٢١ وقد انتهت إيطاليا اللورد كيتشنر في صيف ١٩١٢ بأنه أحمل في تنفيذ التزامات العهد تهربا من تكاليفه ، مما ساعد على مرور الأسلحة التركية والضباط الأتراك عبر الحدود المصرية (انظر : Grey to Rodd, June 28, July 15, 1912.
- عن الدكتور هنري أنيس ميخائيل : للرجع المذكور ص ٤٣ - ٤٤ .
- (٥٤) الدكتور محمد فؤاد حسين : السنوسية دين ودولة ص ١٢٠ - ١٢٧ (دار الفكر العربي ١٩٤٨) .
- (١١٢) Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. 1, pp. 189-90.

الفصل الثالث
الجيش المصري
في الحرب العالمية الأولى

● الجيش المصرى فى الحرب العالمية الأولى

فرض الحماية البريطانية على مصر :

يعتبر نشوب الحرب العالمية الأولى بداية مرحلة جديدة وهامة فى السياسة البريطانية تجاه الجيش المصرى . وقد مرت بطورين :
الطور الأول ، عند نشوب الحرب . وكانت تركيا قد أعلنت حيادها .
والثانية ، عندما اتضح أن تركيا سوف تدخل الحرب ضد انجلترا
والحلفاء ان أجلا أو عاجلا .

وببدأ الطور الأول قيل دخول انجلترا الحرب ، حين اتخذت
قرارها يوم ٢ أغسطس بحماية شاطئ فرنسا الشمالى ، وأصبح
دخولها الحرب بالتالى أمرا محتملا . فقد سارعت السلطات البريطانية
فى مصر الى الضغط على الحكومة المصرية لمنعها من اتخاذ قرار بإعلان
حياد مصر الرسمى فى الحرب ، حتى لا يفتق هذا القرار الباب فى
وجه حصول انجلترا على مساعدة مصر العسكرية ويلقى بالتالى على
عاتقها عبئا كريها ، هو ارغام بلد محايد على اتخاذ اجراءات حربية
ثم يكن ثمة مناص من اتخاذها (١) .

وقد كان ثمره هذا الضغط على الحكومة المصرية صدور قرار ه
أغسطس ١٩١٤ المشهور ، الذى قضى بمنع التعامل مع ألمانيا ورعاياها
والأشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثمر
ألماني ، وحظر التصدير الى ألمانيا وتخويل القوات البحرية والحربية
البريطانية « جميع حقوق الحرب فى الموانئ المصرية أو فى أراضي القطر
المصري وأن « كل ما يجرى الاستحواذ عليه فى الموانئ المصرية وفى
أرض القطر المصري ، من سفن حربية أو مراكب تجارية أو بضائع ؛
يجوز إحالة النظر فيها الى إحدى محاكم القوائم البريطانية » . وقد استهل
القرار بعبارة يفهم منها بوضوح حدوث ضغط من سلطات لاحتلال
فوردها : « أشير على الحكومة المصرية .. الخ » .

وتشير الوثائق الى أن الضغط الذى تعرضت له الحكومة المصرية
لاصدار هذا القرار ، هو التهديد بضم مصر الى الامبراطورية البريطانية
.. فقد أورد الخديو عباس الثانى فى مذكراته صورة مذكرة من
حسين رشدى باشا ، رئيس النظار وقائم مقام الخديو وقتذاك ، بتاريخ
أول سبتمبر ١٩١٤ ، يقول فيها : « غدت واثقا من طريق المستشارين
العائدين من انجلترا أنه لولا ذلك القرار (قرار ه أغسطس) لكان
قد أعلن ضم مصر الى الامبراطورية » (٢) . على أن انجلترا فى
الحقيقة لم تكن تستطيع تنفيذ هذا التهديد فى ذلك الحين ، إذ لم
يكن ثمة ما يبرره من ناحية القانون الدولي ، ولذلك فحين ذاع فى
تركيا وقتذاك ، كصدى لهذا التهديد أغلب الظن ، أن الحكومة البريطانية
تبحث مسألة ضم مصر الى امبراطوريتها ، سارع السير إدوارد جراي
يوم ٧ أغسطس وطلب الى سفيره فى القسطنطينية أن يؤكد للحكومة
التركية أنه « اذا ظلت تركيا على الحياد ، وبقيت مصر هادئة ، ولم
تنشأ ظروف ليست متوقعة ، فإن حكومة صاحب الجلالة لن تقترح
تغيير وضع مصر السياسى » (٣) .

وعلى كل حال، فيصدور قرار ٥ أغسطس ١٩١٤، تكون مصر قد
تصرفت من الناحية الفعلية كما لو كانت جزءاً من الامبراطورية
البريطانية، وتكون قد حددت موقعها من الحرب الناشئة على أساس
الوقوف في المعسكر المصايف لالمانيا وحلفائها (٤) . ولما كان الهدف
من الضغط على الحكومة المصرية لاصدار هذا القرار هو الحصول
على معاونة مصر الحربية، فان هذا يفسر مدى تأثير هذا القرار على
الجيش المصري . فيؤخذ من المعلومات التي أوردها الليفتنانت
كولونيل كيرزى، ان الجيش المصري كان يدخل في خطة الدفاع
البريطانية عن القناة . ففي خلال شهر أغسطس كانت السلطات
البريطانية قد درست مسألة حماية قناة السويس ضد أى هجوم
برى أو بحرى، واتخذت الاحتياطات اللازمة لمنع أى محاولة لتخريب
أى جزء من القناة أو السكة الحديدية . ولما كانت قوات الاحتلال
لا تكفى للدفاع عن مصر، فقد عمل الترتيب اللازم لاستدعاء فرقتي
مشاة وفرقة فرسان من الهند بأسرع ما يمكن، كما عمل الترتيب اللازم
لوصول فلبق هجانة البيكانير إلى مصر؛ على أن تعود القوات
البريطانية التي كانت في مصر إلى انجلترا بمجرد وصول تلك القوات .
وقد تقرر فيما بعد أن تذهب الفرقتان الهنديتان إلى مرسيليا وأسا،
ان تغير الحامية البريطانية بفرقة من القوات الاقليمية، ويرسل لواامشاة
هندي آخر إلى مصر . وفي آخر أغسطس أمر فلبق الهجانة المصري بالقيام
بأعمال الدوريات على شواطئ القناة للوقاية (٥) ولما كان الاجراء الأخير
من شأنه أن يثير ريبة الاتراك، فقد ارسل اللورد جراى الى مسئله في
القسطنطينية بطلب اليه أن يبلغ الحكومة التركية أن الحكومة المصرية
انما تقوم بعمل الدوريات على جانبي القناة، من أجل ضمان سلامة
المرور فيها، وأنه لا توجد فكرة للقيام بعمليات عسكرية (٦) .
على أن تزايد احتمال دخول تركيا الحرب ضد انجلترا كان من

شأنه أن يحدث تغييرا جوهريا في الموقف . ذلك أن مصر - كما ذكرنا - كانت من الناحية الشرعية تحت السيادة العثمانية ، باعتراف انجلترا نفسها بذلك . وكان معنى قيام الحرب بين تركيا وانجلترا ، أن تصبح مصر من ناحية القانون الدولي في حرب مع انجلترا ، وإن تصبح انجلترا في حرب مع مصر . ومعنى ذلك ، بالنسبة للمصريين ، أن تتوفر لديهم الرخصة الشرعية للقيام بأعمال عدوانية ضد الاحتلال . أما بالنسبة للانجليز ، فمعناه أن يجدوا الذريعة الشرعية لضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية بحق الفتح . ولما كانت النتيجة في كلتا الحالتين وقوع الاضطراب في مصر في وقت دقيق بالنسبة لمصر وانجلترا . فقد كان ذلك ما أنشأ الحاجة ، في عين المصريين والانجليز على السواء ، إلى اتخاذ اجراء ما لتصحيح الوضع الشاذ لمصر بين انجلترا وتركيا ، أو « لتنظيم الحالة » - على حد قول أحمد لطفي السيد (٧) .

وفيما يتصل بمصر ، يتفصح من المذكرة التي قدمها « الوفد المصري » إلى مؤتمر الصلح يوم ٢٨ أبريل ١٩١٩ ، أن الزعماء المصريين كانوا على استعداد لخوض الحرب إلى جانب انجلترا ، إذا اعترفت لمصر باستقلالها . (وهو ما يشكل تطورا خطيرا في موقف الوطنيين المصريين إزاء تركيا ، سببه الحقيقي تصفية العناصر الوطنية الإسلامية قبل نشوب الحرب) فقد ورد في المذكرة أن « بعض نواب الأمة الذين يحق لهم الكلام باسمها » قد اقترحوا على السلطات البريطانية في ذلك الحين « اعلان استقلال مصر ، حتى إذا ما سوى مركز البلاد السياسي على هذا النحو ، تيسر لمصر أن تعارب إلى جانب الحلفاء ، مشورة السلاح في أي ميدان من الميادين » (٨) . وقد روى أحمد لطفي السيد أن الذين اقترحوا هذا الاقتراح هم : رشدي باشا وعبدلي باشا وأحمد لطفي السيد .

على أن السلطات البريطانية في مصر كان لها رأي آخر يتفق

مع المنطق الاستعماري • وهذا الرأي هو استغلال فرصة نشوب الحرب بين إنجلترا وتركيا لإعلان الحماية البريطانية على مصر واسقاط سيادة العثمانية • وكانت وجهة نظر هذه السلطات — كما عبر عنها كتاب المستر تشيتهم • ، نائب القنصل العام البريطاني في مصر، لوزير الخارجية البريطانية يوم ١٠ سبتمبر ١٩١٤ — ان مثل هذه الخطوة لو اتخذت سوف تكون امتدادا طبيعيا لسياسة اللورد كرومر التي كانت ترمى الى وضع مقاليد الحكم في أيدي المصريين ، مع وجود قرائح البريطانيين من خلفهم للنصح والتشجيع أو الكبح ، حسبما تقتضى الحال • وانها ، على هذا النحو ، لن تنطوى على أى تغيير فى السياسة البريطانية ، وسوف يفهمها المصريون بسهولة •

وقد قبلت الحكومة انبريطانية هذا الاقتراح دون مناقشة • أما المسئولون المصريون : فقد اشترطوا شرطا واحدا لإعلان الحماية، هو أن يقترن بمنح مصر الاستقلال الذاتى : ففى مقابلة رونالد ستورز ، السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى ، نرشدى باشا وعدلى باشا ، هدد هذان أمامه بالاستقالة اذا لم تقدم إنجلترا لمصر عند اعلان الحماية شيئا فى مقام الحكم الذاتى (٩) • كما رفض الأمير حسين ، الذى عرضت عليه الخديوية بدلا من عباس الثانى الغائب فى القسطنطينية وقتذاك : قبول هذا المنصب « بدون منح مصر ، أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى » (١٠) •

على أنه لما كانت السلطات البريطانية على غير استعداد للاستجابة لهذا الشرط فى ذلك الحين ، فى الوقت الذى كان دخول تركيا الحرب قد أصبح أمرا مؤكدا بعد انتهاكاتها المتعددة للحياذ (١١) ، ولما كان متوقعا أن ينبجم عن فرض الحماية بدون هذا الشرط عمل من أعمال الثورة فى مصر ، وان تنشب أزمة لرفض الأمير حسين الخديوية ، فقد اقترح المستر تشيتهم على الحكومة البريطانية فى أول نوفمبر ، ارجاء

Choctham.

اعلان الحماية مؤقتا ، حتى يتحسن الموقف ، على أن تفرض الأحكام العرفية (١٢) ، كاجراء احتياضى ضد أعمال العنف التى قد تشب . ولكن رشدى باشا رفض قبول اعلان الأحكام العرفية الا بشرطين : الاول ، أن تبقى السلطات المدنية من اختصاص النظار ، وتحمل السلطات العسكرية البريطانية وحدها مسئولية ما تتخذه من اجراءات كرمية فى ظل الأحكام العرفية . والثانى ، أن تتعهد بريطانيا ، فى منشور اعلان الحرب على تركيا ، بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء الحرب ، دون أن تطلب أى مساعدة من الشعب المصرى سوى الامتناع عن مساعدة الأعداء . وقد قبلت الحكومة البريطانية هذين الشرطين ، وصدر اعلان الاحكام العرفية يوم ٢ نوفمبر ، ثم منشور اعلان الحرب بين انجلترا وتركيا يوم ٧ نوفمبر ١٩١٤ ، وقد تضمننا الشرطين السالتي الذكر .

ولما كان قبول انجلترا الشرط الأخير معناه اعفاء الجيش المصرى من تقديم أى مساعدة فى الحرب ضد تركيا ، وبالتالي الاعتراف بحياد مصر وانعدام مصلحتها فى الصراع الناشب ، فكان رشدى باشا قد كسب بمنشور ٧ نوفمبر ما خسر به بقرار ٥ أغسطس ، فقد استطاع أن يجعل السياسة البريطانية على تغير موقفها الذى أملى ضغطها على الحكومة المصرية لاصدار قرار ٥ أغسطس . وقد اعتقد « لويد » خطأ أن المستر تشيتهم كان أول من اقترح هذه السياسة على وزارة الخارجية البريطانية يوم أن قدم اقتراحه باعلان الحماية يوم ١٠ سبتمبر ١٩١٤ . اذ تضمنت دياجة اعلان الحرب على تركيا التى قدمها ، فقرة تنص على أن « تتحمل بريطانيا العظمى كامل المسئولية عن الدفاع عن مصر ضد العدوان » . على أن الحقيقة أن ادراج هذه العبارة هو من مقتضيات اعلان الحماية قانونا ، لأن ما يميز الحماية هو التزام الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية ، فى مقابل مباشرة الشؤون الخارجية للدولة المحمية » (١٣) . ولما كان هذا الالتزام

بالدفاع عن الدولة المحمية لا يمنع هذه الدولة من الاشتراك في الدفاع عن أراضيها فكان أهمية الوعد الذي أصدرته بريطانيا - تحت ضغط رشدي باشا - لا تتمثل في تمهدها بتحمل جميع أعباء الحرب وحدها فقط ، وإنما تتمثل بالدرجة الأساسية في تمهدها بالألا تطلب من الشعب المصري أية مساعدة .

على كل حال ، فكيف يمكن أن تنهم اذعان السلطات البريطانية لهذا الطلب بعدما رأينا من حرصها على منع مصر من اعلان حيادها طلبا لمساعدتها العسكرية ؟ . ان السبب في ذلك يرجع الى ان الموقف بعد نشوب الحرب بين انجلترا وتركيا ، كان يختلف عنه عندما كانت تركيا تتخذ موقف الحياد . ففي حالة وقوف تركيا على الحياد ، فان تقديم الجيش المصري مساعداته لانجلترا لا يمثل انكارا صارخا للسيادة التركية على مصر ، أما بعد دخول تركيا الحرب ضد انجلترا ، فان مساعدة الجيش المصري لانجلترا تعتبر انتقاصا واضحا على السيادة التركية ، ومن ثم فان التماس هذه المساعدات يعتبر أمرا بعيد الاحتمال . بل تشير الوثائق الى أن الخوف من وقوف الجيش المصري الى جانب تركيا كان موجودا عند السلطات البريطانية ، خصوصا بعد أن أخذت الانباء ترد من الخارج بأن الخديو عباس قد انضم الى الألمان . فقد كتب المستر تشيتهم الى وزير الخارجية البريطانية في ٢٨ أكتوبر ١٩١٤ يخبره بأنه علم من مصدر ثقة أن الخديو عباس ضال مع الألمان ، وأنه قد يرافق الحملة التركية القادمة على مصر «ما يؤثر على ولاء الضباط المصريين» .

ومهما يكن من شيء . فان هذا الوعد من جانب بريطانيا بتحمل جميع أعباء الحرب وحدها ، لم يقدر له التنفيذ . فلم تبكد تمضي أيام قلائد على صدوره ، حتى كانت المدفعية المصرية في طريقها الى قناة السويس ، وحتى كانت الوحدات المصرية تستدعى للاشتراك في خطة

الدفاع عن قناة السويس ؛ (١٤) • وقد واكب هذا الانتقاض انتقاض
خطر آخر ، ففي يوم ١٣ نوفمبر ابرقت الحكومة البريطانية الى المستر
تشيتهم في مصر تخطره بتخليها عن فكرة الحماية ، وأنها « تعتقد
أن أشد الخطوات فعالية سوف تكون اعلان ضم مصر » • فكيف حدث
هذا التحول ؟

ان بعض المؤرخين يزعمون تحول بريطانيا الى الضم الى دخول
تركيا الحرب يوم ٥ نوفمبر ١٩١٤ • ويعزو بعضهم الآخر هذا التحول
الى وقوف رشدي باشا والأمير حسين موقفا يتناقض مع الخطط
البريطانية التي كانت ترمي الى الإبقاء على الصورة المصرية للحكم
المدني تقريبا لاي رد فعل اسلامي محتمل ، بتهديد الاول بالاستقالة،
ورفض الثاني قبول الخديوية اذا لم يقرن باعلان الحماية منح مصر
الاستقلال الذاتي (١٥) • على أن الحقيقة أن موقف وزارة الخارجية
البريطانية من اعلان الحماية ظل ثابتا بعد دخول تركيا الحرب في ٥
نوفمبر ، وبعد موقف رشدي باشا والأمير حسين في ١ و ٣ نوفمبر •
ففي يوم ٦ نوفمبر ١٩١٤ أرسل وزير الخارجية البريطانية الى المستر
تشيتهم برقية يؤكد فيها موافقته على الترتيبات التي أعدت (بشأن
الحماية) ويعرب عن اعتقاده بأنه (أي المستر تشيتهم) والقائد العام
بمالجان الموقف بحكمة ومهارة •

فما الذي جرى بين ٦ و ١٢ نوفمبر ١٩١٤ ودعا الحكومة
البريطانية الى التحول من الحماية الى الضم ؟ ومن التمهيد بعدم طلب
أي مائدة الى نقض هذا التمهيد ؟ • ان الذي جرى في هذه الايام
السبعة هو أن المخاوف التي راودت المسؤولين البريطانيين من حدوث
رد فعل عنيف من جانب الشعب المصري عند اعلان الاحكام العرفية
أو عند اعلان الحرب بين انجلترا وتركيا ، قد زالت ولم تعد عاملا
مؤثرا • فلم يقيم الشعب المصري بأي عمل من أعمال الثورة كما كان

متوقعا ، وعلى العكس من ذلك لم يبد أكثرنا بالأمر ، وبقي هادئا ساكنا يمارسون شئون معاشه . وفى حين أن مثل هذا الموقف كان من شأنه أن يعزز فى انجلترا وجهة نظر أنصار التساهل أو التنازل (أنصار الحماية) ، فيؤدى الى مزيد من التنازل - أى الاستجابة لشروط رشدى باشا والأمير حسين ، وهى منح مصر الاستقلال الذاتى - إلا أنه ، من جانب آخر ، أدى الى العكس من ذلك ، أى أدى الى تعزيز وجهة نظر أنصار التشدد (أنصار الضم) كما أدى الى تقض العهد الذى صدر قبل أيام بتحمل انجلترا جميع أعباء الحرب دون أن تطلب الى الشعب المصرى أية مساعدة . فبزوال المخاوف التى أدت الى التنازل ، برزت على الفور الاعتبارات الأخرى التى كانت قد اختفت مؤقتا وراء هذه الأوهام . وأول هذه الاعتبارات حاجة انجلترا الماسة الى مساعدة مصر العسكرية . أما الثانى فهو الاستفادة من فرصة وقوع الحرب مع تركيا لضم مصر الى الامبراطورية بحق الفتح ، وتصحيح الوضع الشاذ لانجلترا فى مصر الذى استمر منذ وقوع الاحتلال ، ومعالجة أهم المشاكل أو القيود الدولية التى كانت تغل يد الاحتلال عن بسط سيطرته الكاملة على مصر ، وهى الامتيازات الأجنبية .

وبالنسبة للاعتبار الأول ، فبضم مصر سوف يرى عليها ما يسرى على بقية المستعمرات من الاشتراك فى الحرب بكل صورة من الصور ، ووضع كل الامكانيات لخدمة أهداف الحرب ، وبذلك ترتبط مصر بسائر المستعمرات « برابطة الزمالة فى السلاح » - كما يقول لوريد . أما بالنسبة للاعتبار الثانى ، فإن الضم لا يحقق فقط الأغراض التى تقدم ذكرها ، وإنما يمكن انجلترا أيضا من التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولى الخديو منصبه (١٦) ، وهى الصعوبات التى تتشعل فى ضرورة منح مصر ، أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى . ولم تكن انجلترا على استعداد للاستجابة لهذا

الشرط — كما يقول « الجود » — فلم يكن الشعب المصرى فى نظرها غير كفء فقط لتحمل مسئولية الحكم ، وانما كان أيضا غير متعاطف معها فى قضيتها . ولما كانت انجلترا تقاتل فى ذلك الحين من أجل وجودها وبقائها ، وكانت مصر فى نظرها ركنا أساسيا من أركان دفاعها ، فإن منحها الاستقلال الذاتى كان يعد مخطرة جسيمة لم تكن انجلترا على استعداد للقبول بها (١٧) .

على كل حال ، فإن هذا التحول نحو الضم لم يستمر طويلا ، إذ اعترضت عليه السلطات البريطانية فى مصر ، كما أن فرنسا ، حليفة انجلترا فى الحرب ، لم تبد ترجيحيا كافيا به . فعادت الحكومة البريطانية فى ١٩ نوفمبر ١٩١٤ الى فكرة الحماية ، وبنت رجوعها على أن « سلامة الموقف الداخلى فى مصر هو أهم هدف لها فى الوقت الحاضر » (١٨) .

عادت الحكومة البريطانية الى سياسة الحماية فى ١٩ نوفمبر ١٩١٤ ، ولكن الوحدات العسكرية المصرية لم تعد من قناة السويس . ومعنى ذلك أن الحماية التى عادت اليها الحكومة البريطانية تختلف عن الحماية التى كانت قد استقرت عليها قبل تحولها المفاجئ الى الضم . فقد أغفلت السياسة الجديدة أهم عنصر فى السياسة القديمة ، وهو تحمل انجلترا بكافة أعباء الحرب دون أن تطلب الى الشعب المصرى أية مساعدة ، واكتسبت أهم عنصر فى سياسة الضم ، وهو اشتراك الجيش المصرى فى الحرب الى جانب القوات الإمبراطورية .

ولما كانت الحكومة البريطانية لم تعلن رسميا تراجعها عن وعدها الذى قطعته قبل أيام ، وفوق ذلك فقد عادت فأكدته يوم ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، أى فى اليوم التالى لإعلان الحماية ، وذلك فى المذكرة التفسيرية التى وجهتها الى السلطان حسين ، وقصصت بها

— كما يقول لويد — أن تكون عرضا كاملا وتخصيلا للسياسة والنوايا البريطانية التي تنطوي تحت اعلان الحماية ، حيث ورد بها هذه العبارة : « واني مكلف بأن أؤكد لسيادتكم رسميا أن بريطانيا العظمى تتحمل كامل المسؤولية عن الدفاع عن الاراضى التي تحت حكم سموكم ضد أى اعتداء مهما كان مصدره » — فكان كل القيمة التي بقيت لهذا الوعد البريطانى هي أنه سلب من مصر صفة الدولة المحاربة ، وأتاح الفرصة لمثل اللورد لويد ليرقى المداد الكثير حول كيف أن المصريين « لم يكونوا يقاتلون جنبا الى جنب مع بقية الامبراطورية ، وانهم لا يعتبرون ، ولم يكونوا فعلا ، زملاء فى سلاح مثل اليهود وقوات المستعمرات الأخرى » ، وأن المصريين قد وضموا فى وضع خاص ، فلم يكونوا يعتبرون فى نظر جنود الامبراطورية سوى شعب : لا يستفيد فقط ، بل ويثرى على حساب تضحيات وآلام رجالنا .

وفى الحقيقة ، فإن الجيوش المصرية قد قاتلت فى جميع الجبهات ، وفى مصر والسودان ، ولا يكاد يختلف موقعها فى هذا عن موقف جيوش المستعمرات البريطانية الا فى شيء واحد ، هو انه فى تلك المستعمرات لم تصدر بريطانيا الوعد الذى أصدرته فى مصر فى ٧ نوفمبر باعفاء شعوب تلك المستعمرات من تحمل أى عبء من أعباء الحرب ، وبالتالي فلم تستطع أن تنكر على هذه الشعوب تضحياتها التي قدمتها فى سبيل الامبراطورية ، ومن الغريب أنه فى الوقت الذى ينفى اللورد لويد عن المصريين أنهم كانوا زملاء فى السلاح ، لا يلبث بعد قليل أن يعترف بذلك فى موضع آخر . فيقول : « فى بداية الحرب ، منعا الحرس الزائد والخوف من أن نطلب من مصر القتال معنا ، بل شجعناها على أن تعتبر أن الحرب لا تخصها . ولكن تحت ضغط الظروف القاسى ، اضطررنا لأن نضغط عليها لمساعدتنا بصورة ملحة أكثر فأكثر . وعندما أصبح

ضخبط الظروف علينا لا يحتمل ، لم يكن أمامنا بطبيعة الحال الا ان نسحب وعدنا الاخر لها في سنة ١٩١٤ ، وأن نخبرها بصراحة انه نظرا لطول القتال ومرارته ، قلن يعود في وسعنا التمسك بهذا الوعد ، ولا بد لنا من أن نطلب مساعدتها السريعة » .

وفي الحق لقد اشترك الجيش المصري في القتال الى جانب الجيوش الامبراطورية في جهات ثلاث : الجبهة الشرقية ، ضد القوات التركية ، والجبهة الغربية ، ضد قوات السنوسي ، والجبهة الجنوبية في السودان ، ضد قوات السلطان علي دينار . مما تعرض له في تركيزه .

الجيش المصري في الجبهة الشرقية :

من الأمور المثيرة والجديرة بالملاحظة : أنه حين أراد الانجليز الدفاع عن مصر ضد الهجوم التركي في يناير - فبراير ١٩١٥ ، لم يدافعوا عنها عند حدودها الشرقية في سيناء ، بل عند قناة السويس ، ويرجع السبب في ذلك الى أن القوات البريطانية في ذلك الحين كان ينقصها التدريب والتنظيم اللازمين للقيام بعمليات هجومية . كما ان لقامة خط من التحصينات شرقي القناة ومد السكك الحديدية وزيادة خطوط الانابيب ومحطات المضخات للمحافظة على تموين القوات ، كان عملا باهظ التكاليف . كما أن خطوط المواصلات تصبح والحالة هذه من الطول بحيث يسهل قطعها فضلا عن أن موقع البريطانيين يكون مكشوقا . ولما كانت القناة تهيئ خطا دفاعيا منيعا مناعة طبيعية ومستورا ومحيا ، فقد قامت الحلة البريطانية على تحسين هذا الخط ، واجبار الأتراك على القيام بمهمة اختراق سيناء . ويتضح مما أورده اليفتنانت كولونيل كيرزي ، أنه كان يوجد في مصر في أواخر عام ١٩١٤ ما يقرب من ٢٢ ألفا

من القوات المصرية والسودانية ، هذا بالإضافة الى ٧٠ ألفا من القوات الهندية والاسرائيلية والنيوزيلندية والبريطانية التي وصلت الى مصر في ذلك الحين . وكنا قد رأينا كيف استدعيت الوحدات المصرية والمدفعية المصرية للاشتراك في خطة الدفاع عن قناة السويس بعد أيام قليلة من الوعد البريطاني بتحمل كافة أعباء الحرب . وقد جرى توزيع هذه القوات في حاميات في « النפור » و « أبو زينة » ، وعلى خطوط المواصلات شرقي القناة ، وفي قلب الخط الدفاعي عن قناة السويس . وكانت حامية الطور مكونة من بلوكين من ٢ جى أورطة زيادة ، بينما كانت البطارية المصرية الخامسة تريض على خط القناة الدفاعي (١٩) .

وبحلول ١٥ يناير ١٩١٥ ، كان الأتراك قد عزوزا قواتهم في ميناء في العريش والقسيمة ونخل ، وفي يوم ٢٤ يناير وصلت مقدمات القوات التركية بقيادة جمال باشا الى دويدار ، وفي ٢٧ يناير كانت على بعد ٢٥ ميلا من القناة وبدأ أول اشتباك مع القوات المدافعة على التماسكة في نفس اليوم . وفي ليلة ٢-٣ فبراير ١٩١٥ بدأ الأتراك هجومهم الرئيسي بين بحيرة التماسح والبحيرة المرة الكبرى على اللواء ٢٢ الهندى مشاة ، وسرية ميدان ، ومهندسى الانكشاف ، ومعهم البطارية ١٩ من مدفعية الميدان لانكشاف ، والبطارية الخامسة من المدفعية المصرية ، وقد قامت المدفعية المصرية بدور نافع لاقصى درجة - كما يقول تشيرول - (١٩م) . فقد كان قائد البطارية المصرية هو الملازم أول أحمد حلمى . وقد حاول الأتراك مد جسر خفيف على زوارق من الألومنيوم لعبور القناة ، ولما أتموا تركيبه وبدأوا السير عليه . فاجأهم الملازم أول أحمد حلمى بنيران مدفعية ، فأحبط محاولتهم . ولكنه قتل في المعركة . وقد شكر السلطان حسين الجيش المصرى على اشتراكه في القتال ، ومنح الضباط والجنود ميداليات مكافأة لهم على حسن بلائهم فيه .

في ذلك الوقت ، كانت قوات الاتراك على طول القناة تصدر نحو ١٢ الى ١٥ ألف جندي ، وتسع بطارات ومدفيع هاوتزر . ولكن هجماتهم على القطاع الجنوبي لم تتطور تطورا جديا ، اذ انسحبوا بعد ضربهم النقط البريطانية عند الكوبري . وخلال النهار قامت خمس طرادات ومعها قوارب الطوريد واللائشات المدرعة بمساعدة المدافعين عن القناة بفتح فيرالحا على الاتراك . وفي مساء ٢ فبراير كان الهجوم التركي قد ثبت فشله : وأصدر جمال باشا امره بالانسحاب العام تاركا جماعة صغيرة تبلغ ٤٠٠ جندي لتهديد القنال ونجبار البريطانيين على الاحتفاظ بقوات هناك . ومنذ ذلك الحين أخذت تتعدد الاشتباكات بين القوات المصرية والبريطانية وبين قوات التركية .

ففي يوم ١٢ فبراير قامت من السريس نصف كتيبة هندية على ظهر السفينة الحرية منيرفا قاصدة الطور لتعزيز الحامية المصرية هناك التي كانت تتعرض لهجوم من جانب القوات التركية ، وقد قامت القوات المصرية والهندية بهجوم في فجر اليوم التالي على القوات التركية ، أسفر عن مقتل ٦٠ وأسر ١٠٢ ، وفي يوم ٢٨ ابريل ، وبعد اشتباك مع ٢٠٠ من الاتراك مدافعهم على مسافة ١٢ ميلا شرقي الاسماعيليه ، غادر الاسماعيليه قول مكون من ثمانى كواب فرسان وسف من المدفعية المصرية ونصف كتيبة مشاة لمباغة القوة التركية عند النقطة التي انسحبت اليها عند الهاوايش ، غير أن الاتراك انسحبوا من معسكراتهم أثناء الليل .

وفي ذلك الوقت كان الجيش المصري يقدم لقوات البحر المتوسط نهضات الحرية اللازمة ، بالإضافة الى ١٧٤٠٠٠ قنبلة ، فضلا عن القاطرات والقولاذ للدفاع عن القناة . وقد خص الجنرال السري « أرشيبالد مري » القائد العام لقوات شرق البحر المتوسط

بعض الضباط وصف الجنود من الجيش المصري بالتثناء لتفوقهم في الخدمات التي أوكلت اليهم أو لبلائهم في الحرب أحسن البلاء .

ومن الغريب أنه في الوقت الذي كانت القوات المصرية تشترك على هذا النحو في الدفاع عن القناة ، كان الانجليز يحفظون بقوات كبيرة في منطقة القاهرة لمواجهة ما قد يحدث من قلاقل في صالح الاتراك ، ولكن هذا الاحتياط كلف الانجليز غالبا ، فقد أضاع عليهم نصرا ساحقا على الاتراك ، إذ لو كانت هذه القوة في متناول اليد في الاسماعيلية عند مجيء الاتراك ، ولو أن الترتيبات الكاملة لخفة حركتها ونقلها عبر القناة كانت قد اتخذت ، لما أفلت أي جزء من القوات المهاجمة . ولقد سارع الانجليز ، عندما تبينوا أن المصريين لا يبدون اكتراثا ، بإرسال تلك القوات من القاهرة الى الاسماعيلية بسكة الحديدية . ولكنها وصلت يوم ٤ فبراير ، أي بعد قوات انفرصة وانلات القوات الفائزة .

الجيش المصري في الجبهة الغربية :

عندما نشبت الحرب العالمية الاولى ، كانت انحراب الإيطالية - الطرابلسية ما تزال تدور رحاها على الارض الليبية ، ولكن القتال كان يدور حينذاك بين القوات الإيطالية وقوات السنوسى ، بعد انسحاب القوات العثمانية الى بلادها عقب إبرام معاهدة «أوشي» . فلما قامت الحرب العالمية ، ودخلت تركيا فيها الى جانب ألمانيا ، وانحازت إيطاليا الى جانب الحلفاء في مارس ١٩١٥ ، أصبح المرح الليبي معدا لدور جديد تلعبه القوى المتحاربة . وبانسبة للسنوسيين ، فقد توقعوا مساعدة الاتراك والالمان لهم ضد العدو الاساسى وهو الطليان . ولكن الاتراك والالمان كانوا بدورهم يسمون للحصول على مساعدة السنوسيين لهم ضد عدوهم الاساسى : هو الانجليز ، ولما

كانوا يمدون الحملة ثانية على قناة السويس لغزو مصر ، فقد
ارسلوا بعثة تركية - المانية الى برقة غرضها شغل الانجليز بأمر
الدفاع عن مصر من جهة حدودها الغربية ، حتى تتوزع قواتهم ويسهل
على الألمان والأتراك تحقيق النصر عليهم . وقد استطاعت هذه البعثة
توزيع السنوسى الكبير (السيد أحمد الشريف) فى القتال ضد
الانجليز فى نوفمبر ١٩١٥ ، رغم معارضته الكبيرة لمشروع الحملة
ضد الحدود المصرية . وبذلك بدأت الحرب فى الجبهة الغربية .

فى ذلك الحين ، كانت القوات المصرية موزعة بين مرسى مطروح
والسلوم وسيدى برانى (وقرية (عند واحة سيوه) . وكان رجال
الجبهة المصرية بالطرف الشرقى من خليج السلوم يقيمون فى «المقر»
وعلى شواطئ البحر تحت قيادة الكولونيل « سبل سنو » ، الذى
كان محافظا للصحراء الغربية وضابطا بالمخابرات الانجليزية ، بينما
كان القائد المصرى لمنطقة مرسى مطروح وسيوه هو انيوزباشى محمد
صالح حرب . وعندما ابتداء القتال ، انسحب «سنو» من السلوم الى
مرسى مطروح ، وأسند الى محمد صالح حرب سلطات الحاكم
العسكرى فى المرسى . ولما كانت السلطات البريطانية قد أعلنت
الحماية على مصر فى ذلك الحين ، وفى الوقت نفسه كان « سبل
سنو » قد أظهر عدم اكرام بمصر القوة المصرية السودانية فى
سيدى برانى وبقى بعد الانسحاب من السلوم ، فقد كان ذلك ما دفع
محمد صالح حرب الى اتخاذ قرار بالانضمام بجنوده الى السنوسيين
ضد البريطانيين . وقد انضم اليه من الضباط المصريين اليوزباشى
سيد أحمد أبو شادى ، والملازمون الأوائل عبد الحميد حمدي ، وأمين
ذهنى ، ومحمود لبيب ، وأحمد سالم ، والملازمان الثانيان ابراهيم
عوض ومحمود عبد الواحد ، وضابط بحرى هو الملازم الاول أبوزيد
مقلد .

على كل حال ، فقد اعتصم الانجليز في مرسى مطروح ، واتخذوها مقرا لقيادتهم : ودارت معارك عنيفة حولها في أواخر ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ . وفي ٢٨ فبراير تم استرداد سيدى برانى ، وفي ١٤ مارس استعيد السلوم . ثم استردت الواحات : الداخلة والبحرية والفرافرة في أكتوبر ونوفمبر . وفي فبراير ١٩١٧ استردت واحة سيوه ، وانهت حملة السنوسى بالاخفاق .

وقد خلا كتاب الليفتانت كولونيل كيرنى عن العمليات الحربية في مصر وفلسطين ، وهو أهم مرجع يعالج المعارك التي دارت من أغسطس ١٩١٤ الى يونيه ١٩١٧ ، من ذكر أى اشارة الى اشتراك القوات المصرية في القتال انى جانب الانجليز ضد السنوسيين ، وان اشار الى واقعة انضمام محمد صالح حرب الى جانب السنوسى بقوله : « قد انضم أكثر من ١٢٠ من رجال خفر السواحل المصريين الى السنوسى » . على أن التقرير الذى وضعه الجنرال السير أرشيبالد مري الذى خلف الجنرال مكسويل فى القيادة العامة منذ ١٩ مارس ١٩١٦ ، عما قدمه الجيش المصرى من المساعدات العسكرية لقواته حتى أواخر سنة ١٩١٦ ، أشار فى صراحة الى هذا الاشتراك فقد ورد به : « وقد قدم الجيش المصرى ما يلزم من مدافع وطوبجية لتسليح قطارين مدرعين لاستخدامهما فى الدفاع عن انقطة مصرى . والحق سلاح هجاجة البيكانير صنف من الهجاجة المكسيم وفصيلة مسلحة من ادارة الأشغال العسكرية . واشتركوا فى الوقائع الحربية ضد السنوسى ، واشترك أيضا فى هذه الوقائع ١ جى بلنوك من السوارى المصرية » .

الجيش المصرى فى الجبهة الجنوبية : فتح دارفور

من أكبر المهام الحربية التى قام بها الجيش المصرى فى الحرب العالمية الاولى ، القضاء على حركة السلطان على دينار فى دارفور .

وعلى دينار من سلالة سلاطين «التور» ، وكان قد استنظم دارفور من يد الدراويش في وقائع استرداد السودان بعد واقعة أم درمان . وقد كتب « بالطاعة » ، وانه يحكم البلاد على جزية يدفعها لحكومة السودان . ثم أسس حكومته في دارفور على مثال سلطنة أجداده ، واعترفت حكومة السودان رسميا بسلطنته في سنة ١٩٠٠ . وظل الوضع كذلك حتى قامت الحرب العالمية الاولى . فانهز على دينار القرصة ، ونبذ ولاءه للحكومة تحت تأثير الاتراك والسنوسيين في ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ .

ويتضح مما كتبه البكباشى حسن قنديل ، وهو أحد ضباط الحملة المصرية التى أرسلها السردار لفتح دارفور ، فى مذكرته التى قدمها للامير عمر طوسون عن وقائع الفتح ، أن هذه الحملة كانت تتكون مما يلى : (عدد ٢) بلوك قيادة راکبة تحت قيادة البكباشى « كوبدن » ، (عدد ٣) بطارية طوبجية ، منها بطارتان ميدان ، تحت قيادة البكباشى « ثوربورن » وبكباشى انجليزى آخر ، يساعدهما فى ذلك اليوزباشيان حسن حسنى طوى ومحمود زكى رشاد . أما البطارية الثالثة فتحت قيادة البكباشى محمد السيكى ، بطارية مكسيم جمالى ، (عدد ٤) جى أورطة قيادة ، (عدد ٤) بلوكات من الاورطة السودانية الثالثة عشرة ، ومن ضباطها البكباشى أحمد فهمى ، (عدد ٢) بلوكات من الاورطة ١٤ قيادة تحت قيادة بكباشى انجليزى ، (عدد ٢) ادارة من أورطة العرب الشرقية تحت قيادة القائمقام «مكاون» بك ، (عدد ٥) بلوكات هجانة تحت قيادة القائمقام هدلستون ، هذا عدا قسم الاشغال العسكرية والقسم الطبى والمهمات وغيرها .

وقد تحركت هذه الحملة من الخرطوم يوم ٢٧ فبراير ١٩١٦ بقيادة اليفتات كولونيل « كلى Kelly » ووصلت الى حدود دارفور يوم ١٩ مارس ، واجتازت الحدود يوم ٢٠ مارس ، واستطاعت

ورغم عدم وجود طرق مواصلات منظمة كالسكك الحديدية ، وقلة المياه ، وصعوبات المناخ ، أن تحتل «الفاشر» عاصمة دارفور يوم ٢٣ مايو ١٩١٦ بعد موقعة كبيرة أبدى فيها جنود السلطان الكثير من المهارة والشجاعة !!نادرة واثبات وعدم المبالاة ، حتى أن كثيرا منهم قد لقي حتفه على بعد ست خطوات من الصفوف المصرية (٢٠) .

وقد تم القضاء تماما على الحركة في نوفمبر ١٩١٦ حين أدركت قوة من الجيش المصري ، السلطان في معقله بين جبل مرة ودار سلا على حدود دارفور غربا ، فهزمته وقتل في المعركة واستسلم أنصاره .

وقد كان لهذا النصر الذي أحرزه الجيش وقع كبير ، يمثل في رد الفعل لدى كبار القادة والسياسيين البريطانيين ، وعلى رأسهم الملك جورج الخامس الذي أرسل برقية الى حاكم عام السودان يعرب فيها عن مزيد ارتياحه للانباء السارة عن احتلال جنود الجيش المصري «الفاشر» عاصمة دارفور ، بقيادة أليفنتات كوانيل كلي « ويهنيء » جميع صفوف الجيش على نجاح حركاتهم رغم المصاعب والمشاق التي حالت في سبيلهم » . كما أشاد حاكم عام السودان بكفاءة الجيش المصري في خطابه الذي ألقاه بنادي الضباط المصريين يوم اعتقالهم برأس السنة الهجرية ١٣٣٥ - ١٩١٦ : قائلا انه يذكر « بمزيد التخر والاعجاب : الخدمة العظيمة التي قام بها الجيش المصري وضباطه البواسل في دارفور ، فانها ستبقى مسطورة بأحرف من الذهب في تاريخ الجيش المصري ، مما يحلني ويحل كل واحد منكم أن يتيه عجا وسرورا عند ذكر هذه الحملة المدهشة ، فقد تغلب جيش الحكومة بمنتهى الصبر على الصعاب العظيمة التي كانت تعترضه من رمل ، وقلة مياه ، وصعوبات أخرى جبلية ، لكن الجيش الباسل تغلب على كل هذه الصعاب بصبره المجيب وشجاعته المشهورة ، ثم ضرب العدو في عقر داره ضربة قاضية » . ثم

أضاف : « وفضا يذكر بيزيد السروز أن خسائر جيشنا المظفر كانت دون الطفيف ولا يعتد بها » .

فيلق العمال المصري :

لم تقتصر مشاركة الجيش المصري في الحرب على خوض القوات المصرية القتال في شتى الميادين ، بل أمد انجلترا بعنصر هام يسترف المسؤولون البريطانيون بأنه كان من المستحيل على انجلترا بدون توفير القوات الكافية لتغطية كافة الجبهات ، وهو فيلق العمال المصري ، او ما كان يطلق عليه الانجليز : *The Egyptian Labour Corps* ففى شهر مايو ١٩١٥ جمعت أورطة من الاشغال مؤلفة من ستة بلوكات للخدمة في الدردنيل ، وتسلم قيادة الاورطة والبلوكات ضباط من الانجليز في خدمة الجيش المصري . وقد قامت هذه الاورطة مدة الاربعة اشهر التي خدمتها في شبه الجزيرة بخدمات فائقة تحت وابل مستمر من القنايل .

وقد ذاع صيت العمل الجليل الذي قامت به هذه الفرقة الى الحد الذي جعل الطلب عليها ينصب من ميادين الحرب الاخرى . وفي أوائل عام ١٩١٦ أخطر القائد العام للقوات البريطانية في مصر الحكومة المصرية بضرورة استدعاء رديف الجيش المصري من جميع الفرق الخدمة العسكرية . بحجة انه (اى القائد العام) « يشغل الآن في تنظيم فروع التجهيزات اللازمة للدفاع عن القاهرة : وان الضرورات التي يدعو اليها تنظيم تلك التجهيزات تجعله في حاجة الى طائفة من العمال متعودين على النظام العسكري مثل الذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش » . وقد استجابت الحكومة المصرية لهذا الطلب وأصدرت يوم ٢٠ يناير ١٩١٦ قرارا وزاريا « بطلب أفراد الرديف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين منهم في خدمة الحكومة » (٢١) .

ولقد اعتقدت الحكومة المصرية بعد دعوة الرديف ، بناء على طلب السلطة العسكرية البريطانية ، أنها (الأخيرة) بسوف يتحمل نفقاته . على أن السلطة العسكرية البريطانية رأت أن تتحمل الحكومة بهذه النفقات استنادا الى أن وزارة الحربية المصرية هي التي دعت ، وقد اتكت كل سلطة على الاخرى ، وأصبح الرديف لا يفرى من أين يأخذ تمسيناته ومرتباته ، الامر الذي دعا طائفة منهم الى الذهاب الى قصر عابدين في يومى ٢٩ و ٣٠ يناير للشكوى من الحالة ، فتهدت الحكومة المصرية فى النهاية بتخيل نفقات الرديف .

وفى سنتى ١٩١٧ و ١٩١٨ بلغ ضغط القيادة العامة للجيش البريطانى على الحكومة المصرية من أجل الحصول على متطوعين « فيلق السال المصرى » . وفيلق الجمالة « The Camel Transport Corps » مبلغا عظيما ، فى الوقت الذى كان قد ضاع فيه كل أمل فى الحصول على هؤلاء بطريق التطوع ، بعد أن انتشرت الاشاعات فى طول قرى مصر وعرضها عن تعرض فيلق العمال المصرى للضرب بالقنابل أثناء الهجوم التركى فى سيناء فى أوائل ١٩١٦ وحدثت اصابات بين أفرادهم . وهنا آلت القيادة العامة فى اتباع طريق التجنيد الاجبارى للحصول على هؤلاء العمال . على أنه لما كان هذا الاجراء يعتبر تقضا مكشوقا للتعهد البريطانى بعدم طلب مساعدة المصريين ، فلذلك لم يلق استجابة من السير ريجنالد ونجت أو من الحكومة المصرية . ولكن الحكومة ، تحت اصرار السلطة العسكرية البريطانية لجأت الى أسلوب الاستمالة فأصدرت فى أكتوبر ١٩١٧ مرسوما تعنى فيه من الخدمة العسكرية كل من يقضى فى أى جيش اضافى (تمنى الجيش الانجليزى) ١٢ شهرا . فلما لم يجد ذلك تقعا ، فرضت الحكومة على كل واحد من المديرين تقديم عدد معين من «المتطوعين» شهريا من مديريته ، واعتبرت كل من يعجز عن ذلك

مستولاة . وفي مقابل ذلك أعف من المحاسبة عما يتخذ من إجراءات لتقديم نصيبه (٢٢) .

وقد اتسعت ميادين الخدمة لفيلق العمال المصري لتجاوز حدود الوطن المصري . فقد شملت فرنسا والدردييل والعراق وفلسطين ، فضلا عن سيناء . وقد قام جنود هذا الفيلق بأعمال عديدة . مثل مد السكك الحديدية وأغيب المياه وفرش الطرق السلكية وتفرغ شحنات البواخر والقطارات وشحنها ، وحفر الآبار ، وإدارة القوارب الساحلية عندما دعت الحال الى توصيل المؤن والمخازن بحرا الى شواطئ فلسطين وسوريا . وإذا كان الجيش البريطاني قد أمكنه التقدم عبر سيناء وفلسطين الى حلب ، فان الفضل يرجع الى مساعدة جنود هذا الفيلق (٢٢ م) . وكان جنود هذا الفيلق يقابلون بالترحاب حيثما وصلوا الى أى ميدان . فحين وصلوا الى فرنسا فى أبريل ١٩١٧ ، كتب أحد الكتاب من حضروا حفلة استقبالهم يقول : « جاءتنا فرقة من العمال المصريين للعمل معنا هنا فى أعمال مختلفة . وهى مؤلفة من رجال ممتازين صحة وقوة ونشاطا . وقد قوبلت بمقابلة حافلة عند نزولها الى البر ، وأعجبنا جميعا من حسن هئولهم ونظامهم ، ودلتنا هئولهم بلبس الخاكى على أنها فرقة جد وعمل . الخ » وقد ذكرت «الاهرام» أن تلك الفرقة من قسم الاشغال المصري سوف تمضى فى فرنسا ستة أشهر ، ثم تعود الى مصر قبل حلول فصل الشتاء (٢٣) . وقد بلغ عدد فيلق العمال وفيلق الجمالة فى عام ١٩١٧ مائة ألف ، كان منهم ٢٣٠٠٠ يعملون فى فرنسا . كما يقول لويدي : وقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد على الدوام ، استخدام نحو مليون ونصف مليون من رجال مصر ، باعتراف حسين رشدي باشا نفسه (٢٤) .

ومن الغريب أن بعض المدافعين من الانجليز قد اعتبروا أن تجنيد

الفلاحين للعمل بفيلق العمال المصري ، لا يعد انتهاكا للتعهد البريطاني
في ٧ نوفمبر ١٩١٤ بعدم طلب أية مساعدة من المصريين . على أساس
أن هذا التعهد ، في نظرهم ، لم يقصد به سوى أن يكون تأكيدا عاما
بأن المصريين لن يجندوا للقتال . ومعنى ذلك أن الدور الذي قام به
فيلق العمال المصري لم يكن حربا أو « قتالا » ، وقد كفاهاا الليفتان
كولونيل «ألجود» عبء الرد على هذا الادعاء ، فقد ذكر أنه لم يكن
هناك ، في الحقيقة : فرق بين الخدمة في الوحدات المقاتلة أو في
فرق العمل من ناحية السلامة الشخصية ، لأن طائرات الاعداء كانت
تقصف الجميع دون تفرق أو تمييز (٢٥) .

وبعد ذلك كله ، وبعد أن اشترك الجيش المصري في الحرب
على هذا النحو ، فإن السؤال الآن هو : لماذا لم تعلن الحكومة المصرية
الحرب الى جانب بريطانيا والحلفاء رسميا لتستفيد بميزات الدولة
المحاربة عند انتهاء الحرب ، أو الامتناع عن وضع الجيش المصري
تحت تصرف القيادة العسكرية البريطانية عندما طلبت اليها ذلك ،
بالنسبة للشق الاول من السؤال ، فإن الحكومة المصرية لم يكن في
وسعها أن تعلن الحرب رسميا الى جانب بريطانيا ، دون أن تقدم ثمن
هذا للشعب المصري اعلانا بحريته واستقلاله . ولم تكن السياسة
البريطانية لتسمح بذلك كما رأينا ، بل لقد عادت فكرة انضمام
الظهور مرة أخرى في يوليو ١٩١٧ ، عندما اقترح ذلك السير ريجنالد
ونجت والبرجادر كلايتون ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية
رفضت اتخاذ هذا الاجراء ، على أساس أنه يعتبر انتهاكا لتصريح
الحماية .

أما بالنسبة للشق الثاني من السؤال ، ففي الواقع أن هذه هي
مسئولية الوزارة المصرية : القسامة في ذلك الحين ولربما أرادت
باتتهاج هذا الطريق الغريب : أو الطريق الوسط : طريق الاستجابة

لمطالب القيادة العسكرية البريطانية بالاشتراك في الحرب ب دون
إعلان الحزب رسمياً بمتفادي طريق القسم ، الذي كانت تخشى أن
تنتهي إليه السياسة البريطانية ، والوصول في نفس الوقت إلى أكبر
قدر من الحرية لمصر بعد الحرب • وقد أفلحت في الغرض الأول ،
ولكنها فشلت في الغرض الثاني ، لأن حرية مصر مُنحولة بإرادة
شعباء لا بسخط الانجليز ، وقد عبر الشعب المصري عن إرادته بعد
الحرب بمتف •

Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. 1, pp. 189-90.

(٢) مذكرات اللورد عباسي حلي (المصري في ١٥ جولة ١٩٠٩) .
Blue Book, Miscellaneous No. 13 (1914), Grey to Beaumont, Aug. 7, 1914. (٣)

Chrol, Sir Valentine : The Egyptian Question, pp. 121-122, Newman, G.W. : Great Britain in Egypt, pp. 202-203. (٤)

(٥) كيرزي . لفتنانت كولونيل : العمليات الحربية في مصر وفلسطين من أغسطس ١٩١٤ إلى يولية ١٩١٧ ترجمة يوزباني محمد بن لقي واحد الأولاد من ٨٥ - ٨٦ (القاهرة ١٩١٩) .

Blue Book, op. cit., Grey to Mallet, Sept. 1, 1914. (٦)

(٧) أحمد لطفي السيد : قصة حياتي من ١٦٣ (كتاب الهلال فبراير ١٩٦٢) .

(٨) مذكورة الولد المصري ال مؤتمر الصلح في أبريل ١٩١٩ (محمود أبو المنج مع الولد المصري من ٢٨٥) .

Storra, R., Orientations, p. 135 (London 1949). (٩)

(١٠) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لحد المعاصرة بمؤسسة الأهرام ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . وثيقة رقم ٢ (القاهرة ١٩٦٩) .

(١١) الحقيقة أن تركيا كانت قد عقدت مع لانتها مساعدة تحالف ودفاع يوم ٢ أغسطس ١٩١٤ . ولكن الباب العالي . بموافقة لانتا والس . ظل ينهسر بظهر الحياض حتى نهاية شهر أكتوبر من السنة . انظر ١

Hurewitz, J.C., The Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II, p. 1.

(١٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . وثيقة رقم ٤ .
(١٣) دكتور أحمد عبد الله الجمال : بحوث ودراسات في القانون الدول المسام ج ٢ من ٢٠ - ٢٦ .

Elgood, Lieut. Col. : Egypt and the Army, p. 26 (London 1924). (١٤)

(١٥) دكتور يونان ليب : قضية الحماية البريطانية على مصر (السياسة الدولية . أبريل ١٩٧٢ من ١٠١) .

(١٦) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . وثيقة رقم ٦

Elgood, op. cit., p. 28. (١٧)

(١٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ من ٦٦ .

(١٩) وزارة الحربية والبحرية . الجيش المصري : مجهود مصر الحربي من ٢٠١ (للطبعة الأخرية ١٩٥٢) . تقرير الجنرال السجر أوشيباله مري إلى حكومته عن خدمات الجيش المصري حتى أواخر عام ١٩١٦ .

Chrol, op. cit., p. 131. (٢٠)

(٢٠) بكباشي حسن قنديل : فتح دافور سنة ١٩١٦ . وثيقة من تاريخ سلطاتها على دمنار (الاسكندرية ١٩٣٧) . ولد نفي Priehard وجود اتصال بين السلطان

على دينار والسيد أحمد الشريف السنوسي على أساس أن على دينار لم يكن في يوم ما
مديناً للسوسية (انظر :
The Samal of Cyrenaica (London 1949).

على أن هذا لا يمنع أن صلته بالآثار صلت أكيدة خاصة بالرسائل للتبادلة (انظر :
دكتور مكي شيكدة : المرجع للذكور ص ١٨١ - ٨٢) .

(٢١) مذكورة اسماعيل سري باشا وزير الاشغال ووزير الحربية والبحرية المصرية
شهر رشت باشا رئيس الوزراء في ٢٠ يناير ١٩١٦ (أحمد شفيق : المرجع للذكور
ص ٩٥ ، ٩٦) .

Elgood, The Treasuries of Egypt, p. 226 (London 1927), Newmann, (٢٢)
op. cit., p. 212.

(٢٢) م. وزارة الحربية ، المجلس المصري : المرجع للذكور ص ٢٠٠ .

(٢٣) الأهرام في ١٢ ابريل ١٩١٧ (أحمد شفيق : المرجع للذكور ص ١٠٦) .

(٢٤) مذكورة : رندي باشا في الرد على مشروع السيد وليد برونييت (أحمد شفيق :
المرجع للذكور ص ٢٢١) .

Elgood, Egypt and the Army, pp. 86, 87. (٢٥)

الفصل الرابع
الجيش المصري
في ثورة ١٩١٩

منذ أعيد فتح السودان سنة ١٨٩٩ الى نهاية الحرب العالمية الأولى ، كانت المؤثرات التى خضع لها الجيش المصرى تبع من مصدرين خارجيين : المصدر الأول ، الاحتلال الانجليزى ، والمصدر الثانى ، السيادة العثمانية . وقد رأينا تأثير الجيش هذين المصدرين فى ثلاثة أحداث متعاقبة : حادث العقبة سنة ١٩٠٦ ، والمصرب الطرابلسية سنة ١٩١١ ، والحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ والى جانب هذين المصدرين الخارجيين وجدت المصادر الداخلية التى برزت مع ارتفاع المد القوى ، وهى : أولا ، القصر ، وبمعنى أكثر تحديدا ، الخديو عباس الثانى ، الذى رأينا سعيه للسيطرة على الجيش فى «حادث الحدود» سنة ١٨٩٤ ، ثم دوره فى تمرد بعض الأورط المصرية والسودانية فى السودان سنة ١٩٠٠ ، والثانى ، رأى العام المصرى المصطنع بالصيغة الاسلامية العثمانية ، تحت تأثير حركة الحزب الوطنى .

وباتهاء الحرب العالمية الأولى وقيام ثورة ١٩١٩ ، تنغير أدوار
 انقوى المؤثرة ، فيتضائل تأثير السيادة العثمانية بعد سقوطها فى عام
 ١٩١٤ وبعد هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب ، وفى الوقت نفسه ،
 ترتفع أهمية القوى القومية ، التى تبرز على المسرح السياسى . وبذلك
 تصبح مصادر التأثير الأساسية على الجيش المصرى منذ ذلك الحين
 ثلاثة : أولها ، الشعب ، وقد يبرز كعامل مؤثر فى الأحداث فى ثورة
 ١٩١٩ ، وأخذ يمارس تأثيره فى الحياة السياسية : اما بشكل مباشر ،
 عن طريق المظاهرات وأعمال العنف والاضرابات والمقاطعة ، واما بشكل
 غير مباشر عن طريق « التنظيمات الحزبية » و « المؤسسات التشريعية »
 و « الحكومات الدستورية » . ثانيا ، القصر . وقد يبرز بدوره ليلعب
 دورا أساسيا فى الحياة السياسية والتشريعية بعد الثورة ، بفضل
 الاحتلال الذى أراد له أن يلعب هذا الدور ، فنص فى مشروع تصريح
 ٢٨ فبراير على أن الأمر « فى إنشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة
 على السياسة والادارة فى حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية »
 هو شركة بين الملك وشعبه (١) . ثالثا الاحتلال . وقد أخذ دوره
 يتآكل تدريجا منذ قيام الثورة تحت نضال الشعب المصرى ، وان ظلت
 له الهيمنة على الأحداث الى ابرام معاهدة ١٩٣٦ . وسنرى كيف
 مارست كل قوة من هذه القوى تأثيرها على الجيش المصرى حتى قيام
 ثورة ٢٣ يوليو .

الجيش المصرى وتأليف الوفد

ونقطة التحول فى مجرى الأحداث ، هى قيام الوفد المصرى فى
 نوفمبر سنة ١٩١٨ على أساس فريد فى التاريخ المصرى الحديث ، هو
 التوكيل الشعبى ، أو التوكيلات الشعبية ، التى كانت توزع فى أنحاء
 البلاد كل يوم ، وتعود حاملة عشرات الألوف من التوقيعات . ومنذ
 ذلك الحين بدأت حياة سياسية جديدة فى مصر ، مغايرة كل التفسير

للحياة السياسية التي سبقتها • فقد شرع سعد زغلول في تأليف الوفد بعد مقابلة ١٣ نوفمبر المشهورة التي تمت بينه وزميليه عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي وبين السير ريجنالد ونجت ، المندوب السامي البريطاني ودار الحديث فيها حول استقلال مصر • فحين علم سعد زغلول بعد المقابلة أن السير ريجنالد ونجت أبدى دهشة من أن ثلاثة يتحدثون عن أممية بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها، قرر تأليف هيئة تسمى « الوفد المصري » ، إشارة الى انها وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وان تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة • وتآلف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ من كل من : سعد زغلول رئيسا ، وعلى شعراوي وعبد العزيز فهمي ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد وعبد اللطيف المكباني ومحمد علي علوبة: أعضاء • وقد أخذ سعد زغلول بعد ذلك في تدعيم الوفد بمختلف العناصر التي تمثل الأمة ، حتى تتم له الصفة التمثيلية الكاملة • واما كان معظم رجال الوفد الاول ينتمون لحزب الأمة ، وتربطهم رابطة العضوية بالجمعية التشريعية ، فقد سعى سعد لضم ممثلين للحزب الوطني، وبعض أعضاء وفد الأمير عمر طوسون الذي أراد تأليفه لمنافسة الوفد • كما عمل على ضم بعض الممثلين للطائفة القبطية في محاولة توحيد عنصر الأمة • ثم أخذ يضم بعض ذوي المكانة الشخصية وأصحاب العصية القبلية ، حتى اذا بلغ عدد الاعضاء أربعة عشر ، بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الاول ، أعيد تكوين الوفد من جديد، وصدق الاعضاء الجدد على قانون الوفد في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وهو الذي وضعه الوفد الاول (٢) •

ومن ذلك نلاحظ أن الحركة الوطنية الجديدة التي تولى قيادتها الوفد ، لم تحاول الاستعانة بالجيش • بل ادارت ظهرها له تماما • الأمر الذي يختلف كل الاختلاف عما حدث في الحركات السابقة ، عندما

سعت القيادة الوطنية البورجوازية التي كانت تقود الحركة الدستورية في عهد اسماعيل وتوفيق الى الجيش للتخلص من الحكم المطلق والنفوذ الأجنبي ، كما سعى عباس الثاني أول ما سعى الى الجيش باعتباره « الأداة الوحيدة القادرة على ضمان الحريات الوطنية » - كما رأينا .

وهذا الفارق الكبير يتطلب منا تناوله بالتفصيل . وفي الحق ان هناك عدة أسباب لهذا الانقسام بين حركة الوفد المصري والجيش . أولها : انه في عام ١٩١٨ ، لم تكن ثمة حركة عسكرية يقوم بها ضباط الجيش ويمكن استغلالها من قبل قيادات الوفد ، كما استغلتها القيادات الدستورية سنة ١٨٨١ . ومن المعروف ان هذه القيادات لم تخلق حركة الجيش في عهد توفيق ، وانما كانت هذه الحركة موجودة لأسبابها انحصار . ولو ان مثل هذه الحركة كانت موجودة في الجيش في سنة ١٩١٨ فلربما دفعت القيادات الوفدية الى الاتصال بها ، وان كان من المشكوك فيه تماما ان يؤدي هذا الاتصال الى نفس النتيجة التي انتهى اليها الاتصال بالضباط הראيين سنة ١٨٨١ ، لاختلاف الظروف في الحركتين اختلافا يينا . أما بالنسبة لحركة عباس حلمي ، فان الشعب لم يكن قد أفاق بعد من غيبوبة الاحتلال .

ثانيا - ان القيادات الوطنية التي ألفت الوفد ، وعلى رأسها سعد زغلول ، لم يكن ليخطر ببالها اطلاقا الحصول على الاستقلال بطريق العنف أو طريق الثورة المسلحة ، حتى تفكر في مساندة الجيش لها ، وانما كانت هذه القيادات تعتبر المسألة المصرية مسألة قانونية محل المراقبات، والمذكرات تطرح أمام مؤتمر الصلح أو على مائدة المفاوضات مع بريطانيا . ولم تتصور اطلاقا ان الوكالة السورية التي حصلت عليها بقصد مطاعة انجلترا ، سوف تنقلب الى حقيقة ملموسة ، فيصبح الشعب هو الأصل ، والوفد هو الوكيل .

ثالثا ، ان قيادات الوفد في ذلك الحين كانت تعيش في جو

المبادئ التي أطلقها الدكتور ولسن ، من « حق تقرير المصير » ،
و « تأليف عصبة الأمم » ، والنقاط الأربع عشرة المشهورة . وكانت تمتد
أن الولايات المتحدة سوف تعرض هذه المبادئ في مؤتمر الصلح إذا
أبت إنجلترا الجلاء . وبذلك لم تكن القضية الوطنية في نظرها لتطلب
ثورة أو اوراقه دماء .

رابعا ، ان البلاد كانت في ذلك الحين خاضعة لاحتلال بريطاني
عسكري ثقيل ، وكان الجيش المصري بالذات واقما تحت السيطرة
البريطانية ، سواء من ناحية القيادة أو من ناحية الإدارة ، بينما كانت
العناصر الوطنية بعيدة كل البعد عن مراكز التأثير فيه . ومثل هذا
الواقع كان من شأنه أن يبعد التفكير في أمر الاستعانة بهذه العناصر .

خامسا ، ان بريطانيا كانت في ذلك الحين قد خرجت لتوها من
أكبر حروب الدنيا منتصرة ، وكانت مصر تبيع بجيوش المستعمرات ،
حتى كان فيها من الجيوش الاسترالية وحدها قوات كبيرة كانت
توشك على العودة الى بلادها ، فأبقتها السلطات البريطانية
عندما نشبت الثورة (٤) . ومثل هذا الواقع كان يجعل من دعوة ضباط
الجيش المصري الى الانتفاض على الاحتلال أشبه بدعوة لهم الى
الانتحار .

الجيش المصري وثورة ١٩١٩

ومع ذلك ، فاذا كانت حركة الوفد المصري قد ادارت ظهرها
للجيش ، فان الجيش لم يدر ظهره تماما . فهناك لمحات في الثورة
تبين أن الجيش كان متعاطفا مع الشعب لحد كبير . بل ان الوثائق
والمصادر الانجليزية تظهر أن هذا التعاطف كان واضحا بدرجة لم
تخف على السلطات العسكرية البريطانية ، وكان له تأثيره في احجام
هذه السلطات عن استخدام الجيش في اخماد الاضطرابات في أوائل

الثورة في بعض المناطق • وكان البوليس ، الذي يضم عناصر أوروبية كثيرة ، قد تولى المسألة في اليومين الأولين للثورة ، ولكن بعد أن ظهر أن الموقف أخذ يخرج عن حدود السيطرة، انتقل الأمر الى يد السلطات العسكرية البريطانية ابتداء من الساعة الثامنة والنصف مساء من يوم ١١ مارس ١٩١٩ (٥) • وقد ذكر السير تشيتام أنه بعد حوادث يوم ١٣ مارس ، وحين أخذت البوادر تشير الى أن الحركة أصبحت أفضل تنظيما ، وأكثر انتشارا مما كان متسوقا ، « دار بيني وبين الجنرال هيرت قائد الجيش المصري في القاهرة ، حديث طويل بشأن ما اذا كان من الممكن والمرغوب فيه استخدام القوات المصرية في تلك المنطقة (الأزهر) ، وقد قررنا أخيرا أنه من الأفضل عدم استخدامها • فسمح أن الجنرال هيرت كان يرى أن النظام العسكري سوف يحول دون القوات المصرية والوقوف ضدنا ، إلا أنه لا يملك إلا أن يعترف بأن عواطف الضباط المصريين والجنود المصريين على السواء تميل مع الوطنيين » (٦) •

وفي الحقيقة اننا نلمس في بعض حوادث الثورة أصبح التدبير العسكري • وان كان بصفة فردية • فقد كان من أكثر حوادث الثورة جراءة وتنظيما ، عندما هاجم القرويون النجيدات الانجليزية المرسمة بالبواخر النيلية الى أسيوط • فقد هوجمت بعض هذه الوحدات بين ديروط وأسيوط في ثلاثة مواقع : الأول ، تجاه بلدة «شلس» مركز ديروط • وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق الضعيفة والمص • وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع البريطانية « جميع حقوق الحرب في الموانئ المصرية أو في أراضي القطر الأول ، ولم يفز فيه الثوار بطائل أيضا • ثم وقع الهجوم الثالث بعد معلة « نزالى جنوب » ، وكان المهاجمون من البلاد التابعة لنقطة « صنبو » مركز ديروط • وقد أحبط هجومهم أيضا •

هذه الهجمات أشبه بخطة عسكرية منها بحوادث عفوية ، وإن كانت ذات طابع فردي كما ذكرنا . ويقوى هذا الاعتقاد إذا تبينا من بين المتهمين فى هذا الحادث بعض المسكرين . وقد حكم على بعضهم بالسجن ، مثل الملازم أول محمد حسن أحمد السبع (٧) .

وقد اتخذ اشتراك الضباط والجنود المصريين فى الثورة صفة جماعية ، عندما ألقى اللورد كيرزن خطابه المشهورة يوم ٢٤ مارس ١٩١٩ ، وأشاد فيه بعدم اشتراك ضباط الجيش والبوليس والموظفين فى حوادث الثورة ، واستدل بذلك على أن عقلاء الأمة وصفوة المتعلمين فيها لم يشتركوا فى الثورة (٨) . فعلى أثر اذاعة هذا الخطاب ، غادر طلبة المدرسة الحرية كليتهم يوم ٢ أبريل ١٩١٩ تضامنا مع طلبة المدارس الأخرى ، وتركوا خطابا الى مديرهم شرحوا فيه الاسباب التى دعتهم الى اتخاذ هذا الاجراء ، ورجوا ألا يعتبر عصيانا حيث انهم قد تركوا سلاحهم ومعداتهم وممتلكاتهم الشخصية فى المدرسة . وقد قاموا بمظاهرة أمام قصر البستان والوكالة الأمريكية ، بعد أن انضم اليهم بعض طلبة مدرسة البوليس . وفى اليوم نفسه ، ترك ٦٠ جنديا من احدى فصائل الجيش المصرى - وكانت قد صدرت اليهم الأوامر بالتحرك الى الواسطى - ثكناتهم وصفوفهم ، وخرجوا الى المدينة حاملين معهم أسلحتهم وفخيرتهم . ولكنهم عادوا الى ثكناتهم باستثناء عشرة منهم . ثم سافرت القسيلة كلها الى الواسطى فى اليوم التالى (٩) .

وقد أزعجت هذه الحوادث الجنرال اللبى الذى سارع الى الاجتماع بالسلطان فؤاد صباح ٤ أبريل ، وكتب بعدها الى اللورد كيرزن يبدى اعتقاده بأن « الجيش والبوليس يمكن الوثوق بهما فى الوقت الحاضر » ، « وإن كانا » - حسبما يقول - « يزادان تأثيرا كل يوم بما تنشره الصحافة المتطرفة التى تزداد قوة وعنف » (١٠)

وفي الواقع أن مظاهر تعاطف الجيش مع الشعب في ثورة لم تنقطع ، فبعد أربعة أيام من برقية الجنرال اللنبي السالفة الذكر التي يعرب فيها عن ثقته بالجيش والبوليس بصفة مؤقتة ، أي في يوم ٨ أبريل ، كان الضباط المصريون وطلبة المدرسة الحربية وطلبة مدرسة البوليس ، يشتركون مع فئات الشعب الأخرى وطبقاته في مظاهرة كبرى ابتهاجا بالافراج عن سعد زغلول . وقد تعرض الجنود الانجليز لبعض مظاهرات ذلك اليوم بالاعتداء ، وكان من الحوادث التي ارتكبوها ما أسىء فيها « الى بعض كبار قواد الجيش المصري » كما يقول أحمد شفيق (١١) .

ولعل هذه الاساءة التي لحقت بكبار قواد الجيش المصري على يد الجنود الانجليز ، كانت وراء طلب ضباط الجيش والبوليس من وزارة حسين رشدي باشا عند اعتقالها الحكم في اليوم التالي ، أن يهد بأمر المحافظة على الأمن العام والنظام الى قوات الجيش المصري والبوليس ، منعا لوقوع الحوادث التي يقوم بها الجنود البريطانيون (١٢) وقد تمزق هذا الطلب في اليوم التالي (١٠ أبريل) حين تضمن المطلب الثالث من مطالب لجنة الموقفين التي أعيد تأليفها في ذلك اليوم ، واشترطت اجابتها لعودة الموقفين الى أعمالهم ، « الغاء جميع الأحكام العرفية ، وسحب الجنود البريطانية من الشوارع » (١٣) وقد اتفق رشدي باشا مع الجنرال اللنبي بالتفصل على سحب هؤلاء الجنود من الشوارع وان يأخذ على عاتقه المحافظة على النظام العام ، ولكن بعد تنفيذ الموقفين.اضرابهم ، سحب الجنرال اللنبي اتفاقه ، فعلى حد تعبير رشدي باشا : « في الغد قال لي اللورد قد سحبت كلمتي ، لأنك عاجز عن قيادة موقفيك ، فكيف تريد أن تقوم الجماهير في الشوارع ؟ فاسكتي بقوله هذا » (١٤) .

على كل حال ، فإن تمسك الانجليز ببقاء الجنود البريطانيين في

الشوارع لمواجهة أعمال الثورة، كان له ما يبرره من ناحية ولاء الجنود والضباط المصريين والشك فيه . ففي مظاهرات يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩ التي وقعت في الاسكندرية في مناسبة الاحتفال بالذكرى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وقد أنيطت مهمة تفرقتها برجال البوليس وفصيلة من الجنود المصريين ، شكا رجال البوليس من أن جنود الفصيلة لم يقدموا المون الكافى لهم . وقد أجرى تحقيق بالنسبة لتصرفات الضابط المسئول عن تلك الفصيلة (١٥) . وفي مظاهرات ١٦ نوفمبر ١٩١٩ التي قامت في القاهرة احتجاجا على بلاغ دار الحماية الذى أعلن عن ارسال لجنة ملتر أذيع يوم ١٤ نوفمبر ، وصلت الى ميدان عابدين لتفريق المتظاهرين سيارتان فيها جنود من الأورطة السادسة المصرية . ولكن أحد المتظاهرين قاول بعض الجنود الملم المصري ، فرفعه أحد الجنود على بندقيته فوق السيارة التي يركبها ، وصعد شاب الى مقدمة السيارة ، وأخذ يخطب اخوانه ، والجنود يصفقون له ويستعيدونه . ثم انصرف الجنود بسيارتهم والمتظاهرون يهتفون لهم (١٦) .

وفي الحق ، لقد كان اكساب ضباط وجنود الجيش المصري لصف الثورة ، والحصول على مساندتهم ، هدفا من أهداف العمل الوطنى ، وما سعت له الجمعيات السرية في ذلك الحين . ففي تقرير للسير تشيتهم الى اللورد كيرزن يوم ٢٧ نوفمبر ١٩١٩ تحدث عن عودة المنشورات المثيرة الى الظهور، وذكر أن ثلاثة من هذه المنشورات قد أحضرت اليه ، « وكان أحدها موجها الى رجال الجيش المصري والبوليس ، لتحريضهم على التخلّى عن واجبهم » (١٧) . وعندما قبض على أعضاء جمعية الانتقام ، ضبطت في منزل محمد لطفي المسلمى ، رئيس الفرع في مصر ، ورقة تبين أن الجمعية كانت على اتصال وثيق بكل قسم من أقسام الجيش (١٨) .

وقد اعترف اللورد ملتر في تقريره المشهور الذى قدمه لحكومته

يوم ٩ ديسمبر ١٩٢٠ ، بانضمام ضباط الجيش الى صفوف الحركة الوطنية ، مما اعتبره أمرا خطيرا فقال : « لقد سادت الحركة الوطنية في مصر الآن كل تامل وصامت ، واجتذبتهم اليها كلم طوعا أو كرها ، من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتائب وأصحاب الأملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والأدباء والصحفيين وطلبة المدارس . وأخطر من هذا شأننا ، أنها تخطت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش ، وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكري ومحافظتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بميولهم » (١٩) ولا شك أن هذا الاعتراف الرسمي من جانب اللورد ملنر - يعتبر رداعبارا كافيا للضباط المصريين الذين اسامت اليهم أشد الاسامة اشادة اللورد كيرزن بهم في خطاب ٢٤ مارس ١٩١٩ .

الجيش المصري في المفاوضات المصرية البريطانية ٩ يونية ١٩٢٠ - ٢٨ فبراير ١٩٢٢

يرتبط الجيش المصري في المفاوضات المصرية البريطانية بأهم نقطتين يقوم عليهما الاستقلال وهما : أولا ، انهاء الاحتلال العسكري البريطاني عنها ، ثانيا ، مسئولية الدفاع عن البلاد . وقد مرت المفاوضات المصرية البريطانية في الفترة من ٩ يونية ١٩٢٠ الى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بثلاثة أدوار : الدور الأول ، مفاوضات سعد - ملنر والدور الثاني ، مفاوضات عدلي ، كيرزن والدور الثالث ، المحادثات الخاصة بتصريح ٢٨ فبراير مما تناوله فيما يلي :

أولا - مفاوضات سعد - ملنر

بالنسبة لمفاوضات سعد - ملنر ، فقد قامت خطة سعد زغلول على انهاء الاحتلال العسكري البريطاني ، مع عقد معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا ، تمهد فيها بريطانيا ، في حالة الحرب ، «بالاشتراك»

مع مصر في الدفاع عن سلامة أراضيها من أي اعتداء خارجي • وفي مقابل ذلك ، اذا تعرضت بريطانيا لأي تمدد من جانب دولة أوروبية ولو لم تكن سلامة مصر ذاتها في خطر مباشر ، تتعهد مصر بأن تقدم داخل حدودها ، جميع ما تحتاجه بريطانيا حريا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، على أن تتحدد شروط أداء هذه الممونة باتفاق خاص (٢٠) ومعنى ذلك أن مسئولية الدفاع عن مصر تقع على عاتق الجيش المصري مع اشتراك الجيش البريطاني معه في الدفاع بوصفه حليفا •

على أن اللورد ملتر رفض بصفة مطلقة جلاء القوات البريطانية عن مصر ، متذعرا بأن مصلحة بريطانيا في الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية تقتضي وجود قوة عسكرية في مصر للمحافظة عليها (٢١) • وقد عرض سعد زغلول أن تكون القوة المصرية قائلا : « بما أنكم حلناؤنا فبحكم المحالفة ، نضع على القناة جيوشا من عندنا • واذا كنتم تريدون أن تضعوا من عندكم خمسة آلاف فنضع من عندنا عشرة • واذا كنتم تريدون عشرة فنضع عشرين من رجالنا وبمصاريف من عندنا » • ولكن اللورد ملتر أصر على الرفض « فاقترح سعد زغلول أن تكون المساكن المصرية والضباط انجليز ، فرفض ملتر أيضا • فقال سعد : عندنا شبه جزيرة سيناء ، مكان واسع جدا ، نغير ادارته لكم لمدة التي تشاءون » • فكرر اللورد ملتر الرفض (٢٢) وعندما وضع للوفد أن اللورد ملتر لا يتردد في قطع المفاوضات لو أصر (الوفد) على سحب كل قوة بريطانية من مصر ، لم يجد ممرا في النهاية من التسليم بوجود قوة عسكرية انجليزية •

وقد قفزت عند ذلك الحد مسألة تحديد صفة القوة البريطانية التي ستبقى مصر ، بما لذلك من صلة بدور الجيش المصري في الدفاع عن البلاد • فقد حرص الوفد على ألا تكون تلك القوة « حامية لمصر » بأي وجه من الوجوه ، ولا تكون « جيش احتلال » ولا « قوة لحفظ

النظام « (٢٣) ولا يراعى في وجودها الا مصلحة انجلترا من وجهة
الاغراض الحرية التي تقتضيها المواصلات ، ولا يكون لوجودها علاقة
بمصلحة مصر من حيث الدفاع عن سلامة أراضيها (٢٤) ومعنى ذلك أن
تبقى للجيش المصرى مسئولية في الدفاع عن البلاد .

وفي مشروع الوفد الذى قدمه يوم ١٧ يوليو ١٩٢٠ للورد ملتر،
نص على أن يكون لبريطانيا - اذا رأت لزوما - أن تنشئ على
معارضها بالشاطئ الآسيوى لقناة السويس ، نقطة عسكرية
« للمساعدة » على صد ما عساه يحصل من الهجمات على هذا القنال .
ومن المتفق عليه أن انشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا أى حق في
التدخل في أمور مصر ، ولا يخل أدنى اخلال بما لمصر من حقوق
السيادة على تلك المنطقة ، كما لا يمس بالسلطة المخولة لها باتفاقية
القسطنطينية المحررة في أكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في قناة
السويس . وان يكون بقاء هذه القوة العسكرية البريطانية بصفة
مؤقتة لمدة عشر سنوات ، على أن يجرى التفاوض بعدها « لمعرفة ما
إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم » بحيث يكون مناسط
الاستغناء هو مقدرة مصر وحدها على الدفاع عن القنال . وفي حالة
الخلاف يرفع الأمر الى عصبة الأمم (٢٥) ومعنى ذلك أن الوفد يفترض
تقوية الجيش المصرى في خلال العشر السنوات التالية لتوقيع المعاهدة،
على نحو يبنى عن وجود القوة العسكرية البريطانية .

وقد قبل اللورد ملتر النقطة الخاصة بتحديد صفة القوة العسكرية
البريطانية . فنص في مشروعه على ألا يعتبر وجود هذه القوة بأى
وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد ، كما لا يمس حقوق حكومة
مصر « (٢٦) ولكنه رفض تحديد موقعها على الضفة الآسيوية للقنال،
بحجة أن حفظ المواصلات الامبراطورية لا يقتصر على قناة السويس
(أى المواصلات البحرية) وانما يتناول المواصلات الجوية والبحرية أيضا

• • وكان المفهوم من ذلك أن تكون هناك قوة في الاسكندرية لضمان الملاحة في البحر المتوسط ، ولتكون قاعدة للاسطول البريطاني ، وفي المواقع التي ستكون مراكز للطيران وفي جهات المواصلات البرية الرئيسية • وهو أمر رفضه الوفد تماما لما فيه خطر ظاهر يهدد استقلال البلاد ، وأصر على الارتباط بالقوة العسكرية البريطانية في أكثر من نقطة واحدة (٢٧) وقد ترك اللورد ملتر أمر تعيين « المكان الذي تمسك فيه هذه القوة » الى المفاوضات التي تجري لعقد المعاهدة (٢٨) على أن الوفد لم يلبث أن قرر عدم صلاحية المشروع الذي قلعه اللورد ملتر للدخول في مفاوضات مع بريطانيا على أساسه ، ما لم تقبل معه التخفّطات التي قيدت الأمة قبوله بها ، وأهمها إلغاء الحماية • وبذلك انتهى الدور الأول من المفاوضات المصرية البريطانية •

ثانيا : مفاوضات على كيرزن

تمثل مفاوضات عدلي - كيرزن تشددا من السياسة البريطانية عما وصلت اليه بمشروع ملتر ، خصوصا فيما يتعلق بالجيش • فبعد أن كان مشروع ملتر قد حدد غرض القوة العسكرية البريطانية في مصر بحماية المواصلات البريطانية دون غيرها من الأغراض ، رأى اللورد كيرزن أن هذه القوة إنما هي لتحقيق الأغراض الآتية :

١ - الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية في حالتى السلم والحرب •

٢ - مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أي اعتداء خارجي ، اذا دعت الحاجة •

٣ - حماية المصالح الأجنبية •

٤ - مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ

النظام ، اذا دعت الحاجة الى ذلك . كما أصبح لهذه القوة أن ترابط
فى أى مكان من مصر ولأى زمان (٩) ٢

وقد تذرع اللورد كيرزن فى التمسك بهذه الأغراض بصحة غريبة،
هى أنه « لا ينتظر أن يكون لمصر جيش كبير ، لأن ذلك كثير النفقات .
ولنفرض أنكم تستطيعون انشاء جيش قوى ، ولا أنكر أن عندكم
المواد الأولية الكافية لذلك ، فهل يتم هذا بين ساعة وأخرى ؟ فترى
ان الذى يعنينا هو ترتيب الأوضاع اللازمة للأيام الأولى ، فاذا قويتم
بعد ذلك كانت الظروف قد تغيرت وجاز تعديل الحالة » . وقد استند
كيرزن فى التمسك بالأغراض السالفة الذكر للقوة العسكرية البريطانية
الى أن الحكومة المصرية قد طلبت العون من القوات البريطانية فى
حوادث الاسكندرية التى وقعت يوم ٢٢ مايو ١٩٢١ بين المصريين
والأجانب : « هبوا أن هذه القوة لم تكن موجودة ، فماذا كنتم
فاعلين ؟ » . وقد رد عدلى باشا قائلا : « اذا كنا دعوناها ، فلان الجيش
الانجليزى جزء من نظامنا الحالى ، فلا غرابة فى أن يدعى لأنه أصبح
يعتمد عليه فى مثل هذه الظروف . ولكن فى النظام الجديد سيلحظ
فى تنظيم البوليس والجيش أن يكون صالحا للقيام بهذه الواجبات
.. وانى موقن بأن الجيش المصرى بعد تنظيمه قادر على درء هذه
الأخطار » .

وقد رد اللورد كيرزن مشككا فى الاعتماد على الجيش المصرى
فى أداء هذه المهمة قائلا : « تشيرون الى الاعتماد على حسن مسلك
الجنود المصرية وقدرتها ، وتسون ما حدث فى الاسكندرية فى
الحوادث الأخيرة . ان بعض رجال الجيش والبوليس انحازوا الى جانب
المتدينين وأطلقوا النار على الأوروبيين » .

وقد رد عدلى باشا قائلا : « هذا تقدير وحكم ، وارىد أن أعرف
الوقائع والشهادات التى بنى عليها ذلك الحكم . قد يكون أن جنودا

هنا أو هناك أطلق عيارا نارا في حالة دفاع أو شبهها ، فهل معنى ذلك أن الجيش اشترك في العداء ؟ » (٣٠) .

وعلى أثر هذه المناقشة ، أعد وفد عدلى باشا مذكرة للورد كيرزن بشأن المسألة العسكرية ، استند فيها في عدم العساجة الى القوة العسكرية البريطانية لحفظ الأمن أو حماية الاجانب أو الدفاع عن الحدود ، الى أن مصر سيكون لها « جيش قوى منظم » يمكنها من القيام بهذه الواجبات . وقد رفض اللورد كيرزن تصديق أن الجيش المصرى اذا أعد يمكنه أداء هذه الواجبات قائلا : « الأمر فى ذلك لا يخرج عن احدى صورتين : الأولى ، أن تكونوا أظهرتم فى الماضى ما يدل على استعدادكم لذلك ، والثانية ، أن تكون لأممكم نزعة حرية ، وأن تكون قد اشربت حب النظامسكرى . وليس شىء من ذلك بصحيح . والدليل على ذلك حوادث الاسكندرية وكل من يعرف فلاهى مصر يعرف انهم خير فلاحين للارض ، وانه ليس لديهم أقل استعداد حربى . وأذكر أول مرة هبطت فيها بمصر ، انى رأيت منظرا غربا ، فقد كان الشبان يجمعون للقرعة العسكرية ، وكان أهلهم من ورائهم يكون ويصرخون — أولئك الذين سينظمون فى سلك الجيش ويطالبون بالدفاع عن بلدهم يشيعون بالبكاء والمويل » .

وقد رد عدلى باشا قائلا : « ذلك أن قانون القرعة كان فى الوقت الذى تشيرون اليه منقوتا . فانه كان يجعل الشخص الذى يؤخذ للخدمة العسكرية لا يسود يصلح لغيرها » . ولكن اللورد كيرزن أمر على رآيه بأن الجيش المصرى مجرد من الصفات العنصرية اللازمة ، واستبعد أيضا أن يوجد من يقر بغير ذلك . وقد استشهد عدلى باشا بالتاريخ قائلا : « ولكن التاريخ قد دل على أنه لما نظم الجيش المصرى ، حارب حربا مجيدة وقام بكل ما طلب منه » . ولكن كيرزن عاد ليستشهد بحوادث الاسكندرية مرة ثانية قائلا : « كذلك دلت

حوادث الاسكندرية على أن الجيش المصرى لم يكن غير كفه فقط ،
بل دلت على أنه انضم الى المشايخين والنوغاء » (٣١) •

وواضح من هذه المناقشة أن اللورد كيرزن لم يقرأ شيئاً عن
الجيش المصرى ، حتى فى كتاب سياسى استعمارى مثله أكثر منه غلواء ،
هو اللورد كرومر فى : « مصر الحديثة » ، أو فى كتاب اللورد ملتر :
« انجلترا فى مصر » ، أو فى غير هذين من الكتب الانجليزية ، وفى
هذه الكتب كان رأى مؤلفيها يختلف تماماً عن رأيه ، وإن عزوا كفاءة
الجيش المصرى الى الدور الذى قام به الضباط الانجليز •

على كل حال ، فقد كان الحل الذى ارتآه اللورد كيرزن هو
ما ذكره من قوله : « اذا وقع لكم ان اخرجتم جيشاً عظيماً بعد خمس
سنوات مثلاً ، فقد يصبح الأمر محل نظر » • وقد تساءل عدلى باشا
عما اذا كان هناك محل لاعادة النظر فى المسألة اذا تغيرت الظروف ،
فرد اللورد كيرزن ساخراً : « اذا تغيرت الظروف فلا مانع ، فقد تضع
المستعمرات ولا يكون محل للكلام عن المواصلات (٣٢) • وبهذا
التشكيك فى الجيش البريطانى فى مصر عن الدفاع عن البلاد ، فشلت
مفاوضات عدلى - كيرزن ، واتمى الدور الثانى من المفاوضات المصرية
البريطانية • ..

١٩٢٢ - تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

فشلت مفاوضات عدلى - كيرزن عندما رفض عدلى باشا وزملاؤه
بالاجماع لمشروع البريطانى الذى قدمه اللورد كيرزن الى الوفد
المصرى الرسمى فى العاشر من نوفمبر ١٩٢١ ، « لانه لا يعقق الغاية
التي ذهب الوفد للمفاوضة من أجلها » • ومع ذلك ، فقد كانت هذه
النصوص ذاتها هي التي قام عليها تصريح ٢٨ فبراير ، وكان عدلى
باشا وزملاؤه وأنصاره الذين رفضوا مشروع كيرزن هم أنفسهم
الذين عاونوا فى اصدار التصريح !

فقد قام اتفاق تصريح ٢٨ فبراير على أن تصدر إنجلترا ، دون أن تنتظر عقد معاهدة ، تصريحاً بالنهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإعادة وزارة الخارجية وإنشاء برلمان وتأسيس حكومة دستورية وإلغاء الأحكام العسكرية ، مع استبقاء أربع نقاط فقط للتسوية أطلق عليها « تحفظات » ، تشمل ما عدا ذلك من نصوص مشروع كيرزن . وهذه التحفظات تنص على ما يلي :

أولاً - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر (٣٣) . والغرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال في مصر يتولى عملية التأمين . وقد نصت المادة العاشرة من مشروع كيرزن ، التي تناولت الأحكام الخاصة بهذا الغرض ، على أن تكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر ، ويكون لها أن تستقر في أي مكان في مصر ولأي زمان يعددان من آونة لأخرى . ويكون لها أيضا في كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لأحراز الثكنات وميادين التمرين والمطارات والترماكات الحربية والمدن الحربية واستعمال جميع ذلك » (٣٤) .

ثانياً - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة . والغرض من هذا ألا تكون هناك حاجة لوجود جيش مصري للقيام بهذا الدور . ونلاحظ أن هذا التحفظ كان يشمل المواد ٦ ، ١١ ، ١٤ من مشروع كيرزن (٣٥) ، ولم يشمل المادة العاشرة التي تنص على أن تتعهد بريطانيا « بمساعدة » مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها (٣٦) . ومعنى ذلك أن تصريح ٢٨ فبراير كان أكثر غلوا في هذه المسألة من مشروع كيرزن نفسه ، لأنه نص على « الدفاع عن مصر » ، ولم ينص على « مساعدة » مصر في الدفاع عن أراضيها . وبذلك يكون قد ألغى دور الجيش المصري تماما في الدفاع عن البلاد ، وأفقده بالتالي مبرر وجوده وبقائه .

ثالثا - حماية المصالح الاجنبية وحماية الاقليات ، والفرض من ذلك تبرير التدخل في شئون مصر الداخلية ، واستخدام الجيش المحتل في ذلك .

رابعا - السودان .

وعلى كل حال ، فيستتضي هذه التحفظات ، وما انطوى تحتها من مواد مشروع كيرزن ، لم يكن لمصر ان تمنى أى ضابط أجنبى فى الجيش المصرى بدون موافقة المندوب السامى البريطانى . وكان عليها ان تستمر فى تقديم تلك المساعدات الحرة التى كانت تقوم بها فى الماضى للسودان . وكان على القوات المصرية فى السودان ان تكون تحت أمر الحاكم العام (٣٧) . كما ان احتفاظ انجلترا بصفة مطلقة بالدفاع عن مصر ، واتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لصيانة مواصلاتها ، وحماية المصالح الاجنبية ، قد استلزم بالتالى من وجهة النظر الانجليزية ، ان يكون للمندوب السامى الحق فى السيطرة على سياسة الجيش المصرى ، وعلى كل ما يتصل بترقيته أو كفاءته (٣٨) . وبذلك لم يتغير وضع الجيش المصرى فى عهد تصريح ٢٨ فبراير - وهو العهد الذى استمر لمدة أربعة عشر عاما - عما كان عليه فى عهد الحماية .

الجيش فى الدستور

لم يختلف وضع الجيش فى عهد الاستقلال الناقص الذى أتى به تصريح ٢٨ فبراير عما كان عليه فى عهد الحماية من ناحية احكام السيطرة البريطانية عليه - كما ذكرنا . ولكنه من جهة أخرى أصبح محورا من محاور الصراع بين القصر والشعب ، أو بمعنى أدق بين القصر والقوى البورجوازية التى كانت تقود النضال الوطنى فى ذلك الحين .

وكان من الطبيعي أن يكون الدستور أول مسرح لهذا الصراع .
بعد أن اتزعت البورجوازية المصرية من يد الاحتلال جزأ من
السلطة ، حيث أصبح لمصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير « أن تنشئ
برلماناً يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة
مسئولة على الطريقة الدستورية (٣٩) - أخذت على الفور فى تنظيم
عملية الحكم بينها وبين القصر من جانب ، وبينها وبين بقية طبقات
الشعب من جانب آخر ، وأخذت تقيم مؤسساتها التشريعية
والسياسية التى تمارس من خلالها عملية الحكم وادارة شئون البلاد ،
ولما كان الجيش أحد هذه المؤسسات الهامة ، ان لم يكن أخطرها ،
لم يلبث أن أصبح - كما ذكرنا - محوراً من محاور الصراع بين
البورجوازية والقصر .

وعند صياغة الدستور ، أقرت لجنة الدستور فى قرارها الثامن
والستين بأن : « الملك هو القائد الاعلى للجيش البرية والبحرية ،
وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويسلم بها
البرلمان بمجرد ما تسمح بذلك مصلحة الدولة وأمنها ، - ولكنها من
جانب آخر نصت على أنه : « لا يجوز له إعلان حرب هجومية بدون
موافقة البرلمان ، كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة
وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل أراضى الدولة أو تقص فى
حقوق سيادتها ، - فكلها لا تكون نافذة المفعول الا اذا وافق عليها
البرلمان » (٤٠)

أما بالنسبة للرتب العسكرية والنياشين وطريقة منحها ، وهى من
المسائل الخطيرة التى يلزم أن يكون للبرلمان اشراف عليها وسيطرة
نافذة فيها ، فقد حرصت لجنة الدستور البورجوازية على تقييد
انشائها ومنحها من جانب الملك . فنصت فى قرارها السابع والستين

على أن يكون منحها « على الوجه المبين بالقوانين » (٤١) • ومعنى ذلك إخضاعها لموافقة البرلمان • كما حرصت على تقييد حق الملك أيضا في مسألة تعيين وعزل الضباط ، فنصت في نفس القرار على أن « الملك يرتب المصالح العامة ويؤلى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين على الوجه المبين بالقوانين » (٤٢) •

أما بالنسبة للجيش كمؤسسة ، فلم تقرر لجنة الدستور بشأنه أحكاما خاصة ، ولكنها وكلت للقوانين ترتيب شئونه ، بحيث يتعين اشتراك البرلمان في تقريرها ، مسواء من حيث أن هذا الترتيب هو تنظيم للتكاليف العامة ، أو من جهة أنه تقدير وقرار لما يلزم لسلامة الدولة وحماية الأمن العام فيها • فنصت في الباب الخامس (مادة ١٣٥) • على أن قوات الجيش تقرر بقانون • ومعنى ذلك ألا يصدر بشأنها زيادة أو نقصان أو غير ذلك إلا بقانون • كما نصت في المادة ١٣٦ على أن يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الفروض (٤٣) •

كذلك فقد حرصت لجنة الثلاثين على أن تنص في المادة الثالثة على أن المصريين « وحدهم » الذين يهد إليهم بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ، ولا يؤلى غيرهم هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يبينها القانون » (٤٤) • ومعنى ذلك نزع الصيغة الانجليزية عن الجيش المصرى جنبا الى جنب مع الادارة الحكومية •

وعلى هذا النحو ، فقد أصبح الجيش : منظمة وأفرادا ، خاضعا للقوانين التى يوافق عليها البرلمان • وبالتالي أصبح خاضعا لاشراف الامة وسيطرتها ، الامر الذى جعل القصر يتحرك سريعا لملاحقة مواد الدستور السالفة الذكر بالمسح والتشويه ، كما أدى ، من جانب آخر الى وقوع الصدام العنيف بين الانجليز والامة فيما عرف بأزمة الجيش فى عام ١٩٢٧ •

وبالنسبة للملك فراد ، فيمكن القول بأن اهتمامه بالجيش قد تركز حول مسألتين : المسألة الاولى • الرتب والنياشين ، والمسألة الثانية ، تعيين الضباط وعزلهم ... وذلك لصلتهما المباشرة بالسيطرة على أفراد الجيش • أما المسائل الاخرى الخاصة بقوة الجيش وتنظيمه وغير ذلك ، فلم يأبه لها الملك كثيرا ، لانها كانت تدخل في اهتمام سلطات الاحتلال •

وتبدأ قصة تعديل مشروع لجنة الدستور بعد أن انتهت هذه اللجنة من وضعه ورفعته الى ثروت باشا • فقد عهد به بدوره الى وزير الحقانية ليكلف اللجنة الاستشارية التشريعية بفحصه برأيه • وكان النظام التشريعي في البلاد يقضى بمثل هذا المرح • وقد فحصت هذه اللجنة مشروع الدستور، ووضعت تقريرها المشتغل على ملاحظاتها • ولكن الوزارة الثروتية استقالت حينئذ، وجاءت وزارة نسيم باشا ليعيد مع اللجنة المراجعة من اولها • وبعد أن فرغت اللجنة من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه ، قدمت الى الوزارة التي أخذت في قراءته وأدخلت عليه بدورها بعض التغير والتعديل • وكانت النتيجة بطبيعة الحال أن مشروع الدستور تعرض لتعديل حقيقى على يد عناصر تنتمى بولائها للقصر ، وهذه العناصر هي اللجنة الاستشارية التشريعية التي كانت مكونة جميعها من أجانب فيما عدا مصرى واحد هو عبد الحميد بك بدوى ، ووزارة نسيم باشا التي كانت بميدة كل البعد عن ثقة الشعب وتأييده (٤٥) •

وبالنسبة للجيش ، فقد تم تعديل النصوص الخاصة بمسائل الرتب العسكرية والنياشين ، وتعيين الضباط وعزلهم ، على نحو يكفل بسط سلطة الملك المطلقة عليها ، بحيث لا تخضع لقانون ، وبالتالي لا تخضع لرقابة البرلمان • فقد عدلت المادة ٤١ التي وضعتها لجنة

على أن يكون منحها « على الوجه المبين بالقوانين » (٤١) • ومعنى ذلك إخضاعها لموافقة البرلمان • كما حرصت على تقييد حق الملك أيضا في مسألة تعيين وعزل الضباط ، فنصت في نفس القرار على أن « الملك يرتب المصالح العامة ويؤلى ويمزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين على الوجه المبين بالقوانين » (٤٢) •

أما بالنسبة للجيش كؤسسة ، فلم تقرر لجنة الدستور بشأنه أحكاما خاصة ، ولكنها وكلت للقوانين ترتيب شئونه ، بحيث يتعين اشتراك البرلمان في تقريرها ، سواء من حيث أن هذا الترتيب هو تنظيم للتكاليف العامة ، أو من جهة أنه تقدير وتقرير لما يلزم لسلامة الدولة وحماية الأمن العام فيها • فنصت في الباب الخامس (مادة ١٣٥) • على أن قوات الجيش تقرر بقانون • ومعنى ذلك ألا يصدر بشأنها زيادة أو نقصان أو غير ذلك إلا بقانون • كما نصت في المادة ١٣٦ على أن يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الفروض (٤٣) •

كذلك فقد حرصت لجنة الثلاثين على أن تنص في المادة الثالثة على أن المصريين « وحدهم » الذين يسهّد اليهم بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ، ولا يؤلى غيرهم هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يبينها القانون » (٤٤) • ومعنى ذلك نزع الصيغة الانجليزية عن الجيش المصرى جنبا الى جنب مع الادارة الحكومية •

وعلى هذا النحو ، فقد أصبح الجيش : منظمة وأفرادا ، خاضعا للقوانين التى يوافق عليها البرلمان • وبالتالي أصبح خاضعا لاشراف الامة وسيطرتها ، الامر الذى جعل القصر يتحرك سريعا لملاحقة مواد الدستور السالفة الذكر بالمسخ والتشويه ، كما أدى ، من جانب آخر الى وقوع الصدام العنيف بين الانجليز والامة فيما عرف بأزمة الجيش فى عام ١٩٢٧ •

وبالنسبة للملك فراد ، فيمكن القول بأن اهتمامه بالجيش قد
تركز حول مسألتين : المسألة الاولى . الرتب والنياشين ، والمسألة
الثانية ، تعيين الضباط وعزلهم — وذلك لصلتهما المباشرة بالسيطرة
على أفراد الجيش . أما المسائل الاخرى الخاصة بقوة الجيش وتنظيمه
وغير ذلك ، فلم يأبه لها الملك كثيرا ، لانها كانت تدخل في اهتمام
سلطات الاحتلال .

وتبدأ قصة تعديل مشروع لجنة الدستور بعد أن انتهت هذه
اللجنة من وضعه ورفعته الى ثروت باشا . فقد عهد به بدوره الى
وزير الحقاية ليكلف اللجنة الاستشارية التشريعية بفحصه برياسته .
وكان النظام التشريعي في البلاد يقضى بمثل هذا العرض . وقد فحصت
هذه اللجنة مشروع الدستور، ووضعت تقريرها المشتمل على ملاحظاتها .
ولكن الوزارة الثروتية استقالت حينئذ، وجاءت وزارة نسيم باشا ليميد
مع اللجنة المراجعة من أولها . وبعد أن فرغت اللجنة من تنقيح مشروع
الدستور والتعليق عليه ، قدمت الى الوزارة التي أخذت في قراءته
وأدخلت عليه بدورها بعض التغير والتعديل . وكانت النتيجة بطبيعة
الحال أن مشروع الدستور تعرض لتعديل حقيقى على يد عناصر
تنتمى بولائها للقصر ، وهذه العناصر هي اللجنة الاستشارية التشريعية
التي كانت مكونة جميعها من أجانب فيما عدا مصرى واحد هو
عبد الحميد بك بدوى ، ووزارة نسيم باشا التي كانت بعيدة كل
البعد عن ثقة الشعب وتأيده (٤٥) .

وبالنسبة للجيش ، فقد تم تعديل النصوص الخاصة بمسائل
الرتب العسكرية والنياشين ، وتعيين الضباط وعزلهم ، على نحو يكفل
بسط سلطة الملك المطلقة عليها ، بحيث لا تخضع لقانون ، وبالتالي
لا تخضع لرقابة البرلمان . فقد عدلت المادة ٤١ التي وضعتها لجنة

الثلاثين والتي قيدت مسألة الرتب والنياشين بالقانون — كما ذكرنا —
تصبح المادة ٤٣ التي أصبحت تنص على أن « الملك ينشئ ويمنع
الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى » ،
وبعد وضع « نقطة » علامة على انتهاء الجملة ، استمرت المادة تقول :
« وله حق سك العملة تنفيذا للقانون » ، كما أن له حق العفو وتخفيض
العقوبة » . وبهذا الفصل بين الحكم الخاص بالرتب والنياشين ،
والحكم الخاص بسك العملة ، منع سريان عبارة « تنفيذا للقانون »
على مسألة الرتب والنياشين ، وأصبح انشاؤها ومنحها حقا مطلقا
للملك لا يمكن تقييده بقانون . فإذا أراد البرلمان مثلا أن يضع قانونا
في هذا الصدد ، وقعت هذه المادة حائلا بينه وبين ما يريد (٤٦) .

هذا فيما يتصل بالرتب والنياشين . أما فيما يتصل بمسألة تعيين
وعزل الضباط ، فقد جرى التعديل فيها أيضا بما يجعلها حقا مطلقا
للملك غير مقيد بقانون . وبدأ القصة حين أقرت اللجنة التشريعية في
عهد الوزارة النسيبة أن المادة ٤١ من مشروع لجنة الدستور ، قد
تناولت مسائل عدة منها منح الرتب والنياشين ، ومنها تولية وعزل الموظفين
المدنيين والعسكريين ، ومنها إعلان الأحكام العرفية . فقررت أن
تقسم هذه المادة الى ثلاثة أقسام ، اختص القسم الثاني منها بمسألة
ترتيب المصالح العامة وتولية وعزل الموظفين المدنيين والعسكريين
وأصبحت المادة ٤٤ ونصها كالآتي : « الملك يرتب المصالح العامة ويولي
وعزل الموظفين المدنيين والعسكريين خاضعين لأحكام القانون » . ولكن
النص لا يختلف في شيء عن نص لجنة الثلاثين الذي يجعل تولية
عزل الموظفين المدنيين والعسكريين خاضعين لأحكام القانون . ولكن
اللجنة التشريعية عادت بعد وضع هذا النص ، فرأت أن تبدي ملاحظة
فيما يتعلق بامتيازات الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم ، وأشارت
إلى أنه يحسن التوفيق بين ما للملك من المركز الخاص في هذا
الشأن ، وبين المبادئ الجديدة المقررة في مشروع الدستور فيما

يتعلق بحقوق الملك بوجه عام ، ومع ان هذه الملاحظة لا قيمة لها في الواقع ، لانه لا معنى مطلقا للتفرقة بين الموظفين المدنيين والعسكريين فيما يتعلق بأن يكون تعيينهم وعزلهم خاضعا لأحكام القوانين — يدل على ذلك أن اللجنة نفسها لم تستطع أن تبت برأى في هذا الموضوع، ولم تجرؤ على اقتراح نص آخر بديل أو الإشارة به — الا أن الوزارة النسببية لم تلبث أن استندت الى هذه الملاحظة الغريبة المبهمة في التفرق بين تعيين وعزل الموظفين المدنيين وبين تعيين وعزل الموظفين العسكريين . فصار نص المادة ٤٤ على النحو الآتي : « الملك يرب المصالح العامة ويولي ويمسزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين » . أي أنها أسقطت « ضباط الجيش » من حكم هذه المادة . ثم تكلمت عنهم في المادة ٤٦ فقالت : الملك هو القائد الاعلى للقوات البرية والبحرية ، وهو الذي يولي ويمسزل الضباط ويعلن الحرب . الخ » . وبذلك أصبح حق الملك في تولية وعزل الضباط أيضا حقا مطلقا غير مقيد بقوانين خاصة يخضع لها . وسلب حق البرلمان الشرعي فيما يتعلق بوضع القوانين الخاصة بهذا التعيين وهذا العزل (٤٧) .

على كل حال ، فباتتال السيطرة على ضباط الجيش الى يد القصر على هذا النحو بعيدا عن سيطرة البورجوازية وممثليها في البرلمان ، تكون هذه السيطرة قد انتقلت من ناحية الفعل والواقع من يد الانجليز اليمنى الى يدهم اليسرى ، وقد فر سعد زغلول هذه النقطة في تعليقه على منزى استحواذ الملك على سلطات واسعة في الدستور على حساب الامة فقال : « اذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة في أيدي الملوك الذين هم بمسزل عن نفوذ اجنبي .. فالخطر من ذلك أعظم وأشد في بلاد يسود فيها النفوذ الاجنبي ويدعى أن العرش في سلامة بفضل نفوذه .. فهذه القوة التي تركت للملك ،

ستمسح في الواقع حقوقا في يد الاجنبى يستعملها لاغراضه ضد مصلحة الوطن (٤٨) . وقد استمر هذا الوضع الى عام ١٩٣٦ حين عقلت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا وبها دخلت العلاقات المصرية البريطانية في عهد جديد .

برلمان ١٩٢٤ والجيش المصرى :

على كل حال ، فان انتقال الحكم في مصر الى يد حكومة دستورية ، وقيام برلمان منتخب من قبل الشعب انتخابا حرا ، وانتعاش مظاهر الحياة السياسية في الدول الكاملة الاستقلال ، لم يلبث ان ادى الى النتيجة الوحيدة المنطقية ، وهى السعى لالباس الشكل المضمون ، والوصول الى الاستقلال الحقيقى والحرية الفعلية ، ولما كان الجيش هو الاداة الرئيسية لتحقيق الاستقلال واستخلاص ارادة الامة ، فقد كان ذلك ما جعل الصيحات تنعالى في برلمان ١٩٢٤ من اجل تقوية الجيش وتخليصه من النفوذ الاجنبى وسيطرة الاحتلال .

وفى الحق لقد شهد مجلس النواب فيضا من الاسئلة التى تناوت اوضاع الجيش وما آل اليه على يد الاحتلال . وبمض هذه الاسئلة يعد تحديا صريحا للنفوذ الانجليزى ، كما ان الاجابات عليها من جانب سعد زغلول لم تكن اقل تحديا . فقد تناول أحد هذه الاسئلة سردار الجيش المصرى ، هل هو مصرى ؟ وهل هو مرعوس لوزير الحرية المصرية ومستول امامه عن اعباله ويرجع اليه فيها ؟ وهل يتقاضى مرتبة من خزانة مصر ؟ وكان رد سعد زغلول : نعم ان سردار الجيش المصرى موقف مصرى ومرعوس لوزير الحرية المصرى ومستول امامه قانونا ويجب عليه قانونا ان يرجع اليه فى اعباله ، أما مرتبه فيتقاضاه من الخزانة المصرية .

وكان السؤال الثانى : « الا يرى معالى الوزير انه لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية ولا يتبشى مع روج استقلالها ان يكون الرئيس

الأعلى لقواتها أجنبية، وأن أقامت بالسودان لاستفق مع مصلحة العمل». وكان رد سعد زغلول: «نعم لاستفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبية، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا. ولكن هكذا كان من قبل، ويجب علينا أن نسحوه». كما أن إقامة المردار بالسودان لا تفق مع مصلحة العمل. وهذا واقع من قبل أيضا ويجب علينا أن نتخذ الوسائل لازالته». وعندما أبدى السائل تأله لذلك، وافقه سعد بلشا وقال: «كلنا ولا شك متألمون. بل وننتظر بعين الوقت لهذه الحالة، ولا يجب أن تبقى دقيقة واحدة. ونريد أن يكون جيشنا وضباطه وجنوده وسلاحه وكل ما يتعلق به مصريا. هذه أمانينا. وهذا ما نسمى اليه» (٤٩).

وفي يوم ١١ مايو، سأل أحد النواب وزير الحرية عما اذا كانت وزارة الحرية تفكر في أن تستبدل بالضباط الانجليز ضباطا مصريين، ومتى تبدأ ذلك؟ وقد رد وزير الحرية بأن «استبدال الضباط المصريين بالضباط الانجليز موضع عناية الوزارة، لانه مطابق لما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من الدستور، التي تقضى بأن يعهد الى المصريين وحدهم تولى الوظائف العامة، مدنية كانت أو عسكرية، وبالا يتولى الاجانب هذه الوظائف الا في احوال استثنائية يعينها القانون». وقد شرعت الوزارة في اتخاذ الوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك (٥٠).

وفي نفس الجلسة، وبعد أن أدلى وزير الحرية ببعض البيانات، قال النائب عبد العظيم الهادي رسلان: «آلت النظر الى أننا ونحن نطلب الاستقلال التام لمصر والسودان. يجب علينا أن نرتكن على جيش قوى. واننا بعد المعلومات التي سمعناها من معالي الوزير لا يمكن أن نقول أن هذا الجيش يستطيع حماية دولة مستقلة استقلالاً تاماً (٥١)».

وقد أثبتت هذه الاسئلة والاجابات في مفاوضات سعد - مكدونالد التي دارت في أواخر سبتمبر ١٩٢٤ وكان المستر مكدونالد هو الذي فتح باب المناقشة فيها . فقد سأل سعد باشا عن هذه البيانات التي فاه بها أمام البرلمان المصري في الصيف ، والتي علم أنه صرح فيها بأن « وجود قيادة الجيش المصري العامة في يد ضابط أجنبي ، وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » ، وقال له : ان ابداء هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المستول . لم يقتصر على وضع الردار السير لي ستاك في مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضا في هذا المركز . ولكن سعد باشا رد عليه « بأن الأقوال السابقة التي قالها ، لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصري فقط ، بل رأى الامة المصرية أيضا » (٥٢) .

على أن أقوى ما تعلق بالجيش المصري ودوره في هذه المحادثات ، ما تمسك به سعد زغلول من مسئولية الجيش المصري المطلقة وحده في الدفاع عن مصر وحماية قناة السويس في زمن السلم ، ورفضه ، بالتالي ، بقاء أية قوة مسلحة بريطانية في مصر . فعلى الرغم من أن الشروط التي عرضها المستر مكدونالد بالنسبة لوجود هذه القوة البريطانية تعد أحسن شروط تلقاها مفاوض مصري في ذلك الحين ، حيث أوضح المستر مكدونالد لسعد زغلول بعبارة قوية أن وجود هذه القوة البريطانية « لن يكون مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلا على وجود صلات دقيقة خاصة بين البلدين ، وعلى تصميمهما على التعاون في مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما » . وانه « لا يخطر للحكومة البريطانية في بال أن تتدخل هذه القوة أى تدخل في الحكومة المصرية ، أو أن تمس السيادة المصرية »

وان « الحكومة البريطانية لا تتوى أن تتحمل أقل مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ، ولا تسمى أن تسيطر أو تدبر السياسة التي تستتب هذه الحكومة أن تسير عليها » (٥٣) الا أن سعد زغلول رفض السماح ببقاء هذه القوة البريطانية في مصر اطلاقا على أساس ان وجود هذه القوة لا يتفق مع مبدأ التحالف « وان « الجنود المصرية تكفى للقيام بحراسة قناة السويس في زمن السلم . أما في زمن الحرب ، فتأتي الجنود البريطانية الى القناة طبعاً ، ويكون قدومها بصفة حلفاء للتعاون مع الجيش المصري » (٥٤) .

وهذا الموقف من سعد زغلول يعد خطوة الى الأمام بالنسبة لمفاوضاته مع اللورد ملتر . ففى تلك المفاوضات - كما رأينا - قبل سعد وجود قوة بريطانية على الضفة الشرقية للقنال وقت السلم الاشتراك في حراستها مع القوات المصرية . ولكنه صحح هذا الموقف في المفاوضات الاخيرة فأصر على أن يكون الجيش المصري وحده هو المسئول عن حراسة القناة وقت السلم . وعلى حد قوله : « قلنا لهم : نحن أصحاب الارض التي يمر القنال منها ، فنحن المكلفون بحراسته . فان لم تكن هذه الحراسة كافية ، وهذا القنال أصبح طريقاً عمومياً . فمن المناسب أن يكون تحت حماية الدول جميعاً ، أى عصبة الأمم » (٥٥) .

هوامش الفصل الرابع

- (١) الكتاب الأبيض الانجليزي ، ترجمة ابراهيم عبد القادر المازني ، وثيقة رقم ٣٥
ص ٤٦ - ٥١ .
- (٢) انظر دكتور عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦
ص ٨٨ - ١٠١ .
- (٣) أحمد شفيق باشا : حواريات مصر السياسية ، كنهيد ج ١ ص ٥٥٤ .
- (٤) Russel Pasha, Sir Thomas : Egyptian Service 1902-1946, p. 192
(London 1949).
- (٥) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . وثيقة رقم ٢١ . وقد ورد بالترجمة العربية للوثيقة
التي نشرها مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالأهرام في الكتاب المذكور (ص ٢١٠) ان
الجنرال هربرت هو قائد القوات البريطانية في القاهرة . وهي ترجمة غير صحيحة . لأن
قائد القوات البريطانية في مصر عنه قيام الثورة كان هو الجنرال ويلمسون ، وقد سلم
القيادة للجنرال موريس (انظر : Russel Pasha, op. cit. p. 197. أما الجنرال هربرت
فهو قائد قوات الجيش المصري في منطقة القاهرة كما هو ثابت في الأصل الانجليزي للوثيقة
المذكورة . ومن هنا كان حديث السير كسنتهام منه من أجل استخدام الجيش المصري في قمع
الاضطرابات .
- (٦) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ١٢٨ - ١٣٦ .
- (٧) أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٢٧٢
- (٨) Chirol, The Egyptian Question, p. 198.
- (٩) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . وثيقة ٤٠ ، ٤٣ .
- (١٠) نفس المصدر ، وثيقة ٤١ .
- (١١) أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٥٦٢ .
- (١٢) نفس المصدر ص ٣٧٢ - ٣٣ .
- (١٣) نفس المصدر ص ٣٣١ .
- (١٤) انظر حديث رشدي باشا مع وفد رجال الصحافة والسياسة في ١٥ ابريل
١٩١٩ (نفس المصدر ص ٣٤٥) .
- (١٥) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . وثيقة رقم ٥٨ .
- (١٦) أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٥٦٢ .
- (١٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . وثيقة رقم ٥٩ .
- (١٨) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ١٧٣ .
- (١٩) تقرير اللجنة الخصوصية للتعدي على (قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالتواقة
على صيانة السدانة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى) ص ٢٤٧ (للجنة الأممية
١٩٣٧) .
- (٢٠) انظر نص مشروع الصيانة الذي قدمه الوفد المصري الى لجنة ملنر يوم ١٧ يولية
١٩٢٠ (نفس المصدر ص ٣٣٣ - ٣٤) .

- (٢١) تقرير اللجنة الخصوصية للتعبئة لمر (نفس المصدر من ٢٥٥ ع ١) .
- (٢٢) أحمد حافظ عوفى : تسمية الرئيس في مقاله ، مجهزة خطب سيد زعلول وخطبة سيد زعلول يوم ٦ مايو ١٩٢١ .
- (٢٣) تقرير اللجنة الخصوصية للتعبئة لمر (قانون رقم ٨٠ ٠٠ الخ من ٢٥٥ ع ١) .
- (٢٤) مفاوضات عبد كبرزون ، مظهر الجلسة الرابعة (نفس المصدر من ٢٦٩ ع ١) .
- (٢٥) انظر مشروع الولد السالف الذكر (نفس المصدر من ٢٢٢ ع ٢) .
- (٢٦) تقرير اللجنة الخصوصية للتعبئة لمر (نفس المصدر من ٢٥٢ ع ١) .
- (٢٧) نفس المصدر من ٢٥٥ ع ٢ ، أحمد أبو الفتح : للسبالة المصرية والولد من ٢٥٢ .
- (٢٨) مشروع ملحق في ١٨ أغسطس ١٩٢٠ ، الفترة الثانية من النقطة الرابعة (قانون رقم ٨٠ ٠٠ الخ ٢٥٢ ع ١ ، انظر أيضا من ٢٥٥ ع ٢) .
- (٢٩) تقرير عبد بلدا الى السلطان لؤي في ديسمبر ١٩٢١ (نفس المصدر من ٢٨٥ انظر أيضا مظهر الجلسة الرابعة من مفاوضات عبد - كبرزون في نفس المصدر من ٢٠٩ - ٢) .
- (٣٠) مظهر الجلسة الرابعة من مفاوضات عبد - كبرزون (نفس المصدر من ٢٠٢ - ٢) .
- (٣١) مظهر الجلسة السادسة (نفس المصدر ٢٧١ ع ١) .
- (٣٢) نفس المصدر من ٢٧٢ .
- (٣٣) الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة رقم ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ من ٢٠ - ٢٨ .
- (٣٤) انظر مشروع كبرزون تحت عنوان : مذكرة بنصوص مشروع الميثاق بين بريطانيا العظمى ومصر (قانون رقم ٨٠ ٠٠ الخ من ٢٧٥ ع ١) .
- (٣٥) الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة ٢٢ من ٢٢ .
- (٣٦) انظر مشروع كبرزون (قانون رقم ٨٠ من ٢٧٥ ع ١) .
- (٣٧) نفس المصدر من ٢٧٥ - ٦ .
- (٣٨) Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, pp. 200-202.
- (٣٩) الكتاب الأبيض الانجليزي ، وثيقة ٢٥ من ٢٩ .
- (٤٠) لجنة الدستور : مجموعة مظاهر اللجنة العامة من ٦١ (للطبعة الاميرية ١٩٢٤) .
- (٤١) نفس المصدر من ٦٠ . انظر أيضا : ألبرت شقير : الدستور المصري والحكم النيابي في مصر من ٢٠٩ .
- (٤٢) نفس المصدر والمكان .
- (٤٣) نفس المصدر ، انظر تقرير لجنة الدستور من ٢٢٨ ومشروع الدستور من ٢٢٦ .
- (٤٤) نفس المصدر ، مشروع الدستور من ٢٢١ ، انظر أيضا من ٧٥ .
- (٤٥) انظر دكتور عبد العظيم عطيان : المرجع المذكور من ٢٨٥ - ٦ .
- (٤٦) الأخبار من ٢٢ ابريل الى ٧ مايو ١٩٢٢ ، قلا عن ألبرت شقير : المرجع المذكور من ٢٠٩ - ٢١٠ ، ويمكن الاطلاع على النص الفرنسي للامعة ٤٢ في نفس المصدر من ٢٠٩ مائبة ١ .
- (٤٧) نفس مجموعة المئات السالفة الذكر (نفس المصدر من ٢١٢ - ٢١٥ ع ١) .

- (١٨) أحمد شوقي :، حكايات مصر السياسية ،، تمهيد ج ٢ ص ٨٥٩ .
- (١٩) مجلس النواب : مجموعة ضابط دور الانقضاء الأول ١٥ مارس - ١٠ يوليو ١٩٢٤ . مطبوع بمصر ٧ مايو ١٩٢٤ .
- (٢٠) نفس المصدر ، جلسة يوم ١١ مايو ١٩٢٤ .
- (٢١) نفس المصدر .
- (٢٢) الكتاب الأبيض الإنجليزي من محادثات سعد - مكرونالد . وقد نشره محمد إبراهيم الجزيري في كتابه : آثار الزعيم سعد زعتر . عهد وزارة الشعب من ٢١٨ - ٢٥١ (مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧) .
- (٢٣) نفس المصدر .
- (٢٤) آثار كبريات سعد باندا لجمعية الانفورماسيون الباريسية يوم ١٤ فبراير ١٩٢٥ (أحمد شوقي : المراقبة القارية من ١٥٤ - ١٥٥) .
- انظر أيضا كبريات سعد باندا وخطبه حول هذه المسألة في : الجزيري : المرجع المذكور من ٢٥٢ - ٦ .
- (٢٥) خطاب سعد باندا في الاسكندرية يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٢٤ (الجزيري : نفس المصدر ٣٦٢) .

الفصل الخامس

طرد الجيش المصري

من السودان

● طرد الجيش المصرى من السودان

الجيش المصرى فى عام ١٩٢٤

قبل أن تتناول دور الجيش المصرى فى حوادث السودان عام ١٩٢٤ وما أدى اليه هذا الدور من طرده من السودان : يحسن بنا أن نرسم صورة شاملة وتفصيلية لهذا الجيش من واقع بيانات وزير البحرية المصرية فى ذلك الحين : وذلك كأساس لفهم موقف السياسة البريطانية والمصرية ازاءه .

أولا - تكوين وحدات الجيش المصرى

كان الجيش المصرى فى عام ١٩٢٤ مشكلا من وحدات من المصريين ، ووحدات من السودانيين والعرب على النحو الآتى :

- ١ - الوحدات المصرية : وكانت مكونة من : (أشرطة من الخيالة) بها ٦ ضباط مصريين و ١٤٩ صف ضابط وعسكريا ، (٤ -

بطاريات مدفعية) بكل منها ٦ ضباط مصريين و ١٥٥ صف ضابط وعسكريا ، (عدد ٢ بلوكات محافظة مدفعية) بكل منها ٥ ضباط مصريين و ١١١ صف ضابط وعسكريا ، (٩ أوطر مشاة) بكل منها ٢٣ ضابطا مصريا و ٦١٢ صف ضابط وعسكريا .

٢ - الوحدات السودانية : وكانت مكونة من : (أوطر خيالة سودانية) بها ٥ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ١٤٩ صف ضابط وعسكريا ، (٣ بلوكات بتاتق راكبة من العرب) بكل منها ٥ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ١٤٥ صف ضابط وعسكريا (بلوك المدفع الماكينة من العرب) وبه ٣ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ٣٣ صف ضابط وعسكريا ، (٦ أوطر مشاة سودانية) بكل منها ٢٤ ضابطا مصريا و ٥ ضباط انجليز و ٨٦٢ صف ضابط وعسكريا ، (سلاح الهجاة من العرب) وبه ٣١ ضابطا مصريا و ٧ ضباط انجليز و ٩٨ صف ضابط وعسكريا ، (فرقة العرب الشرقية) وبها ٢٧ ضابطا مصريا و ٨ ضباط انجليز و ١٤٩٥ صف ضابط وعسكريا ، (فرقة العرب الغربية) وبها ٣٩ ضابطا مصريا و ٩ ضباط انجليز و ١٣٧٦ صف ضابط وعسكريا ، (أوطر خط الاستواء) وبها ٢٦ ضابطا مصريا و ١٣ ضابطا انجليزيا و ١١٥٤ صف ضابط وعسكريا ، (بطارية الماكينة السودانية) وبها ٦ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ١٦٨ صف ضابط وعسكريا ، (بطارية مباراة المدفع الماكينة) وبها ضابطان مصريان وضابط انجليزى واحد و ٤٧ صف ضابط وعسكريا .

٣ - المصالح العسكرية : وكانت مكونة من :

أ - القسم الطبى ، وبه ٧١ ضابطا مصريا و ١٨ ضابطا انجليزيا و ٤١٩ صف ضابط وعسكريا .

ب - قسم الأشغال العسكرية ، وبه ٢٦ ضابطا مصريا و ٨ ضباط
انجليز و ١٠٠٥ صف ضابط وعسكريا .

ج - مصلحة التعيينات ، وبها ٣٠ ضابطا مصريا و ٥ ضباط
انجليز و ٢٥٧ صف ضابط وعسكريا .

د - مصلحة الأسلحة والمهمات ، وبها ٢٦ ضابطا مصريا ، و ٥
ضباط انجليز و ٤٩٣ صف ضابط وعسكريا .

هـ - ادارة القرعة العسكرية ، وبها ٤٧ ضابطا مصريا وضابطان
انجليزيان و ٥٩ صف ضابط وعسكريا .

و - القسم البيطرى ، وبه ١٠ ضباط مصريين و ٥ ضباط انجليز
و ١١٥ صف ضابط وعسكريا .

ز - سلاح الحملة ، وبه ١٥ ضابطا مصريا ، وضابطان انجليزيان
و ١٤٩ ضابطا وعسكريا .

ثانيا - توزيع القوات المصرية فى القطر المصرى

كان يوجد فى مصر من الجيش المصرى لواءان : أحدهما يعسكر
فى القاهرة والمعادى ، والثانى يعسكر فى الوجهين القبلى والبحرى .
وكان اللواء الأول موزعا كالاتى :

١ - العباسية :

وبها القوات الآتية : (بلوك من الخيالة) وبه : ٦ ضابط و ١٤١
صف ضابط وعسكريا ، (بطارية المدفعية الرابعة) وبها ٦ ضباط
و ١٦٠ صف ضابط وعسكريا ، (بلوك المحافظة المدفعية الثالث) وبه
٥ ضباط و ١٠٨ صف ضابط وعسكريا ، (الأورطة المشاة الثانية) وبها
٢٢ ضابطا و ٥٨٩ صف ضابط وعسكريا ، (الأورطة المشاة الثامنة)

وبها ٢٣ ضابطا و ٥٨٦ صف ضابط وعسكريا ، (قسم من الأورطة
للمشاة السادسة عشرة) وبه ٥ ضباط و ١٦٢ صف ضابط
وعسكريا •

٢ - القاصي :

وتوجد بها (الأورطة الرابعة للمشاة) وبها ٢٣ ضابطا و ٦٠٤
صف ضابط وعسكريا • أما اللواء الثاني فكان موزعا على النحو
الآتى :

٣ - الوجه القبلي :

أ - أسيوط وبها ٢٠ ضابطا و ٥٨٩ صف ضابط وعسكريا من
الأورطة الاولى للمشاة •

ب - بنى سويف ، وبها ١٧ ضابطا و ٤٣٩ صف ضابط وعسكريا
من الأورطة السادسة عشرة للمشاة •

ج - اسوان ، وبها ضابط واحد و ٥ صف ضابط وعساكر من
الأورطة الاولى للمشاة •

٤ - الوجه البحري :

أ - الاسكندرية ، وبها ١٩ ضابطا و ٥١٢ صف ضابط وعسكريا
من الأورطة الخامسة للمشاة •

ب - السويس ، وبها ضابطان و ٦٣ صف ضابط وعسكريا من
الأورطة الخامسة للمشاة •

ج - بور سعيد ، وبها ضابط واحد و ٣٢ صف ضابط وعسكري
من الأورطة الخامسة للمشاة •

د - طنطا ، وبها ١٩ ضابطا ، و ٥٠٨ صف ضباط وعساكر من
الأورطة الرابعة المشاة .

هـ - السلوم ، وبها ٤ ضباط و ١٠ صف ضابط وعسكري من
الأورطة الرابعة المشاة .

ثالثا - توزيع القوات المصرية في السودان

كانت بقية الجيش المصري ، فيما عدا اللواءين المذكورين ،
موجودة في السودان . وكانت موزعة على المناطق الآتية ، مضافا
إليها أورطة السكة الحديدية .

١ - قسم الخرطوم : وبه ٦١ ضابطا انجليزيا و ٢٣٩ ضابطا
مصريا و ٥٨٦٣ صف ضابط وعسكريا .

٢ - قسم العظيرة ، وبه ضابط انجليزى واحد و ٢٨ ضابطا
مصريا و ٢٢٣٥ صف ضابط وعسكريا ، بما في ذلك أورطة السكة
الحديدية .

٣ - قسم النيل الأزرق ، وبه ٧ ضباط انجليز و ٣٨ ضابطا مصريا
و ١٣٧٧ صف ضابط وعسكريا .

٤ - قسم كردفان ، وبه ٧ ضباط انجليز و ٤٢ ضابطا مصريا ،
و ١١٩٥ صف ضابط وعسكريا .

٥ - قسم جبال النوبة ، وبه ٧ ضباط انجليز و ٣٠ ضابطا مصريا
و ٩٩٠ صف ضابط وعسكريا .

٦ - قسم أعالي النيل والبيور ، وبه ٩ ضباط انجليز و ٤٠
ضابطا مصريا و ١١٤١ صف ضابط وعسكريا .

٧ - قسم منجلا ، وبه ١٢ ضابطا انجليزيا و ٢٣ ضابطا مصريا
و ٨٢٨ صف ضابط وعسكريا .

٨ - قسم بحر النزال ، وبه ١٢ ضابطا انجليزيا و ٣٩ ضابطا مصرياً و ١٢٥٥ صف ضابط وعسكرياً .

٩ - قسم كسلا ، وبه ١١ ضابطا انجليزيا و ٤٧ ضابطا مصرياً و ١٩٧٢ صف ضابط وعسكرياً .

١٠ - قسم دارفور ، وبه ١١ ضابطا انجليزيا و ٥٤ ضابطا مصرياً و ١٤٧٤ صف ضابط وعسكرياً .

رابعاً - عدد الضباط المصريين والانجليز في الجيش المصري

كان عدد الضباط المصريين والانجليز من جميع الرتب في الجيش المصري في عام ١٩٢٤ يبلغ ١١٤٧ ضابطاً ، منهم ٩٩٣ ضابطاً مصرياً و ١٥٤ ضابطاً انجليزيا ، وهم موزعون على الرتب المختلفة كالآتي :

١ - رتبة الفريق ، وبها ضابط مصري واحد وضابط انجليزى واحد .

٢ - رتبة اللواء ، وبها ٦ ضباط مصريين و ٥ انجليز

٣ - رتبة الاميرالاي ، وبها ٧ ضباط مصريين و ١٣ انجليزيا .

٤ - رتبة القائمقام ، وبها ٢٩ ضابطاً مصرياً و ٢٩ انجليزيا

٥ - رتبة البكباشى ، وبها ٦٨ ضابطاً مصرياً و ١٠٦ انجليز .

٦ - رتبة الصاغ ، وبها ٦٤ ضابطاً مصرياً فقط .

٧ - رتبة اليوزباشى ، وبها ١٨٧ ضابطاً مصرياً فقط

٨ - رتبة الملازم أول ، وبها ٣١٩ ضابطاً مصرياً فقط .

٩ - رتبة الملازم ثان ، وبها ٣١٢ ضابطاً مصرياً فقط .

خامساً - مراتب الضباط المصريين والانجليز

لم يكن هناك فرق بين مراتب الضباط المصريين والضباط الانجليزى من رتبة واحدة ، غير أن الضباط الانجليزى كان يستولى على بدل

اغتراب في مصر والسودان ، أما الضابط المصري فلا يحصل على هذا
البديل الا أثناء الخدمة في السودان فقط . كذلك كان بديل الاغتراب
السنوي لكل منهما مختلفا لصالح الضابط الانجليزي . فمن بيان لبديل
الاغتراب في السودان يتبين أن بديل « اللواء المصري » كان يستغ
١٠٨ جنيتها بينما بديل « اللواء » الانجليزي ٣٠٠ . وكان بديل الأميرالاي
المصري ٩٦ جنيتها، بينما بديل الأميرالاي الانجليزي ٢٤٠ جنيتها . وكان
بديل القائمقام المصري ٨٤ جنيتها وبديل القائمقام الانجليزي ٢٤٠ جنيتها .
أما البكباشي المصري فكان يحصل على ٧٢ جنيتها ، بينما كان البكباشي
الانجليزي يحصل على ٢٢٢ جنيتها (اذا كان أمضى خمس سنوات
في رقبته) .

سادسا - ملاحظات على الجيش المصري عام ١٩٢٤

ونلاحظ على هذه البيانات السالفة الذكر ، التي أدلى بها وزير
الحرية المصرية في ذلك الحين ، انه لم يشر اشارة واحدة الى الضباط
السودانيين ، الأمر الذي ليس له الا معنى واحد ، هو أنه كان يطلق
لفظ الضباط المصريين على المصريين والسودانيين على السواء . كذلك
نلاحظ أن الأرقام التي أوردها - وقد اثبتناها هنا بمراجعة دقيقة على
الأصل - بها بعض الفروق في الأرقام الإجمالية . وعلى سبيل المثال:
فقد حدد وزير الحرية عدد الجيش المصري بـ ٢٢٠٥٣٥ ضابطا وصف
ضابط وعسكريا ، ولكن المجموع الصحيح لما أورده من أعداد
الوحدات المصرية والسودانية يبلغ ٢٠٠٣٠ فقط . كذلك حدد وزير
الحرية عدد القوات المصرية الموجودة في القطر المصري بـ ٥٤٨٣ ، على
أن المجموع الصحيح لما أورده هو ٤٧٧١ . والتفسير الذي نراه هو
أن وزير الحرية قد سقطت منه بعض الأعداد التي لم يردها . ونلاحظ
أيضا أن وزير الحرية قد حدد قوات الجيش المصري الموجودة في
السودان بـ ١٧٠٥٢ ضابطا وعسكريا ، ولكننا اذا أضفنا هذا العدد
الى العدد الذي أورده لقوات الجيش المصري الموجودة في مصر ،

وهو ٥٤٨٣ لكان المجموع ٢٢٦٣٥ ، أى بزيادة قدرها ١٠٠ على المجموع الذى أوردته •

مع ذلك يمكن استخلاص الآتى :

أولاً - أن الجيش المصرى لم يكن مؤلفاً من مصريين فقط ، وإنما كان مؤلفاً من مصريين وسودانيين وانجليز . وكانت الوحدات السودانية تنقسم الى وحدات تنتمى الى الأصل الزنجى ، ويطلق عليهم السودانيون ووحدات تنتمى الى الأصل العربى ، ويطلق عليهم العرب •

ثانياً - لم يكن عدد القوات المصرية البعثة يتجاوز ثلث قوات الجيش المصرى ، فقد كان هذا العدد يبلغ ٧٣٧٩ فى مصر والسودان •

ثالثاً - كان عدد الضباط المصريين والسودانيين يفوق بكثير عدد الضباط الانجليز فى الوحدات السودانية • فقد كان هذا العدد يبلغ ٥٥٢ مقابل ١٣٨ • وكان عدد الضباط المصريين وحدهم يبلغ ٣٠٨ ضابط •

رابعاً - كانت السيطرة فى يد الضباط الانجليز ، فلم تكن تقل رتبة الضابط الانجليزى عن « بكباشى » ، وكان عددهم يزيد على عدد الضباط المصريين من نفس الرتبة ، فبينما كان عدد الضباط المصريين من رتبة « فريق » الى رتبة « بكباشى » يبلغ ١١١ ضابطاً ، كان هذا العدد فى الضباط الانجليز يبلغ ١٥٤ ضابطاً •

خامساً - كان أكثر من ثلاثة أرباع الجيش المصرى موجوداً فى السودان • اذ لم يكن يوجد بمصر سوى ٥٤٨٣ ضابط وصف ضابط وعسكرى ، بينما كانت بقية القوات وعددها ١٧١٥٢ موجودة فى السودان • وحكمة هذا التوزيع معروفة بعد استرداد السودان ، كما سبق أن بينا ، ولكن مع انتهاء تلك الظروف تدريجياً ، كانت مصر قد أصبحت مركز الفتنة والاضطراب ضد الاحتلال ، وبالتالي فلم يعد

من المناسب تركيز الجيش المصرى فى مصر حتى لا تضطر بريطانيا الى زيادة جيش الاحتلال . وكان جيش الاحتلال فى الواقع يتزايد مع نمو الوعي القومى، ومع تزايد أعمال الثورة فى مصر، فقد كان هذا الجيش بعد استرداد السودان لا يزيد على ٥٠٠٠ جندي - كما أشرنا - ثم زاد الى ٥٧٠٠ فى أعقاب حادث العقبة (٥٦) ، وفى سنة ١٩٢١ كان هذا الجيش يبلغ ١١٠٠٠ جندي (٥٧) . ومعنى ذلك أن جيش الاحتلال كان يملك يدا مطلقة فى مصر

سادسا - على الرغم من أن معظم القوات المصرية كانت موجودة فى السودان ، إلا أنها كانت تتكون فى غالبيتها من عناصر سودانية ، وكان للضباط الانجليز السيطرة والقيادة . على أن الضباط المصريين كانوا مع ذلك يمثلون خطرا حقيقيا على السلطات البريطانية هناك، بغالبيتهم العددية بالنسبة للضباط الانجليز، وبصلاتهم الوثيقة بالأسرات السودانية بحكم اللغة والدين . وقد ازداد خطر هؤلاء الضباط المصريين مع ارتفاع المد القومى فى السودان ، متأثرا بالمد القومى فى مصر الذى تمجّر فى ثورة ١٩١٩ . وبذلك أصبح التخلص منهم ضرورة ملحة للسياسة البريطانية التى كانت تخطط فى ذلك الحين للتفسياد بانسودان .

دور الجيش المصرى فى اضطرابات السودان سنة ١٩٢٤

ترجم فكرة طرد الجيش المصرى من السودان من جانب السلطان البريطانية الى ما قبل اضطرابات يونية واغسطس ١٩٢٤ التى تمثل قمة المد الثورى فى السودان فى ذلك الحين . فقبل سنوات من هذه الاضطرابات - كما يقول لويد - كانت السلطات البريطانية المختصة فى السودان ترى واضحا أنه اذا قرر للمهيجون المصريون أن يتخذوا من السودان ميذاقا لأغراضهم الخاصة ، فإن الاداة الوحيدة الفعالة التى سوف يعتمدون عليها فى إثارة روح التمرد والعصيان ضد الانجليز

لن تكون سوى المصريين المقيمين في السودان ، مسواً أكانوا من المدنيين أم من العسكريين . فوجود هؤلاء المقيمين في السودان معناه أن خطر العصيان في الجيش ثم الانتقال منه إلى الأهالي سوف يظل قائماً ووشيك الحدوث ، فالجنود السودانيون على الفطرة وملتصبون ، وضباطهم المصريون يملكون المقدرة على التأثير على عقولهم بقصص مبللة عما يخبئه المستقبل (٥٨) .

وقد كان من الضروري اتهام المصريين بتأليب السودانين على النظام القائم ، حتى يتيर تنفيذ خطة طردهم من السودان . وقد بدأ ذلك من قبل أن تبدأ حوادث يونية وأغسطس . ففي يوم ٨ مايو ١٩٢٤ أرسل حاكم السودان العام إلى المندوب السامي في مصر يخبره بأن الدعاية المصرية في السودان قد تفاقمت بشكل كبير ، وأن هذه الدعاية قد أحدثت تأثيرها في المدن الشمالية في السودان . ودعا منذراً إلى اتخاذ خطوات محددة لمواجهة هذه الدعاية المخربة (٥٩) . وفي الوقت الذي أرسل فيه الحاكم العام هذه الرسالة ، كانت السلطات البريطانية في السودان تستكتب السودانين عرائض التأييد للحكم الانجليزي ، وتدفع بالتالي العناصر الوطنية إلى مناهضة هذه الحركة .

وبالفعل سارعت هذه العناصر الوطنية السودانية إلى جميع التوقيعات المضادة ، ومن نفس الأشخاص الذين أكرهوا على توقيع العرائض السابقة للانجليز من زعماء القبائل وعمد العشائر ونظائر الأقسام والعامة ، معلنين فيها أنهم أكرهوا على التوقيع ، وأنهم لا يبنون سوى البقاء إلى الأبد في حظيرة الوطن الأكبر ، وأن مصر والسودان جزء لا يتجزأ (٦٠) .

وهنا نلاحظ على هذه العناصر الوطنية السودانية التي قامت بالحركة الوطنية في السودان ، أنها كانت تتألف من عناصر مدنية وعسكرية ، على العكس تماماً مما حدث عند تأليف الوفد المصري ،

الذى رأينا أنه كان مؤلفا من عناصر مدنية بحتة . فقد كان على رأس الحركة الوطنية السودانية ، الملازم أول على عبد اللطيف ، الذى أسس فى أوائل عام ١٩٢٤ جمعية « اللواء الأبيض » فى الخرطوم ، وكانت ترمى الى اشتراك السودانين فى فضال وادى النيل ضد الاستعمار البريطانى (٦١) . كما كان فى هذه الحركة أيضا اليوزباشى محمد صالح جبريل ، الذى عرف سر المرائض الانجليزية سالقة الذكر من الملازم على عبد اللطيف ، وأسرها الى صاحب كتاب : « ضحايا مصر فى السودان » ، وزوده بما وقع فى يده منها ليرسلها الى مصر (٦٢) . كذلك كان على رأس الحركة الملازم أول على زين العابدين ، الذى غادر السودان ممثلا للميد السود (الزنج) الى القاهرة ، ومعه السيد محمد المهدي التعايشي ، ابن الخليفة التعايشي ، كممثل للعرب ، وهما بحسبان الوثائق المؤيدة لمصر والمضادة من الأشخاص الذين ألزمهم الانجليز بتوقيع عرائض الثقة بهم . ولكن هذا الضابط حيز وزميله فى حلقة بعد أن فتش وأعيد الى الخرطوم تحت الحفظ (٦٣) .

وقد كان ازاء هذا الاستفزاز من جانب السلطات البريطانية، أن خرجت حركة اللواء الأبيض عن سريتها يوم ١٩ يونية، وقامت بمظاهرات كبيرة فى أم درمان وعطبرة وفى بورسودان ومدنى (٦٤) . وقابلت السلطات البريطانية هذه المظاهرات بالقمع الشديد ، وأوسعتها ضربا بالسيوف ، فجرح أحد عشر ، وسجن خمسة ضمنهم ضابط ، ثم قدم زعيم الحركة على عبد اللطيف للمحاكمة ومعه بعض الضباط والموظفين المصريين فى السودان لاتهامهم بالتحريض على المظاهرات (٦٥) .

وفى يوم ٢٩ يوليو اتعمشت الحركة من جديد ، ولكن فى نادى الضباط بالخرطوم . فكما يروى الاميرالاي أحمد رفعت ، الذى كان أقدم ضابط هناك ورئيس النادى ، فقد دعى فى تلك الليلة تليفونيا الى النادى ، ليجد كثيرا من الضباط المصريين والسودانيين وهم فى غاية الهياج والتأثر للحوادث التى حدثت من السلطة المحلية هناك . وكانت

المسألة الأولى التي أثارت هياج الضباط ما وقع للضباط على زين العابدين الذي قبض عليه في حلغا وأعيد إلى الخرطوم كما ذكرنا - فقد وضع هذا الضابط ليلة في السجن المدني قبل أن ينقل إلى الأورطة السودانية الحادية عشرة . وقد رأى الضباط أنه لم يكن لينبغي وضع أحد الضباط بالسجن مباشرة ، بل كان يجب اعتقاله بأي وحدة عسكرية حفاظا للشرف العسكري كما هو متبع في جميع الجيوش .

كانت المسألة الثانية التي أثارت الضباط ، منع الهاتف لملك مصر . فقد عين قره قول شرف يوم العيد بمدينة حلغا ، وطلب الضباط الهاتف للملك فؤاد ، كما كان متبعاً قبل ذلك ، فامتنع المدير عن التصريح بذلك علنا في حضور القائمقام على بك طاهر أركان حرب حلغا . ولما كان العلمان المصري والانجليزي في ذلك الوقت ما زالا يفرقان فوق مراكز الحكومة السودانية ، وكان الهاتف جاريا قبل ذلك في أنحاء السودان ، فقد كان السؤال الذي طرحه الضباط : لماذا أوقف هذا الهاتف ؟

أما المسألة الثالثة التي أثارت الضباط فهي ما وقع في محاكمة أحد المتهمين الذي كان يؤدي شعائره الدينية بالجامع ، حيث عرض القاضي بالملك فؤاد عند النطق بالحكم .

لذلك قرر الضباط الاحتجاج على هذه التصرفات للواء هدلستون باشا ، نائب السردار بالخرطوم ، وقد تضمن الاحتجاج الذي رفعوه إليه يوم ٣٠ يولية ١٩٢٤ ما يلي : « قد تكرر حصول حوادث أخيرا من بعض تصرفات السلطة المحلية ، أدت إلى اهانة الجيش . وعلاوة على ذلك ما حصل أخيرا في محاكمة أحد المتهمين الذي كان يؤدي شعائره الدينية بالجامع ، حيث عرض القاضي الانجليزي بجلالة الملك عند النطق بالحكم . وبما أن الجيش لا يرضى بهذه الإهانة ، ولا يقبل التعريض بمليكه الذي أدى لجلالته قسما بأن يكون مخلصا :

لجلاته حاميا لعرشه ، نود أن تتخذ اجراءات عدلة نحو إيقاف تكرار
مثل هذه الاهدات .

« حضرة صاحب السعادة نائب السردار بالخرطوم . كلفت من
قبل عموم ضباط الجيش المصرى فى قسم الخرطوم ، بأن أرفع لسعادتكم
هذا الناتج من شدة شعورهم » .

وقد سلم الاميرالاي أحمد رفعت هذا الاحتجاج للاميرالاي
ثيربورن نائب قومندان قسم الخرطوم ، وأفهمه « شدة حساس الضباط
، انهم يريدون ردا يطفى غضبهم » : ثم هدد قائلا : « ان الضباط لا
يريدون عمل أى شىء ضد القانون ، الا أن مثل هذه الحوادث لما تفر
بالضبط والربط . فهل نود مثلا عندما تأمر ضابطا مصرياً تحت ادارتك
يقول لك : انك انجليزى وأنا مصرى . . أما تعلم ان الموسيقى فى كل
وحدة تصدح بالسلامين الملكيين مما وتجب أن ذلك يبطل ؟ » .

وفى ليلة أول أغسطس ، جمع الاميرالاي أحمد رفعت جميع
الضباط بالنادى ، حيث كتبوا الى نائب السردار يربون عن استيائهم
لنشر الألفاظ التى قيلت فى المحكمة فى جريدة « الحضارة السودانية » ،
وان جميع الضباط يقولون انهم موجودون بالجيش بالسودان باسم
جلالة الملك فؤاد من عهد استرجاعه لغاية الآن ، وهذا يتعارض مع
الحكم ، وانهم ما زالوا يطلبون من سعادتكم ردا يزيل استيائهم » (٦٦)

ولما يلبث صدى هذه الحركة ان أحدث أثره بعد أسبوع واحد .
قضى يوم ٩ أغسطس ، اتجر الموقف فى السودان حين وقعت الحوادث
الآتية كانا كانت على ميعة . قفى هذا اليوم غادر طلبة المدرسة
الحربية بالخرطوم مدرستهم حاملين البنادق والحرايب والعلم الأخضر ،
مخترقين المدينة فى مظاهرة تهتف بحياة ملك مصر وبالحرية وسقوط
الاستعمار . وبعد أن وقت الطلبة أطم سراى الحاكم العام ، ورددوا

الهندوب مع التحية العسكرية لملك مصر ، ساروا الى السجن العمومي ورددوا التحية للمعتقلين السياسيين . ولكن فى تلك الأثناء كانت السلطات البريطانية قد أفرغت مخازن المدرسة مما حوت من أسلحة وذخائر ، فلما عاد الطلبة اليها وعلموا بذلك ، امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد لهم الذخائر ، وهددوا باستخدام هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة . على أن قوة بريطانية وصلت فى ذلك الحين وأحكمت الحصار عليهم ، وانهى الأمر بانهاء المقاومة ، وحمل الطلبة الى وادى فى عرض النيل الأزرق فترة من الزمن ، وبعدها ادخلوا السجن العمومي فى كوبر (٦٧)

وعلى كل حال ، وفى نفس اليوم الذى حدث فيه تمرد طلبة المدرسة الحربية ، حدث تمرد خطير آخر فى أورطة السكة الحديدية (المصرية) بالمطيرة . فعلى حسب بيان الوزارة المصرية فى هذا الشأن ، فقد خرجت الأورطة بمظاهرة غير منظمة ، وأحدثت اتلافا فى المهنات . فخرجت فصيلتان من الجيش البريطانى تمكنا من قمع هذه المظاهرة . ولكنها لم تلبث أن تجددت فى اليوم التالى ، ولما حاصرتها الجنود ، اخترقت الحصار دفعتين ، وكان رجال الأورطة مسلحين بالنبايت وقضبان الحديد ، واثقلوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات السكة الحديدية ، وأشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديدية فأطلق الجنود النار عليهم ، وأسفر ذلك عن مقتل أربعة واصابة أحد عشر باصابات خطيرة وخمسة بجروح خفيفة واصابة غلامين كانا بالشكنة .

ولم تلبث الاضطرابات أن عت أم درمان وادى وملكال (٦٨)

وقد كان على أثر هذه الأحداث ، أن انتقلت فكرة طرد الجيش المصرى من السودان الى مستوى جديد . ففى خلال نفس الشهر (أغسطس) اجتمع فى لندن - كما يقول « لويد » - كل من المندوب السامى فى مصر المارشال اللبى ، والحاكم العام للسودان السيد

لى ستاك ، والمستر مكدونالد ، لبحث الخطوات اللازمة لمواجهة الخطر فى السودان . وقد قر رأى المستر مكدونالد فى هذا الاجتماع على أنه اذا رفضت الحكومة المصرية « أن تصرف بأمانة » فى السودان . فان حكومته سوف تطالبها بمغادرته كلية . وفى هذا الاجتماع أخذ اقتراح انشاء قوة سودانية خالصة فى السودان فى التبلور . ولمواجهة ما يتطلبه تأليف هذه القوة من تعققات اضافية فى الميزانية السودانية ، أشير بضرورة الاسراع فى تهيئة موارد السودان الاقتصادية وزيادة مساحة الاطيان المنزرعة قطنا (٧٠) . وهذه الخطة التى اشترك فيها اللورد اللنبي شخصيا سوف نراه يقوم بتنفيذها بعذافيرها بعد مقتل السردار مباشرة دون أن ينتظر تعليمات حكومته .

على كل حال ، لم تلبث الحكومة البريطانية أن افصحت عن نيتها هذه بصراحة فى مذكرة ارسلتها الى الحكومة المصرية بتاريخ ١٥ أغسطس بعد حوادث أورطة السكة الحديدية . وفى هذه المذكرة قالت انها « تماء ما وقع حديثا من أورطة السكة الحديدية نتيجة مباشرة لقلو المطالب الخاصة بالسودان وللمطاعن الموجهة الى الادارة البريطانية فى تلك البلاد ، مما تردد ذكره كثيرا أثناء الخمسة الأشهر الاخيرة فى البرلمان المصرى والصحافة المصرية . . وانه « نظرا لهذه الظروف ، فقد اتخذت حكومة صاحب الجلالة ، التى تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام فى السودان ، التدابير لتعزيز الحماية البريطانية فيه ، وأجازت لحكومة السودان أن تبعد فى الحال عن السودان أورطة السكة الحديدية ، وأية وحدة أخرى من الجيش المصرى قد يرى منها عدم الولاء . وأن حكومة صاحب الجلالة لن تردد فى اتخاذ تدابير أخرى من هذا القبيل ، اذا رأت ما يهدد الأمن العام (٧١) ومعنى ذلك بوضوح أنه اذا أظهرت وحدات الجيش المصرى جميعها عدم الولاء ، فان للحكومة السودانية الحق فى ابعادها فى الحال .

ولم يلبث المستر مكدونالد ان أكد هذا المعنى فى المباحثات التى دارت بينه وبين سعد زغلول فى الشهر التالى (سبتمبر) • فقد أوضح أن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تشويش الاتفاقات القائمة، ولكن يجب أن تصرح بأن الحالة القائمة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين بأن يتآمروا ضد النظام المدني ، هى حالة لا تطاق • فإذا لم تقبل تلك الحالة باخلاص ، وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد ، فإن حكومة السودان تظل يواجهها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر (٧٢) • ثم عاد المستر مكدونالد فأكّد هذا التحذير مرة أخرى قائلاً : ان هؤلاء الرعايا المصريين يعدون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية ، وانه « اذا استمرت هذه الحال من دون وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدراً للخطر على الأمن العام » (٧٣) •

مقتل السردار والانذار الانجليزى فى نوفمبر ١٩٢٤

انتهت حوادث أغسطس الدامية فى السودان بعد حركة القمم التعنيفة التى قامت بها السلطات البريطانية هناك • ولم تتطور لتصبح ثورة شامة تشتمل وحدات الجيش المصرى جميعها ، وبذلك فقدت السياسة البريطانية الذريعة التى تعللت بها لطرد الجيش المصرى وكل المصريين من السودان ، حسب المخطط المرسوم لهذا الغرض •

على أن السياسة البريطانية لم تكن لتعدم ذريعة أخرى لتنفيذ هذا المخطط ، لأن المسألة الحقيقية لم تكن مسألة ولاء القوات المصرية فى السودان أو عدم ولائها ، وانما كانت المسألة هى الاستتار بالسودان • لذلك فعلى الرغم من أن اغتيال السردار السير لى ستاك فى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ لم يحدث فى السودان ، وانما حدث فى القاهرة، ولم يقع بيد أحد من الضباط المصريين أو السودانين ، وانما وقع بيد مدنيين مصريين ، كما ان أحدا من الموظفين المصريين فى حكومة

السودان ثم يكن له ضلع في الحادث • ولم تكن هناك ثورة أو تمرد عسكري في السودان عند وقوع الحادث ، الا أن السياسة البريطانية أدت في صفة السير لى ستاك كقائد عام للجيش المصري وحاكم عام السودان ، فريضة كافية هيأتها الاقدار لتنفيذ مخطتها في طرد الجيش المصري من السودان •

ولن تعرض هنا لكل مشتملات الانذار البريطاني الذي قدمه اللورد اللنبى لسعد باشا يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ بدون انتظار موافقة حكومته ، وإنما تتناول فقط المطلب الخامس منها المتعلق بالجيش . وقد ورد في هذا المطلب ما يلي :

« ان تصدر (الحكومة المصرية) في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بأرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البعثة من السودان ، مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد » •

وقد فصل هذا المطلب في وثيقة منفصلة على النحو الآتي :

« بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البعثة للجيش المصري ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قوة مسلحة سودانية ، تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتمت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العسرات (براءات الضباط) (٧٤) •

وقد رفضت وزارة سعد زغلول هذا المطلب رفضا قاطعا • فقد أوضحت في ردها الذي أبلغته لدار المندوب السامي في اليوم التالي ، « ان ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصري بالسودان ، لا يعد فقط تمديلا للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها ، بل هو مناقض تماما لنص المادة ٤٦ من

الدستور المصرى ، التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش ، وهو الذى يولى ويمزل الضباط » (٧٥)

وكان رد المندوب السامى على هذا الرفض ، ان أرسل فى نفس اليوم مساء كتابا لسعد زغلول باشا ، أبلغه فيه أنه « نظرا الى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس ، فقد أرسلت التعليمات الى حكومة السودان .. بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البعثة فى الجيش المصرى ، مع التخييرات المئينة التى تترتب على ذلك » (٧٦) . وقد كان المعنى الصريح لهذا الكتاب ان اجلاء الجيش المصرى من السودان سوف يتم بطريق القوة المسلحة .

ابعاد الجيش المصرى من السودان

فى ذلك الحين ، وكما رأينا من عرضنا السابق للوحدات المصرية بالسودان . كان الضباط المصريون والانجليز يخدمون جنبا الى جنب فى وحدات واحدة تحت علم واحد وقيادة واحدة . وقد أحدث ذلك تأثيره فى عملية اخلاء السودان . فلم يتم هذا التنفيذ بالقوة كما هى الحال بين جيشين متحاربين ، وانما لعبت الخديعة دورها فى عملية الاخلاء .

ويروى لنا الاميرالاي أحمد بك رفعت ، قائمقام الطوبجية فى الخرطوم وقتذاك ، الخطة التى اتبناها الانجليز فى اجلاء القوات المصرية فيذكر انهم تكتسوا الأمر الصادر اليهم من المندوب السامى ، حتى حصلوا على مفاتيح مخازن الذخيرة من الضباط المصريين ، حتى اذا ما انضموا الى ذلك ، كشفوا امرهم ، وأخذوا يحاصرون الجنود المصرية

فى كل مديرية وبلدة وهم عزل من السلاح والذخيرة ليسوقوهم بالحرس الانجليزى والسودانى أمام السودانين لتحقيهم : «يعاشرنا هؤلاء الصباط الانجليز مدة من السنين ، ويفاجئونا بمثل هذه الحوادث المخزية ، بينما كنا نعتقد أننا نخدم مصلحة واحدة مشتركة، ألم يتذكروا قسمهم يمين الشرف لخدمة حكومتنا بالولاء والاخلاص . هؤلاء الضباط الخوة يتظاهرون بخدمة وطننا ، بينما هم يرشدون الجيش الانجليزى ليسوقنا غدرا كالأغنام ، حتى يعتقد العالم أجمع أنهم انتصروا علينا فى حرب وأخذونا أسرى ، يا للخيانة ، أما كان من الشرف أن ينذرونا بالحرب خيرا لهم من هذا الغدر الشائن » (٧٧) .

ويعتبر ما وقع للأورطة الرابعة بالخرطوم القبلية ، مثالا لما وقع لبقية الأورط الأخرى فى انهاء السودان . فقد وقف هدلستون باشا ، نائب السردار ، أمام قشلاق هذه الأورطة ، « ينفذ أمر سفرها فورا بالقوة ، مهددا بإطلاق نيران المدافع عليهم من الطاية المرضين لها ، ومن قوة انجليزية أخرى كانت مختبئة خلف قطار السكة الحديدية الذى كان واقفا أمام قشلاق الأورطة - وذلك بعد حصوله على ذخيرتهم قبل ذلك . وكان قد فاجأ البكباشى جلال منير وعساكره الآتية من ميدان ضرب نار البندقية صباحا بقوة أخرى ، فاذعن القائقام محمد بك يحيى قومندان الأورطة للأمر ، وأخذ فى شحن متاع الأورطة بالقطار ، ثم قاموا عن طريق بورسودان فى أكثر من قطار واحد ليلا مخفورين بمساكر انجليز وسودانية مسلحة بالبنادق والمدافع الماكينة ، حتى وصلوا الى بورسودان بهذه الحالة . وعندما قاموا بطريق البحر الى السويس كانوا مخفورين بمدوعة انجليزية (٧٨)

هكذا تم ترحيل معظم الوحدات المصرية فى السودان الى مصر . وكان خليقا بأن يتم ترحيلها بصورة مختلفة ، لو كان قد أتيح لها ما أتيح لقوة الخرطوم البحرية من فرصة . وكانت هذه القوة

مؤاتمة من ثلاث بطاريات مدفعية هي : ٢ جى بطارية طوبجية ، ٣ جى بطارية طوبجية و ٥ جى بطارية طوبجية ، والأورطة الثالثة مشاة . فقد استطاع جنود الطوبجية المصرية أن يستولوا على الذخيرة من منفذ « بالجبه خانة » حالما أحسوا بالخديعة الانجليزية (٧٩) وبذلك خلقوا وضعاً جديداً لهم بالنسبة للانجليز وبالنسبة للسودانيين .

فبالنسبة للانجليز ، وعلى الرغم من أنهم كانوا يحاصرون ثكنات القوة المصرية بالجنود الانجليزية والمدافع الماكينة العديدة، فقد اضطروا الى تعديل موقعهم واتباع طريق الملاينة ، منعا لاشتباك قد « يشعل عواصم السودان نارا من جميع الوحدات » وفى ذلك يقول الاميرالاي احمد رفعت : « لو كان » ثيربورن بك (نائب قومندان قسم الخرطوم) قد تحصل على هذه الذخيرة فى الصباح لكان أهانتى ونسى شخصيتى ، لا لشيء . لا لكونى مجردا من القوة . وما هذه القوة يا ترى هي هذه الذخيرة التى لا تنفع ولا تؤدى الى أى ظفر كان » (٨٠) .

وكان هدلستون باشا قد أصدر أمرا كتابيا يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ للقائمقام أحمد رفعت أشار فيه الى مقتل السردار ، وما ترتب على ذلك من تقديم المندوب السامى للحكومة المصرية عدة مطالب من ضمنها اجلاء الوحدات المصرية والضباط المصريين عن السودان فوراً . وقال : « وبما أن الحكومة المصرية لم توافق على مطالب صاحب الفضله المندوب السامى فى مدى الأربع والعشرين ساعة المصرح بها فى مذكرته ، فقد أمر المندوب السامى الحاكم العام بتنفيذ الاخلاء » . وبصفتى نائب انسردار ، فقد وقع على تنفيذ هذه الأوامر . وبما ان الحكومة المصرية لم تسلم بأخلاء السودان ، فقد وجب على أن اتخذ جميع الاحتياطات الحربية ، ومن بينها فى هذه الحالة وجود القوات البريطانية وعزل جميع ثكنات الجيش المصرى . وسوف تسافر القسوان المصرية بالقطار بالسلاح والبنادق ولكن بدون ذخيرة » .

على أن الضباط والجنود المصريين رفضوا بتاتا تسليم الذخيرة وترك السودان : « خير لنا أن ندافع حتى نموت ، ولا نترك السودان الا بأمر مليكتنا وحكومتنا ، وهنا عمد الانجليز الى ارسال رجال المخابرات يشيعون في كل وحدة أن باقى الوحدات الأخرى سلمت ذخيرتها وسافرت . ولكن عزم جنود الخرطوم بحرى كان « صحيحا مزوجا بالشجاعة المتناهية والاصرار على البقاء » . على تعبير أحمد بك رفعت .

وقد اشترط الضباط المصريون لتنفيذ الاخلاء الشروط الآتية:

١ - وصول مندوب مصرى من قبل الملك يحمل لهم أمر السفر .

٢ - السفر بجميع الأسلحة والذخائر والمهمات وبالشرف العسكري .

٣ - يكون السفر من طريق حلفا وليس من طريق بور سودان (٨١) .

وقد قبل هدلتون بشا تلك الشروط وبناء على ذلك أرسل القائمقام رفعت في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ تلغرافا الى الملك فؤاد (نظرا لما أشيع وقتها من عدم وجود حكومة فى مصر) يبلغه فيه أن الضباط وصف الضباط والعساكر « مصممون على عدم ترك السودان دون أمر جلالته يرسل مع مندوب مصرى ، أو يمسونون عن آخرهم فى قتلاقاتهم » وفى هذا التلغراف التاريخى ، وصف القائمقام أحمد رفعت حالة القوات المصرية فى مواجهة القوات الانجليزية فقال : « وذخيرتنا عشرون طلقة لكل بندقية وقليل جدا للدفاع ، وهى لا تكفى لاي دفاع ضد قوات كبيرة مسلحة معها جيبه خاثة لا تحصى ، ومخازن الجيبه خاثة المصرية تحت سلطتهم منذ احتلال السودان . » (٨٢) .

وفي نفس اليوم ، انعقد مجلس حربى بقتلاق الأورطة الثالثة
الليادة بالخرطوم البحرية ، وقرر ضباطه « الثبات الى النهاية ، حتى
نسلم أرواحنا فى أماكننا ، أو يدعونا مليكننا » • كما قرروا توحيد
قيادة القوات المجتمعة بخرطوم بحرى تحت قيادة القائمقام أحمد رفعت
« حيث از اللواء محمد أمين باشا ، أقدم ضباط مصر فى السودان،
تخلّى عنا فى هذا الوقت المصيب (٨٣) » •

هذا هو الوضع الذى خطفه موقف قوة الخرطوم البحرية بالنسبة
للانجليز • أما بالنسبة للسودانيين ، فما كادوا يعلمون بثبات الطوبجية
فى اليوم الأول، وانضمام الأورطة الثالثة الليادة اليهم فى اليوم التالى،
حتى انتابت العاصمة المثلثة ، أم درمان، والخرطوم القبلية ، والخرطوم
البحرية ، هزة من الترح والحساس ، وسارع أهلها الى اظهار تأييدهم
وعزمهم على الانضمام الى القوات المصرية فى أية لحظة • « فقد سنموا
عهد الانجليز الغادر والضرائب الباهظة وأذل الذى اصتراهم وأنزله
الانجليز بهم » • ولهذا أخذوا يهتفون للطوبجية والجيش المصرى وباسم
أحمد رفعت فى كل مكان ومجتمع (٨٤) •

وترامى الى سمع الضباط والجنود السودانيين رفض الطوبجية
الرحيل ، وأشيع انهم سيقاومون ، فقاوموا بحركتهم الجريئة التى أدت
الى وقوع مجزرة دامية انتهت بخسائر فادحة فى الجانب السودانى •
فى أصيل يوم الخميس ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ تحركت فصيلتان من الأورطة
بالحادية عشرة السودانية - وكاتتا قد نقلتا من هذه الأورطة من أم
درمان الى الخرطوم لتحلا فيها محل الجنود المصرية ، وكانت ذخيرتهما
وافية - تقدمتا من معسكرهما فى الخرطوم قاصدتين الى الخرطوم بحرى
لتنضمنا الى القوات المصرية وتتضامنا معها • ولما بلغ النبا هدلستون
باشا ، حشد قوة كبيرة على رأس الجسر الذى يربط الخرطوم بالخرطوم
بحرى، وانذرهما بالرجوع الى ثكناتهما، ولكنهما أصرتا على الرفض،

فامر بإطلاق النيران عليهما ، فردتا بالمثل ، واطلقتا عليه نيران البنادق ومدافع الماكينة . واستمر القتال طول النهار بين الفريقين دون الوصول الى نتيجة . فلما كان اليوم التالي ، كانت الفصيلتان السودانيان قد اتخذتا من المستشفى العسكري مركزا لمقاومتهما ، فأطلق الجنود الانجليز قنابلهم على بناء المستشفى حتى تهدم ، وظل السودانيون يقاتلون ييالة حتى فنى معظمهم . وكان على رأس المضحين ، البطل عبد الفضيل الماظ ، الذي سقط في المعركة وهو ممك بمدفعه الرشاش ، وقبض على الضباط الثوار وأعدموا ، وهم ، سليمان محمد ، وحسن فضل المولى ، وثابت عبد الرحيم ، وحل وثاق الضابط على ألبنا في اللحظة الأخيرة قبل إطلاق الرصاص عليه (٨٥)

وتعزو المصادر البريطانية هذه الحركة من جانب الفصيلتين السودانيتين الى تعرض الضباط المصريين . فيذكر تورنبى Toynbee ان هذه الجنود السودانية قد عملت بتحريض الضباط المصريين ، وتحت الاعتقاد بأنهم سيتلقون تأييد وحشدات المدفعية المصرية . كما يذهب « لوريد » الى أن السلطات البريطانية في السودان قد حصلت على أدلة لا تنقض على أن حركة التمرد هذه كان يديرها المصريون بقيادة أحد كبار ضباط المدفعية ، وأن هذا التحريض قد صدر بعد أن تسلمت الوحدات المصرية الأوامر بالسفر (٨٦) . وتحت تأثير هذه المزاعم يتساءل الاستاذ أحمد خير عن سبب التزام القيادة المصرية الحياد التام وعدم مساعدتها للقوات السودانية « (٨٧) »

في الواقع أن عدم مساعدة القوات المصرية للفصيلتين السودانيتين، يعتبر في حد ذاته دليلا على فساد هذه المزاعم . الا اذا كان هدف الضباط المصريين اراقة الدماء بدون جدوى ، وهو أمر غير معقول . ويتضح ذلك جليا اذا عرفنا أن حركة المقاومة التي قامت بها الأورط المصرية بقيادة القائمقام أحمد رفعت ، لم تكن تستهدف البقاء في

السودان ، لأن الذخيرة التي كانت في يدها لم تكن تسمح لها بمجرد التفكير في ذلك، وإنما كان الهدف أن تسافر بأمر الملك لأبامر الانجليز، ويكون السفر بجميع الأسلحة والمهمات والذخائر، وبالشرف العسكري. وبالاختصار فإن الحركة كانت ترمى الى المحافظة على شرف الجيش المصري « فلا يساق كالأغنام تحت حرس عليه ، لابسا لباس السدل والهوان » (٨٨) •

أما عن التزام القيادة المصرية الحيات التام ، وعدم مساعدتها للفصيلتين السودانيتين ، فبالإضافة الى الأسباب السابقة ، يفهم من رواية الاميرالاي أحمد رفعت ، ان هذه القيادة قد فوجئت تماما بسماع دوى طلقات المدافع ، ولم تكن تعلم السبب ، ثم اشيع في اليوم التالي ان بعضا من عساكر ١٠ جى و ١١ جى أورطة اشتبكت مع الجيش الانجليزى. وقد علم القائمون رفعت بعد ذلك من «ضابط انجليزى من قلم الادجوات جنرال الجيش المصرى » بأن ستة ضباط هم سبب القتال بين القسوة البريطانية والسودانية لداعى تخلص أقاربهم المنسجون (٨٩) - وكانوا فيه من وقت المظاهرات السياسية التي حصلت بالسودان • ومن ثم فلم تأخذ الحركة السودانية في افهام الضباط والجنود المصريين الصورة الحقيقية التي كانت لها •

على كل حال ، فباعتلاء وزارة زبور باشا الحكم ، وتسليمها بجلاء الجيش المصرى عن السودان ، تنتهى المقاومة المصرية التي أبدتها الأورط السالفة الذكر تحت قيادة القائمون أحمد رفعت • فقد عهدت الحكومة الى وزير الحرية صادق يحيى باشا بأن يبعث برسالة الى الضباط والجنود بالسودان «بوجوب الكف عن مقاومة الاجراءات التي يتخذها نائب حاكم السودان لاخراجهم بالقوة من الأراضى السودانية» •• وقد حمل هذه الرسالة البكباشى أمين هيمى النهى سافر على متن طائرة حربية بريطانية أقلته الى السودان حيث وصل يوم ٢٨ نوفمبر •

وكانت وجهة نظر الحكومة الزمورية فى هذا الاذعان — كما جاء فى رسالة وزير الحرية السالفة الذكر — أنه « ليس من وراء هذه المقاومة سوى سفك الدماء بغير جدوى » وبما أن الحكومة المصرية قد احتجت صريحا على هذا العمل الذى تفذ بالقوة ، فعودتكم لا يترتب عليها أى مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكرى » (٩٠) .

وقد انتهت هذه الرسالة المقاومة كما ذكرنا ، فقد جمع القائمون أحمد رفعت ضباط الطوبجية والبيادة ، وآخرهم بوجوب اطاعة أمر الملك بالانسحاب . فوافقت الغالبية الساحقة على ذلك . وقامت القوة من الخرطوم بحرى الى حلفا بدون حرس انجليزى فى أيام ٢٩ و ٣٠ نوفمبر و ١ و ٢ ديسمبر ١٩٢٤ حيث وصلت الى الشمال يوم ٥ ديسمبر . وعلى هذا النحو تم اخلاء السودان من الجيش المصرى .

وبقى هذا السؤال ، هل كان هناك بديل أمام حكومة زيور باشا غير دعوة الضباط والجنود المنصرين للكف عن المقاومة والصودة من السودان ؟ . ونجيب على هذا السؤال دون تردد بأنه لم يكن ثمة بديل . فالموقف فى السودان بالنسبة للجيش المصرى كان ميئوسا منه لحد كبير ، لقد فاجأت الخديعة والغدر القوت المصرية فى جميع المواقع ، فاستولت السلطات العسكرية البريطانية على ذخيرتها ، وقامت بترحيلها الى مصر فى نفس اليوم تحت اشراف الحرس الانجليزى والسودانى . وأما بالنسبة لقوة الخرطوم التى كانت تمثل مركز المقاومة ، فان الموقف كان قد أفلت من يدها منذ وقت مبكر لتستطيع أن تفعل شيئا يمكن أن يلقى الفزع فى قلب الاحتلال . فكما يقول الأميرالاي أحمد رفعت ، « لو ثبتت القوات المصرية الاخرى كما ثبتت الطوبجية ، ولو حصل مثل ذلك فى الأورطة الرابعة ، ولو كان القائمون لبيب بك الشاهد قبض على زمام جنوده وثبت قائله » .

اليوزباشى محمد أفندى حليم بسياراته المدرعة وعساكره السودانية كما كانوا يريدون ، ولو أنى اليوزباشى على أفندى اسلام بالبطارية السودانية ، أو ثبت هؤلاء فى قتلاتهم مظهرين عدم رضائهم بما حصل - لكانت انضمت القوات السودانية المتقطعة الى القوة المصرية. ولو حصل ذلك كله رغما عن صعوبة المواصلات ، لوقعت الجنود الانجليز عند حدها وأرغمت على فك الحصار .. وكانت انقلبت حالة السياسة الانجليزية فى السودان الى صالح المصرى وانسودانى ، وانخفت التوطاة على مصر من الجنود الانجليزية وأساطيلها « (٩١)

على أن هذه الافتراضات جميعها لم تتحقق ، وفى الوقت نفسه لم تكن ذخيرة قوة الخرطوم بحرى تكفى لأى دفاع ضد القوات البريطانية فى ذلك الحين ، وبذلك لم يعد من وراء استمرار المقاومة « سوى سفك الدماء بغير جدوى » - كما ورد فى كتاب وزير الحرية السالف الذكر - وهو صحيح •

هوامش الفصل الخامس

- (٥٦) للزيد واللواء في أول أغسطس ١٩٠٦ . من تصريحات اللورد جوي والمستر هولدن في مجلس العموم .
- (٥٧) مفاوضات عمل - كيرزون (قانون رقم ٨٠ - الخ من ٢٠٢) .
- (٥٨) Lloyd, op. cit. p. 133.
- (٥٩) Ibid.
- (٦٠) محزون : ضحايا مصر في السودان من ٧١ .
- (٦١) أحمد خير : كجاج جبل . تاريخ حركة الغريجن وتطورها في السودان من ١٧ .
- (٦٢) محزون : المرجع السابق من ٧١ - ٧٢ .
- (٦٣) مطبقة مجلس النواب يوم ١٩ يولية . ٢٢ يولية ١٩٢٤ من ٦٦١ من وثائق انصار اليها النائب أحمد صيف النصر بك .
- (٦٤) أحمد خير : المرجع المذكور من ١٥ ، ١٦ . الرائي : في أغسطس التسوية ج ١ من ١٧٢ .
- (٦٥) مطبقة مجلس النواب يوم ٢٤ يولية ١٩٢٤ من ٦٦٤ من للفراف وادد ال رئيس مجلس النواب . الرائي : المرجع المذكور من ١٧٢ .
- (٦٦) مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب القصاد وأحمد بن أحمد بك ولدت عن اتصال الجيش المصري في السودان وماسة خروجه منه من ٢٧ - ٢٥ (الاسكندرية ١٩٣٦) .
- (٦٧) الجزيري : المرجع المذكور من ٢٢٢ من بلاغ رسمي أصدره الحكومة المصرية يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ . دكتور مكي شيكة : السودان عبر القرون من ٤٩١ - ٤٩٢ (١٨)
- (٦٨) الجزيري : المرجع المذكور من ٢٢٢ (الطبعة الأخيرة ١٩٥٢) . الكتاب الأنظر من ٢٢ .
- (٦٩) Ibid. p. 133.
- (٧٠) الكتاب الأنظر المصري عن السودان من ٢٢ .
- (٧١) الكتاب الأبيض الانجليزي عن مفاوضات سط - مكدونالد (الجزيري : المرجع المذكور من ٢٥١) .
- (٧٢) نفس المصدر من ٢٤٩ .
- (٧٣) الكتاب الأنظر من ٢٩ .
- (٧٤) نفس المصدر من ٢٦ .
- (٧٥) نفس المصدر من ٢٢ .
- (٧٦) مذكرتان ٥٥ الخ من ٧٢ . ٢٩ - ٤٠ .
- (٧٧) نفس المصدر من ٤٩ - ٥٠ .
- (٧٨) نفس المصدر من ٣٦ - ٢٧ .
- (٨٠) نفس المصدر من ٤٨ .

- (٨١) نفس المصدر من ٤٥ - ٤٧ • ٥٠
- (٨٢) نفس المصدر من ٥٢ - ٥٥ •
- (٨٣) قرارات المجلس العربي للمنفذ بالخرطوم يعرض يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤
- () مذكرتان للمرحومين •• الخ من ٨١ - ٨٢ •
- (٨٤) نفس المصدر من ٧٢ - ٧٥ •
- (٨٥) Toynbee Arnold : Survey of International Affairs, 1925, p. 25.
- أحمد شفيق : المؤرخة الأولى من ١٧٢ - ١٧٥ • الرافعي : المرجع المذكور من ٢٠٤ • أحمد
- نجي : المرجع المذكور من ٢٧ • دكتور مكى شبيكة : المرجع المذكور من ١٩٤ •
- (٨٦) Lloyd, op. cit., p. 136; Toynbee, op. cit., p. 25.
- (٨٧) أحمد نجى : المرجع المذكور من ٢٧ •
- (٨٨) مذكرتان •• الخ من ٦٩ •
- (٨٩) نفس المصدر من ٦٦ • ٦٩ •
- (٩٠) انظر نفس هذه الرسالة في المصدر نفسه من ٨٢ • الرافعي : المرجع المذكور
- من ٢٠٤ •
- (٩١) نفس المصدر من ٧٢ •

الفصل السادس

أزمة المجلس (١٩٢٦-١٩٢٧)

عالجت في الفصل السابق مسألة خروج ، أو اخراج الجيش من السودان ، كنتيجة للانذار البريطاني الى حكومة سعد زغلول باشا يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ على اثر مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان . كما استعرضت ، بشكل تفصيلي ، الحالة التي كان عليها هذا الجيش في مصر والسودان قبل الانذار البريطاني ، سواء من ناحية عدده أو قوته أو أسلحته أو المواقع التي كان يمسك فيها . وأعالج في هذا الجزء من الدراسة ما طرأ على الجيش من تغير وتطور بعد اخلاء السودان ، من واقع البيانات الرسمية الحكومية ، وذلك كخلفية أساسية لفهم المحاولة التي قامت بها البورجوازية المصرية في عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ - أي في عهد الائتلاف - لاصلاح الجيش وتقويته والنهوض به ، بما أثار الأزمة السياسية المشهورة في تاريخ الاحتلال البريطاني ، وهي المعروفة بأزمة الجيش -

تحويل الجيش المصرى - السودانى الى قوة الدفاع السودانية

لم يكن الجيش المصرى فى السودان قبل مقتل السردار لى مستاك جيشا مصرى بحتا - كما ذكرنا - وانما كان مكونا من قسمين : الجيش المصرى البحت ، وقسم آخر يطلق عليه الجيش المصرى السودانى ، وهو مكون من فرق سودانية . وكان الجيش المصرى السودانى مكونا بدوره من سودانيين وعرب ، أى من عناصر تنتمى للقبائل الزنجرية فى السودان ، مثل « الشيلوك » و « الدنكا » فى جنوب السودان ، و « الفور » فى غرب ، وعناصر تنتمى للقبائل العربية فيه ، مثل « الشايقية » و « الجعليين » فى شماله ، و « الشكرية » و « الرشيدية » و « الكواهلة » فى وسطه ، و « البقارة » و « الكبابيش » فى غرب .

وعندما قدم الانجليز انذارهم يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، كانت للمطالب التى تتعلق بالجيش فى السودان تنقسم الى قسمين : القسم الأول ، « ارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحت » . والقسم الثانى ، « تحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ، وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر امرائهم » (براءات الضباط) . وقد تم تنفيذ القسم الأول من المطالب على النحو الذى ترضنا له ، وبموافقة حكومة زيور باشا التى أصدرت أمرها للقوات المصرية بعدم المقاومة ، لأنه « ليس من ورائها سوى سفك الدماء بغير جدوى » . أما القسم الثانى ، فقد بدأ تنفيذه فى يناير ١٩٢٥ عندما كتب المفتش العام بالجيش المصرى . بناء على أمر نائب السردار - الى وزير الحرية المصرى ، يطلب اليه أن يصرح له بأن يعلن الضباط السودانيين الحائزين على عراقض فى الجيش المصرى ، والمزمع استخدامهم فى قوة الدفاع السودانية ، انه من المستحيل على

الحكومة المصرية أن تقدم لهم وظائف مستمرة في الجيش المصري ،
وانهم أحرار في الاستقالة من وظائفهم الحالية، والخدمة في قوة الدفاع
السودانية ، وان الحكومة المصرية تقبل على عاتقها جميع المبالغ
المستحقة لهم عن المعاشات والمكافآت المتعلقة بما مضى من الخدمات ،
ولعين تاريخ النقل .

وقد عرضت دار المندوب السامي على رئيس الحكومة المصرية
مشروع مذكرة بهذا المعنى ، فاستفتى رئيس لجنة قضايا الحكومة ،
المنى قلم في ١٠ يناير ١٩٢٥ مذكرة مسهبة الى رئيس مجلس الوزراء
تناول فيها الموضوع من جميع وجوهه ، وأوضح فيها ما يلي :

١ - ان اتفاقية السودان المعقودة بين الحكومتين المصرية
والبريطانية في يناير ١٨٩٩ يجب أن تعتبر قائمة بينهما .

٢ - ان ادارة السودان المخولة بحسب هذه الاتفاقية للحاكم
العام . هي ادارة مستقلة *autonome* في كافة النواحي السياسية
والتشريعية والادارية .

٣ - انه قد يبدو لذلك ، لأول وهلة ، أنه لا يوجد أي تعارض
من الوجهة القانونية البحتة بين انشاء قوة الدفاع في السودان ، وبين
ما لحكومة السودان من استقلال ذاتي في الادارة . على أن انشاء
قوة الدفاع السودانية تظهر مخالفتها في الواقع لأحكام اتفاقية ١٨٩٩
ولأحكام الدستور المصري ، بسبب الاحوال الخاصة التي انشئت فيها
هذه القوة : فمن ناحية ، فإن الحكومة البريطانية ليس لها قانوناً حق
الانفراد بإصدار الأمر باتخاذ مثل هذا الاجراء الهام الى الحاكم العام،
الذي هو ممثل الحكومتين ونائبهما المشترك في ادارة السودان . ومن

انهاجية الثانية ، فان الداعي السياسى الى اتخاذ هذا الاجراء قد زال بسقوط الوزارة المصرية السابقة ، وبزوال الاضطرابات فى السودان . وبذلك صار من الممكن الاتصال بالحكومة المصرية للحصول على موافقتها على انشاء قوة الدفاع فى السودان .

٤ - مع ذلك ، فان موافقة الحكومة المصرية على انشاء قوة الدفاع - اذا رأت أن توافق عليه - لا يصحح ما يكون فى تأليف هذه القوة أو فى تنظيمها من العوامل التى تناقض اتفاقية سنة ١٨٩٩ أو تخالف أحكام الدستور المصرى ، لأن هذه القوة لا يبدو كأنها مجرد وحدة عسكرية خاضعة لحاكم السودان ، باعتبارها ممثلا للشركة القائمة من الحكومتين البريطانية والمصرية ، وانما تعد كأنها فى خدمة دولة مستقلة عن مصر ، أو فى خدمة مستعمرة بريطانية .

لذلك اقترح المستشار ، سدا للذريعة ودفعاً للشبهة . أن تنق الحكومتان على بعض النقاط الهامة ، مثل تسمية القوة الجديدة ، والعلم الذى تستعمله ، وطريقة تجنيدها ، ومنح المرائض لضباطها ، وعلاقة حاكم السودان العام بسرदार الجيش المصرى ، وعلاقة جنود هذه القوة وضباطها بجنود وضباط الجيش المصرى . الخ .

فاذا لم يتسن الاتفاق بين الحكومتين على هذه التفاصيل ، وازادت الحكومة المصرية أن تحتفظ بالحالة القائمة فيما يتعلق بحقوقها فى السودان ، فيجب عليها أن تجيب بأنها لا تعترف بوجود قوة الدفاع السودانية ، ولا تعترف بحق الضباط السودانيين فى الاستقالة من وظائفهم بالجيش المصرى والخدمة فى القوة السودانية ، بل انها تعتبر من يقبل منهم الخدمة فى القوة السودانية محروما من حقوقه فى المعاش أو المكافأة (١) .

على هذا النحو وضعت لجنة قضايا الحكومة الأسس التى

تستطيع بها الحكومة المصرية أن تعترف بقوة الدفاع السودانية ، دون أن يتضمن هذا الاعتراف مخالفة لأحكام اتفاقية ١٨٩٩ وأحكام الدستور المصري .

وبناء على ذلك ، جرى التفاوض بين زور باشا ونائب المندوب السامي يوم ١٤ يناير ١٩٢٥ ، حيث عرض زور باشا إجراء تعديل في مشروع المذكرة المقدمة من دار المندوب السامي على الوجه الذي اقترحه لجنة قضايا الحكومة . ولكن نائب المندوب السامي لم يوافق على إجراء هذا التعديل . ولما لم يسفر التفاوض عن أى اتفاق ، صرح نائب المندوب السامي بأنه لم يبق محل للطلب المقدم من نائب السردار في خطاب ٣ يناير ، وبأنه سيقترح على حاكم السودان العام أن يمنع الضباط السودانيين الذين يلتحقون بخدمة قوة الدفاع السودانية عرائض خاصة غير عرائضهم المصرية ، وأما الضباط السودانيون الذين لا يرغب الحاكم أنهم في الاحتفاظ بهم في خدمة القوة الجديدة ، فيمكن للسردار إحالتهم إلى المعاش .

وبناء على ذلك ، ففي يوم ١٧ يناير ١٩٢٤ ، أصدر حاكم السودان العام منشورا بإنشاء قوة الدفاع السودانية ، جاء في ديباجته أن إنشاء هذه القوة قد استلزمه سحب الجنود المصرية من السودان . وقد نص هذا المنشور على أن القوة الجديدة تتبع وتدين بالخضوع لحاكم السودان العام ، وأنه هو الذى يعين وي عزل جميع الضباط ، وأن جميع العرائض تصدر باسمه ، وأنه سيقبل في خدمة الدفاع السودانية كل من يراه منهم جديرا بذلك ، وأن حكومة السودان سوف تتحمل كل الالتزامات الخاصة بماياتهم وبالعائشات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم في الجيش المصري .

وقد رحبت جريدة « التايمز » البريطانية في افتتاحيتها بهذا الإجراء الذى اتخذ في السودان ، وأشارت إلى الخطر من وجود قوات تدين بالولاء لشخص غير الحاكم العام ، وذكرت بما كانت قد اقترحت

من الفصل بين القيادة العليا السودانية والقيادة العليا المصرية، ثم تكلمت عن نظام الحكم الثنائي، وقالت انه لا يبدو أن يكون في أحسن الظروف نظاما مؤقتا، وأما في أسوأ الظروف فإنه يهدد تربة خصبة للاخطار، واستتجت من ذلك أنه لا بد من أن يستبدل بالنظام القائم، اتفاق نهائي نافع لجميع أصحاب الشأن. ثم قالت ان انشاء قوة للدفاع عن السودان تخضع للحاكم العام وحده، هو خطوة رائدة نحو تحقيق هذه الغاية.

وقد بادر زيمور باشا، حالما أبلغ المنشور الذي أصدره الحاكم العام في ٢٥ يناير، بالرد بإبداء «أسف» الحكومة المصرية لهذا الموقف الذي وقع حاكم السودان، والذي سبب للحكومة المصرية قلقا حقيقيا كما أحدث انزعاجا عظيما للرأي العام في مصر، وذكر أن هذا الاجراء «لا يتفق وروح المحادثات الودية التي كانت دائرة بين دار المندوب السامي والحكومة المصرية لتحديد مرمى التغييرات التي قد تطرأ على نظام الجيش الموجود بالسودان، من جراء سحب الجنود المصرية البعثة فيه». وقال ان الحكومة المصرية كانت تأمل أن الحاكم العام لا يحيد في تنفيذ الاجراءات التي أشار اليها انذار ٢٢ نوفمبر، وعلى وجه الخصوص في الشكل الذي تنفذ به، عن واجب الاهتمام بالمحافظة على الروابط الوثيقة التي تجمع السودان بمصر، والتي لم يقصد اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ الاخلال بها، وانه لهذه الأسباب «لا يسعني بحق الا أن أقرر في هذا الشأن تحفظات مصر القانونية، وان أؤكد في الوقت نفسه، بصفة خاصة، ان الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التي قضت بعودة الجنود المصرية البعثة، وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية، كل هذه لا يمكن أن تؤثر في حل مسألة نظام السودان النهائي، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة، كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التي لا انفصام لها» (٢).

ومن ذلك يتضح أن مسألة إنشاء قوة الدفاع السودانية كانت هي المسألة التي رفض زيور باشا الاذعان فيها ، بعد أن حاول الوصول إلى حل وسط بشأنها يتفق مع أحكام اتفاقية ١٨٩٩ وأحكام الدستور المصري ، ورفضت السياسة البريطانية مثل هذا الحل . وقد ترتب على ذلك أن قوة الدفاع السودانية التي أنشئت على هذا الأساس لم تعد من الناحية الفعلية جزءا من الجيش المصري ، بعد أن قام الحاكم العام بإنشائها بناء على أوامر الحكومة البريطانية وحدها ، وليس بوصفه ممثل الحكومتين المصرية والبريطانية ونائبهما المشترك في إدارة السودان . وأصبحت هذه القوة بالتالي ، بمثابة جيش أجنبي في خدمة دولة مستقلة عن مصر ، على الرغم من أن السودان كان ما يزال خاضعا للسيادة المصرية ، وإن كانت إدارته مشتركة بين مصر وبريطانيا .

على كل حال ، فهذا يوضح مدى الخطأ الذي وقعت فيه وزارة زيور باشا حيث تطوعت بالاشتراك في نفقات هذه القوة التي لاتدين بالخضوع لحاكم السودان . فعلى الرغم من أن المندوب السامي قد أبلغ رئيس الوزارة المصرية يوم ٢٦ يناير ١٩٢٥ بأن نفقات هذه القوة سوف تكون على ميزانية حكومة السودان اعتبارا من تاريخ إنشائها ، إلا أن مجلس الوزراء لم يلبث أن قرر يوم ٤ فبراير ١٩٢٥ - بمناسبة اعداد ميزانية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - أن تبقى ميزانية وزارة الحربية لتلك السنة كما كانت في السنة السابقة لها تماما . على أن يبين في الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذي في مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج في الميزانية يخص جلة واحدة للجيش الذي في السودان . وفي يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ كتب زيور باشا إلى المندوب السامي يخطره بما قرره الوزارة قائلا : « لما كانت الحكومة مصممة على صيانة تلك الروابط القوية (بين مصر والسودان) ، ولما كانت لا يسعها التخلي عن مسئولية الدفاع عن السودان ، فهي ترغب في إثبات مصلحتها الدائمة في تأدية هذا الواجب ، باستمرارها على الاشتراك في الدفاع عن

الأراضي السودانية • ولهذا الغرض فإن مجلس الوزراء قد قرر أن يخصص للنفقات العسكرية في السودان كل ما تبقى من ميزانية وزاوة الحرية بعد خصم النفقات العسكرية في القطر المصري • • ولما كان قد ظهر أن الباقي يبلغ ٧٥٠ ألف جنيه ، فقد قرر مجلس الوزراء أن يضعها جملة ، بعد موافقة البرلمان ، تحت تصرف الحكومة السودانية لعباب النفقات العسكرية السابق ذكرها • وكان من الطبيعي أن يرحب المندوب انسامي بهذا السخاء • فقد رد على زيور باشا بأنه أحاط الحكومة البريطانية علما برغبة الحكومة المصرية ، « وبالرغم من الاجراءات التي اضطرت الحكومة البريطانية الى اتخاذها بحكم حوادث السنة الماضية ، فانها أبقت السيادة المشتركة التي أوجدتها الاتفاق المتقود في سنة ١٨٩٩ بين بطرس باشا واللورد كرومر • ولذلك فهي تقرر أن قيام الحكومة المصرية بهذه المشاركة في النفقات انما هو حق وعدل ، وتوافق على أن يحدد قيمة ما تدفعه لهذا الغرض بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه » (٣) •

ونلاحظ أن وزارة زيور باشا قد تعللت في التبرع بهذا المبلغ لقوة الدفاع السودانية التي أنشئت كمظهر من مظاهر الاتصال ، بأنها انما كانت تريد « صيانة الروابط القوية بين مصر والسودان » • على أن هذا التعليل مرفوض تماما ، لأن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت سياستها من قبل ذلك في ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ ، فأوضحت أنها لا تفكر في انتهاء الحكم الثنائي ، وأن هذا الحكم سوف يبقى ويستمر ، وتظل الحكومة البريطانية تعترف به وتخلص له ، اذا تعاونت معها الحكومة المصرية الصديقة الجديدة • كما رفضت اقتراحا بأن تطلب من عصبة الأمم اتدابها على السودان • « لانه في اللحظة التي يطلب فيها اتدابا على السودان • سوف تكون نهاية الحكم الثنائي » (٤) • ومع ذلك اتخذت وزارة زيور باشا قرارها السالف الذكر ، الذي ظل يشير الجدل بشأنه طوال الفترة التالية حتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ •

التغيرات الجديدة في قيادة الجيش العليا

انطوت صفحة من تاريخ الجيش المصرى يعودته من السودان وانشاء قوة الدفاع السودانية ، كنتيجة للإنذار البريطانى ، وفتحت صفحة جديدة . لقد تقوض النظام القديم للجيش بأكمله تقريبا ، وقام نظام جديد . فلم يعد الجيش مكونا من مصريين وسودانيين وعرب ، وانما أصبح مكونا من مصريين فقط . ولم يعد ينقسم الى قسمين أحدهما فى السودان والآخر فى مصر ، وانما أصبح كله مستقرا فى مصر . وبعد أن كانت قيادة الجيش المصرى وحكم السودان شيئا واحدا ، انفصلت بعد مقتل السير لى ستاك قيادة الجيش المصرى عن حكم السودان وأصبعا شيئين مختلفين . وسنحاول أن نرسم صورة لما طرأ على الجيش من تغيرات بعد اخلاء السودان ، جريا على ما اتبعناه فى مراحل التحول السابقة . وأول هذه التغيرات ما طرأ على القيادة العليا للجيش .

فلقد أشرنا الى أن حاكم السودان العام كان يشغل فى نفس الوقت منصب سردار الجيش المصرى ، وللدقة فإن الأمر كان على العكس ، وهو أن سردار الجيش المصرى كان يشغل منصب حاكم عام السودان ، بمعنى أن الدكرتو أو الأمر العالى كان يصدر أولا بتعيين السردار ، ثم يصدر دكرتو أو أمر عال آخر فى نفس اليوم بتعيين سردار الجيش المصرى حاكما عاما للسودان (٥) وذلك طبقا فيما عدا اللورد كتشير الذى لم يتم تعيينه فى المنصبين فى نفس اليوم ، لسبب بسيط هو أنه كان يشغل منصب سردار الجيش المصرى من قبل إعادة فتح السودان ، أى منذ مارس ١٨٩٢ ، ثم عين حاكما عاما للسودان فى ١٩ يناير ١٨٩٩ (٦) . وكان صاحب هذا المنصب يعتبر فى ذلك الحين ، سلطة مستقلة يتصرف فى شئون الجيش كما يشاء ، ولم يكن لوزير الحربية الا النظر فى المسائل الادارية ، أما نظام الجيش وتسميحه وتسريحه ، فقد كان فى قبضة السردار (٧) .

وحينما قتل السردار السير لى ستاك يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، صدر أمر ملكى يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ « بتعيين السير جفرى ارشر حاكما عاما للسودان بدلا من السير لى ستاك باشا المتوفى » (٨) ، ولم يسبق هذا الأمر الملكى أمر آخر بتعيينه سردارا للجيش المصرى . وبذلك أصبح منصب السردار خاليا لأول مرة منذ تعيين اللواء « اينلين وود » فى ديسمبر ١٨٨٢ ، الأمر الذى يقتضى منا توضيح الأسباب .

فى الحق أن هناك سببين هامين ، على الأقل ، يبرران هذا التصرف . أولهما . أن تعيين سردار الانجليزى للجيش المصرى كان قد لقى التنديد الشديد فى عهد حكومة سعد زغلول ، سواء على لسان النواب أو على لسان سعد زغلول باشا نفسه . وقد بلغ هذا التنديد ذروته البليغة بمقتل السير لى ستاك . ومن ثم فإن تعيين سردار انجليزى آخر للجيش المصرى كان يشكل تحديا للرأى العام المصرى ، لم تكن انجلترا على استعداد لدفع ثمنه دم ضابط كبير آخر من ضباطها .

ثانيا ، أنه بعد التغيير الذى طرأ على نظام الجيش المصرى بعد الانذار الانجليزى وانسحاب الجنود المصرية من السودان ، وبمسد محاولة الانجليز الاستئثار بالسودان ، لم يكن ثمة مبرر واحد لأن يكون حاكم عام السودان سردارا للجيش المصرى فى الوقت نفسه أو العكس . وكان الانجليز فى الحقيقة قد أخذوا ، بعد قيام ثورة ١٩١٩ ، عندما أخذوا يتحولون الى الاستئثار بالسودان على حساب استقلال مصر ، يعترفون بضرورة المدول عن هذا النظام . ففى مذكرة اللورد ملر عن السودان قال : « ان وظيفتى الحاكم العام للسودان والقائد العام للجيش المصرى لاتزالان مجتمعتين فى شخص واحد . وكانت الأسباب التى تقضى بذلك وجيهة فى الماضى ، ولكن لا يمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون كذلك دائما ، ولذلك يجب تعيين حاكم عام مدنى عند سنوح أول فرصة » (٨ م) .

على كل حال ، ففى ذلك الحين كانت السياسة البريطانية قد قضت بإنشاء وظيفة « مفتش عام الجنود المصرية » ، تملو وظيفة « قومندان الجنود العام بالقطر المصرى » ، التى كان يشغلها ضابط بريطانى برتبة لواء حتى آخر ١٩٢٣ • وقد عين هذا القومندان مفتشا عاما للجنود المصرية بالقطر المصرى، وتحت رئاسته أركان حرب مصرى وبكباشى بريطانى لتمرين الجنود المصرية • كما عين مكانه فى وظيفة قومندان الجنود المصرية ضابطان مصريان أحدهما برتبة لواء ، والثانى برتبة ميرالاي • وعين لهما ثلاثة ضباط بوظيفة أركان حرب • ولم يكن لهؤلاء الضباط المصرين الذين حلوا محل الضباط البريطانى ، من السلطة سوى الاسم ، ومن الوظيفة سوى الرتبة والمرتب ، اذ كانوا يأمرون بأمر المفتش العام الذى حددت سلطته ، كما جاء فى قانون الجيش ، بأنه هو المسئول عن تهذيب الجيش المصرى وتمرينه عسكريا والتفتيش على جميع الجنود فى مصر ، وتقديم التقاير عن تمرينها وكفاءتها ، وهو المسئول عن اعداد مشروعات الدفاع فى حالة الاضطرابات فى القطر المصرى ، وأيضا الحصول على الأخبار الخاصة به ، وهو واسطة المخابرة بين الجيش المصرى بالقطر المصرى والردار بواسطة الادجوات جنرال (رئيس أركان الحرب) فى جميع الشئون الخاصة بالتمرين والضبط والربط والحركات ، وهو مسئول عن لى علاقة بين الجنود البريطانية والجنود المصرية فى القطر المصرى (٩) • ومعنى ذلك أن هذا المفتش العام كان بمثابة سردار ثان للجيش فى مصر ، ما دام السردار موجودا بالسودان •

ولقد كان المفتش العام فى ذلك الحين هو اللواء سبنكس باشا الذى تلقى من اللواء هدلستون باشا ، نائب السردار فى السودان ، اختصاصاته فى يناير ١٩٢٥ (١٠) •

على أن انشاء قوة الدفاع السودانية في ١٧ يناير ١٩٢٥ ، بما
أدى اليه من تغيير جوهري في نظام الجيش المصري ، حيث أصبح
كما ذكرنا - مكونا من عناصر مصرية بعثة ، كما أصبح مقيما في القطر
المصري وحده - قد جعل حكومة زيور باشا تفكر في تعيين سردار
للجيش المصري يكون مصري الجنسية . ولكنها فشلت في ذلك . .
فاستقر الرأي على تشكيل « مجلس للجيش » . يماون وزير الحربية
بآرائه وملحوظاته الفنية ، و « لجنة للضباط » لابتداء الرأي فيما
يتعلق بأحوال خدمة الضباط ، والقيام على شئون النظام العسكري
بوجه عام . . وصدر مرسوم بذلك في ٢١ يناير ١٩٢٥ (١١) .

وقد حدد المرسوم اختصاصات « مجلس الجيش » بابتداء الرأي
في أمر قوات الجيش وتشكيله ، ونظام هيئة رئاسة الجيش (أركان
الحرب) وتشكيلها ، وتقسيم البلاد الى أقسام أو مناطق حربية ،
ونظام هذه الأقسام أو المناطق وترتيب القيادة فيها ، والتجنيد ، وتساخ
الجيش وتمويله بما يلزم من المهمات الحربية وبما يلزمه من الاغذية ،
وتهيئة ما يلزم للجيش من الملابس ووسائل النقل ، وابتداء الرأي في
الثكنات والأبنية الحربية الاخرى ، وفي التعليم العسكري ، وعلى
الخصوص برامج المدارس الحربية ونظام البعثات المدرسية العسكرية
في البلاد الأجنبية ، وانشاء الاستحكامات وتنظيم الدفاع عن البلاد ،
وما عدا ذلك من المسائل مما يرى وزير الحربية محلا لمعرضه على
المجلس .

كما حدد المرسوم تشكيل أعضاء اللجنة من .

وزير الحربية ، رئيسا . ووكيل الوزارة وسردار الجيش والمفتش
للعام للجنود ، والمدير العام لمصلحة أقسام الحدود ، بالإضافة الى أربعة
من كبار انضباط المتقاعدين لمدة لا تتجاوز خمس سنوات .

أما بالنسبة « للجنة الضباط » ، فقد نص المرسوم على أن تتكون من : وكيل وزارة الحرية ، والسرदार ، والمفتش العام . وتكون مهمتها أن تقترح على الوزير ثلاث مسائل هي :

١ - تعيين الضباط أيا كانت درجتهم ، وترقيتهم ، واحالتهم إلى الاستيداع أو المعاش ورفتهم .

٢ - النشانات أو الميداليات الحرية ، والمكافآت الأخرى لمن يستحقها من الضباط .

٣ - اختيار أعضاء البعثات المدرسية العسكرية .

وقد أوجب المرسوم على وزير الحرية أن يرفع إلى الملك المسائل المبينة في البندين الأول والثاني من اختصاصات لجنة الضباط للتصديق عليها . أما فيما يتعلق بمجلس الجيش ، فقد نص على أن يرفع إلى الملك التدابير التي يراد اتخاذها ، بعد أن يكون مجلس الجيش قد أبدى رأيه بشأنها ، وذلك لتصديق عليها « حسب الأوضاع والقواعد المقررة في الدستور وغيره من الأحكام الجارية العمل بها » . فإذا كانت التدابير المذكورة مخالفة رأي المجلس ، يرفع الوزير عنها تقريراً شفوياً بالأسباب (١٢)

على أن هذا المرسوم لم يلبث أن لقي النقد من الوطنيين ، فقد اعتبر وجود المفتش الانجليزي في الجيش وفي مجلسه الجديد ، « دليلاً على أن الأمر والنهي سيكونان له ، وأنه سيكون عنواناً للسيطرة الداخلية في الجيش وفي اختيار ضباط المجلس ، وسبباً في افساد الأمر على القيادة المصرية . » وكان من رأي الاميرالاي محمود حلي اسماعيل أنه « لا يمكن أن يكون للوزير أو للوكيل أية سلطة ما دامت اختصاصات المفتش باقية كما حددها قانون الجيش من قبل » . وهاجم تعيين أربعة من الضباط المتقاعدين في المجلس عن طريق اختيار وزير

العربية ، وقال ان معنى ذلك بصراحة هو أن الذي سيختارهم ليس الوزير ، وإنما السلطة البريطانية ، أي المفتش يؤيده المندوب السامي أو خلافه » . وتساءل : « لماذا لم يجر القانون على القاعدة السارية في أكثر الدول الكبرى ، وهي أن كل ضابط يتخطى رتبة مارشال ، هو بحكم رتبته عضو في مجلس الدفاع الوطني بدون حاجة الى تعيين أو اختيار . وفي مصر تقوم رتبة الفريق مقام رتبة المارشال - حتى تكون هناك ضمانات لكل عضو تمكنه من أن يكون حرا في آرائه » . ثم قال : « فهل يصلح هذا المجلس لاعادة التخصيصات والاستحكامات والترسقات القديمة لمجدها الأول ، وتسليح الجيش المصري بالمعدات الحديثة ، مع تغفل النفوذ الانجليزي في السلطة العسكرية الى ذلك الحد الذي رأيناه » (١٣) .

مع ذلك ، فيمكننا أن نقول ان انشاء مجلس الجيش واجبة انضباط قد استبدل بالاساس الاوتوقراطي الذي يقوم عليه منصب السردار ، أساسا دستوريا يتفق مع مبدأ المسئولية الوزارية ونظام الحكم الدستوري السائد في البلاد ، ذلك أن منصب السردار كان يماثل وظائف المستشارين الانجليز في الوزارات المصرية قبل تصريح ٢٨ فبراير ، بأمرون فيطساعون ، ولكن التغيير الجديد قلل صميم اختصاصات هذه الوظيفة الى يد مجلس دستوري هو مجلس الجيش . وإذا كان صحيحا أن المجلس الجديد ولجنة الانضباط كانا خاضعين للمفتش العام بحكم عضويته فيهما ، إلا أن ذلك لا ينفي أنهما كانا خاضعين لرقابة البرلمان أيضا . وسنرى كيف ستجرى المحاولات من جانب البورجوازية المصرية لاجراج المفتش العام من المجلس واللجنة لتبقى لهما صفتها المصرية الخالصة .

على كل حال ، فنظرا لأن مجلس الجيش على النحو الذي مر بنا كان من بين أعضائه السردار ، فقد كان ذلك اشارة الى أن منصب

انسردار لم يبلغ . وهذا غريب فى الواقع ، اذ من المفروض أن يحل مجلس الجيش محل القيادة العليا . وهذا ما درجت عليه الدول الديمقراطية فى العالم فى ذلك الحين ، اذ لم يكن يوجد فى هذه الدول قائد عام للجيش فى وقت السلم ، نظرا لأن وجوده لم يكن يتفق مع المسؤولية الوزارية . فقد تراءى مثلا لانجلترا بعد حربها مع فرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر ، أن تعين قائدا عاما لجيوشها ، ولكنها عدلت عن ذلك بعد حرب القرم ، لأن التجربة دلت على أن الحياة الديمقراطية لا تستطيع السير فى طريق التقدم ، وعلى أن المسؤولية الوزارية لا يمكن أن تستقيم أمام برلمان يمثل سلطة الأمة التى هى مصدر السلطات . اذا كان للجيش قائد عام يتمتع بالسلطة الواسعة وقت السلم ، كما يتمتع بها وقت الحرب . ولهذا انقصت انجلترا من اختصاصه ، الى أن ظهر لها فى سنة ١٩٠٤ أن دوام وجود قائد عام مدعاة للنوضى والارتباك والاحتكاك بالوزير المسئول، فقررت إلغاء هذه الوظيفة بصفة نهائية . أما الدول الأخرى ، فقد رأت من الوجهة العسكرية والفنية ، فضلا عن الوجهة الدستورية ، أن وجود قائد عام وقت السلم متمتعا بسلطة لا حد لها ، لا يتفق مع تقسيم الأعمال . ولذلك وزعت الأعمال الخاصة بالجيوش بين هيئة أركان الحسرب والشعب الأخرى فى وزارة الحرية .

من أجل ذلك ، فإن بقاء منصب السردار ، بعد انشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط ، لا يمكن الا أن يكون له معنى واحد ، هو أنه كان قد أصبح أقل نفوذا وأهمية . وهذا يوضح حقيقة أسباب انشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط ، فحين عجز زبور باشا عن تعيين سردار مصرى بدلا من سردار انجليزى بسبب معارضة الحكومة الانجليزية ، اراد تسهيل الأمر عليها لتقبل هذا التعيين ، فعمد ، بالاتفاق مع السلطات البريطانية فى مصر ، الى نقل اختصاصات السردار الى

مجلس الجيش ولجنة الضباط ، وبذلك يفقد منصب السردار أهميته
وتفوّده ، وتقبل الحكومة الانجليزية تعيين قائد مصرى فيه .

لذلك نلاحظ أن مسألة شغل منصب السردار تثار مرة أخرى في
الشهر الثانى لصدور المرسوم بإنشاء الجيش ولجنة الضباط . فقد
روت البرقيات التى نشرتها الصحف المصرية من لندن : أن الحكومة
المصرية قدّمت اقتراحا الى الحكومة البريطانية بتعيين سردار للجيش
المصرى ، وأن الوزارة الانجليزية بحثت هذا الاقتراح فى جلسة ١٨
ديسمبر ، ولكن لم يعلم ما تقرر فى هذا الشأن . وقالت ان الشائعات
قد ذكرت أن اللورد اللبى قد أوصى بقبول اقتراح الحكومة المصرية .
ثم نشرت جريدة الأخبار أن المرشح لمنصب سردار الجيش هو الفريق
عزيز عزت باشا وزير مصر المنفوض فى لندن ، فى حالة ما اذا كان
وطنيا ، أما اذا كان انجليزيا فان المرشح هو اللواء سينكس باشا مفتش
عام الجنود المصرية . ومن الطرف أن الاعتقاد الذى كان سائدا فى
ذلك الحين ، هو أن السبب فى المطالبة بتعيين سردار للجيش المصرى .
أن الجيش أصبح مقيما فى القطر المصرى ، وأنه بذلك أصبح بعيدا
عن مراقبة الحاكم للسودان الذى كان فى الوقت نفسه حاب الاعتقاد
سردارا للجيش المصرى (١٤) وهو اعتقاد خاطئ . فى ضوء ما أوردنا ،
لأن الحاكم العام للسودان لم يكن سردارا للجيش المصرى ، ولم يكن
للجيش مصرى سردار فى ذلك الحين .

على كل حال ، فقد كان بهذه المناسبة ، مناسبة المطالبة بتعيين
سردار للجيش المصرى ، ان ألحت الصحف الوطنية فى مصر ، فى
ضرورة أن يكون هذا السردار مصرى ، وعدم تعيين سردار انجليزى .
وكان مما قالته جريدة الأخبار : « ان مسألة السردارية مرتبطة بمركز
مصر السياسى ، فاذا كان قد أمكن أن تكون القيادة العليا فى الانجليز
فذلك شئ . ذهب به طرف جديد ، هو الاعتراف لمصر بالاستقلال .

وليس يصح فى الازهان أن يتفق الاعتراف بالاستقلال والتحكم فى قيادة جيش الدولة المستقلة ، والجيش فى كل أمة هو سياج استقلالها ، وقد ناقشت الجريدة ما أثارته الصحف البريطانية فى ذلك الحين ، من أن تعيين قائد للجيش المصرى معاد لبريطانيا العظمى ، يفضى الى انشاء مشكلة خطيرة جدا بسبب المركز العسكري العظيم الشأن الذى لمصر بالنسبة للامبراطورية البريطانية . وقالت : « ما أعجب أمر هذه الصحف الانجليزية وما أجراها على خلق المآذير القاضية . الحق يا سادة أن هذا الاستقلال ينجلنا كثيرا والله . فهل لكم أن تصنعوا معروفا فى هذه الأمة وتريحوها من هذا الاستقلال المخجل » (١٥) .

على كل حال . ففى ذلك الحين كان زيور باشا قد جدد عقدا للواء سينكس باشا يقضى ببقائه فى الخدمة لمدة سنتين أخريين ، على الرغم من أن اللواء سينكس كان قد قدم استقالته من منصبه . وقد نعى احمد شفيق على الوزارة أنها لم تستعد من هذا الطرف ، ظرف ترك سينكس باشا الخدمة مختارا : لتعيين مفتش مصرى مكانه أو الغاء «تليفته» بتاتا (١٦) . على أن الحقيقة أن حكومة زيور باشا لم تكن تستطيع أن تقوم بهذا الاجراء ، لأن المفتش العام للجيش المصرى كان — بعد تعذر تعيين سردار انجليزى ، وبعد انتقال اختصاصات السردار الى يد مجلس الجيش ولجنة الضباط — قد أصبح هو المهيمن على سياسة الجيش ، بفضل وجوده فى مجلس الجيش ولجنة الضباط . وبالتالى فلم يكن فى وسع الحكومة البريطانية أن تسمح بتعيين مصرى فى هذا المنصب ، والا انتقلت السيطرة على الجيش الى أيدي المصريين . وسنلاحظ أن الحكومة البريطانية ، فى أزمة الجيش التى ستأتى فيما بعد ، لم تثر مطلقا مسألة تعيين سردار انجليزى للجيش ، لأن منصب السردار كان قد ضعف ثقوه ، وانما كان تركيزها على تدعيم مركز المفتش العام داخل مجلس الجيش ولجنة الضباط .

كان أول أثر من آثار رجوع الجيش المصري من السودان وإنشاء قوة الدفاع السودانية • انخفاض عدد الجيش المصري الى أقل من النصف • اذ أصبح مقصورا على العناصر المصرية البحتة • وكانت أبرز مشكلة نشأت في ذلك الحين ، هي عدم التماسك القوي أصبح قائما بين عدد الجنود وعدد الضباط ، بسبب عودة الضباط من السودان • فمن احصائية نشرتها جريدة المقطم في ذلك الحين ، بلغ عدد الجنود ٨٠٠٠ بينما كان عدد الضباط يربو على ٥٠٠ ضابط (١٧) • وهذا أمر لاغربة به لأن الضباط المصريين لم يكونوا يتولون قيادة وحدات مصرية بحتة بل ووحدات سودانية أيضا • وعندما انفصلت هذه الوحدات السودانية بضباطها السودانيين والانجليز ، أصبح الضباط المصريون بدون وحدات يتولون قيادتها •

وقد عالجت وزارة زيور باشا هذه المشكلة بوسيلتين : الأولى ، زيادة عدد القوات المصرية ، والثانية ، توزيع الضباط المائدين الزائدين على المرافق المختلفة • وفيما يتصل بالوسيلة الأولى ، فقد كانت متصلة من جانبها الآخر بمشكلة الترقى بين الضباط ، اذ كان الضباط من ذوى الرتب الصغيرة يتوقفون عن الترقية بسبب عدم وجود متسع لهم ، وكان من الطبيعي بعد عودة الضباط من السودان ، أن تزيد هذه المشكلة حدة ، لذلك قررت الوزارة إنشاء أورطتين من المشاة ، تحتاج كل منهما الى نحو ثلاثين ضابطا من الرتب المختلفة ، وأورطة من الفرسان ، وبطارية مدفعية • وقد صدقت اللجنة المالية بوزارة المالية على منح الاعتماد الخاص بإنشاء هذه الزيادة فيما بقى من السنة المالية وتمت ذلك (١٨) • ويفهم من تقرير لجنة المالية في مجلس النواب سنة ١٩٢٧ أن أورطتين فقط هما اللتان أنشئتا في ذلك الحين ،

وقد قدرت تكاليفهما بمبلغ ٩٨ ألف جنيه ، وبلغ عددهما من الضباط وصف الضباط والجنود ١٦٩٤ (١٩) •

أما فيما يختص بالوسيلة الثانية لحل المشكلة ، وهي توزيع الضباط العائدين - وعددهم ٣٠٢ من جميع الرتب (٢٠) - على المرافق المختلفة ، فقد رأت وزارة زور باشا توزيع مائة منهم على الأورط العسكرية الموجودة في مصر والاسلحة الأخرى ، ومصلحة القرعة ، ومصلحة أقسام الحدود ، حتى تشأ الأورط الجديدة فينتقلوا إليها . كما نقلت مائة ضابط آخرين إلى وزارة الداخلية . أما المائة ضابط الباقين ، فقد رأت توزيعهم على المصالح والخدمات الأخرى •

على أن وزارة الداخلية لم تلبث أن أبلغت وزارة الحربية بمعارضتها في أمر نقل الضباط المائة إليها ، بسبب ما أبداه ضباط البوليس من خشية أن يعول هذا النقل دون نظام الترقى في سلمهم . وقد رأى بعضهم لحل هذه المشكلة ، أن تحسب مراتب الضباط المائة الذين تقرر نقلهم إلى وزارة الداخلية على وزارة الحربية إلى آخر السنة المالية • وأن تستخدمهم وزارة الداخلية في قوة بلوكات الخفر المزمع انشاؤها (٢١) • وكان من الطبيعي أن تثير هذه المشكلة جوا من المطف على الضباط العسكريين العائدين ، بل لقد أثارت القلق بين طلبة المدرسة انحرية ، إذ شعروا بأن باب العمل أصبح مقفلا في وجوههم ، الأمر الذي حذرت منه الصحف خوفا من أن يؤدي إلى اضطعاف عزيمتهم (٢٢) •

وعلى كل حال ، فطبقا للبيانات الحكومية الرسمية التي أذيعت في ذلك الحين ، بلغ عدد الجيش المصري في عام ١٩٢٦ ، ١٠١٢١ صولا وصف ضابط و٦٣٩ ، وأورطان كبيرتان عدد كل منهما ٨١٩ ، وعدد ٣٠٨ من السواري ، و٨٧١ طوبجيا • أما الضباط فقد بلغ عددهم

٥٠٥ مصريين و ٩ انجليز ، من هؤلاء ٢١٦ بالأورط الصغيرة ، و ٥٦ بالكبيرتين و ١٥ بالسوارى و ٣٧ بالطوبجية والباقون بالخدمات الأخرى .

٢ - تسليح الجيش

فى ذلك الحين كان تسليح الجيش المصرى قد بلغ درجة من الضعف ، جعل إطلاق « جيش » عليه من قبيل التجاوز ، وكان هذا التسليح يتفق مع السياسة الانجليزية التى تقوم على احتفاظ بريطانيا بمسئولية « الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة » ، و « تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر » . ومعنى ذلك عدم وجود مبرر لوجود جيش مصرى أصلا .

• وفى الحقيقة فلم يكن ثمة أثر لسلاح الطيران فى الجيش . وكان حسن حسيب باشا ، وزير الحرية والبحرية فى وزارة سعد زغلول باشا ، قد طلب من وزارة المالية فتح اعتماد بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه ، لانشاء هذا السلاح ، ولكن الميزانية حين ظهرت لم يكن بها أثر للطيران الحربى (٢٣) أما بالنسبة لسلاح الطوبجية ، فقد كانت مدافعه ، باعتراف وزير الحرية سنة ١٩٢٦ « قديمة جدا وغير صالحة للاستعمال على الوجه المرغوب » (٢٤) . وقد وصف محمد صالح حرب هذا السلاح فى مجلس النواب وصفا غريبا ، فقال : « ان الفرق بين مدافع الطوبجية والأخشاب يسير للغاية » (٢٥) . كما ذكر تقرير لجنة المالية بمجلس النواب أن البطاريات الموجودة بالجيش المصرى « قديمة ولا يمكن اصلاحها » (٢٦) . وكان عدد المدافع التى يملكها الجيش فى ذلك الحين ٢٤ مدفعا . أغلبها من مدافع كروب العتيقة وغيرها « مما لا تصلح الا لأن تباع خردة » (٢٧) . وكان سلاح السوارى هو المزراق والتفراينة والسيف ، بينما كان سلاح البيادة البندقية

والسوفىكى ، ومن الغريب انه لم يكن هناك مدفع ماكينة واحد نصح
قوة القيادة البالغ عددها احدى عشرة أورطة ، مع أن أفقر الدول في
ذلك الوقت كانت تجهز الأورطة القيادة بأربعة مدافع ماكينة ، بل
وصلت الحال ببعض الدول الى تجهيز أورطة القيادة بسبعة عشر مدفعا
من هذا النوع (٢٨) •

وقد سمت الحكومات المصرية ، منذ صدور الدستور ، مسعى
متواصلا لدى الحكومة البريطانية لتسليح الجيش تسليحا متواضعا،
ولكن بلا جدوى • ففي عام ١٩٢٤ طلبت وزارة سعد زغلول بطارية
مدافع « هويدزر » ودفعت الثمن في سنة ١٩٢٥ ولكن حتى خريف
١٩٢٦ لم تكن قد وصلت هذه البطارية • وقد تذرعت بريطانيا في عدم
وصولها بالزيادة التي حصلت في الجيش الانجليزي في هذا النوع
من المدافع ، ثم بما وقع بعد ذلك من اضراب المعدنين • وفي عام
١٩٢٦ طلبت الوزارة اعتماد مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه لشراء بطارية مدافع
هويدزر أخرى • ولما كانت الأولى لم تصل الى ذلك الحين ، فقد
اعترض النواب على شراء البطارية الثانية ، وطلبوا إلغاء هذا الشراء
لحين وصول البطارية الأولى لتجربتها • وفي أثناء المناقشة ، تبين أن
الحكومة المصرية كانت مضبوطة في الصفقة • فقد سأل محمد صالح
حرب عن قطر البطارية والدان والفخيرة التي معها ، فرد وكيل وزارة
الحرية بأن القطر هو ٢٢٩ بوصة وعليها ٦٨٢ طلقة من ضمن ثمنها •
فأبدى محمد صالح حرب دهشة قائلا أنه في الجيوش الانجليزية
التي تستعمل مدافع هويدزر من عيار ٤٥٥ بوصة لا ٢٢٩ بوصة كالمدافع
التي أوصت عليها وزارة الحرية ، يكون مخصصا لكل مدفع ٨٠٠
طلقة ، فكيف يكون عدد الطلقات التي ستأتي مع المدافع التي أوصت
عليها وزارة الحرية ٦٨٢ طلقة لأربعة مدافع ؟

وقد ترتب على عدم ارسال بطارية المدافع الساتفة الذكر ، أن

تحملت مصر مصروفات كثيرة دون قائمة ، فقد جندت الوزارة الرجال وعينت ١١ ضابطا و ٢٩٧ صف ضابط وعسكريا ، واشترت ١٥٤ بغلا ، وتجمعت طوال السنة مرتبات هؤلاء الضباط والعساكر وتكاليف البغال دون قائمة (٢٩) .

كذلك طلبت الحكومة المصرية من بريطانيا صفقة مدافع « فيكرز » وتقرر الاعتماد اللازم لها وللحقاقها في ميزانية ١٩٢٥ ، وكان الاعتماد ينقسم الى قسمين : ١٠٧٠٥٧٠ جنيها للمدافع ، ١٩٧٣٠ جنيها قيسة تكاليف الوحدات المخصصة لها من رجال ودواب وغيرها . ولكن على الرغم من أن الاعتماد ظل موجودا في ميزانية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ثم ١٩٢٦ - ١٩٢٧ الا أن المدافع لم تصل من انجلترا . وكانت الحكومة المصرية كلما استعجنت استلام هذه المدافع ، اعتذرت المصانع البريطانية بأن دور مصر في الاستلام لم يأت بعد ، وأن ألمانيا والنمسا أو جنوب افريقيا أوصت على مثل هذا الطلب قبل مصر .

وكانت نتيجة هذه الماطلة ، ان رأت لجنة المالية في مجلس النواب عند نظر ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ حذف مبلغ ١٩٧٣٠ جنيها الخاص بالنصرف على الوحدات التي أنشئت لهذا الغرض ، نظرا لعدم وصولها ولكن النواب اعترضوا على هذا الحذف ، فقد رأى عبد الرحمن عزام « ان المصلحة تدعو الى بقاء هذه الوحدات قائمة ، لأنها تكملة طبيعية لأسلحة الجيش » وأن القضاء على هذه الوحدات هو هدم لركن من أركان الجيش لا يقول به رجل فنى على الإطلاق » وأنه « اذا قيل بأن هناك أسبابا أجلت وصول هذه الرشاشات الى الآن ، فإن هذه الأسباب قائمة من مدق ولكن لم ينقطع الأمل ، ولن ينقطع بزوالها » . كما أبدى صالح حرب خشية من أن يعتبر حذف هذا الاعتماد « بمثابة صرف النظر عن هذه الوحدات كلية » . وطلب لقرار الاعتماد « والزم وزارة الحربية باحضار هذه المدافع بآلة طريقة بأسرع ما يمكن » وقال « نحن نريد أن يكون لنا جيش جدير بنا أو لا يكون » (٣٠) .

٢ - مدارس الجيش :

فى ذلك الحين لم تكن المدارس الحربية يزيد عددها على خمسة أنواع هى :

- ١ - المدرسة الحربية التى تخرج الضباط .
- ٢ - مدرسة ضرب النار .
- ٣ - مدرسة الاشارات
- ٤ - مدرسة البلوكات املاء .
- ٥ - مدارس الأورط .

وقد بلغ عدد تلاميذ المدرسة الحربية ، التى أصبحت من المدارس العالمية ١٠٢ تلميذا . وقد اقترح فى عام ١٩٢٤ رفع مستوى المدارس الحربية ، ولكنها حتى عام ١٩٢٦ كانت لما تزل تقبل طلبة غير حاصلين على شهادات ١ (٣١) .

ومن الغريب انه على الرغم من أن اسم وزارة الحربية فى ذلك الحين كان هو « وزارة الحربية والبحرية » ، الا أنه لم تكن ثمة مدرسة بحرية فى مصر . . وقد تبرع الأهالى لانشاء مدرسة بحرية صغيرة انشأتها مصلحة القنارات ، وكان بها خمسون تلميذا بحريا يجمعون من أبناء السيل . وكان عدم وجود مدرسة بحرية غير هذه المدرسة الصغيرة ، ما دعا بعض النواب فى ذلك الحين الى اقتراح حذف كلمة « البحرية » من اسم « وزارة الحربية والبحرية » (٣٢) .

٤ - الجيش وميزانية المصروفات العسكرية

منذ قيام الاحتلال حتى عام ١٨٨٨ كانت ميزانية وزارة الحربية تتراوح بين ١٣٠ ألف و ٢٢٥ ألف جنيه ، ثم قفزت فى عام ١٨٨٩ الى ٣٦٧٨٤٨ جنيها ، وظلت ترتفع حتى بلغت ٧٢١ ألف جنيه عام ١٨٩٩ .

ثم انخفضت بعد ذلك الى ٤٣٩٥٧٠٠ جنيها في عام ١٩٠٠ . وظلت تقارب هذا الرقم صعودا وهبوطا الى عام ١٩٠٥ ، ثم عادت الى الارتفاع من جديد في عام ١٩٠٦ (عام أزمة طابا) فبلغت ٥٤٩٦٤١ جنيها . واستمرت في هذا الارتفاع الى عام ١٩١٤ حيث بلغت ٩٣٢٣٦٦ جنيها . ومن عام ١٩١٤ الى ١٩٢٤ قفزت ميزانية وزارة الحربية الى ١٨٤٤٩٥٦ جنيها ثم تدهورت بعد حادث مقتل السردار الى ١٧٤٢٢٩٠ جنيها في عامي ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ وعادت الى الارتفاع عام ١٩٢٧ (عام أزمة الجيش) حيث بلغت ١٨٥٨٠٥٩ جنيها ، ثم أخذت تدهور بعد ذلك الى عام ١٩٣٦ حيث بلغت ١٦٢٩٧٩٠ جنيها (٣٣)

ومن هذا العرض يتضح ان الخط البياني لميزانية المصروفات العسكرية كان في ارتفاع مستمر ، على الرغم من تذبذبه صعودا وهبوطا على طول الفترة . اذ يكفي انه ارتفع من ٢٢٥ ألف جنيه سنة ١٨٨٣ الى ١٦٢٩٧٩٠ جنيها عام ١٩٣٦ . وهذه النتيجة توصلنا الى نتيجة قد تبدو منطقية ، وهي ان الجيش كان في تحسن مستمر . على ان عرضنا السابق لحالة الجيش ، والذي يكشف مدى ما أصابه من اضطلال وتدهور ، يوضح على الفور زيف هذه النتيجة الامر الذي يثير هذا السؤال الوجيه وهو : فيم اذن كانت تنفق ميزانية إبحرية ؟

في الواقع ان هذا السؤال ينقلنا الى زاوية أخرى من زوايا بحث حالة الجيش في هذه الفترة . فاذا تناولنا ميزانية الحربية عام ١٩٢٦ : وقد قدرت بمبلغ ١٧٦١٥٢٠ جنيها ، وطرحنا من هذا المبلغ ٧٥٠ ألف جنيه المنوء عنه بمصاريف الجيش في السودان ، وهو الذي تورطت وزارة زور باشا في دفعه ، فان الباقي وهو ١٠١١٥٢٠ جنيها يعتبر مبلغا باهظا بالنسبة لعدد الجيش المصري في ذلك الوقت . فقد كان هذا العدد بعد عودة الجيش من السودان يبلغ - كما ذكرنا - ١٠١٢١

حسولا وصف ضابط وقبرا ، فيكون مقدار ما يتكلفه الجندي المصري الواحد من مصاريف الديوان ومصاريف الأسلحة وفروع الإدارة هو مبلغ غير معقول . لم يسمع بمثله في ذلك الوقت بين جيوش العالم . فقد كانت تكاليف الجندي الأمريكي حينذاك تبلغ ٧٢ جنيها والجندي الفرنسي ٣٧ جنيها ، والجندي التركي ١٥ جنيها ، والجندي الانجليزي ٧٨ جنيها . ومعنى ذلك أنه بينما كان الجيش المصري على تلك الحالة من السوء ، كانت مصر تبرز في الاتفاق على جندها أكبر وأضخم دولة في العالم .

فقيم اذن كان يتفق هذا المبلغ الياخذ ؟ ان نتيجة البحث في هذا الموضوع قد أثبتت أن الضباط المصريين والانجليز كانوا يأخذون القسم الوافر من الميزانية . فالجيش المصري في ذلك الحين كان قد أصبح مستودعا للضباط . وكان بعضهم لا يجد مايقوم به من أعمال ، وبعضهم الآخر كان يقوم بأعمال من هم أقل منهم رتبة . لقد كانت نسبة الضباط المعظام في الأورط المصرية — على سبيل المثال — تبلغ ٢٢ في المائة ، بينما كانت هذه النسبة في الأورط الانجليزية تبلغ ٩ في المائة فقط ، فالأورط في الجيش المصري كان يقودها قائمقام أو أميرالاي و ٤ بباشين و ٤ يوزباشين و ١٦ ملازما ، بينما كانت هذه الأورط في الجيش الانجليزي يقودها قائمقام و بباشي و ٤ يوزباشين و ١٦ ملازما .

وكانت مراتب الضباط المصريين تزيد بكثير على أمثالها في جيوش الأجنبية الأخرى . فقد كان اللواء المصري يتناول ١٢٠٠ ستوبا ، فضلا عن أربعة مراتب اضافية أخرى هي : ٧٢ جنيها ، ٩٦ جنيها ، ٧٢ جنيها ، ٧٢ جنيها . أي انه كان يتناول في الحقيقة ١٥١٢ جنيها . ولم يكن يوجد في العالم في ذلك الحين « لواء » Brigadier Général تناول هذا المبلغ . وكان القائمقام البيسطة المصري يحصل على مرتب قدره ٦٥ جنيها شهريا طبقا لقانون رقم

٤٠ لسنة ١٩٢٠ (٣٤) ، بينما كان الجنرال فى الجيش الفرنسى يحصل على ٥٦ جنيه شهريا . وكان اللواء المصرى يحصل على ضعف ما يحصل عليه اللواء فى الجيش الفرنسى . ومعنى ذلك أن ميزانية الحرية كانت تتفق فى المرتبات تقريبا .

• ١ التركيب الاجتماعى للجيش

فى ذلك الحين ، كان نظام البدل العسكرية قد أدى الى قصر واجب الدفاع عن البلاد على طبقة واحدة هى طبقة المخدمين من العمال الزراعيين والعمال الصناعيين . وبفضل ظلم القردة القاسى ، كان كل فرد من هذه الطبقة يحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات متى بلغ من التجنيد .

وبينما كان الضباط الذين يتمون للطبقة البورجوازية يحصلون على النصيب الأوفر من الميزانية . كان الجنود يتناولون منها القسائم ، فكثيرا ما تردد فى ذلك الحين أن وزارة الحرية تعنى بالخيول والبغال أكثر مما تعنى بالجنود .. لقد كان الجنود يتناولون الطعام فى الصباح وفى المساء فقط ، أما وجبة الظهر فلم يكونوا يتناولونها ، لأنهم يكونون فى ذلك الوقت عادة مشغولين فى الصحراء بالتمرينات الشاقة العسكرية ، ولم تكن لهم أماكن خاصة بتناول الطعام ، فكانوا اذا سمعوا النغمة للطعام ، أتوا من كل مكان وجلسوا فى فناء المعسكر جماعات حول « القروانة » التى قد تكون قدرة ، فضلا عن مجاورتهم للاسطبلات . ومن كمية التعيينات التى كانت تصرف لهم ، يتبين أنها لم تكن تكفى الا لوجبتين فقط ، فقد كان يصرف للجندي الواحد : ٣٠٠ درهم من الخبز (ثلاثة أرغفة) و ٣٥ درهما من اللحم ، ٤٥ درهما من الخضرا و ٦ دراهم من المسلى و ٥ بصل و ٥ صابون و ٥ ملح و ٤٠ عسل أو فول و ٢٠ أرزا و ٢٥ بترولا و ١٥٠ حطبا للحريق . ولذلك

كان الجندي يضطر أن يأكل الوجبة الثالثة خبزا قمارا بلا أدام • وبعض الوحدات كان يتناول هاتين الوجبتين صباحا ومساء ، وبعضها كان يتناولها صباحا وظهرا •

ولم يكن يصرف للجندي منذ يوم دخوله الخدمة الى يوم خروجه منها درهم واحد من السكر أو من الطوى أو الفاكهة ، أى على العكس مما كان يحدث فى الجيوش الأخرى فى ذلك الوقت ، حيث كان يصرف للجنود الشاى واللبن والزبد والمربى والبسكوت •

أما العلاج ، فكان الجنود المصريون يعالجون فى المستشفيات الحربية نظير أجر يدفعونه من مرتباتهم الزهيدة طبقا لأوامر وزارة المالية التى كانت تقضى بأن يدفع هؤلاء الجنود خمس أو ربع مرتبهم اليومي عن كل يوم يقضونه فى العلاج •

وبالنسبة للملابس ، فلم يكن يحصل الجنود على ملابس شتوية تقيمهم برودة الشتاء ، حتى تشفى بينهم مرض الدوسنتاريا والأمراض المعدية الأخرى ، وفكت بهم فتكا ذريعا ، ولم يكن يصرف للجندي الا زوجان من الجوارب كل سنة ، رغم ما كان معروفا من أنه يمضى وقته فى حركة وتمب • أما الفراش الذى ينام عليه ، فكان من المشمع ولا يتجاوز مساحته ٣ فى ٦ أقدام • وكان العساكر القاطنون فى الأديوار السفلى ينامون على أسرة من الخشب ، أما القاطنون فى الأديوار العليا فينامون على الأرض ، سواء كانت من الاسفلت أو البلاط الاسمنت أو خلاف ذلك ، مع العلم بأنه لم تكن توجد أراض خشبية فى عنابر العساكر • أما ماء الشرب فلم تكن هناك حنفيات ، وإنما كان مخصصا لكل بلوك عدد معين من الأزيار والكيلزان • والبلوك مكون من ١٥٠ عسكريا ، فكان مخصصا له ستة أزيار وستة كيلزان ، بمعدل زير واحد وكوز واحد لكل ٢٥ عسكريا ، رغم ما كان يؤدى اليه ذلك من انتشار الأمراض • أما الطعام فكان يتناوله الجنود — كما ذكرنا — فى قروانات

وهي من الصاج ، ويجلس كل عشرة منهم على الأرض متزاحمين حول
كل منها . وعندما اعترض أحد أعضاء مجلس النواب على هذا الوضع
في المجلس ، تصدى رئيس المجلس بالنيابة للإجابة قائلا :

« وهل فاتنا من أين يأتي المسكر ؟ (يقصد أنه يأتي من العقل)

وقد رد النائب قائلا : « نريد أن تتقدم كباقي الأمم » ..

فقال الرئيس : « إذا تعود المسكرى ما نريده له من المعيشة المرفهة
تفناذا يصنع إذا عاد الى بلده » (٣٦) .

وقد كان من الطبيعي لذلك ، ان توجد هوة شحيحة بين الضباط
والجنود ، وان تعتمد العلاقات الاجتماعية والانسانية بينهم من قاحيتين :
من ناحية انتماء كل فريق منهم الى طبقة تفصلها عن الأخرى مسافة ،
كالتى تفصل السماء عن الأرض . ومن ناحية ان هذا الوضع الطبقي
نفسه كان مثلاً بصورة صارخة في الجيش نفسه في المرتبات
والامتيازات ، الأمر الذى جعل أوضاع الجيش الاجتماعية لا تقل
سواء ان لم تزد ، عن أوضاعه العسكرية .

اتمة الجيش :

١ - برلمان الائتلاف والجيش

تمطلت الحياة النيابية بعد سقوط وزارة سعد زغلول في نوفمبر
١٩٢٤ ، ولم تستأنف الا في يونية ١٩٢٦ بعد كفاح سياسى شاق وطويل
اتلفت فيه قوى البورجوازية ضد القصر ، واجتمع البرلمان في يوم
١٠ يولية ١٩٢٦ بعد انتخابات سلمية وزعت فيها الأحزاب الدوائر
الانتخابية فيما بينها ، فخص الوفد ١٦٠ دائرة ، والأحرار الدستوريين
٤٥ دائرة ، والحزب الوطنى ٩ دوائر، وسمح لهبمنافسة الوفد في ثلاثة
دوائر وندبة : وفي يوم ٧ يونية الف عدلى باشا وزارته من حزبه الوفد

والأحرار الدستوريين ، وامتنع الحزب الوطني عن الدخول في الوزارة بحجة أن مبداءه الا يلى مناصب الحكم مع وجود المحتلين في البلاد (٣٧) وبذلك أعيد تنظيم صفوف البورجوازية لجولة جديدة مع الاحتلال .

وكان من الطبيعي أن يكون الجيش محورا رئيسيا من محاور الصراع مع الاحتلال ، لأهميته القصوى في تدعيم استقلال البلاد . وقد لخص محمد صالح حرب هذه القضية في مجلس النواب في كلمة جامعة مانعة فقال : « كل استقلال لا يرتكز على الأسنة فهو استقلال لا يدوم ، كما أن حرية لا تقوم على حراستها قوة فهي حرية مهددة ، والحقيقة أن كل وجود سياسي لا يعتمد على الصفوف فهو وجود عدم .. يجب أن نطلب من الحكومة في صراحة وجلاء أن تحل مسألة الدفاع من حيث هي .. يجب علينا وجوبا شرعيا أن نعتد في الدفاع عن كياناتنا على أنفسنا قبل أن نعتد في ذلك على أصدقائنا (٣٨) . وقد دار الصراع في ميدانين : الميدان الأول ، البرلمان ، والميدان الثاني وزارة الحرية ، مما أدى في النهاية الى حدوث تلك الأزمة المشهورة في العلاقات المصرية البريطانية وهي : « أزمة الجيش » .

وفيما يتصل بالبرلمان ، فقد بدأت المعركة فيه عند نظر الميزانية . فقد اعترض عبد الرحمن عزام على المبلغ الذي طلبت وزارة الحرية اعتماده للمصروفات العسكرية ، وهو يتجاوز المليونين من الجنيهات ، وكان مما قاله انه يخشى « أن تكون هذه الميزانية لا تمثل الا أرقاما جوفاء ، ولا تمثل سياسة مطلقا ولا فكرة ، وهي تكملة لعادات اعتادتها البلاد في دفع مبلغ باهظ ليقال ان لها جيشا ، لا يقال أن هذا الجيش قائم على سياسة معينة ليقوم بأمر ما تقتضيه الضرورة » . واستدل عزام على قوله « بحالة جيشنا الحاضر التي هي حالة يؤسف لها أشد الأسف » ، وقال : « اننى كرجل مارس هذا الشأن ، وكنت مسئولاً بين آخرين عن الدفاع عن أمة ضعيفة ضد أمة قوية أؤكد لحضراتكم

أن جيشنا مجرد من مزايا الجيوش المهيبة فضلا عن التمدينه .. وأنه يحتاج الى اصلاح فى كل ناحية من نواحيه » (٣٩) • وكانت وجهة نظر عبد الرحمن عزام فى هذا الموضوع ، وهى وجهة نظر جريئة ، انه « اذا لم يكن اصلاح الجيش ممكنا ، فليس أفضل من توفير هذا المبلغ الباهظ لمصلحة البلاد » (٤٠) • وقد فصل فكرته هذه فى جلسة أخرى فقال : « الواقع أنه لا يمكن أن يوجد فى مملكة واحدة جيشان : الجيش المصرى ، وجيش الاحتلال ، لأنه مع بقاءه يتعذر اصلاح الجيش وتكون كل زيادة فى عدده عبئا • ورأى أنه لذا تعذر اصلاح الجيش وجب الغائه » (٤١) •

على أن بعض النواب لم يوافقوا على هذه النظرية الواقعية المتشائمة ، ورأوا أن اصلاح الجيش يمكن عن طريق اصلاح الميزانية ، وذلك بالحد من الاسراف والتبذير فى ماهيات الضباط أولا ، ثم بالاستفادة ثانيا مما يتوفر من الميزانية فى زيادة وحدات الجيش • وتكليف كل ضابط بالأعمال التى تؤهله لها كفاءته • وقد تركت لجنة الميزانية أمر الفصل فى مرتبات الضباط للجنة العليا التى تقرر تأليفها لبحث مسألة المرتبات والموظفين ، والتى كان عليها أيضا أن تتناول فى بحثها الجيش ومراتب الضباط (٤٢) •

وكان من رأى فكرى ابانة الاحتفاظ بمبلغ ال ٧٥٠ ألف جنيه ، المدرج فى الميزانية لمصاريف الدفاع عن السودان ، لاصلاح الجيش • أو تخفيض هذا المبلغ الى ٣٠٠ ألف جنيه أو ٢٥٠ ألف جنيه (٤٣) ولكن عبد الحميد سعيد كان يرى ضرورة الغاء هذا المبلغ أصلا اذا لم يرجع الجيش المصرى الى السودان كما كان • فعلى حد قوله : « لقد دهشنا وحق لنا الدهش عندما اطلعنا على مبلغ ال ٧٥٠ ألف جنيه الخاص بمصروفات الجيش فى السودان • ودهشنا من الفرض الذى وضع من أجله هذا المبلغ • أى جيش لنا بالسودان ؟ لقد طردت الوحدات

نفصرة والضباط المصريون والموظفون العسكريون بل والملكيون ،
وانشأ حاكم السودان بأمر من الحكومة الانجليزية جيشا منفصلا عن
الجيش المصرى تمام الانفصال ، تلزمه الطاعة والولاء لحاكم السودان
الذى له القيادة العليا ، فيعين ويمزل جميع الضباط ويمنح جميع
البراءات .. وهذا - كما ترون - اعتداء صارخ على وحدة وادى
النيل » (٤٤) •

وقد انتقل الصراع الى مسائل حيوية أخرى ، أولها ، زيادة عدد
الجيش ، الثانية ، اصلاح نظامه ، والثالثة ، تسليحه ، والرابعة ، تعيين
سردار مصرى له ، وبالنسبة للمسألة الأولى ، وهى زيادة عدد الجيش
فقد طالب فكرى أباطة بأن يدرج فى الميزانية مبلغ ٢٦٥ ألف جنيه
لانشاء ٥ أوط صغيرة ، كل منها من ٢٤ ضابطا و ٦٣٩ صف ضابط
وعسكريا ، على اعتبار أن انشاء مثل هذه الأوط سيكلف ٢٥ ألف
جنيه مصروفات أولية و ٢٨ ألف جنيه مصروفات سنوية ، أى ٥٣ ألف
جنيه ، على أن يتكرر هذا الاعتماد لمدة عشرة أعوام : بحيث يصبح عدد
جنود الجيش بعدها ٤٠٠٠٠٠ تقريبا (٤٥)

وقد أثار هذا الاقتراح مناقشة واسعة . فقد كان من رأى وزير
الحرية أن عدد الجيش « ليس بالأمر المهم فى نظرنا ، بل المهم فى
الجيش حسن نظامها والقدرة فى قيادتها » . وقد أبدى فى هذا
الرأى عبد الرحمن عزام ، الذى ذكر أن ما قاله وزير الحرية « لم يخرج
عن تقرير حقيقة عسكرية ، وهى أن أساس القوة العسكرية فى أى
جيش من الجيوش ليس عدد الأتار يساقون سوق الأغنام الى المذبحة ،
وانما قوته فى حسن قيادته ونظامه وتجهيزه » وكان ما قاله ان أى
زيادة فى عدد الجيش « لا تتج الا انهاك الميزانية دون أن تستفيد
منها لبلاد أية فائدة » ، وأن « المسألة ليست مسألة عشرة آلاف أو
مائة ألف عسكري ، وانما المهم فى الأمر هو : من المسئول عن الدفاع

عن انبلاد؟ لأنه لا يجوز مطلقا تحصيل ميزانية الدولة ملايين الجنيهات قبل أن يكون للبلاد جيش مسئول عن الدفاع عنها » (٤٦) .

على أن هذا الرأي أثار زوبعة ، فقد تساءل مصطفى الشوربجي قائلا : « من يقول أن عشرة آلاف جندي يستطيعون رد غلبة الأجنبي عن هذه البلاد المترامية الأطراف والمفتوحة للغارات من كل جانب؟ » وقال فكرى أباطة ساخرا : « أن عدد عشرة الآلاف الذى هو مجموع الجيش المصرى ، يستطيع وزير الحرية تجنيده من بلدين كبيرتين فى الأرياف » . وأبدى تعجبه من أن يكون عدد الجيش فى مصر أيام كانت تحت السيادة التركية وأيام كانت تحت الحماية الباطلة أزيد من عدده ومصر مستقلة » وأردف قائلا : « أن هذا العدد لا يتناسب مع حالة البلاد الحاضرة ، فإذا كنتم توافقوننى على هذا ، كان لى الحق أن أسأل عن يتولى الدفاع عن البلاد ؟ وإذا أوكل أمر الدفاع عنها الى جيش آخر ، أفلا تكون هذه هى الحماية بعينها ؟ » (٤٧) .

ثم أثارت مسألة اصلاح الجيش . فطالب النواب باصلاح قانون القعدة العسكرية ، على اعتبار أن « أساس الجيش هو التجنيد العام وأساس التجنيد هو قانون القعدة » وكانت لجنة المالية قد أشارت بتعديل نظام القعدة الى نظام آخر ، قوامه جعل مدة الخدمة فى الجيش العامل سنتين . ومثلها فى الرديف ، مع زيادة البدل المسكرى توصلا الى تحسين مراتب المقترعين واكثر عدد من ينالهم حظ التدريب المسكرى فى البلاد . وقد أقر النواب فى دور الانعقاد الأول للهيئة النيابية انذالة جعل الخدمة العسكرية ثلاث سنوات (٤٨) .

كما أشارت لجنة المالية باندماج مصلحة الحدود ، التى كانت تسع عامابعد عام وتزداد بالتالى مصروفاتها، فى مصلحة خفر السواحل، بحيث تكونان مصلحة واحدة ، وكانت وجهة النظر فى ذلك ما يلى :

أولاً : انه لم تكن هناك قبل الحرب مصلحة تسمى مصلحة الحدود ، بل كانت أعمالها متداخلة في أعمال مصلحة خفر السواحل ، فلما أعلنت الحرب العظمى وبسطت الأحكام العرفية ، أنشئت هذه المصلحة ، وتبعت للسلطة العسكرية ، ولكن بعد إلغاء الأحكام العرفية ، لم يعد هناك من حاجة لابقائها منفصلة عن مصلحة خفر السواحل .

ثانياً - ان طرق المحافظة والخفارة في المصلحتين تكاد تكون واحدة ، بل ان نظامها واحد فيهما على وجه التقريب ، وقد يمكن توحيد الدوريات بما يترتب عليه اقتصاد في عدد القائمين بها . وقد وافق مجلس النواب بالاجماع على هذه التوصية ، كما وافق مجلس الشيوخ أيضا (٤٩) .

وقد كان الغرض من هذا الاندماج في الحقيقة ، فك السيطرة العسكرية البريطانية عن مصلحة خفر السواحل ومصلحة أقسام الحدود ، واتباعهما لإدارة مدنية هي وزارة المالية . فقد كانت مصلحة خفر السواحل تتبع وزارة المالية حتى عام ١٩٢٥ ، ولكنها ضمت الى وزارة الحرية في عهد الحكم الرجعي لزبور باشا . أما مصلحة الحدود فكانت تتبع السلطة العسكرية عند انشائها أثناء الحرب ، ثم اتبعت لوزارة الحرية في ٥ أكتوبر ١٩٢٢ بعد إلغاء الأحكام العرفية ، وكان المدير العام لهذه المصلحة عضوا في مجلس الجيش حسب مرسوم مجلس الجيش ولجنة الضباط . لذلك فلما تدخل المنتوب السامي - على نحو ما سوف نرى - لملاحقة هذا الاجراء ، عدل مجلس النواب عن ضم مصلحة خفر السواحل الى مصلحة الحدود ، ولكنه من جانب آخر ، وحتى ينقذ الغنية ، قرر اتباع مصلحة خفر السواحل لوزارة المالية بدلا من وزارة الحرية ، اذ أبدى مصطفى النحاس باشا رآيه بأن المصلحة « كانت تابعة لوزارة المالية حتى سنة ١٩٢٥ ، ولم يكن هناك داع لضمها الى وزارة الحرية » (٥٠) .

وقد أثبت مسألة التعليم الحربي • فطلب النواب رفع مستوى المدرسة الحربية ، فلا يقل فيها غير الحاصلين على شهادات (٥١) وقد أعدت الوزارة مشروع نظام جديد للمدرسة الحربية ، أخذ مجلس الجيش في بحثه من ١٣ أغسطس ١٩٢٦ وانتهى منه بعد إحدى عشرة جلسة ، ثم أحالته الوزارة الى قسم القضايا لوضعه في الصيغة القانونية ثم طرأ عليه عرض على مجلس الوزراء ، واصداره بالطريقة الدستورية (٥٢) كما أدرجت الوزارة في الميزانية مبلغ ٣١١٤٦ جنيها ، لانشاء مدرسة بحرية (٥٣) • وكان من رأى عبد الرحمن عزام أن اصلاح الجيش يتوقف على اصلاح المدرسة الحربية (٥٤) •

وبالنسبة للتدريب الحربي ، فقد اقترح النواب ارسال بعثات من كبار الضباط المصريين للدول الأجنبية لدراسة أحوال الجيوش فيها ، أنظمتها ثم ادخال النظام الحديث في الجيش المصري (٥٥) • وبعضهم ، مثل مصطفى الثوري ، اقترح « استدعاء عدد مناسب من مشاهير عظماء الضباط الألمان والأتراك والفرنسيين ، ليشاركوا مع بعض عظماء الضباط المصريين ، ويروا ما اذا كان الجيش المصري الحالي كافيا للدفاع عن البلاد وقناة السويس • واذا لم يكن كافيا ، تكون مهمتهم رسم برنامج تتبعه مصر لتجعل الجيش في مدة خمس سنين كافيا لهذا الغرض وفتح الاعتماد اللازم له » (٥٦) •

وقد جرى نقاش طويل حول ضرورة تسليم الجيش ، ووجه النواب نقدا شديدا للسلطات البريطانية التي اعتبرت مسئولة عن وصول سلاح الجيش الى تلك الدرجة من السوء • كما ندد النواب بتأخير المصانع الانجليزية في تسليم الأسلحة التي طلبت للجيش ، وبلغ الأمر بفكرى أبانلة أن طلب من وزير الحربية أن يخبر النواب صراحة ما اذا كانت إنجلترا لا تريد توريد هذه الأسلحة ، وفي هذه الحالة « فيمكن بكل تأكيد شراؤها من أحد المعامل في الممالك الأخرى » على حد قوله — (٥٧) •

وفد تدخل النواب فى صميم التنظيم القتالى للقوات المسلحة .
فقد سأل محمد صالح حرب عما اذا كان الجيش فى نظر وزارة الحرية
يعتبر فرقة • وان كان الجواب سلبا فماذا يعتبر ؟ وقد رد وكيل وزارة
الحرية بأن الجيش يعتبر فرقتين • فسأل محمد صالح حرب عن عدد
الوحدات التى تكون منها كل فرقة ؟ فأجيب بأن الجيش مقسم الى
لواءات مستقلة • فقال صالح حرب : أفهم من ذلك أنه لا يوجد فى
الجيش المصرى جزء تام ، أى « قطعة عسكرية » مؤلفة من جميع
الأسلحة المتنوعة للجيش مع ملحقاتها تحت قومندانة واحدة • فرد
وكيل الحرية بأن التقسيم المشار اليه غير معمول به فى الجيش المصرى
من الأصل ، وان كل الأسلحة من سوارى وطوبجية وقيادة تجتمع عند
العرب • فقال صالح حرب ان التقسيم الذى يسير عليه الجيش ، أى
التقسيم الى وحدات مستقلة ، لا يمكن السوارى مثلا بسلاحه الذى
يملكه أن يؤدى الواجب المطلوب منه ، وانه من الضرورى أن يلحق
« بالقطعة السوارى » مدافع ماكينة وبطارية مع ما يلزم القطعة السوارى
المستقلة من الملحقات كما يجب أن يزداد عدد بطاريات الطوبجية بالجيش
نظرا لأنه لا توجد به الا أربع بطاريات • « وانى أؤكد لحضراتكم أن
بطارية واحدة هاوتزر سريعة المرمى تكفى للقضاء عليها فى أربع دقائق
وتسببها لسفا اذا حصرت الهدف ورصدت زواياه الخلفية » • ثم
أوضح صالح حرب أن العسكى البيادة فى الجيش المصرى لن يستطيع
أن يؤدى واجبه مادام سلاحه مقصورا على البندقية والسوتكى ، مع
أنه أكثر الجنود عذابا وقميا ، وقد جعله نقص السلاح عاجزا عن التقدم
فى ساحة القتال تحت وابل من الرصاص والقنابل ، فيجب تلافيا لهذا
النقص المميب أن تجهز العساكر البيادة بجميع الأسلحة الحديثة كمدافع
الماكينات وغيرها (٥٨) •

ولم تلبث مناقشات النواب أن أخذت تقترب من مركز السلطة

فى الجيش ، وهو المفتش العام الانجليزى ومجلس الجيش • فقد هاجم
فكرى أباطة اللواء سينكس باشا هجوما عنيفا قائلا « هناك فى وزارة
الحرية موظف أجنبى غير مريح ، معتز بسلطة مشاغية ، وهو اللواء
سينكس باشا هذا الموظف يشغل وظيفة مفتش القوات • ويقوم فى
الواقع بعمل السردار • وانا نود أن نعرف الى أى مدى تبلغ حدود
سلطته ، وهل تمس تلك السلطة المسئولية الوزارية ، فتمس اختصاصات
مجلس النواب أم لا ؟ واذا صح ما ذكرته الصحف ولم تكذبه وزارة
الحرية ، من أن هذا الموظف المعتز بسلطة مشاغية قد جددت خدمته مدة
أخرى ، كان هذا من المعبى المعباب » (٥٩) •

وفى الوقت نفسه ، ، أخذت لجنة الحرية البرلمانية تبحث المرسوم
الصادر بإنشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط ، وتناول بحثها عمل
هاتين الهيئتين وما هو مخول لكل منهما من الاختصاصات (٦٠) وكان
الاتجاه يرمى الى تقليل اختصاص وسلطة المفتش العام للجيش (٦١) •

وقد أثارت مسألة بقاء الجيش المصرى بنير سردار الى ذلك الحين •
وفىما يبدو فإن تعيين سردار مصرى كان يلوح ، الى جانب تعديل
اختصاصات مجلس الجيش ولجنة الضباط ، الوسيلة المعقولة لنقل
السلطة من يد المفتش العام الى يد قائد مصرى • وقد استدل فكرى
أباطة على أن وجود « مجلس الجيش » لا يحول دون تعيين سردار ،
بأن قانون « مجلس الجيش » نفسه ينص فى المادة الثانية منه على أن
بين أعضاء هذا المجلس سردار الجيش ، وقال انه لا يمكن قبول فكرة
أن يحل مجلس الجيش محل القيادة العليا ، لأنه لا يمكن أن يتحرك
مجلس مكون من عشرين شخصا فى الممارك (٦٢) •

على أن فكرة تعيين سردار للجيش لقيت اعتراضا قويا من بعض
النواب ، على أساس أن إعادة هذه الوظيفة لا يتفق مع الحكم
الاستورى القائم ولا مع المسئولية الوزارية ، وانه أصبح من الضرورى

« الغاء هذه الوظيفة الغاء أبديا » . وكان أبرز أصحاب هذا الرأي عبد الرحمن عزام وابراهيم الهلباوى . وكانت وجهة نظر عبد الرحمن عزام أنه « ما دام لنا وزير حرية مسئول » ، فلا ضرورة لوجود السردار ، فضلا عن أن هذا المنصب لا مثيل له في البلاد الأخرى (٦٣)

وقد أثار النواب ضرورة حصر كل وظائف الجيش في أيدي الوطنيين بقدر ما يمكن ، لأن قيادة الجيش و ذخائره ومهمات ومخازنه كلها بأيدي غير قومية » (٦٤) . وكان أحمد حمدي سيف النصر قد أثار مسألة الذخيرة وقال انها موجودة عند الجيش الانجليزى وفي حراسته ، ولكن وكيل وزارة الحربية أجاب بأنها في عهدة مدير الأسلحة والمهمات ومعه ضباط مصريون وحراسها من عساكر الجيش . كما ذكر أن هذه الذخيرة موجودة في جبل الجيوشى ، وقد عملت لها مخازن وأجريت في هذه المخازن تصليحات في ذلك انعام (٦٥) .

٢ - سياسة وزير الحربية الوفدى

في ذلك الحين كان وزير الحربية الوفدى ، أحمد محمد خشبة بك يتبع سياسة وطنية جريئة تجاه الجيش تتجاوب تماما مع اتجاهات النواب وقد أعلن هذه السياسة أمام النواب يوم ٦ ديسمبر ١٩٢٦ بصراحة تامة فذكر أنه منذ توليه الوزارة « كان اهتمامى ان اجعل أمر التعليم البحرى والبحرى نصب عينى ، وأقدم الى مجلسكم الموقر مشروعا بإنشاء مدرسة بحرية لاعتماد ما يطلب لها . أما برنامج المدرسة الحربية فهو موضع الاهتمام . وكذلك قوانين القرعة التى هى أساس الجيش الذى نسعون لاصلاحه ، فانا نصلحها الآن ونضع فيها من المبادئ ما يتفق مع حالتنا الاجتماعية . أما قوانين الجيش والقوانين العسكرية ، فقد ظلت مدة بعيدة عن رقابة برلماننا ، ولكننا سوف نألى بها اليكم قريبا لتكسبوها صبغتها التشريعية . وانى واثق

كل الثقة أنه بفضل معونتكم وحكمتكم ، منصل بغير جلبة ولا اضطراب الى جيش لائق بكرامتنا جدير بعزتنا وبتاريخنا المجيد » .
وفي نفس الجلسة صرح بأنه سوف يضع مسألة زيادة الجيش موضع البحث الجدى ، وسنهتم بها اهتماما كليا . وانى أطمئن المجلس من الآن بهذا الخصوص ، لأن زيادة الجيش طبقا لأحكام الدستور لا تتم الا اذا صدر بها قانون . فلهذا يجب علينا احتراماً لأحكام الدستور ان نعرض القانون المتضمن زيادة عدد الجيش على حضراتكم » . ثم عاد خشبة بك يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧ فصرح أمام النواب بأن مشروع قانون القرعة الجديد سوف يعرض عليهم فى نفس الدورة ، بعد أن تنتهى اللجنة التى ألفت لتنقيحه من عملها ، وأن مشروع النظام الجديد الذى ارضته الوزارة للمدرسة الحربية ، بعد أن انتهى مجلس الجيش من بحثه ، قد عهد به الى قسم القضايا لوضعه فى الصيغة القانونية؛ توطئة لعرضه على مجلس الوزراء واصداره بالطريقة الدستورية .

وفى الوقت الذى كان خشبة بك يتبع سياسة الاهتمام بالجيش واصلاحه فى هذا الاطار الجرىء . كان يتبع سياسة الاهمال تجاه المفتش العام الانجليزى ، فقد كان لا يبدى اكترائه به ، وكان يرفض العمل بتوصياته ، كما كان يتراسل مباشرة مع من هم دونه من الضباط ويقوم بنفسه بتفتيش الوحدات ، ويوزع واجبات هيئة القيادة بدون الرجوع اليه (٦٦) . وقد تدهور نفوذ المفتش الانجليزى العام بذلك فى عهده الى الدرك الأسفل .

ولم يلبث خشبة بك أن أخذ يضغط بمشروعاته على رئيس انوزراء عدلى باشا ، واستعان فى ذلك بأحمد ماهر والنقراشى اللذين كانا على رأس المتطرفين فى ذلك الحين . ولما أراد عدلى باشا أن يستعين بسعد زغلول باشا وجده ينضم الى المتطرفين (٦٧) . ولما كانت موجة التطرف قد عادت تجتاح صفوف الوطنيين حتى أثار النواب مسألة

مباشرة المندوب السامي اللورد لويد وفيفت مع الحكومة المصرية ،
دون أن يقدم أوراق اعتماده إلى الملك فؤاد ، وطلبوا إلى الحكومة
أن تدلي ببيانها في هذا الموضوع (٦٨) - لذلك أثر عدلى باشا
أن يقدم استقالته للتخلص من هذه المواقف جميعها ، وقد قدمها فجأة
يوم ١٩ أبريل ١٩٢٧ •

٣ - تدخل المندوب السامي

في ذلك الحين كان المندوب السامي اللورد لويد يراقب الموقف
في حذر • وكان تقديره للموقف أن المتطرفين قد نسوا تدريجاً درس
١٩٢٤ ، وإن ما يجري أمامه بالنسبة للجيش أن هو إلا تنفيذ لسياسة
الوفد العسكرية ، فإن الوفد كان يتبع باستمرار منذ سنة ١٩٢٢
سياسة تقويض وضع مصر السياسي الذي أرساه تصريح ٢٨ فبراير ،
« حتى أصبحنا » - على حد قوله ، « نواجه في عام ١٩٢٦ احتمال
وجود جيش مصري متزايد القوة ، لا ينأى فقط عن إمكانية السيطرة
عليه من جانبنا وإنما هو متشرب تماماً كنتيجة للدعاية القوية ، بنفوذ حزب
سياسي متطرف » (٦٩) • وقد رأى لويد أن خطورة مسألة الجيش
تكمُن في ناحيتين : الأولى ، تتعلق بالهدف الذي كان يرمى إليه المتطرفون
من تقوية الجيش • وكان هذا الهدف - في رأى لويد - هو القيام
بثورة ضد العرش • فعلى حد قوله : « لم يكن هناك مجال للشك في
أنه لو اطمأن الوفد لأحكام سيطرته على الجيش ، فانه لن يتردد في
خوض هجوم ضد الملكية ، وأي طريق آخر أمام حكومة جلالة الملك
إلا أن تساند بكل قوة عسكرية تحت قيادتها الملك الذي ساعده
بنفسها في الجلوس على العرش ؟ » (٧٠) •

أما الناحية الثانية ، فتعلق بالسيطرة البريطانية على السياسة
المصرية ، وعلى سياسة الجيش بصفة خاصة • فقد كان يرى أن هذه

السيطرة قد كفلها تصريح ٢٨ فبراير ، ففي هذا التصريح ، أعلنت بريطانيا أنها سوف تتخذ جميع الاجراءات الضرورية لصيانة مواصلاتها الامبراطورية ، وانها مسئولة عن حماية المصالح الأجنبية ، وعن الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبى . ومن ثم ، فإن هذا يستلزم أن يكون لبريطانيا صوت فى السيطرة على سياسة الجيش المصرى ، وفى ترقية كفاءته أيضا . ولما كان هذا التصريح قائما ، فإن الوضع المترتب عليه يجب الاحتفاظ به حتى يتم الوصول الى اتفاق بشأنه (٧١) .

وقد أخذ لويد فى التحرك عند رؤيته علامات الخطر الاولى . وفى يوم ٧ ديسمبر ١٩٢٦ ، وبعد مراسلات بينه وبين حكومته ، قام بزيارة للملك فؤاد ، ليحمله على تقدير خطورة الموقف المتفاقم ولإسأله عما اذا كان يستطع على المقترحات الخاصة بزيادة قوة الجيش المصرى ، وأبلغه أن حكومته قد خولت ان يطلب اليه اجراء تخفيض تدريجى فى قوة القوات المصرية وفقا للسياسة التى تتبعها الدول الأخرى . . . وان يستخدم تفوذه لتنفيذ هذه المطالب . وقد رد الملك فؤاد متجاوبا ، ولكنه كرر أنه « مجرد من كل سلطة تقريبا فى الظروف السياسية الحاضرة » (٧٢)

وقد جرت بعد هذه المقابلة مناقشات تفصيلية قبل أن يتمكن لويد من أن يطلب الى حكومته فى يوم ٢٨ مارس ١٩٢٧ السماح له بأن يبلغ الحكومة المصرية أن استمرار الميول القائمة لتحويل الجيش المصرى الى أداة سياسية ، والقضاء على سلطة المفتش الانجليزى العام ، لا تحقق رغبة الحكومة البريطانية فى الحصول على مساعدة المصريين فى صيانة مواصلاتها الامبراطورية وحماية مصر من أى اعتداء أجنبى ، وجعل الجيش المصرى قوة فعالة تكون جزءا من مشروع دفاعها ، وانه من الضرورى لذلك ، ومن أجل الوصول الى نسوة ودية ، أن تعيد مصر النظر فى الموقف ، والا فان انجلترا سوف تجد نفسها مضطرة الى اعتبار الجيش المصرى خطرا محتملا على

فيامها بمسئولياتها ، وأن تتخذ من الاجراءات ما يترتب على ذلك ، وقد جاء الرد من وزير الخارجية البريطانية وفيه يقول : « الجيش المصري • حكومة صاحب الجلالة موافقة على مقترحاتكم الميينة في برقيتك ٢٨ مارس » (٧٣) •

على أن الأمور سرعان ما تكشف عن تباين كبير في وجهات نظر المسؤولين في لندن ، فبينما كان وزير الخارجية يرق الى اللورد لويد مؤيدا ما اقترحه من اجراءات لصد الخطر الذي يهدد وضع مصر السياسي كما ارماء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وذلك باحراز موافقة مصر على بعض المطالب التي تحفظ ذلك الوضع وتعفيه من الأخطار المستقبله ، كان مستشارو وزير الخارجية في القسم المصري بوزارة الخارجية ، ويؤيدهم رئيس الوزراء نفسه المستر بلدوين ، يرون استغلال الأزمة الناشبة لعقد تسوية موقوتة *Modus vivendi* تحمل فيها مصر على الاعتراف بحق انجلترا في الاحتفاظ بحماية في البلاد لأغراض دفاعية (وبذلك توافق مصر على أهم تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ، وتجبر على التعاون مع الانجليز في تلك الأغراض الدفاعية) (٧٤) وكانت حجتهم في هذا الرأي ، أن تصريح ٢٨ فبراير « جواد طيب قد حملنا بعيدا ، ولكننا لا ينبغي أن نركبه الى المات خصوصا وانه لن يعيش الى الأبد » (٧٥) • وقد كاد هذا الانقسام في وجهات النظر البريطانية الرسمية أن يؤثر على مصير المعركة الناشبة بين المصريين والانجليز ، لولا اسراع اللورد لويد الذي كان قد حصل مقدما على موافقة وزير الخارجية ، في تنفيذ خطته واحراز موافقة مصر على مطالبه •

وقد بدأت المعركة عندما تسلم اللورد لويد يوم ٢٤ مايو مذكرة من ثروت باشا ، ردا على اتصالاته الخاصة به ، تعيد رفض التدخل الانجليزى • فقد ذكر فيها ثروت باشا أنه يحس من واجبه أن يسجل

كتابة . أنه من وجهة النظر القانونية ، فإن الحكومة المصرية ترى أن الجيش المصرى لا يقع تحت التحفظات ، وأن لمصر مطلق الحرية فى التصرف بشأته . ولكن هذا الرد أغضب لويد الذى أحس بأن يد المتطرفين ورائه، وأنهم يسيطرون على الحكومة، وأنه لا يمكن الحصول على شئ من مطالبه بهذه الاتصالات الخاصة المستمرة . وعلى ذلك ففى يوم ٣١ مايو ١٩٢٧ سلم ثروت باشا مذكرة خطيرة طلب فيها من الحكومة المصرية أن توافق على سلسلة من الاجراءات ذكرت بالتفصيل فى المذكرة ، وهى اجراءات تستهدف استبقاء الاشراف البريطانى على الجيش المصرى كاملا كما كان فى عهد الحماية ، وتدعيمه .

فقد بدأت المذكرة بالقول بأن الحكومة البريطانية كانت تتطلع دائما الى ابرام تسوية ودية مع مصر ، ومن الواضح أنه فى مثل هذه التسوية ، يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى ، وعلى حماية مواصلاتها الامبراطورية ، وأن الحكومة البريطانية لترغب فى أن يكون جيش مصر صالحا ومستعدا للاشتراك فى الدفاع عن البلاد ، وهى لذلك على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على ايجاد مثل هذه القوة ، بشرط أن تكون مدربة طبقا للقواعد البريطانية وبأقل عدد من البريطانيين . على أنه قد لوحظ فى الأيام الأخيرة أن هناك اتجاها مقلقا يرمى الى ادخال النفوذ السياسى فى الجيش المصرى ، وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه بعدة طرق سبق توجيه نظر رئيس الحكومة المصرية اليها ، كما سبق توجيه نظر سلفه ، واصطب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص وسلطة المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين القلائل الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحرية، وهذه المحاولات لقيت تأييدا فى بعض ما أوصت به لجنة الحرية البرلمانية فى تقريرها الذى نشر وسيطرح للمناقشة فى البرلمان قريبا . ولما كانت الحكومة البريطانية ترى أن الموافقة على تلك التوصيات تقلل من القصر الذى تنهيا

للتسوية انودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى ، فلذلك
فهي تدعو الحكومة المصرية الى اعادة النظر في موقفها بغير ابطاء ،
وهي مستعدة من أجل الوصول الى تسوية ودية ، ومراعاة للمشاعر
المصرية المشروعة ، أن تنفوضى عن توصيتين ، ورأت من واجبيها
استثناءهما ، وهما : أولا ، خفض مدة الخدمة العسكرية الى ثلاث
سنوات بدلا من خمس . وثانيا ، رفع قوة تسع اورط صغيرة من
اورط الجيش المصرى لتصبح اورطا كبيرة ، وزيادة فاعلية قوة البنادق
زيادة مباشرة بأكثر من ١٦٠٠ رجل ، كما أن المساعدة التي تقدمها
الحكومة البريطانية لمصر في انشاء قوة جوية سوف تستمر ، ويتم
الاسراع فيها بقدر ما يمكن .

وفي مقابل اغضاء الحكومة البريطانية عن هذه الاصلاحات في
الجيش المصرى ، وهي ما اعتبرته من جانبها تنازلات املتتها صداقتها
لمصر ، فقد طلبت في المذكرة من الحكومة المصرية أن تستجيب بدورها
للطلبات الآتية التي تحكم القبضة البريطانية تماما على الجيش المصرى.
وتعبط آمال البورجوازية المصرية وهي :

١ - وجوب تمكين المفتش العام للجيش من أن يؤدي في حرية.
وعلى الوجه المناسب ، اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلتون
باشا في يناير ١٩٢٥ . ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع
المرتب المناسب وواجباته ، وان يعطى عقدا على الأقل لمدة ثلاث سنوات
فى أول الأمر .

٢ - وجوب الا يتأخر وزير الحربية عن أن يرفع الى ملك مصر،
توصيات لجنة الضباط ، اذا بقيت على شكلها ، فيما يتعلق بالتعيينات
والترقيات ومنح الأوسمة ومسائل النظام عامة .

٣ - تعيين ضابط بريطاني كبير برتبة لواء ، ليكون مساعدا
للمفتش العام بنوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالأعمال التي يقوم بها

تسه . وهذا الضابط الكبير يحل محله أقدم ضابط بريطاني يكون موجودا في ذلك الحين في حالة غيابه أو قيامه بأعمال المفتش العام .

٤ - وجوب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل اذا تمذ الاندماج الذي تقرر) تحت اشراف المفتش العام البريطاني أو نائبه في غيابه ، ويمكن ، بدلا من ذلك ، أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كانت الحال حتى ابريل سنة ١٩٢٥ .

٥ - أن تظل المناصب التي يشغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون في المصالح التابعة لوزارة الحرية ، وكذلك في مصلحة خفر السواحل اذا أدمجت في مصلحة الحدود ، محفوظة في أيدي بريطانية ، ولا ينبغي أن تمس اختصاصاتهم بشكل مباشر أو غير مباشر .

٦ - فيما يتعلق بالاختصاص القضائي في الجهات الداخلة في اختصاص مصلحة الحدود ، تبقى الحالة على ما هي عليه ، أي يبقى النظام المصرفي فيها .

وفي أثناء ذلك ، رأى لويد أن يطلب من حكومته حضور سفينة حرية الى الاسكندرية من مالطة « كاجراء احتياطي » . وبينما كانت الوزارة تعد ردها على المذكرة ، رأى أن يعد خطته للمستقبل اذا، ورود أي رد غير مستحب ، فأرسل الى وزير خارجيته يسرد له التطورات المحتملة التي يتنبأ بها ، ويوصي بأنه في حالة وصول رد غير مرض ، فيجب أن يسأل المصريين هذه الأسئلة الواضحة : هل قبلوا تصريح ٢٨ فبراير أم لا ؟ ، فاذا أجابوا بالنفي ، أو أجابوا اجابة مبهمه، فان على الانجليز أن يطلبوا من الملك قواد تأجيل البرلمان وتأليف وزارة ادارة ، ثم يقدم لهذه الوزارة مشروع « معاهدة شاملة » ، وتعطى وقتا محددا للرد ، وتتهم أن عودة الحياة الدستورية مرتقنة بالموافقة على المعاهدة . وفي حالة حدوث أية اضطرابات ، تتخذ اجراءات أخرى في أولها اعلان الأحكام العرفية في البلاد .

وقد جاء الرد من وزير الخارجية البريطانية فى يوم ٢ يونيه ١٩٢٧ وفيه يقول :

« اننى متفق معك على أن الاتفاقية الثنائية ، كيفما كان حصولنا عليها ، تقدم لنا أفضل طريقة ، وربما الطريقة الوحيدة ، لاعادة تأسيس مركزنا فى مصر والاحتفاظ به ، كما أننى أوافق بصفة عامة على الخطة المقترحة فى برقيتك اذا كان اللجوء اليها ضروريا . وانى افترض انك قد قدرت خطورة احتمال الا تلعب الشخصيات ذات الشأن الدور الذى حباة لها الا بشئ مستحيل نحدد ما ، وربما كانت هذه المخاطر مما لا يمكن تجنبه ، ولكنى سأكون سعيدا لو عرفت وجهة نظرك ، وانى احتفظ بتقديرى فيما اذا كان عقد معاهدة شاملة ، كما هى مذكورة فى برقيتك ، أو عقد عدة اتفاقيات نوعية ، سوف يثبت انه أكثر مناسبة وفاعلية لنا ، وانى موافق أيضا على أنه قد تنشأ ظروف لا نجد فيها خيارا إلا أن تفرض الأحكام العرفية على البلاد ، واتخاذ الاجراءات التى وردت فى برقيتك (٧٦) »

على أن الرد المصرى لم يلبث أن جاء فى اليوم التالى ٣ يونيه ، وهو لا يقبل الا مطلباً واحداً من المطالب الانجليزية ، هو الخاص بقبول وزير الحرية آراء لجنة الضباط ، ولكنه مع ذلك لا يرفض بصورة قاطعة المطالب الباقية . فقد ورد به أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامى وجهة نظره فى منع ادخال السياسة فى الجيش ، ولم يكن ليفوتنا اجراء التحقيق اذا قدمت لها حوادث معينة ، وانها على استعداد لأن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لاييجاد الترتيبات التى من شأنها أن تسهل التعاون المذكور ، ولكن فى انتظار الزمن الملائم للقيام بهذه اتفاقيات ، ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات ، يمكن الاحتفاظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى كما كانت حتى الآن وبغير عائق . أما بخصوص توصيات

لجنة الضباط ، فتمتد اعلان مرسوم ١٩٢٥ الذى ادخل المفتش العام فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط ، والخدمات المختلفة للجيش تسير سيرا عاديا ، ومع ان بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط ، إلا أنها كانت نادرة وعرضية . على أنه يمكن القول بأن الوزير ، لمصلحة الدقة وحسن النظام ، « سيقبل بصفة عامة » آراء اللجنة التى ألفت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات . أما ما يتعلق بمدى خدمة المفتش العام من سنتين الى ثلاث ، فترى الحكومة أن عقد المفتش لما يكاد تبدأ مدته ، ومن ثم فإن هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية خاصة . ومثل هذا يقال عن اقتراح الانعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه . على أن وزير الحرية « سيبحث » من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدا للمفتش العام على أداء منصبه أو ليحل محله عند غيابه ، وهذا الضابط سيحل محله أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى . أما فيما يختص بمصلحة الحدود ، فبمقتضى مرسوم مجلس الجيش سنة ١٩٢٥ فإن المدير العام لهذه المصلحة عضو فى هذا المجلس بحكم وظيفته ، وما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص المجلس ، فإن هناك ما يدعو للثقة ، بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستجوز بكل ما يرغب فيه من ضمان ، وطبقا لمقتضيات الخدمة . وفيما يختص بالضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة ، فقد نظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسائلهم عندما انتهت مدة عقودهم ، وقرر لمصلحة العمل أن يستبقهم فى مناصبهم ، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدة تتراوح بين سنة وستين ، وعند انتهاء هذه العقود « ستبحث » الحكومة فى ضوء مصلحة العمل فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أم لا . أما بالنسبة للنظام القضائى فى المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود ، فقد تضمنت للذكورة المصرية أن مرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام الى الوقت الذى يمكن أن

يجل محله نظام أوفى ، وان هذا النظام ما هو فى الحقيقة أكثر من سلطان مد المبادئ التى وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل إلحاقها بمصلحة الحدود ، حتى يشمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعها . على أنه نظرا لأسباب تتعلق بالأحوال الخاصة ودرجة التقدم فى منطقة العريش التى تتبع منطقة الحدود الشرقية ، فإن الحكومة المصرية «تدرس» مسألة إعادة محكمة أول درجة باختصاصها الأصلي ، وهى المحكمة التى كانت موجودة فى الأصل قبل وجود الإدارة محل البحث (٧٧) .

إزاء هذا الرد الذى صيغ بهارة وذكاء ، رأى لويد أنه لم يبق مفر من اتخاذ الإجراءات التى اتفق عليها مع السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية . فقد أحس بأن الرد المصرى إنما يستهدف جس النبض ، فإذا كان الرد الانجليزى بالتصميم على قبول المطالب ، فإن الحكومة المصرية سوف تخبر المتطرفين بأنهم كانوا مخطئين، وأنها لن تستمع إليهم بعد ذلك . أما إذا كان الرد ينقصه التحديد ، فإن حجة المتطرفين سوف تقوى ويضعف موقف الانجليز .

ولكم فوجيء اللورد لويد ، عندما وصلت تعليمات من المستر بلدوين يخالفه فيها فى اعتبار الرد المصرى غير مرض ، وفى ضرورة التسك بالمطالب الأولى ، ويرى أن المذكرة المصرية قد كتبت بصيغة ودية ، وأنها وإن كانت لم تقبل غير مطلب واحد ، إلا أنها فى نفس الوقت لم ترفض المطالب الأخرى بصفة قطعية (٧٨) ، ثم يأمره بعدم المضى فى المطالب التى تضمنتها المذكرة البريطانية والدخول بدلا من ذلك فى مفاوضات مع الحكومة المصرية ، للوصول الى « الاتفاقية الموقوتة » بخصوص الدفاع عن مصر ، ويقول ان المهم ليس فى الحصول على مطالب محدودة ، وإنما فى الوصول الى اتفاقية ، وأنه إذا قلنت هذه التعليمات، فاما ان يقبل ثروت باشا ابرام الاتفاقية الموقوتة

وأما أن يرفضها • فإن رفضها ، وهو ما يخشى أن يكون محتملا ، فإنه يكون قد رفض مبدأ التعاون مع الانجليز في الدفاع عن مصر ، ويكون قد كشف الحكومة المصرية في لونها الحقيقي (٧٨) •

وقد وضعت هذه التعليمات الجديدة اللورد لويد في أدق موقف فلقد كانت الصعوبة المباشرة والخطيرة التي واجهته — على حد قوله — هي أنه نظرا لأن السياسة التي اتبناها كانت بالاتفاق مع وزير الخارجية، فقد تصرف الى ذلك الحين قولا وعملا ، يعطى التأثير بأن الحكومة البريطانية تعتبر تلك المطالب على جانب كبير من الأهمية، وانها لن تسمح برفضها ، كما حصل على تأكيدات من ممثلي الدول الأجنبية الهامة ، بأنهم يعتبرون هذه المطالب ضرورية للاحتفاظ بوضع مأمون في مصر ، وأنهم سوف يحثون حكوماتهم على أن تبذل له كل تأييد للاصرار عليها ، وكان هؤلاء الممثلون متفقين على رأى واحد مع مستشارى دار المندوب السامى بخصوص الرد المصرى ، وهو أنه مبهم ، ولا يمكن قبوله كقاعدة لمفاوضات •

لذلك فعين وصلت تعليمات « بلديون » أرسل « لويد » اليه ملحا فى إعادة النظر ، كما كتب اليه يوم ١١ يونة يسوق الحجج على أن ثروت باشا اذا كان قد استطاع أن يسوف فى قبول المطالب السابقة ، فإن الأمر سيكون أسهل عليه بكثير فى حالة « اتفاقية » تقتضى بطبيعة الحال مناقشة واسعة ، وتتطلب العرض على البرلمان للموافقة عليها حتى تكون لها صفة ملزمة ، واستدل على وجهة نظره ، بأن ثروت باشا نفسه كان قد أوضح له أنه لا يمكن للانجليز أن يتوقعوا من الحكومة المصرية أى اعتراف بمبدأ التعاون العسكرى قبل اجراء المفاوضات العامة على انتخظات •

وفى نفس الوقت ، وبينما كان لويد يقوم بهذه المحاولة ، رأى أن

يعاود اتصالاته غير الرسمية لاقتناع ثروت باشا وسعد زغلول باشا . بأن يتخطيا الهوة الموجودة بين المطالب البريطانية ونصوص الرد المصري ، وكان في هذه الاتصالات يعتمد على معرفته « بالموقف السياسي الداخلي والآمال والمخاوف التي تملأ صدور أعدائنا » . ولكن موقف سعد زغلول العنيد حطم إحدى المحاولات التي كادت تصل إلى حل . وفي اللحظة التي فقد فيها كل أمل ، بدا أن أعضاء الوفد الآخرين من ذوي النفوذ ، لم يكونوا مبالين لافلات فرصة التفاهم من أيديهم ولم يكونوا مستعدين للمخاطرة بالعودة مرة أخرى إلى « التيه السياسي » حسب تعبير لويد - الذي كانوا فيه قبل عودة الحياة الدستورية ، وقد أصروا على استمرار المحادثات ، وعلى ضرورة الوصول إلى تسوية . واستؤنفت الاتصالات ، ولكن سعد زغلول لم يشترك فيها اشتراكا مباشرا ، وظل بعيدا ولكن معاديا . وفي يوم ١١ يونية قدم ثروت باشا للورد لويد حلا للموقف ، يقوم على أن يرسل الأخير إليه طالبا مزيدا من الإيضاح لما ورد في المذكرة المصرية ، فيرد عليه ثروت بمذكرة أخرى أكثر تحديدا ، وابتعث على الرضاء ، وأوضح أن سعد زغلول لن يحتاج على ذلك . وقد وافق لويد . واشتملت المذكرة المصرية التفسيرية على الإذعان لجميع المطالب الإنجليزية الهامة التي قدمت في الأصل ، واصطحبت بتأكيدات شفوية في حضور وزير الحرية وفي حضور مستشاري لويد . وأبلغ لويد هذا الرد إلى لندن موصيا بالقبول على الفور قبل أن يتسع لسعد زغلول الوقت لينكص على عقبه ، أو قبل أن تثار مناقشات في هوايت حول لمصلحة إجراء تعديل في الخطة ، وفي اليوم التالي وصلت برقية من رئيس الوزراء يهنئه فيها على نجاح مفاوضات مع الحكومة المصرية (٨٠) وانتهت على هذا النحو أخطر أزمة في العلاقات المصرية البريطانية حول الجيش المصري بعد تصريح ٢٨ فبراير ، باتصار ساحق للمندوب السلمي اللورد لويد .

هوامش الفصل السادس

- (١) الكتاب الأخير لصري عن « السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٢ » ص ٢٨ - ٢٤ .
- (٢) نفس المصدر .
- (٣) نفس المصدر ص ٢٧ .
- (٤) House of Commons Debates, 55, Vol. 179, pp. 667-670. (٤)
- (٥) انظر الأمر المال الصادر يوم ٢٢ ديسمبر ١٨٩٩ بتعيين اللواء السير ريجنالد ونجت باشا نزيقا وسردارا للجيش المصري ورئيسا لأركان الحرب اعتبارا من ٢٢ ديسمبر ١٨٩٩ . ثم الأمر المال الآخر في نفس اليوم بتعيين السير ريجنالد ونجت سردارا للجيش المصري حاكما عاما للسودان بدلا من اللورد كاتشر (مجموعة الأوامر الملكية والدكرات الصادرة من أول شهر يناير ١٨٩٩ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، الطبعة الأخيرة يوليو ١٨٩٩) .
- (٦) نفس المصدر ص ٥ . انظر في تعيين الفريق كاتشر : عبد الرحمن (كي : قادة الجيش المصري الحديث ص ٩٠ .
- (٧) انظر خطاب ابراهيم الهلواني بك في مجلس النواب يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧ (المجلد ص ٤٦٨) .
- (٨) لفظ يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ .
- (٩) (مكرور) الكتاب الأخير ص ١٣ - ١٤ .
- (١٠) أحمد شفيق : الخلية الثانية ١٩٢٥ ص ٩٦ - ٩٧ . فاود بركات : السودان لصري ومطالع السياسة البريطانية ص ١٥٥ - ١٥٦ .
- (١١) انظر مذكرات الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية التي وجهتها عن طريق دار النواب السامي في ٢٦ مايو ١٩٢٧ Lloyd op. cit. vol. 2, p. 420.
- (١٢) أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٩٧ - ٩٨ . الحكومة المصرية : مجموعة القوانين والراسم والأوامر الملكية . المجلد الأول سنة ١٩٢٥ ص ٦ (الطبعة الأخيرة ١٩٢٥) .
- (١٣) الحكومة المصرية : مجموعة القوانين والراسم والأوامر الملكية . المجلد الأول ص ٦ وما بعدها .
- (١٤) البلاغ في ٢٥ يناير ١٩٢٥ .
- (١٥) أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ١٩١ .
- (١٦) نفس المصدر ص ١٩٢ - ١٩٣ .
- (١٧) نفس المصدر .
- (١٨) لفظ في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ .
- (١٩) نفس المصدر في ٧ - ٢١ ديسمبر ١٩٢٤ .
- (٢٠) طبعة مجلس النواب يوم ٢١ يولية ١٩٢٧ .
- (٢١) لفظ في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٤ .

- (٢١) للعلم في ٤ ، ٢٤ ، ٢٧ ديسمبر ١٩٢٤ .
- (٢٢) للعلم في ٢٧ ديسمبر ١٩٢٤ .
- (٢٣) طبقة مجلس النواب في ١٦ فبراير ١٩٢٧ .
- (٢٤) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٧ .
- (٢٥) طبقة مجلس النواب في ٢١ يولية ١٩٢٧ .
- (٢٦) طبقة مجلس النواب في ٦ ديسمبر ١٩٢٦ .
- (٢٧) طبقة مجلس النواب في ٢١ يولية ١٩٢٧ .
- (٢٨) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .
- (٢٩) طبقة مجلس النواب ، نفس الجلسة .
- (٣٠) طبقة مجلس النواب في ٢١ يولية ١٩٢٧ .
- (٣١) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .
- (٣٢) طبقة مجلس النواب في ٢١ يولية ١٩٢٧ .
- (٣٣) دكتور محمد عبد الله العربي : سياسة الائتلاف الحكومي في مصر ١٨٨١ .. ١٩٢٨ ملحق رقم ١ ، ٢ ، برنامج الائتلاف من عام ٨٨٢ - ١٩٢٢ ، ١٩٢٢ - ١٩٣٦ .
- (٣٤) دكتور الطول صالح : معجم التراجم ١٨٥٦ - ١٩٥٢ ، المحلة الثاني من ١٨٤٥ - ١٤٨٧ (الطبعة الأخيرة ١٩٥٢) .
- (٣٥)
- (٣٦) انظر طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦ . انظر أيضا جمعية خباط دور الائتلاف المائى الثالث ، الجزء الثاني من ٦٨٠ .
- (٣٧) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٠ من ٧-٦ ، ١٩١٥ .
- (٣٨) طبقة مجلس النواب في ١٦ فبراير ١٩٢٧ .
- (٣٩) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .
- (٤٠) نفس المصدر .
- (٤١) طبقة مجلس النواب في ١٦ فبراير ١٩٢٧ .
- (٤٢) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .
- (٤٣) طبقة مجلس النواب في ١٦ فبراير ١٩٢٧ .
- (٤٤) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .
- (٤٥) نفس المصدر .
- (٤٦) طبقة مجلس النواب في ٦ فبراير ١٩٢٧ .
- (٤٧) نفس المصدر .
- (٤٨) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦ ، ١٦ فبراير ١٩٢٧ .
- (٤٩) طبقة مجلس النواب في ٧ سبتمبر ١٩٢٦ ، ٢٢ يولية ١٩٢٧ .
- (٥٠) طبقة مجلس النواب في ٢٢ يولية ١٩٢٧ .
- (٥١) طبقة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .
- (٥٢) طبقة مجلس النواب في ١٦ فبراير ١٩٢٧ .

- (٥٢) مطبوعة مجلس النواب في ٢١ يولية ١٩٢٧ .
- (٥٣) مطبوعة مجلس النواب في ١٦ فبراير ١٩٢٧ .
- (٥٤) مطبوعة مجلس النواب في ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .
- (٥٥) مطبوعة مجلس النواب : نفس الجلسة .
- (٥٦) مطبوعة مجلس النواب يوم ٢١ يولية ١٩٢٧ .
- (٥٧) مطبوعة مجلس النواب يوم ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .
- (٥٨) مطبوعة مجلس النواب يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧ .
- (٥٩) نفس المصدر .
- (٦٠) Lloyd, op. cit., p. 400.
- (٦١) مطبوعة مجلس النواب جلسة ١٦ فبراير ١٩٢٧ .
- (٦٢) نفس المصدر .
- (٦٣) مطبوعة مجلس النواب يوم ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .
- (٦٤) نفس المصدر .
- (٦٥) Lloyd, op. cit., p. 302.
- (٦٦) Ibid., p. 199.
- (٦٧) أحمد دغلق : الثورة الراهنة ص ١١٧ .
- (٦٨) Lloyd, op. cit., p. 200.
- (٦٩) Ibid., pp. 201, 202.
- (٧٠) Ibid., p. 200.
- (٧١) Ibid., p. 204 ; Lord Lloyd to Sir Austin Chamberlain, Dec. 12, 1926.
- (٧٢) Ibid., p. 203.
- (٧٣) Ibid., pp. 205, 219-220.
- (٧٤) Ibid., p. 206.
- (٧٥) نفس المصدر .
- (٧٦) الرامس : في أعقاب الثورة . ج ١ ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .
- (٧٧) Lloyd, op. cit., p. 212.
- (٧٨) Ibid., pp. 213-214.
- (٧٩) Ibid., pp. 213-216.
- (٨٠)

الفصل السابع
الجيش المصري
في المفاوضات المصرية - البريطانية
١٩٢٧-١٩٣٠

● الجيش المصرى فى المفاوضات المصرية - البريطانية

وضعت أزمة الجيش فى مايو - يونية ١٩٢٧ بين سلطات الاحتلال والحكومة المصرية ، خاتمة لكل المحاولات التى قامت بها اليورجوازية المصرية الحاكمة منذ قيام الحكم الدستورى فى أوائل عام ١٩٢٤ حتى انتهاء الأزمة ، لوقف التدهور المستمر فى الجيش المصرى - وخصوصا بعد التطورات التى لحقت فى أعقاب عودته من السودان - ومحاولة اصلاحه ورفع كفاءته العسكرية . ولما كان كل استقلال لا يرتكز على جيش يحبه ، هو استقلال مهدد ، كما أن كل وجود سياسى لا يستند الى قوة عسكرية ، هو وجود عديم ، فإن الجيش المصرى فى ذلك الحين بما كان عليه من ضعف وتأخر ، كان تصيرا بليغا عن قيمة الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بتصريح ٢٨ فبراير .

ولقد ترتبت على أزمة الجيش التيجتان الآتيتان :

أولا - تجميد أوضاع الجيش المصرى، بعد أن أوضحت السلطات

البريطانية ، بلا موارد ، أنها تعتبر تقوية الجيش المصرى « خطرا محتملا على قيامها بمسئولياتها » فى الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية وحماية مصر من أى اعتداء أجنبى ، حسب تصريح ٢٨ فبراير •

ثانيا ، ما وعته القيادات السياسية البورجوازية من درس الأزمة ، وهو أن تحسين أوضاع الجيش المصرى هو أمر يتلو ، ولا يتقدم ، تحسين وضع مصر السياسى • وقد كان المغزى الصريح لذلك ، هو التخلي مؤقتا عن فكرة المتطرفين فى الاستعانة بالجيش فى تدعيم الاستقلال الذى حصلت عليه البلاد بتصريح ٢٨ فبراير • ولما كانت هذه القيادات السياسية ، قد أصبحت عاجزة عن تحريك جماهير الشعب لعمل فعال ضد الاحتلال ، كما أنها كانت تقتصر الى تنظيمات ثورية مسلحة للتحرك عند افلاس الوسائل السياسية ، فلم يكن ثمة بد من الالتجاء فور انتهاء الأزمة ، الى وسيلة التفاوض مع دولة الاحتلال لحل القضية الوطنية حلا شاملا ، وقد ظهر أثر أزمة الجيش واضحا فى هذا التحرك •

اولا - الجيش فى مفاوضات

ثروت - تشمبرلن

فعلى أثر انتهاء أزمة الجيش ، وقبل مرور شهر واحد ، كان ثروت باشا ينتهز فرصة زيارة الملك قواد لانجلترا من ٤ الى ٣١ يولية ١٩٢٧ ليطرق باب المفاوضات مع انجلترا على النحو الذى يرويه لنا فيما يلى :

« بدا لى أن زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك لانجلترا فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليز ، ولا سيما رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، ثقة بأن هذا الاتصال

الشخصى لابد عائد بالفائدة على مصر بما يؤدي اليه من زيادة فهم كل منا حالة الآخر . وكنت حريصا بوجه خاص على ازالة ما علق بأذهانهم من الأثر الذى تركه الحوادث الأخيرة ، ولا سيما حادث شهر يونيه بشأن الجيش ، ذاك الحادث الذى حدا بهم الى اتخاذ تدابير — من قبيل ارسال مدرعات الى الاسكندرية — لم تكن فى نظرنا لتتفق مع رغبتنا الصادرة فى أن تكون علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ودية ، أو لتتناسب مع الأسباب التى أدت الى تلك الأزمة (١)

على هذا النحو ظهر أثر أزمة الجيش فى تحرك ثروت باشا لفتح باب المفاوضات مع انجلترا . وكان هذا الأثر أيضا باديا فى أول لقاء ثروت باشا مع السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا ، فقد أعرب له عن « رغبته الصادرة فى الارتباط مع بريطانيا بأوثق العلاقات وأن اليوم الذى نصبح فيه حلفاء وأصدقاء ، لا يبدو فى نظرى بعيدا » ثم استدل ثروت باشا على أن مصر سمت باخلاص الى تحقيق « سياسة حسن التفاهم بين البلدين » ، بموقفها من أزمة الجيش ، « فافاض » — حسب قوله — فى « إيضاح موقف الحكومة المصرية والبرلمان والزعماء المسئولين » بصدد الخلافات التى وقعت فى هذه المسألة وغيرها من المسائل ، « ويان ما كان للجهود التى بذلها كل فى دائرته من الأهمية للوصول الى تسوية هذه الخلافات تسوية ودية ، دفع بها الخطر على حسن العلاقات بين البلدين » (٢) .

وحتى يمكن فهم المعالجة التى تمت لمسألة الجيش فى أثناء مفاوضات ثروت بتشمبرلن ، يجب أن نوضح المنطلق الذى كان يتحرك منه ثروت باشا لحل القضية الوطنية كلها ، والهدف الذى كان يهدف اليه ، كما يجب أن نوضح المنطلق وهدف السير أوستن تشمبرلن .

كان ثروت باشا ينطلق فى مفاوضاته مع السير أوستن تشمبرلن من نظرة غربية تعتقد أن أكبر الأسباب فيما كان يقع بين مصر وبريطانيا

من الاحتكاك والصدام ، انما يرجع - كما يقول - الى « جو من سوء الظن وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر مع إنجلترا ، يترتب عليه أن أبسط أعمالنا وأشدّها انطواء على حسن النية ، كان ينظر اليه من الجانب البريطاني بمعنى الريبة ، كما أن مطالب الحكومة البريطانية ، حتى ولو كانت في مصلحة مصر (١) كانت تؤول عندنا بأنها اعتداءات على حقوق مصر واستقلالها » (٣) . ومعنى ذلك أن ثروت باشا كان يرى أن الأزمة بين مصر وبريطانيا في جوهرها هي أزمة ثقة : « أما الهدف الذي كان يسعى اليه طول المفاوضات - فهو الوصول بمصر الى وضع سياسى لم يكن يبعد في الحقيقة عن وضع المستعمرات الحرة (الدومينيون) في الكومونولث » .

أما السير أوستن تشمبرلن ، قد كان ينطلق من نظرة أكثر واقعية ، والى هدف أكثر طموحا . فكما أوضح بنفسه لثروت باشا ، كان يفهم « الأزمة على أنها « أزمة مصالح » ، أو على حد قوله : « أن من مصلحة مصر الحقيقية أن تذكر أن لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخلي عنها » . وان كل حكومة انجليزية ، أيا كان تشكيلها ، لا يسعها إلا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك » . وان لب المسألة في الوقت الحاضر ، هو ما اذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر ، وبما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما » . فان كان الجواب سلبا ، ظلت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ ، وتعرضت تلك العلاقة الى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى ، على أسف ، الى تسويتها بالقوة » .

وفى هذا الاطار من المنطلق المختلف ، والهدف المتباين ، للجانبين المصرى والانجليزى ، دارت أشد المفاوضات تعسفا من الجانب الانجليزى ، وأشدّها تخاذلا من الجانب المصرى ، مما يتضح بصفة

خاصة في مسألة الجيش المصري ، الذي هو مناط عنايتها في هذه الدراسة .

وكنت قد أوضحت أن الجيش المصري يرتبط في المفاوضات المصرية البريطانية بأهم نقطتين يركز عليهما الاستقلال ، وهما :
أولا : انتهاء الاحتلال العسكري البريطاني لمصر ، وجلاء القوات البريطانية عنها - بما يترتب على ذلك من آثار محتومة على الجيش المصري ، سواء فيما يتعلق بفك قيوده ، ورفع النوصابة عنه ، أو فيما يتعلق بدوره التاريخي .

ثانيا : مسئولية الدفاع عن البلاد ، في حالة بقاء قوات بريطانية في مصر ، وهل تكون هذه المسئولية ملقاة على عاتق هذه القوات أم تكون على عاتق الجيش المصري وحده .

وفي الدور الأول للمفاوضات الذي انتهى بتصريح ٢٨ فبراير ، وكذا في الدور الثاني في عهد حكومة سعد زغلول ، لم يتجاوز البحث هاتين النقطتين . ولكن في الدور الثالث (١٩٢٧ - ١٩٣٦) تناولت المفاوضات أيضا الجيش المصري كمؤسسة من ناحية حجمه ، وتدريبه ، وتعليمه ، وتزويده بالموث والذخائر . ويمكن رد السبب في ذلك الى أن مباحثات ثروت قد دارت وأزمة الجيش لما تبرد حرارتها بعد ، فكان من الطبيعي أن تعرض نفسها على المباحثات .

وقد قامت معالجة ثروت باشا لمسألة انتهاء الاحتلال البريطاني وجلاء القوات البريطانية عن مصر ، على أساس نظريته المتخاذلة . فقد اقترح أن ترخص « الحكومة المصرية لبريطانيا بأن تبقى قوة عسكرية في الأراضي المصرية ، ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ولا تفل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة ، على أن تستقر هذه القوة بعد انقضاء مدة (٥٥) من تاريخ العمل بالمعاهدة في (٥٥) في أي مكان من منطقة القنال » .

أما بالنسبة لمسألة مسئولية الدفاع عن مصر ، فقد تجاهلها ثروت باشا . فقد اقترح أن يكون الغرض من بقاء هذه القوة البريطانية هو : « تسهيل وتحقيق قيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الامبراطورية » (٤) .

ورفض من ذلك ما يلي :

١ - أن ثروت باشا قد سلم بقاء قوة عسكرية بريطانية في الأراضي المصرية .

٢ - قبل التحفظ الأول من التحفظات الأربعة الذي ينص على مسئولية بريطانيا عن حماية طرق مواصلات الامبراطورية في مصر .

٣ - تجاهل التحفظ الثاني الخاص بمسئولية بريطانيا عن الدفاع عن مصر . فوقف بذلك موقفا سلبيا .

٤ - لم يكتف ثروت باشا بهذا الموقف السلبي من مسألة مسئولية الدفاع عن مصر ، بل قبل في مشروعه بقاء القوات البريطانية في جميع الأراضي المصرية لمدد من السنين ، الى حين انتقالها الى مكان معين على القتال . ومعنى ذلك الاعتراف العملي بأن أرض مصر كلها طريق أساسي للمواصلات البريطانية طوال تلك المدة .

٥ - أصبحت حماية طرق مواصلات الامبراطورية على هذا النحو تساوي حماية مصر طوال تلك الفترة التي تستل بعدها القوة البريطانية الى مكان على القتال .

٦ - حتى بعد انتقال القوة البريطانية الى منطقة القتال ، فإن تحديد الغرض من وجودها هناك بحماية مواصلات الامبراطورية، معناه أن انجلترا صاحبة الولاية في حماية هذا الجزء من الأراضي المصرية .

٧ - لم يحدد ثروت باشا أجلا معينا لبقاء القوة العسكرية البريطانية في الأراضي المصرية ، وبمعنى أوضح أنه لم يحدد أى أجل لجلاء هذه القوة . وقد تمثل ثروت باشا في ذلك بأنه جعل المسير

أوستن تشمبرلن يوافق على إضافة عبارة في أوائل المادة الخامسة .
والتي أصبحت المادة السابعة في المشروع النهائي ، تحدد مدة بقاء
القوات البريطانية في مصر بأنه «رثما يحين الوقت لمقد اتفاق يهد
بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة
ملك مصر بمهمة حماية طرق المواصلات الامبراطورية » . ولكن هذا
التعليل لا قيمة له ، لأن الأجل المذكور الذي حددته العبارة السابقة
غامض ، ويفتح الباب لبقاء القوات البريطانية في مصر لأى عدد من
السنين ، لأن العبارة السالفة الذكر ، لم تحدد موعدا محظدا لمقد
هذا الاتفاق . ومع ذلك فحتى هذه العبارة — باعتراف ثروت باشا
نفسه — لم تكن الا عبارة صورية لا غرض لها الا اجتذاب تأييد الشعب
المصرى للمشروع . فحين اعترض السير أوستن تشمبرلن على ادراج
هذه العبارة في المادة المذكورة ، على أساس أن «حكومة حضرة صاحب
الجلالة لا يسمحها الارتباط تماما بتمهد صريح أو ضمني بسحب جنود
حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، وتكليف الحكومة المصرية وحدها
بمهمة حماية جميع خطوط مواصلات الامبراطورية ، حيث تمخرق هذه
الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها» ؛ أكد له ثروت باشا — كما سجل
في رسالة بعث بها الى السير أوستن تشمبرلن — أنه « لم يرم بالعبارة
التي اقترحها الى هذا القصد ، ولا الى هذا المعنى » (١) وقال انه يأمل
اذا ما اعتمدت المعاهدة ، انه قد يأتى يوم تشمر فيه حكومة حضرة
صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما يجعلها تمهد بحماية هذه المصالح
في المستعمرات الحرة الى حكومة تلك المستعمرات نفسها . وان دولته
تبدرك على كل حال ان هذا اليوم يوم بعيد ، ويكتفى بأن يترك لحكومة
صاحب الجلالة مطلق الحرية والتصرف في تفسيره أن ذلك حان
يومه » (٥) .

ونلاحظ على اعتراض السير أوستن تشمبرلن الذى قدمه لثروت

باشا ، انه قرن حماية خطوط مواصلات الامبراطورية بالأراضي المصرية التي ذكر أن هذه الخطوط تخترقها أو تمر عليها ، ومعنى ذلك أن حماية خطوط الامبراطورية تساوى حماية الأراضي المصرية والدفاع عنها . ولم يعترض ثروت باشا في رده السالف الذكر ، مما يفهم منه تسليمه بأن مسئولية الدفاع عن مصر منوطة بالقوات البريطانية الى حين يتم الاتفاق على أن يعهد هذه المهمة الى الجيش المصري .

ولم يلبث ثروت باشا أن انتقل الى معالجة مسألة الجيش المصري كأداة حربية ، فاقترح أن تتعهد الحكومة المصرية بأن « يكون تعليم الجيش وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش الانجليزي ، وإذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أوروبيين من الأجانب ، فقد تختارهم من الرعايا البريطانيين » . وقد برر هذا التعهد من جانب الحكومة المصرية بأنه « لأجل تحقيق المعاونة بين الجيشين المصري والبريطاني ، نظرا لأن الجيش الانجليزي كان عليه بحكم المحالفة ، أن يتقدم لتجدة مصر بصفة محارب اذا أصبحت في حالة حرب للدفاع عن أراضيها ، أو عن مصلحة من مصالحها (٦) » .

ولم يتوان الجانب الانجليزي في المباحثات عن التقدم للء الفراغ الذي خلفه ثروت باشا بمشروعه ، وفرض سيطرته على الجيش المصري على النحو الآتي :

أولا - أخلف في المشروع الانجليزي غرضا آخر لوجود القوات البريطانية في مصر ، الى جانب حماية طرق المواصلات الامبراطورية ، وهو : « تسهيل التعاون بين القوات المسلحة لكل من الحكومتين المتعاقبتين » (٧) . وقد كانت اضافة هذا الغرض أمرا غريبا في الواقع ، لأن التعاون بين جيشي أي دولتين لا يتطلب مرابطة أحدهما الى جانب الآخر في وقت السلم . ولكن الهدف الذي كانت ترمى اليه السياسة

البريطانية ، هو حصر نمو الجيش المصرى فى عهد الاستقلال الذى
تأتى به المعاهدة فى إطار التعاون مع الجيش البريطانى . بمعنى أنه
كلما زادت القوات البريطانية ، كلما قلت الحاجة الى القوات المصرية،
وكلما انتشرت الأماكن التى تمسك فيها القوات البريطانية، كلما ضاقت
وانحصرت الأماكن التى تمسك فيها القوات المصرية ، وذلك كله
باسم « التعاون » .

لهذا السبب ، فقد أطلق المشروع البريطانى العدد الذى يمكن
لبريطانيا أن تضعه فى مصر من قواتها . فحسب نص المشروع فانها
تضع « ما ترى ضرورة وجوده لهذا الغرض » : (٨) . وقد ساعد
المشروع المصرى على ذلك فى الحقيقة ، إذ لم يحدد عدد هذه القوات
البريطانية ، اكتفاء بالقول فى المادة الخامسة بأن الحكومة المصرية
« ترخص للحكومة البريطانية بأن تبقى قوة عسكرية فى الأراضى
المصرية » (٩) . على أنه حين أضاف المشروع البريطانى غرض «التعاون»
بين الجيشين السالف الذكر ، كان ذلك محل ملاحظة ثروت باشا
الذى اشترط فى ملاحظاته على المشروع البريطانى أنه « إذا وجب
الاحتفاظ بهذا الغرض ، فيجب أن تشترك الحكومتان فى تحديد العدد
اللازم من الجنود البريطانية وفى تعيين المكان الذى تمسك فيه » (١٠)

ثانيا - اشترط المشروع البريطانى « لتحقيق التعاون بين الجيشين
تحقيقا فعليا » ، أن « يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب
الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى » . كما أوجب على الحكومة
مصرية ، فى حالة ما اذا رأت ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من
الأجانب أن تختارهم من الرعايا البريطانيين » (١١) . وكان المشروع
المصرى قد جعل ذلك أمرا اختياريا للحكومة المصرية كما رأينا .

ثالثا - اشترط المشروع البريطانى ألا يتجاوز عدد رجال الجيش
المصرى فى زمن السلم ١٢ر٢٥٠ رجلا (١٢) . وقد كان هذا الشرط

الغرب محل هجوم ضار من ثروت باشا ، الذى كتب فى تعليقه على
 المشروع يقول : « ان تحديد قوات جيش أحد الطرفين المتعاقدين
 فى معاهدة دفاعية هجومية ، أمر ليس له نظير ولا مبرر له أبدا . وليس
 من شك فى أن مصر أبعد ما تكون عن الرغبة فى الحرب ، وليس لها
 فى الحرب مع ذلك حاجة : فجارها الى الشرق هو بريطانيا العظمى
 حليفتها ، والى الغرب دولة ايطاليا التى ما برحت علاقاتها الودية بها
 على خير ما يرام . أما السودان فقد ساد السكون فيه وخيمت عليه
 الطمأنينة ، فلا خوف من نزوع أهله الى الثورة ولا من اعتداء جندي
 تقوم به البلاد المتاخمة له . لذلك كله تكون القوات الحالية للجيش
 كافية نسبيا . ولكن الذى لا يتفق مطلقا ، لا مع استقلال البلاد ، ولا
 مع معاهدة التحالف ، هو فكرة التحديد فى ذاتها . ولم تدع مصر
 لتحديد قواتها الا فى عهد سيادة الدولة العثمانية ، وكانت قوات
 الجيش المصرى مع ذلك محددة بثمانية عشر ألف جندي ، أفيجوز اذن
 أن يفسر التحديد المقترح ، بأن بريطانيا العظمى تخشى اذا أصبح الجيش
 المصرى كبيرا ، أن يعرض للخطر سلامة المواصلات الامبراطورية ؟
 أو يجوز أيضا أن يفهم أنه اذا كان المشروع البريطانى ، قد أفرغ فى
 قالب لا يترك لمصر مجالا للحرية تستطيع التحرك فيه ، فما ذلك الا
 لخوف يداخل بريطانيا من تصرفات الحكومة المصرية ؟ اذا كان الأمر
 كذلك ، فخير ألا يجرى حديث فى محادثة ، فما كانت بلفظها ولا بمعناها
 لتستقيم أو لتتفق مع نسوة يفسدها ذلك الخوف والتدابير التى تنهأ
 لاتقاء أسبابه . ولقد يتبادر لى الذهن أن عدم تحديد قوات الجيش
 المصرى هو بالأكثر لمصلحة بريطانيا العظمى ، لذك كلما زيد عدد تلك
 القوات ، خف عن عاقلها أثر ما تسببت به كحليفة من المعاونة على
 الدفاع عن مصر . ولكن هذا وجه يفرض فيه توافر الثقة من الجانبين
 على كل حال ، فانه يجب التنبيه الى أن هذه هى المرة الأولى التى

تعرض فيها مسألة تحديد قوات الجيش المصرى ، فان المفاوضات
لسابقة لا تتضمن أى أثر فى هذا الصدد (١٣) .

رابعا - اشترط المشروع البريطانى « ألا تدرب الحكومة
المصرية رجالها فى بلد أجنبى عدا بريطانيا العظمى » ، وأن يتم التدريب
العسكرى على يد « مدرسين وقتنيين عسكريين » تضمهم الحكومة
البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية « (١٤) » . وقد تساءل ثروت
باشا : لماذا يكون الشيء الجائر فى الجيش البريطانى ممتعا فى
الجيش المصرى ؟ (١٥) .

خامسا - اشترط المشروع البريطانى أن «تورد حكومة حضرة
صاحب الجلالة البريطانية الى الحكومة المصرية بالثمن الأساسى ، ما
يلزمها من الأسلحة والذخائر والتعينات مما لا يصنع فى مصر . وليس
للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر » (١٦) . وقد أبدى
ثروت باشا دهشة لهذا الشرط ، لأنه حتى اذا كان تعليم الجيش
المصرى وتدريبه على نمط أساليب الجيش البريطانى ، يتطلب ضرورة
توحيد الأسلحة والذخائر فى الجيشين ، « فان هذه الضرورة شىء ،
والالتزام بوجوب الرجوع الى الحكومة البريطانية فى توريد هذه
الأسلحة والذخائر شىء آخر لا يستلزم أحدهما الآخر . فلم لا تطلب
الحكومة المصرية مباشرة دور الصناعات القائمة بصنع الأسلحة
والذخائر المطلوبة ؟ ، وهل المقصود هنا أيضا بسط رقابة ؟ » .

سادسا - اشترط المشروع البريطانى أن تحظر الحكومة المصرية
الطيران فوق شقة من الأراضي عرضها عشرون كيلو مترا « على كل من
جانبى قناة السويس » - بما يتضمن ذلك من الأضرار بحرية المواصلات
بين مصر وآسيا ، ومنع الطائرات المصرية من التحليق فوق القناة وغيرها
الى الجانب الآسيوى . وقد أبدى ثروت باشا تشككه فى أن يكون
هذا المنع مما تقضى به الضرورة أو تسوغه المصلحة ، فقد يكون من الممكن

اعتبار شريط من الأرض على جانبي قناة السويس في بعض جهاتها منطقة عسكرية لا يجوز التحليق فوقه بالطائرات ، « ولكن لا يمكن تطبيق هذا المنع على عموم منطقة القتال » (١٧) .

سابقا - اشترط المشروع البريطاني استمرار وقسوع الجيش المصري تحت سيطرة المفتش العام على نفس الأسس التي اتهمت اليها أزمة الجيش ؛ أو على حد تعبير النص الانجليزي « طبقا للاحكام المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة بين ممثلي حضرة صاحب الجلالة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ مايو و ٣ و ١٣ و ١٤ يونيو ١٩٢٧ على التوالي » . كما اشترط أن يكون ذلك طوال السنوات العشر التي حددتها المادة الخامسة من المشروع البريطاني ، لتتقل بعدها القوات البريطانية المنتشرة في مصر الى مكان محدد تستقر فيه باتفاق الحكومتين البريطانية والمصرية . ومعنى ذلك أن السياسة البريطانية قد نسقت أنه في الوقت الذي تكون فيه القوات البريطانية معسكرة في جميع أنحاء البلاد ، يكون الجيش المصري أيضا خاضعا لسيطرة المفتش العام . وكانت العجة البريطانية في ذلك هي « تحقيق الاتصال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية وتنسيق تدريبها » (١٨)

كان هذا هو ضحوى المشروع البريطاني للسيطرة على الجيش المصري الذي قدم ثروت باشا . وعندما أبدى ثروت باشا ملاحظاته على تلك النصوص ، أجرى الجانب البريطاني تعديلات واضافات عليها « بقصد ارضائه » حسب قوله ، وكانت المحصلة النهائية لهذه التعديلات - كما وردت في المشروع النهائي على النحو الآتي :

أولا - نزلت السياسة البريطانية عن الغرض الذي كانت قد أضافته لوجود القوات البريطانية بمصر ، وهو الخاص بتسهيل التعاون بين قوات البلدين ، وأضيفت العبارة الضعيفة والصورية التي تحدد أجل بقاء القوات البريطانية في مصر بأنه « ربما يحين الوقت لعقد

اتفاق يعهد بموجبه صاحب الجلالة البريطانية لصاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية (حماية طرق المواصلات الامبراطورية) .

ثانيا - نزل الجانب البريطانى عن اشتراط ألا يتجاوز عدد الجيش المصرى فى زمن السلم ١٢ر٢٥٠ رجلا .

ثالثا - تعدل النص الخاص بتوريد الاسلحة ، فيعد أن كان ينص على أنه « ليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر » ، أى عن غير طرق الحكومة البريطانية ، ترك للحكومة المصرية الخيار فى ذلك ، على أن يكون الاستيراد من بريطانيا . فأصبح على النحو الاتى : « وتبذل حكومة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها اذا طلبتها الحكومة المصرية لتسهيل توريد تلك الاسلحة من بريطانيا العظمى » .

رابعا - رفعت الحكومة البريطانية الحظر الذى وضعت فى مشروعها على تحليق الطائرات المصرية فوق قناة السويس (عشرين كيلو مترا على كل من جانبيها) وقصرته على طيران الدول الأخرى . فقد نصت الفقرة (هـ) من الملحق (أ) على أن « هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ، ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها » (١٩) .

خامسا - أما بالنسبة لوضع المفتش العام فى الجيش المصرى ، فإن ثروت باشا كان قد أبدى اعتراضه على اشارة الجانب الانجليزى الى المذكرات التى تبودلت فى أزمة الجيش فى المشروع البريطانى الذى قدم اليه . فعلى حد قوله : « لما كان تبادل هذه المذكرات لم يحصل الا بمناسبة حادث كاد يكثر العلاقات الحسنة بين البلدين ، فقد آثرت ألا ألمح اليه أو أذكر به فى سياق معاهدة يراد بها توثيق روابط الصداقة والود » (٢٠) . وقد استجابت السياسة البريطانية

لهذا الافتراض بطريقتها الخاصة ، فنصت الصيغة الجديدة على أنه « ما لم يتفق مقدما بين الطرفين المتعاقدين على العكس ، يحتفظ في الجيش المصرى مدة العشر السنوات المشار اليها في المادة السابقة من المعاهدة (والتي يعيد الطرفان بعدها النظر في مسألة المكان الذى تستقر فيه القوات البريطانية فى مصر) بموظفين بريطانيين من الدرجات الموجودة الآن فى وظائفهم الحالية وبالشروط المنصوص عليها فى العقود المعمول بها » (٢١) . ومعنى ذلك أنهفى الوقت الذى نزل فيه الجانب البريطانى عن ذكر المذكرات التى تبودلت فى أزمة الجيش ، فإنه أعطى للصيغة الجديدة مدلولاً أوسع مما كان للصيغة السابقة ، فنص فيها على الاحتفاظ فى الجيش المصرى بجميع الضباط البريطانيين الموجودين ، وبالشروط المنصوص عليها فى عقودهم . وكان عدد الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى فى ذلك الحين - فيما عدا المفتش العام ومساعدته ، وبعض جاويفية ومستخدمين هم بطبيعة الحال خارج دائرة البحث - عشرة ضباط ، من بينهم ، طيبان وخمسة مدربين وثلاثة فى سلك الجيش هم : مدير قسم المهمات ومدير الموسيقى وضابط هيئة أركان الحرب . وعلى ذلك فسيما عدا المدربين الخمسة الذين نص على حالتهم ومركزهم فى المادة الخامسة من مشروع المعاهدة التى تتعهد الحكومة بمقتضاها بأنها اذا رأت ضرورة استخدام مدربين أجانب ، فتختارهم من الرعايا البريطانيين ، فلم يكن ليتصور أى سبب من أسباب السياسة العامة - على حد تعبير ثروت باشا نفسه - يدعو الى التمسك بهؤلاء بعد انتهاء مدة عقودهم (٢٢) . لذلك فقد رأى ثروت باشا أنه من الضرورى أن تنهم العبارة الجديدة على «أن من يجب الاحتفاظ به فى خدمة الجيش المصرى هو المفتش العام ومساعدته فقط ، وعلى أن اختصاصات هذا المفتش العام تظل محدودة بمقتضى مرسوم يناير ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط وجعله عضواً فيهما » (٢٣) .

وقد فصل ثروت باشا وجهة نظره هذه في مذكرة تكميلية ، أوضح فيها أن المذكرات التي تبودلت في هذا الشأن (حول أزمة الجيش في يونية) لم يقصد بها الا ضابطان بريطانيان هما : المفتش العام ومساعدته ، وأن تلك المذكرات قد أيدت اختصاصات المفتش العام بالصورة التي قررت بها في مرسوم يناير ١٩٢٥ ، وأنه - أي ثروت باشا - في تقرير هذين الأمرين ، لم يخرج عن نصوص تلك المذكرات التي راعاها بدقة ، « فهل توجد اعتبارات أخرى تدعو الى تغيير المعنى للمواضع لتلك النصوص ؟ » ثم قال انه اذا لم يكن نص الفقرة التي وردت بالمشروع النهائي في هذا الخصوص قد قصدت لغير استبقاء المفتش العام ومساعدته وحدهما ، « فينبغي بعد ذلك تعيين اختصاصاتهما » . وقال انه من الواضح أن مساعد المفتش العام ليس له اختصاصات خاصة بذاته ، وإنما تنحصر اختصاصاته في مساعدته للمفتش العام في حدود اختصاصات هذا الأخير وتولى هذه الاختصاصات نفسها عند غيابه . ومن ثم فلم يبق بعد هذا الا معرنة اختصاصات المفتش العام . وقد بين ثروت باشا أنه بسط هذه المسألة في المذكرتين المصريتين المؤرختين ٣ و ٤ يونيه ١٩٢٧ (أثناء أزمة الجيش) بما فيه الكفاية ، وقال : « والواقع أنه اذا نظرنا الى المسألة من وجهة تارض مرسوم سنة ١٩٢٥ ، أو نظرنا اليها من وجهة نظام وزارة الحرية كجزء من هيئة وزارية مسئولة ، أو نظرنا اليها أخيراً من وجهة حسن نظام العمل في مجلس الجيش ولجنة الضباط ، والمفتش العام عضو في كليهما - لا يمكن التسليم بأن يكون للمفتش العام اختصاصات ، من شأنها أن تعارض أو أن تعطل تصرفات ذلك المجلس أو تلك اللجنة أو تصرفات الوزير المسئول . وإن مرسوم سنة ١٩٢٥ الذي كان سينكس باشا من العاملين على إصداره لم يزل معمولاً به ، وبناء على ذلك ففي حدود ذلك المرسوم يجوز للمفتش العام ، ويجب عليه ، أن يباشر اختصاصاته » (٢٤) .

وهذا الكلام الذى ساقه ثروت باشا فى مذكرة التكميلية بخصوص اختصاصات المفتش العام ، يعتبر من وجهة نظرا محاولة منه لتصحيح وضع المفتش العام فى مجلس الجيش ولجنة الضباط فى مرسوم ١٩٢٥ ، أو بمعنى أدق ، « لتحديد » هذا الوضع على نحو يتفق مع وضع الاستقلال الذى سيصبح لمصر بمقتضى المعاهدة الجديدة . فقد سبق أن بينا فى هذه الدراسة أن الغرض من مرسوم ١٩٢٥ هو نقل اختصاصات السردار الى مجلس الجيش ولجنة الضباط بحيث يتمتع المفتش العام الانجليزى بالسلطة الكاملة فيهما ، وبذلك يفقد منصب السردار أهميته وتقوذه ، وتقبل الحكومة البريطانية من ثم تعيين قائد مصرى فيه . ومعنى ذلك أن الحكومة الانجليزية لم توافق على صدور مرسوم ١٩٢٥ إلا لأنها كانت تعرف مستقبلا أن المفتش العام سوف يكون هو المسيطر فى مجلس الجيش ولجنة الضباط ، بحكم وجوده فى كليهما . ولهذا كان سينكس باشا - كما ذكر ثروت باشا - أحد العاملين على اصدار المرسوم . ومن هنا ، فقد جرت المحاولات الوطنية من جانب وزير الحرية الوفدى خشية بك ، لاغتيال شأن المفتش العام واتباع سياسة الإهمال ازاءه ، حتى تدهور تقوذه فى عهد الى الدرك الأسفل ، كما جرى الهجوم عليه أيضا من الوطنيين فى البرلمان ، وأخذت لجنة الحرية البرلمانية تبحث مرسوم ١٩٢٥ من جديد بفرض تقليل اختصاصات وسلطة المفتش العام ، ومن هنا أيضا ، من الجانب الآخر ، فقد تركز اهتمام السلطات البريطانية فى أثناء أزمة الجيش على تأكيد سلطة المفتش العام ، وذلك عن طريق رفع رتبته الى رتبة « فريق » وتعيين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا له (٢٥) . وقد كان من المتوقع فى مشروع معاهدة تسوى بها القضية الوطنية وتنشئ علاقة جديدة بين مصر وبريطانيا ، أن تحقق هذه المعاهدة الرغبات الوطنية فى التخلص من المفتش العام وانهاء وجوده تماما فى مجلس الجيش ولجنة الضباط .

ولكن السياسة البريطانية أصرت - كما رأينا - على وجود هذا المفتش العام فى المعاهدة الجديدة ، بنفس السلطات التى تآكلت له أثناء أزمة الجيش تحت تهديد المدرعات البريطانية التى أرسلت الى الاسكندرية ، أى فى أسوأ الصور التى أصبحت عليها هذه السلطات وأشدّها غلوا • ومن أجل ذلك كان اصرار ثروت باشا فى مذكرته التكميلية السالفة الذكر ، على عدم التسليم بأن يكون للمفتش العام فى المعاهدة الجديدة اختصاصات « من شأنها أن تعارض أو أن تعطل تصرفات مجلس الجيش أو لجنة الضباط أو تصرفات الوزير المسئول » حسب قوله •

فالمركة - كما رأينا - كانت دائرة حول تحديد اختصاصات المفتش العام فى مجلس الجيش ولجنة الضباط ، لانه حول هذا التحديد كان يتعلق مصير السلطة فى الجيش المصرى فى عهد الاستقلال : هل تصبح فى يد المفتش انعام الانجليزى ومساعدته ، أم تصبح فى يد مجلس دستورى هو مجلس الجيش ، ووزير مسئول هو وزير الحرية المصرى ؟ •

على أن السياسة البريطانية لم تشأ الا أن تترك بوقها فى هذه المسألة • فقد كتب السير أوستن تشمبرلن الى ثروت باشا يقول انه « لا يستطيع أن يسايره » فيما جاء بالرسالة التى بعث بها اليه ، لان النصوص التى تناولها ثروت باشا قد تم الاتفاق عليها معه فى لندن ، « ولهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جدا ، ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى » ، فلا يمكن أن تكون مسألة مسألة تغيير نصوص ! » ثم أبدى استعداد حكومته « للمناقشة فى أن يستبدل بالنظام الحالى بعثة عسكرية بريطانية » (٢٦) (كان قد أثار فكرة هذه البعثة لأول مرة فى خطابه الى ثروت باشا يوم ٦ فبراير ١٩٢٨) • وكلف اللورد لويد بتولى المفاوضات فى هذه النقطة مع

ثروت باشا ، وأن ييسر له وجهة نظر حكومته في أمر هذه البعثة ،
وهي أن تكون بعثة عسكرية كالبعثات الموجودة في اليونان
وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من البلاد المستقلة ، لتكون الإشارة إليها
بديلا عن النص الخاص بالجيش في المعاهدة (٢٧) . ولكن السير
تسميرلن في الوقت نفسه ، أصر على تأجيل مسألة الجيش إلى ما بعد
التوقيع على المعاهدة (٢٨) .

وقد كان هذا الموقف فوق ما يستطيع أن يقبل به ثروت باشا .
ففيما يختص بما ذكره السير أوستن تسميرلن عن النصوص والاتفاق
عليها ، فقد أوضح ثروت باشا أن هذه النصوص « وضعت على أثر
المنافشات التي دارت في أثناء زيارتي الأخيرة لمدينة لندرة ، بل إن
بعض هذه النصوص لم توضع في صيغتها النهائية إلا عقب عودتي
إلى القاهرة » . ولما كان قد أريد بهذه النصوص التسليم بالاعتبارات
التي كنت أبدىها ، فقد كان المفهوم طبعاً أن يكون لها مدلول المعاني
التي اتفقنا عليها . على أنها في الواقع تضمنت صيغاً يجوز أن تؤول
على وجوه مختلفة ، بل أولت فعلاً بتلك الوجوه المختلفة » . أما عن
اقتراح البعثة العسكرية البريطانية ، فقد أبدى سروره به لما أبلغه
اللورد آلي ، ولكنه أوضح أنه لا يستطيع أن يقبل تأجيل حل مسألة
الجيش إلى ما بعد التوقيع على المعاهدة .

ولما كان ثروت باشا قد أبدى عدم موافقته أيضاً على وجهة
النظر البريطانية في مسألة البوليس ، حيث كانت ترمى إلى إبقاء عدد
واختصاص الموظفين البريطانيين بإدارة الأمن العام والبوليس دون
تغير إلا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية ، وتعدد أجل الاحتفاظ
بهؤلاء ، تارخ الاتفاق مع الدول لأصلاح نظام الامتيازات أو عرض
للمسألة على مجلس عصبة الأمم بعد خمس سنوات من تقاذ المعاهدة
— ومعنى ذلك السيطرة على البوليس إلى جانب الجيش : (٢٩) .

ولما كان السير أوستن تشمبرلن قد ألح على ثروت باشا فى ابلاغ المشروع فوراً الى زملائه الوزراء والى النحاس باشا ، دون انتظار حل مسألتى الجيش والبوليس ، « مهما يكن من نتائج هذا الابلاغ » وكان النحاس باشا وزملائه فى الوقت نفسه قد أصربوا عن رغبتهم فى الوقوف على المشروع والمذكرات التى تبودلت منذ وضعه ، أبا كانت حاله - فلم يجد ثروت باشا بدا من الرضوخ لهم « الرغبة العامة » حسب قوله .

وقد جرت الأمور بعد ذلك فى مجراها المعتقول الوحيد ، فقد أسفرت دراسة النحاس باشا للمشروع :النهائى عن أنه « لا يتفق لا فى أساسه ولا فى نصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها » . وقد صرح ثروت باشا بذلك يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٨ بحضور عدلى باشا ، واتفقا على أن يعرض النحاس المشروع على الوفد ليتخذ قراره ، وأن يقوم ثروت باشا بعرضه فى نفس الوقت على الوزراء بصفة سرية (٣٠) . وقد رأى زملاء ثروت باشا أيضا أن المشروع « لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا » . وعهدوا الى ثروت باشا بابلاغ السير أوستن تشمبرلن بأنهم لا يسعهم قبول المشروع ، فأبلغ اللورد لويد بذلك يوم ٤ مارس ١٩٢٨ (٣١) . وانهت بذلك مباحثات ثروت - تشمبرلن .

الجيش المصرى فى مفاوضات محمد محمود - هنرى مون

اتضح لنا من عرضنا السابق لمباحثات ثروت - تشمبرلن ، أن الخلاف حول الجيش المصرى كان عاملا رئيسيا فى تعطيل هذه المباحثات . ولهذه النتيجة منزاعها الواضح ، فإن الجيش هو المحك الصحيح لاستتبار قوة استقلال أية أمة . لذلك ، ولما كانت بريطانيا لا تريد التخلّى عن مركزها فى مصر بأية حال ، فلم تقبل بتسليم هذه القوة الى الأيدي الوطنية ، حتى لا تتخذها هذه سلاحا ضدها .

ومع ذلك ، فإن هذه النتيجة التي انتهت إليها مباحثات ثروت - تشمبرلن ، كانت متأثرة بحدث داخلي هام ، هو وفاة سعد زغلول يوم ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ واتخاب مصطفى النحاس باشا خلفا له يوم ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ . فلقد كان لهذا التغيير في رئاسة الوفد تأثيره المدمر على المباحثات الجارية بين ثروت وتشمبرلن ، فمع أن الحكومة البريطانية كانت قد رأت في هذا التغيير في بداية الأمر ، حافظا لها على المضي في المباحثات ، على اعتبار أن هذا الاستمرار من شأنه أن يسهل على ثروت باشا تأليف حزب قومي مؤيد للمعاهدة في مصر من أفراد معقولين ، يستطيع أن يغالب به المتطرفين الذين أصيبوا بضربة قاسية بموت سعد زغلول (٣٢) ، فإن السلطات البريطانية الموجودة في مصر كانت ترى أن هذا التغيير في رئاسة الوفد يتطلب التريث والانتظار ، حتى تظهر دلائل تكشف تطورات الموقف المترتبة عليه ، إذ لم يكن ثمة ضمان في ذلك الحين بأن ثروت باشا سوف يعزز حتما الموافقة على المعاهدة في مصر مهما ذهبته الحكومة البريطانية في التنازل والتساهل ، كما أن الوفد سوف يسعى لاثبات وجوده في عهد زعامة الجديدة عن طريق اطلاق الشعارات العاطفية (٣٣) . وقد لقي هذا التحذير الاستجابة من لندن . فمن الحقائق الثابتة أن المباحثات بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن لم تستمر بعد ذلك الا تحت الحاح شديد من ثروت باشا - حسبما يروى بنفسه في وثائق المناوشات (٣٤) .

وعلى كل حال ، ففي الفترة من اعلان فشل مباحثات ثروت - تشمبرلن في ٥ مارس ١٩٢٨ الى صيف عام ١٩٢٩ تغير المرح السياسي ، في كل من مصر وبريطانيا تغيرا شاملا . وفيما يتصل بمصر فإن توقعات السلطات البريطانية في مصر ، بالنسبة للموقف الداخلي قد تحققت ، فقد انهى الائتلاف بسبب رغبة الأحرار الدستوريين في الاستفادة من اختفاء شخصية سعد زغلول للوثوب الى الحكم والزعامة

من غير الطريق الدستوري . وساعدت السياسة البريطانية على ذلك ، عندما رأت أن رفض مشروع المعاهدة يعيد الحالة السياسية الى ما كانت عليه قبل بدء المحادثات مع ثروت باشا ، وينضغ البلاد للعلاقة التي نشأت عن تصريح ٢٨ فبراير ، فأنارت لذلك الأزمة الخطيرة التي عرفت باسم « أزمة قانون الاجتماعات » في نفس اليوم الذي قدم فيه ثروت باشا استقالته الى الملك ، وأخبر اللورد لويد بذلك ، أي في يوم ٤ مارس ، لتواجه الحكومة الجديدة هذه الأزمة عند تأليفها . وكان بتأثير هذه الأزمة ، أن تأججت من جديد نيران الصراع الحزبي ، وأخذت الاستقالات تتوالى من وزارة مصطفى النحاس ، بينما كانت مؤامرة قضية سيف الدين ، وهي الحلقة الثانية من المؤامرة التي دبرت للدستور ، تنفجر للتشهير بالنحاس باشا . وعلى هذا النحو تصدع الائتلاف وانهار ، وكانت تلك هي التلة التي تذرع بها الملك فؤاد لإقالة النحاس باشا يوم ٢٥ يونية ، وتألفت وزارة محمد محمود باشا في نفس يوم إقالة النحاس باشا لتمثل الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وعلى يد هذه الوزارة جرى الدور التالي من أدوار المفاوضات .

كان هذا ما جرى من تفسير في مصر ، أما في إنجلترا ، فإن الظروف السياسية الداخلية هي الأخرى تعرضت لتفسير كبير . فقد جرت الانتخابات العامة في أواخر مايو ١٩٢٩ ، وأسفرت عن حصول حزب العمال على الأغلبية . فاستقالت وزارة المحافظين التي كان يرأسها المستر بلدوين ، وألف المستر مكدونالد ، زعيم حزب العمال ، وزارته الثانية في أوائل يونيه من ذلك العام . وقد تولى المستر آرثر هندرسون وزارة الخارجية فيها . وبذلك تمهد الطريق لمعالجة جديدة للقضية الوطنية ، لم تكن لتخطر ببال محمد محمود باشا وهو يمثل الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

فقد جاء تزارة العمال البريطانية في وقت كان المناخ السياسي العالمي بعد توقيع ميثاق السلام الذي عرف باسم «ميثاق كيلوج» - وهو الميثاق الذي أبعد فكرة الحرب بتمهد موقعه بأن تتم تسوية حشكلات علاقاتهم بالوسائل السلمية - يتيح لها الفرصة لعقد تسوية مع مصر ، تقدم فيها من التساهلات فيما يتعلق بالنصوص العسكرية ما تستطيع الدفاع عنه أمام البرلمان . وقد أفصحت عن سياستها الجديدة حين قامت بعد تأليفها مباشرة بأقصاء اللورد لويدي عن منصبه . وقد كشفت المناقشات التي دارت في مجلس العموم حول هذه المسألة ، عن أسباب تدل على اتجاه جديد نحو معالجة القضية المصرية يختلف عن الاتجاه الذي كان مسيطرا منذ مصرع السردار ، وهو الاتجاه الذي كان يعمل على تضيق الخناق على مصر ، ومحاولة صوغ التحفظات الأربعة في شكل معاهدة توافق عليها مصر ، كما جرى في مباحثات ثروت تشمبرلن وفي أزمة قانون الاجتماعات .

لذلك ، فلما أراد محمد محمود باشا تسوية القضية الوطنية بطريقة مبتكرة ، تضمن له البقاء في الحكم مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وذلك عن طريق «تجزئة المسائل المصرية» وحلها فرادى، لم يلق موافقة من الحكومة البريطانية ، وسئل عما « إذا كان يشاطر الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها ؟ » ، ولم يجد محمد محمود باشا مفر من القبول ، وبذلك بدأت مفاوضات محمد محمود - هندرسون (٣٥) .

بدأت مفاوضات محمد محمود - هندرسون في ظل رغبة مخطئة من الحكومة العمالية في تسوية القضية المصرية التي عجز عن حلها المحافظون . وقد انعكس ذلك على وجه الخصوص فيما يتعلق بموضوعات ، وهو الجيش المصري . ف فيما يختص بالوجود العسكري البريطاني في مصر ، وهو الوثيق الصلة بالجيش المصري - كما

رأينا - فيمقتضى المشروع البريطاني نفسه ، لم يعد للقوات البريطانية أن تبقى منتشرة في جميع أنحاء القطر ، بل نصت المادة الثامنة على أن تقيم هذه القوات « شرقى التل الكبير » . وقد طلب محمد محمود باشا تحديد موقع القوات البريطانية بخط الطول ٢٢ ، وهو يقع أبعد الى جانب الشرق من التل الكبير . فأجيب الى طلبه ، وتمدلت المادة التاسعة على هذا الاساس (٣٦) .

أما بالنسبة للفرض من وجود القوات البريطانية في تلك المنطقة ، فقد حدد المشروع البريطاني بأنه « لتسهيل وتحقيق » قيام بريطانيا « بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية » (٣٧) . وقد طلب محمد محمود باشا تعديل هذه المادة لتحديد أن المقصود « بالحماية » هو قناة السويس وحدها ، باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات الامبراطورية ، وذلك « لدفع زعم الفناء من بعض المعتمدين البريطانيين ، من أن مصر جميعها طريق أساسي للمواصلات البريطانية ، وبذلك ينتهي ان يكون للقوات المراقبة في منطقة القناة أى شأن أو أى غرض يتعلق بما عدا تلك المنطقة من جهات القطر » (٣٨) . وقد قبل الجانب البريطاني هذا الطلب .

أما بالنسبة للقوات المصرية ، فقد نصت المادة السابعة من المشروع ابريطاني على أنه « نظرا الى احتمال 'تعاون' العمال بين الجيش البريطاني والمصري ، يتعهد جلالة ملك مصر بأنه اذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب ، فان هؤلاء المعلمين يختارون من الرعايا البريطانيين فقط » (٣٩) . كما نصت المذكرة البريطانية عن الجيش ، على اثناء الترتيبات القائمة التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة ، وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، وأن تستبدل بذلك « بعثة عسكرية بريطانية » يفرض المشورة . ولكن المشروع البريطاني بنى تعيين هذه البعثة

المصرية على « ادراك الحكومة المصرية ما لتماثل التدريب وتشابه الأساليب من الأهمية العظمى فى الطوارئ » (٤٠) . والغرض من ذلك النص ، اخراج البعثة من أن يكون سبب إيفادها اختياريا وقتيا . وقد طلب محمد محمود باشا تغيير هذا التعليل ليصبح : « نظرا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى » ، وذلك حتى يكون إيفاد البعثة تطوعا واختيارا من الجانب المصرى لاعتبارات التدريب الوقتية ولا يكون إكراها له (٤١) . وقد قبلت الحكومة البريطانية اجراء هذا التعديل (٤٢) .

أما بالنسبة لتدريب القوات المصرية فى الخارج ، فقد نصت المذكرة البريطانية عن الجيش ، على أن ترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم من هذه القوات الى بريطانيا وحملها . ولم يعترض محمد محمود باشا على ذلك . وبخصوص تسليح الجيش ، فقد نصت المذكرة نفسها على أنه « لمصلحة التعاون الوثيق المشار اليه آنفا ، لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتهما عن طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتهما » ، وأن يتم توريد تلك الأسلحة أو المهمات من بريطانيا العظمى بوساطة الحكومة البريطانية كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك . أو على حد تعبير النص : « وتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد هذه الأسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك (٤٣) » .

وفى هذه المفاوضات ، فوُضعت مسألة السودان ، وطلب محمد محمود باشا عودة الجنود المصرية الى السودان عند تنفيذ المعاهدة . وقد وافقت الحكومة البريطانية على أن « تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أودلة مصرية الى السودان ، فى الوقت الذى سحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » ، وذلك « اذا تمكنت

المعاهدة بالروح الودية التي تفاوضنا بها في المقترحات « (٤٤) .
وكان الاتفاق أن تسحب القوات البريطانية من القاهرة عند اتمام بناء
الشكنات في الموقع الذي يستقل اليه القوات البريطانية (٤٥) .

يتضح من ذلك أن المطالب الوطنية في المسألة العسكرية قد
أحرزت تقدما نتيجة مفاوضات محمد محمود - هندرسون ، على أنه
يلاحظ مع ذلك ما يلي :

(أولا) أن محمد محمود باشا لم يمن نفسه كثيرا بتحديد أجل
• من لوجود القوات البريطانية في مصر • ومعنى ذلك استمرار الوجود
العسكري البريطاني الى ما لانهاية • وهذا أمر غريب في الواقع مع
جو الرغبة المظنة من جانب الحكومة انعمالية للوصول الى تسوية •
لان هذه المسألة - كما ذكرنا - لم تغب عن بال ثروت باشا ، رغم
تخاذله وتشدد تشمبرلن ، وأراد معالجتها ، ولو بشكل صوري ، عن
طريق العبارة التي أفلح في اضافتها الى صدر المادة السابعة من المشروع
النهائي ، وهي أن قيام بريطانيا بحماية طرق المواصلات الامبراطورية
انما هو الى أن « يحين الوقت لعقد اتفاق يمهّد بموجبه صاحب الجلالة
البريطانية الى ملك مصر بتحقيق هذه الحماية » •

(ثانيا) على الرغم من التقدم الذي تم احرازه بانتهاء الفكرة
التقديمية التي كانت تشبث بها بريطانيا ، بأن أرض مصر كلها طريق
أساسي للمواصلات الامبراطورية ، وقبولها وجود القوة العسكرية
البريطانية في منطقة القتال وحدها ، الا أن النص على أن النرض من
هذه القوة هو « حماية قناة السويس » ، قد جعل مسئولية الدفاع عنه
تقع على عاتق القوة العسكرية البريطانية ، مع أنه جزء من الأراضي
المصرية ، ومن المفروض أن تقع مسئولية الدفاع عنه على عاتق الجيش
المصري • ونلاحظ أن مشروع الوفد الذي تقدم به للجنة ملنر في ١٧
يوليه ١٩٢٠ قد أناط مهمة الدفاع عن قناة السويس بالجيش المصري ،

وجعل مهمة القوة العسكرية البريطانية « مساعدة » الجيش المصرى فى هذا الدفاع . ومن الغريب أن المذكرة البريطانية عن الجيش ، فى المقترحات التى توصل إليها محمد محمود - هندرسون ، قد قلبت الآية . فقد وصفت الجيش المصرى بأنه هو الذى سوف يدعى « لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية » ، أو على حسب النص الذى ورد فى المذكرة : « القوات المصرية التى يجوز - إذا تحققت لسوء الحظ الظروف المشار إليها فى صدر المادة السابعة من المعاهدة (اشتباك أحد الطرفين فى حرب) - أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية » (٤٦) .

وتعتبر الإشارة الى المادة السابعة فى النص السابق الذكر الذى ورد فى المذكرة عند الكلام عن معاونة القوات المصرية للقوات البريطانية ذات مغزى ، لأن مطلع هذه المادة يقول : « اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب ، فلن الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفة حليف » ، وينحصر دور مصر فى هذه الحالة ، حسبما حددته هذه المادة فى بذل كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية بما فى ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات ، (ولا شئ عن استخدام القوات المصرية) ، ومعنى ذلك أن هذه المعاونة هى فى الحقيقة فى حالة اشتباك انجلترا ، وليس مصر ، فى حرب ، لانه لا يتصور ان تكون مصر هى المشتبكة فى الحرب وينحصر دورها فى الحدود السالفة الذكر فقط دون استخدام جيشها ، ومن ثم ، فإن الكلام عن معاونة القوات المصرية للقوات البريطانية الحليفة ، فى النص الآخر الذى ورد فى المذكرة الخاصة بالجيش ، مع الإشارة فى الوقت نفسه الى المادة السابعة ، لا يمكن الا أن ينصرف الى أن هذه المعاونة هى فى الحالة الأخرى ، أى فى حالة اشتباك مصر نفسها فى الحرب ، وإلى أن دور القوات المصرية

فى هذه الحالة ، هو معاونة القوات البريطانية ، وليس العكس ، مع أن هذا العكس هو الذى يتفق مع استقلال مصر وسيادتها .

(ثالثاً) لم تتضمن المقترحات تعديداً لعدد القوات البريطانية التى ستربط لحماية القناة ، بل ترك تقدير ذلك للحكومة البريطانية ، فنص على أن يرخص ملك مصر لملك انجلترا أن يضع فى الأماكن التى يتفق عليها من القوات المسلحة « ما يرى ضرورته لهذا الغرض » . وتأثير ذلك على الجيش المصرى واضح كما ذكرنا ، فكلما زادت القوات البريطانية ، كلما قلت الحاجة الى القوات المصرية .

(رابعاً) على الرغم من أن المقترحات قد تناولت مسألة السودان دون المشاريع السابقة التى ارجأت مسألة السودان الى اتفاق آخر ، إلا أن النص الخاص بعودة الجيش المصرى الى السودان وهو قول وزير الخارجية البريطانية : « اذا تفتت المعاهدة بالروح الودية ، فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان ، فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » ، كان نصاً ضعيفاً لحد كبير ، وقد أثار نقد الوطنيين . فقد كتب الأمير عمر طوسون يقول : « ان ارتكائبنا على روح العطف ، وعد رجوع الجيش المصرى الى السودان «اقتراحاً» ؛ يفحص بهذا الروح ، ثم مسح هذا الجيش وتفسيره بأورطة مصرية ، وتقييد عودتها الى السودان بالوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة - تلك أمور تذكّرنا من الآن بأن الانجليز ليسوا خالصى النية حتى فى اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة فى نظرنا » (٤٧) .

(خامساً) ويمتبر الكسب الحقيقى بالنسبة للجيش المصرى هو ما تم التوصل اليه من انتهاء الترتيبات التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصاته ، وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، وان كان هذا النص لا يلغى منصب المفتش العام ومساعديه

بل يلغى اختصاصاتهم فقط . ولكنه مع ذلك كان يعنى الفناء سيطرة المفتش العام ومساعديه بهذه الاختصاصات على الجيش المصرى .

ثالثا - الجيش فى مفاوضات النحاس - هندرسون

عاد محمد محمود باشا الى مصر ، بعد أن ارسل الى المستر آرثر هندرسون بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٢٩ رسالة يذكر فيها أنه يدرك أن هذه المقترحات تمثل أقصى ما يمكن للمستر هندرسون أن يشير على حكومته بقبوله . وكانت الحكومة العمالية قد أوضحت لمحمد محمود باشا فى مناسبات عدة ، اصرارها على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية ، وبلغت ذروة اصرارها عندما صاغت المشروع على أنه مقترحات بعد أن كان قد صيغ من قبل على أنه مشروع معاهدة . ويرجع الفضل فى هذا الموقف الى مكرم عبيد الذى كان فى ذلك الحين قد أوفد من قبل الوفد الى لندن ، ليقود حملة دعاية نشطة دفاعا عن الحياة النيابية وضد حكومة محمد محمود باشا . وتمثل نجاحه فى هذه الحملة ، عندما صرح له المستر هندرسون بأن هذه المقترحات انما قصد بها أن تعرض على الشعب المصرى لتكون أساسا لمعاهدة تعقد بين الدولتين، وتتولاها حكومة مصرية وليدة انتخابات حرة من كل قيد ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه . وكان معنى ذلك أن وزارة محمد محمود باشا قد آن لها أن تستقيل لتحل محلها وزارة تجرى الانتخابات تنهيدا لعودة الوفد الى الحكم .

على أن خطة محمد محمود باشا كانت أن يجعل الوفد على اعلان رأيه فى المقترحات . فاذا أعلن الوفد رفضه لها خسر علاقاته مع حكومة العمال ، وإذا قبلها ، كسب محمد محمود باشا فخرا لا ينساه منصف ، اذ يكون قد نجح فى حل القضية الوطنية ، وعندئذ يمنحه الشعب الثقة فى الانتخابات (٤٨) . على أن الوفد ، وقد أدرك ذلك ، رفض أن يدلى برأيه فى المقترحات « الا تمت قبة البرلمان المنتخب انتخابا

صحيحاً . وأكد أنه « لا يمكن أن تكون هناك انتخابات حرة تنقيا حياة نياية صحيحة ، ما دامت هذه الوزارة قائمة . فيجب أن تزول إذن وتفسح الطريق لارادة الأمة الحقيقية » (٤٩) . ولما كانت علاقة محمد محمد باشا بالملك فؤاد في ذلك الحين على غير ما يرام ، فقد اضطر محمد محمود باشا الى تقديم استقالته ، وعالقت وزارة محايدة برئاسة عدلى باشا لاجراء الانتخابات كخطوة أولى لاعادة الحياة الدستورية . وأسفرت الانتخابات التي أجرتها عن فوز الوفد بأغليته الممهودة ، وتولى النحاس باشا الوزارة الجديدة في أول يناير ١٩٣٠ باعتباره زعيم الأغلبية (٥٠) .

عادت الحياة النياية ، ولكن الوفد لم يبد رأيه في المقترحات تحت قبة البرلمان كما أعلن ، بل استصدر قرارا منه بتفويض الحكومة في مناقشة المقترحات مع الحكومة البريطانية . وبناء على ذلك قرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد المتفاوض برئاسة النحاس باشا وعضوية كل من واصف غالى باشا وعثمان محرم باشا ومكرم عبيد أفندى ، وأرسل النحاس الى المستر هندرسون يخطره بأنه سيكون تحت تصرفه ابتداء من آخر أسبوع في شهر مارس ، وتم أول اجتماع فعلا في ٣١ مارس ١٩٣٠ (٥١) .

وقبل أن نعرض النتائج التي أسفرت عنها المفاوضات بخصوص الجيش المصرى ، يحق لنا أن نسجل أن النحاس باشا كان في هذه المفاوضات المناضل الصلب ، والمفاوض المحنك ، والسياسى البارع ، وقد مكنته هذه الصفات من تصحيح كثير من العيوب التي ودرت في نصوص المقترحات التي أسفرت مفاوضات محمد محمود - هندرسون .

فقد اتجه نضال النحاس باشا الى تحقيق الأهداف الآتية :

(أولا) تحديد أمد الوجود العسكري البريطانى في مصر ، ووضع الضمانات الكفيلة بانهاؤه في فترة معينة . وكانت لفكرة انتحاس

في حاجة الانجليز أثناء المفاوضات ، تقوم على أنه مادام أن انجلترا
تذرع في ابقاء قواتها في مصر بحماية قناة السويس ، وما دام
أنها تبنى حجتها في ضرورة وجود هذه القوات على أن القناة ذات
أهمية قصوى لمصالحها الامبراطورية ، وعلى أن الجيش المصري عاجز
عن القيام بهذه الحماية ، فإن القوات البريطانية في مصر تفقد مبرر
بقائها تلقائيا بوصول الجيش المصري الى درجة القوة الكافية لحماية
القناة .

ومعنى ذلك أن الجيش المصري قد أصبح يحتل لأول مرة - منذ
بداية الدور الأول للمفاوضات في عام ١٩٢٠ - المقام الأول في قضية
السلام والاستقلال إذ أصبح يبنى على بلوغه درجة الأهمية للدفاع عن القناة
جلد القوات البريطانية في مصر .

وقد بدأت معالجة النحاس باشا لهذه النقطة بأن ضمن مشروعه
الأول الذي قدمه يوم ٢ ابريل سنة ١٩٣٠ نصا يحدد مدة بقاء القوة
العسكرية البريطانية على القناة باسم المحافظة بأنه : « الى أن يحين الوقت
الذي يصبح فيه الجيش المصري في حالة يستطيع معها أن يصد
بمفرده أى اعتداء على قناة السويس حتى يصل مدد الحليف » . ولم
يمترض الجانب البريطاني على المنطق الذي أمله هذا النص ، وانما
أخذ يصوغه في الشكل الذي يجعل الحكم على مقدرة الجيش المصري
على دفع العدوان في يد انجلترا ذاتها . ففي النص الذي اقترحه لهذا
الغرض ، افتتحه بهذه العبارة : « الى أن يحين الوقت الذي يتفق
فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع
معه ، بموارده الخاصة ، أن يصد هجوما على القنال حتى يصل مدد
الحليف .. الخ » . ومعنى ذلك أنه جعل هذه المسألة محل اتفاق
بين الطرفين ، فإذا لم تتفق انجلترا ، بقيت القوة العسكرية البريطانية
في مكانها . لذلك أوضح النحاس بصرح العبارة أن « هذا النص لا
يمكننا قبوله ، لأن الحد الفاصل هو مقدرة الجيش المصري على دفع
الاعتدى الى حين وصول المدد ، وهذه حالة فعلية يجب أن تكون وحدها

الحكم فى هذا الأمر ، لا أن يتل معلقا على اتفاق الطرفين • وما دعنا
مما مشيعين بحسن النية والاخلاص الكامل للمعاهدة ولتنفيذها ، فلا
أظن مطلقا أن شيئا من الخلاف سيقع بيننا على ذلك • وإذا فرضنا ووقع
على غير انتظار هذا الخلاف ، فمرجع الأمر الى القاعدة العامة التى نصت
للمعاهدة على اتباعها عند كل خلاف ، وهى الرجوع الى عصبة
الأمم » :

وقد فوجئ المستر هندرسون بالاقترح الجديد الذى يضع
الحكم فى يد عصبة الأمم ، وقال معترضا : « لا أظن أن فى القاعة رجلا
أكثر منى احتراما وتأييدا لعصبة الأمم ، ولكن لا يمكننى عند البت
فى مسألة شران الامبراطورية ، أن اوافق على الذهاب الى العصبة
بل هذه مسألة يجب أن نبت فيها معا بصفتنا حليفين » : (٥٢) •

وفى مساء ذلك اليوم ، عقد اجتماع بين المستر هندرسون ومكرم
عبيد ، وتعرض الحديث لمدة بقاء الجيوش البريطانية فى منطقة قناة
السويس ، فافهم مكرم عبيد للمستر هندرسون أن الوفد المصرى « لا
يمكن أن يقبل بقاء الجيوش البريطانية الى مدة غير محدودة » ، وقال
ان النص الذى وضعه الوفد ببقاء الجيوش البريطانية حتى يتمكن
الجيش المصرى وحده من صد الهجمة الأولى على قناة السويس « نص
حيوى لا يمكن التنازل عنه » • وقد وعد المستر هندرسون بأن ينظر
فى هذا الأمر بعين الاعتبار • ولكنه لم يف بوعده ، لأن المادة البديلة
التي اقترحها الوفد البريطانى يوم ١٥ ابريل لم تغير فى هذا الصدد
فعاد النحاس وأعلن اصراره على رفض أن يكون الحكم خاضعا لاتفاق
الطرفين ، لأن المسألة مادية يفصل فيها الواقع • فسأله المستر هندرسون :
« هل تريدون أن تأخذونا الى عصبة الأمم ؟ » • ان هذه المسألة
التي تقولون أنها مسألة واقع ، ستكون مثارا لمناعب كثيرة • وقد
تقولون بعد سنتين فقط ، وقبل انشاء الشككات ، انكم أصبحتم على
تأهبة الاستعداد • • لماذا لا تريدون أن تأخذوا رأينا فى أمر استعدادكم ؟

الإلتقون بنا » • ثم أخطر النحاس بأنه سيعرض الأمر على مجلس الوزراء البريطاني جنبا الى جنب مع مسألة السودان (٥٣) •

وفى مساء نفس اليوم ، عند اجتماع الوفدين ، أبلغ المستر هندرسون الوفد أن مجلس الوزراء البريطاني قد أجمع على رأى الوفد البريطاني المفاوض برفض تحمل مسئولية حذف عبارة « باتفاق الطرفين » من المادة التاسعة الخاصة بالنقطة العسكرية ، وهو الحذف الذى قام به الوفد المصرى • وهنا رد النحاس باشا قائلا ان الوفد بدوره « لا يستطيع بأى حال قبول عبارة « باتفاق الطرفين » ، ولقد ذهبنا الى آخر المدى الذى نستطيع معه أن نقبل نقطة عسكرية ، وبغير ذلك لاستطيع مطلقا أن قبلها • أما الأسباب فقد ذكرناها من قبل ، ولا حاجة للرجوع اليها » • فرد المستر هندرسون قائلا : « انى لى غاية الأسف لسماع القرار الذى وصل اليه المفاوضون المصريون بخصوص المادة ٩ ، لأننا اذا قارنا ما انتهت اليه هذه المادة بالنص الأصلي الموجود فى المقترحات، لوجدنا أننا تنازلنا تنازلا كبيرا فى كثير مما كنا نطلبه • فيستحيل علينا الآن أن نقبل تنازلا آخر بالموافقة على حذف عبارة « باتفاق الطرفين » خصوصا بعد قرار مجلس الوزراء الاجماعى • فاذا لم يعد الطرف المصرى النثر فى قراراته ، لايسعنى الا أن أعلن انتهاء المفاوضات »

عند هذا الحد الذى تهدد المفاوضات بسبب النقطة العسكرية، رأى النحاس الاتصال برملته فى مصر للاستشارة (٥٤) • وعندما استؤثفت المفاوضات ، قدم الوفد يوم ٥ مايو ١٩٣٠ مشروع الثانى وقد أصر على حذف العبارة المذكورة ، وعلى الالتجاء الى عصبة الأمم ، ولكنه قدم حلا وسطا يزيل الاعتراضات البريطانية ، فقد نص على أنه اذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا ، لأن القوات المصرية أصبحت فى حالة تستطيع فيها أن تكفل بمفردها حرية الملاحة على القناة وسلامتها

الثامنة ، فان ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم » .
على أنه لما كانت المادة الرابعة عشرة من المشروع قد حددت المدة
التي يحق لمصر فيها الالتجاء الى عصبة الأمم ، بأنها بعد انقضاء مدة
عشرين سنة ، فقد تضمن نص المادة التاسعة السالفة الذكر ، أن جواز
العرض على عصبة الأمم عند قيام خلاف بين الطرفين ، هو « عند
هاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة الرابعة عشرة » (٥٥) . وقد
قبل الجانب البريطاني هذا النص ، وكانت هذه الصيغة هي التي تضمنها
المشروع النهائي للمعاهدة الذي تم الاتفاق عليه ليلة ٨/٧ مايو فيما
عدا مادة السودان (٥٦) .

(ثانيا) كانت المسألة الثانية التي وقف فيها النحاس موقفا صلبا،
هي حذف ما ورد في مقترحات محمد محمود — هندرسون من أن
القتال هو فقط « طريق ضروري للمواصلات بين أجزاء الامبراطورية
المختلفة » . وقد أثار هذا الحذف اعتراض الجانب البريطاني الشديد .
فقد أوضح المستر هندرسون أنه « اذا قبلنا هذا الحذف ، فقد تهيم
بأقنا أغلفنا وجهة نظر المستعمرات » . ولكن النحاس أجاب بأنه انما
استبدل بهذه العبارة عبارة أخرى « تبين الغرض الأصلي ، وهو الدفاع
عن القناة ، وفي ذلك ما ينفي بجميع الأغراض ، لأن الدفاع عن القتال
يهم مصر . إذ هو جزء من أراضيها ، ويهم إنجلترا ، ويهم العالم
أجمع ، نظرا لما هو مقرر في اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ من أن
القتال يجب أن يكون على الحياد المطلق سواء في زمن السلم أو الحرب
ومنصوص في هذه الاتفاقية على أنه ليس لدولة من الدول مطلقا أن
تستفيد من معاهدة تعقدتها مع إحدى الدول ، بالنص على أن لها مزايا
خاصة في القتال » . وبريطانيا موقعة على هذه المعاهدة . فاحتراما لذلك
حذفنا عبارة المواصلات الامبراطورية ، اكتفاء بتحقيق الدفاع عن القتال
وهو الغرض الأصلي . والقتال كما قلت طريق مواصلات عالمي » .

وقد رد المستر هندرسون قائلا : « ولكنكم لا يمكنكم أن تمنعوا من أن نقول أن هذا مهم الامبراطورية . فيجب أن يكون هناك نص كهذا ، لأنني أخشى ما يقوله لنا استراليا ونيوزيلندا ، نحن لا نقول انه ليس طريقا هاما للعالم ، ولكن نقول انه ضروري لنا » . ثم أشار المستر هندرسون الى أنه سبق أن قدم بعض التنازلات البريطانية في سيل. تأكيد السيادة المصرية ، « فما نطلبه منكم مقابل ذلك ليس بالشيء الكثير ، لئذ هو مجرد الاعتراف بأن القتال طريق حيوي للمواصلات الامبراطورية ، وهذه حقيقة لا شك فيها ، فنحن لم نطلب منكم الاعتراف بحقيقة واقعة ، وانكم لتجدون مثل هذا الطلب في كل مفاوضة سابقة . فما الضرر اذا اعترفتم لنا بأن القتال شريان ضروري في المواصلات الامبراطورية ؟ . اذا قبلتم ذلك ورأيتم لادخال بعض التعديلات على العبارة ، فلنكم أن تترحوا صيغة أخرى ، ويمكن للجنة التحرير أن توافق الى صيغة ترضى الطرفين » (٥٧) . وقد تم الاتفاق بالتفعل على صيغة تجمع هذه الصفات للقتال ، وهي التي وردت بصدر المادة التاسعة من مشروع المعاهدة النهائي ، ونصها ما يلي :

« بما أن قتال السويس ، الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر ، هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات ، كما هو أيضا طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية . » الخ (٥٨).

(ثالثا) أمر النحاس باشا على أن مسئولية الدفاع عن القنال تقع على عاتق الجيش المصري، وأما مسئولية القوة العسكرية البريطانية فهي معاونة الجيش المصري في هذا الدفاع . وقد كان هذا الرأي محل مناقشات محتدمة أثارها الجانب البريطاني . فقد ذكر اللورد طومسون أن مصر « ليست قادرة في الوقت الحاضر على الدفاع عن القنال . لذلك يجب والحالة هذه أن تظل مسئولية الدفاع عن القنال واقعة علينا وحدها » . وقد رد النحاس قائلا : « ما هي غايتكم ؟ أليست

ضمان الدفاع عن قناة السويس ، ان الغاية التي تشدونها تتوافق بقيام مصر بالدفاع عن القتال . وقيام بريطانيا بمساعدتها على ذلك . ان بريطانيا ليست هي المسئولة وحدها عن الدفاع عن القتال ، بل هذه المسئولية واقعة علينا أولا ، وعليها ثانيا بصفتها حليفة مساعدة لنا » (٥٩) ثم قدم النحاس صيغته للمادة التاسعة وفيها أن « الدفاع عن قناة السويس ، الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر ، يقع على عاتق مصر دون سواها » ، وأن الغرض من الترخيص لبريطانيا بوجود قوة عسكرية بريطانية في مكان القتال هو « لمساعدة القوات المصرية الموكول اليها الدفاع عن القتال » .

على أن المستر هندرسون عاد فسجل اعتراضه قائلا : « ذكرتم أن الدفاع عن القتال يقع على مصر دون سواها . واللجنة في الظروف الحالية لا يمكن أن توافق على ذلك » . وقد رد النحاس قائلا : « أما أن الدفاع عن قناة السويس يقع على عاتق مصر دون سواها ، فاني ارى أنه لا شبهة في ذلك ، لأن مصر مسئولة وحدها عن الدفاع عن كل أراضيها ، وما القتال الا جزء من هذه الأراضي ، فهي مسئولة وحدها وبالذات ، عن الدفاع عن هذا الجزء كذلك . ولكن يأتي الى جانب هذا شيء آخر ، وهو مساعدة الحليفة بمقتضى المحالفة . فبريطانيا العظمى تساعدنا في الدفاع عن الأراضي المصرية ، وعن هذا الجزء من هذه الأراضي بصفة خاصة . ولقد رخصنا لها بنقطة عسكرية لتساعدنا على ذلك . . وما يدل على أننا أصحاب الحق في الدفاع عن القتال ، انكم متفقون على أننا نحن الذين نرخص لكم بأن تعسكروا في منطقة منه ، ولو لم تكن أصحاب الحق لما رخصنا » . ثم استطرد قائلا : انه لا يستطيع أن يوافق على وجهة نظر اللورد طومسون (أحد المتفاوضين البريطانيين) التي تقول بأن بريطانيا وحدها هي المسئولة عن القتال ، بحجة أن الجيش المصري غير مستعد للقيام بهذه المهمة ، «لأننا لا نستطيع أن نتخلى عن أول واجب لنا ، وهو الدفاع عن بلادنا

وعن القتال الذي هو جزء من أرضنا ، وستكون حليفنا بريطانيا الى جانبنا لتساعدنا على هذا الدفاع . لذن يجب أن يكون مفهومنا هذا الأساس ، وبغيره لا يمكن فهم المعادلة » .

هنا قال المستر هندرسون : « تطالبون أن نعرف لكم بأن الدفاع عن القتال واقع على عاتق مصر وحدها . فهل معنى هذا أننا سنكون هناك بصفة قانونية ولمدة محدودة ؟ كنت أظن أن تطالبوا أن تتعاون جيوشكم مع جيوشنا في الدفاع عما نعتزفون بأنه طرق مهم للمواصلات الامبراطورية ، ولكنكم تركتم في نفوسنا أثرا هو أنكم لا تريدون أن تعاملونا الا بكل شح وبخل ؛ ولا شك أن هذا الأمر سيكون عاما في الرأي العام في هذه البلاد اذا انتشر خبره ؛ » . فرد النحاس قائلا : « ما الذي يؤخذنا عليه المستر هندرسون ؟ الا أننا نقول ان الدفاع عن القتال يقع على عاتق مصر ، وان القوة الانجليزية تساعدنا على ذلك . وهل يريد أن قلب الحقيقة وتقول ان مسئولية الدفاع ليست واقعة علينا ، تلك المسئولية الأصلية الطبيعية التي لا يمكن أن تتخطى عنها بحال من الأحوال » .

ولكن المستر توم شو رد على النحاس قائلا : اننا نشعر أنكم تريدون وضعنا في مركز وضع مهن ، وأنا لسنا في منطقة القتال الا كبيادق الشطرنج في أيديكم » ؛ واشترك في الهجوم اللورد مانسفيلد قائلا : « يخيل الى أنكم تريدون ألا يقر البرلمان هذه المعاهدة ؛ » (٦٠) . وأخيرا تم الاتفاق على صيغة تضمنها المشروع النهائي ، وتنص على أن الغرض من وجود القوات البريطانية هو « لضمان الدفاع عن القتال بالتعاون مع القوات المصرية . . ولا يكون لوجود هذه القوات صفة الاحتلال مطلقا ، ولا ينطى بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » .

(رابعا) كانت النقطة الرابعة التي أصر عليها النحاس هي .

مرابطة الجيش المصرى على القتال ، وتحديد مكان القوة العسكرية البريطانية بموقع واحد فقط على القتال . وبالنسبة للنقطة الأولى ، وهى مرتبة على الاعتراف للجيش المصرى بمسئولية الدفاع عن القتال ، فقد قبلها المستر هندرسون دون جسدل كثير . فقد ورد بملخص المحادثات التى دارت مساء يوم ٨ أبريل ١٩٣٠ بمنتدى هايدبارك بين المستر هندرسون ومكرم عبيد هذه العبارة : « وجاء فى كلام الأستاذ مكرم أن الجيش المصرى سيرابط على قتال السويس للدفاع عنه ، فسلم المستر هندرسون بذلك » (٦١) .

أما بالنسبة للنقطة الثانية ، وهى حصر مكان القوة البريطانية فى موقع واحد ، فقد كان مشروع الوفد الأول الذى قدمه النحاس باشا يوم ٢ أبريل ١٩٣٠ يقضى بأن يكون مكان هذه القوة « فى بور فؤاد وبجوارها » . ولكن هذا التحديد لقي معارضة شديدة من الجانب البريطانى . فقد ذكر المستر توم شو أن بور فؤاد « محاطة بأرض رطبة ورمل طرى وبها ذباب الرمال والناموس » ، وقال اللورد طومسون أن « التجارب قد دلت على أن القتال لا يمكن للدفاع عنه من جهة واحدة ولا من نقطة واحدة . فيجب توزيع الجيوش » .

وقد رد النحاس باشا على اعتراض المستر شو قائلا : أن القصد ليس بـ « بور فؤاد » بل ضواحي بور فؤاد وهى متسعة اتساعا كبيرا . وأما الناموس فموجود فى القطر كله وأما ذباب الرمال فغير موجود . ثم انتقل الى الرد على اعتراض اللورد طومسون فقال : « ان النقطة العسكرية التى ترخص بها ، ليست هى التى تقوم وحدها بالدفاع ، بل ستكون للمساعدة على الدفاع . أى أن الجيش المصرى سيكون موجودا أيضا .

والنقطة العسكرية موجودة فى وقت السلم احتياطا لدوره خطر

مفاجيء ، والجيش المصرى مع هذه النقطة العسكرية يمكنه أن يدافع.
دفاعا جديا عن القتال ازاء هذا الخطر ، حتى يأتى المدد الانجليزى.
بحكم المحادثة » .

على أن الجانب البريطانى لم يلبث أن قدم نصا لهذه المادة يحدد فيه مكان القوات البريطانية بأنه « فى جوار بور سعيد وبور قؤاد والاسماعيليه والسويس أو غيرها من الأماكن التى يتفق عليها » . ولكن النحاس لم يوافق على ذلك ، فقد قرر أن المساعدة البريطانية لمصر « تكفى فيها كل الكفاية قوة واحدة توضع فى موقع واحد بالقرب من القتال » . ثم عرض على الجانب البريطانى أن يختار موقع القوة البريطانية : اما فى بور قؤاد واما فى القنطرة شرق القتال . ولكن اللورد طومسون رد بأن « فكرة حصر الجيوش فى بقعة واحدة لا يمكن بحال من الأحوال أن تنهى بالمرام ، لأنه لا يمكن وضع طائرات بحرية فى القنطرة ، وانما مكان هذه الطائرات فى طرفى قناة السويس كما أنه لا يمكن ايجاد طائرات برية فى بور قؤاد الا بعد التجفيف » . وقد رد النحاس قائلا ان « الفكرة الأصلية العملية فى الموضوع هى ، كما قال وزير الحربية ، معرفة أحسن الوسائل للدفاع عن القتال . ولا شك فى أن أحسن وسيلة للدفاع عن القتال هى أن يقوم الجيش المصرى بما يستطيع القيام به ، وأن يقوم الجيش الانجليزى بما لا يستطيعه الجيش المصرى » . ثم قال النحاس : « ها نحن أولاء نرخص لكم بوجود قوة انجليزية فى منطقة القتال ، وهو ما لم يكن فى حساباتنا ، ولا نحن على يقين تام من أن الأمة توافق عليه بالرغم من أنه لن تكون لهذه القوة صفة الاحتلال » . ثم طلب أن يكون فى يد الوفد بيان صريح عن مكان النقطة العسكرية ، « لأن هذه مسألة حيوية . وقد كان المصريون على الدوام شديدى الاحساس بالنسبة لبقاء الجنود الانجليزية على أرض مصر » . وقد رد المستر توم شو قائلا : « اتنا لا نقتل من شأن مصابكم ، فأرجو ألا تقتلوا من شأن مصابنا » .

سنسحب جنودنا من القاهرة وسيتمى الاحتلال ، واتم تعترفون معنا
بضرورة الدفاع عن القنال ، ونحن من جهتنا نقول لكم عن علم وخبرة ،
أن النقطة التي اخترناها هي وحدها الملائمة لذلك » (٦٢) .

وقد فند النحاس مسألة الدفاع عن القنال من طرفيه ، فقال ان
فاحيتى القنال مفتوحتان لبوارج بريطانيا وبوارج الدول ، كما ان
الجيش المصرى المكلف أصليا بالدفاع عن القنال كافية ، مع المساعدة
التي تقدمها القوة البريطانية ، للفرض المقصود » . ثم قال ان الدفاع
عن القنال يجب أن يكون من الجهة الشرقية لا الغربية ، لأن الجهة
الشرقية هي التي يخشى على القنال من غاراتها » . وقد رد اللورد
طومسون قائلا : « لا يمكننا الدفاع عن القنال بوضع الجنود في
القنطرة . لأننى أعتقد أن هذه أسوأ منطقة يمكن الدفاع منها ، ولا
يستطيع الجنود أن يحاربوا وظهورهم الى العائط ، اذ القنال خلف
ظهورهم ، فالانسحاب عسير » . ثم تعرض لما أثاره النحاس من أن
الجيش المصرى المكلف أصلا بالدفاع عن القنال كاف ، مع المساعدة
البريطانية ، لأداء هذه المهمة ، فقال أن هذا الجيش « غير مستعد للقيام
بهذه المهمة الآن » . فاذا كانت علينا هذه المسؤولية الخطيرة ، وجب أن
نكون في مركز يساعدنا على هذا الدفاع » . وقد رد النحاس قائلا :
« ان اللورد طومسون يبنى حجته على أساس أن جيشنا غير مستعد
لهذه المهمة ، وينسى أن لنا جيشا تحت ادارة رجال مسئولين منكم ، ولا
يمكن مطلقا تجريده من كل مقدرة على الدفاع . وكل ما تقوله هو
أنه في الوقت الحاضر غير مستعد وحده لأن يقوم بهذا الدفاع . ولذلك
فرخص لبريطانيا العظمى أن تكون معنا » .

وهنا وجه اللورد طومسون هذا السؤال للنحاس باشا : ولماذا لا
تضعون أتم الجيوش المصرية في جهة القنطرة ؟ . ان لدينا الآن مطارات
في أبى قير والاسكندرية ومصر الجديدة ستركها لكم ، ولدينا محلات

لنزول الطائرات في السويس وبور فؤاد : كذلك أبدى المستر هندرسون حيرة لموقف المتفاوضين المصريين قائلا : « انا عندما تمهدنا بإتهاء الاحتلال وإخراج الجنود الانجليزية من مواقعهم الحالية ونقلها الى جوار القتال ، خطونا أكبر خطوة يمكن لأية حكومة في هذه البلاد أن تخطوها . ولكننا عندما فعلنا ذلك كنا واثقين من أنه لا تعطى لنا فقط أحسن الوسائل للدفاع عن القتال ، بل تمنح لنا بكل كرم وسخاء : » . وقد رد النحاس على هذا المن بين مثله . فقد أبدى أسفه الشديد لعدم فهم « نياتنا الحسنة على حقيقتها ، وأن ما نقوم به لمقابلة المستر هندرسون في روح مقترحاته ، لا يقدر التقدير المناسب له ، على الرغم من هذا التساهل العظيم الذي جئنا به ووضعناه أمامكم من أول محادثاتنا ، وهو أننا نرخص بوضع نقطة عسكرية بريطانية على القتال » . ثم قال النحاس : « نحن لا يمكننا أن نواجه بلادنا بأن ترك طول القتال لكم تحتلوه بجيوشكم » . وقد غضب المستر هندرسون لهذا الإصرار ، وقال ان الموقف الذي يقفه النحاس لا يتفق مع ما عرض عليه (النحاس) منذ أكثر من سبعة أشهر (مقترحات محمد محمود - هندرسون) ، « فان كنتم غير راضين عنه كان ينبغي أن تصرحوا بذلك من قبل . ان مقترحاتنا كانت معروضة كل هذا الزمن الطويل ولم يعترض عليها أحد . وحاولنا أن نعرف رأيكم فرفضتم اجابتنا ، وقتلتم انكم لم تعرضوا مقترحاتي على الشعب المصري في الانتخابات محافظة عليها . والآن أراكم ترفضون جزءا منها ، فمن حقي كذلك أن أرفض ما تقترحون » . ثم مضى المستر هندرسون يقول : « أرجو أن تذكروا أننا وضعنا كل أوراقنا على المائدة ، ولم يتحدا أحد في السبعة الأشهر الأخيرة . وهي قد فاقت كل ما تقدمها » . وهنا رد النحاس قائلا : « نحن الذين حينئذ ، فلم يتحدا أحد . وقد عملنا ذلك عمدا لتفادي صعوبات كثيرة ، ولولا ذلك لرفضها الرأي العام المصري » . فقال المستر هندرسون : « قدرك ذلك . ولكن لو أن

الرأى العام المصرى رفض مقترحاتى ، فان المسئولية ما كانت تقع
الا عليه » : (٦٣) •

على هذا النحو احتدم الخلاف حول المكان الذى تمسك فيه
القوة البريطانية • وفى مساء يوم ١٥ ابريل قبل النحاس باشا اقتراحا
بريطانيا بأن يكون « جوار الاسماعيلية مكانا للمنطقة العسكرية » فى
مقابل التسليم بالمطالب المصرية الأخرى فى المدة التاسعة • ولكن
الجانب البريطانى عندما قدم نص المادة أضاف الى عبارة
«جوار الاسماعيلية» عبارة « منطقة شمال السويس » (٦٤) • فاعترض
النحاس على ذلك قائلا ان المكان الأخير « زائد عن حاجتكم ، فنحن
محتاجون اليه للجيش المصرى » • فرد المستر شو بأن «شمال السويس
فيه متسع للجيش المصرى والبريطانية دون أن يكون هناك اتصال
بين الجيشين » • وهنا سأل المستر هندرسون : « كم يلزمنا من الجنود
فى هذه المنطقة ؟ » • فرد المستر شو قائلا : « عدد الجيش الآن عشرة
آلاف ، ونستطيع أن نستغنى عن ألفين ، فيبقى ثمانية آلاف ، وهو أقل
عدد ممكن لتنفيذ واجباتنا فى هذه المعاهدة • أما بور فؤاد، فلن يكون
فيها أكثر من خمسين جنديا • • فاذا شاء المصريون أن يمسكوا فى
السويس فلا مانع من أن تتحرك صوب الشمال عند الرمل الصلب » •
وقد رد النحاس بقوله : ان المستر شو قد « سبق أن قال ان الدفاع عن
القنال يستلزم أن يكون الجيش فى وسطه • وكل ما كان يطلبه فرق
ذلك هو نقطة لنزول الطائرات فى بور فؤاد ، ومكان لنزولها فى
السويس • وقد قبلنا نقطة الاسماعيلية ، وكنا قبل ذلك نرى أن نحفظ
بها • كما قبلنا نقطة نزول الطائرات فى بور فؤاد • أما السويس فيجب
تركها لطائراتنا • لقد ذهبنا الى حدود ببسطة ، فيجب أن يكتفى
بالاسماعيلية ، ونحن من جانبنا نرى أن العدد فوق ما يلزم ، ولكننا
ترك هذه المسألة مؤقتا ، ونرى الا تمسكوا بنقطة شمالى السويس
التي تطلبونها اليوم ولم تكن فى حساباتنا قبل الآن » • وقد رد اللورد

طوئسون محاولا اخراء النحاس قائلا : « فهمت أنه لا توجد في مصر قوة طيران ، ولا منشآت لاصلاح الطائرات ، فيكون وجود مستودع قوات الطيران البريطانية مفيدا لمصر ، لأن هذه القوات مستكملة المعدات وسينقل هذا المستودع من أبي قير الى بور فؤاد ، وستنقل قوات الطيران الموجودة في حلوان ومصر الجديدة الى «المعسكر» بجوار الاسماعيلية ، وعندهم ١٨٠٠ بما في ذلك ٣٠٠ طيار ، ويلاحظ ان معظم قوة الطيران من الميكانيكيين بنسبة ٦ ميكانيكيين الى كل طيار واحد وستكون مدرسة الطيران في أبي صوير كبيرة القائمة لمصر ، اذ يتعلم فيها المصريون الطيران في بلادهم وبنفقات أقل . أما في السويس فنطلب أرضا لنزول الطائرات ، وسنرسل اليها ٥٠ رجلا لميانة المكان . ولن يزيد المجموع كله على ٣٠٠٠ . واني أكرر أن مدرسة أبي صوير مهمة للغاية حتى من الوجهة المصرية » .

على أن النحاس أمر على رايه قائلا : « لا أريد أن أكرر ماقلته بخصوص السويس . أما مسألة مدرسة أبي صوير فهي جديدة ، ومع ذلك فنحن نسلم بها تسهيلا للاتفاق » . وعندئذ رد المستر شوق قائلا : آسف ، لأنني لا أقدر بناء على المشورة الفنية أن أقبل المسئولية التي تقع على عاتقنا بمقتضى المأهنة ، مع العلم بأن العدد الذي يمكن وضعه في الاسماعيلية هو ٥٠٠٠ ، فاذا أردتم الاحتفاظ بالسويس ، فاني أقبل اثباتا لحسن نيتنا وضع جنودنا في جهة البحيرات المرة « ثلوجة » في شمال السويس على بعد ١٥ ميلا ، وهي منطقة لا يقطنها أحد ، وبعبءة عن السويس وعن الجيش المصري . وهذا أقل مايمكن لتوفير الدفاع والسلامة . فأرجو أن تقابلونا في هذه النقطة ، وان تهتموا الفرق بين جيش معتل وجيش حليف » .

ولكن النحاس لم يوافق . واقترح توسيع الأماكن بمعسكر الاسماعيلية الى المحسة وأبي صوير ، حيث توجد معطسة السكة

العديدية ، وفي الشمال الى الحد الضروري • فرد المستر هندرسون :
« اذا وجدت غير مناسبة ، فأعطونا نقطة البحيرات المرة » • فقال
النحاس باشا : « لا تجعل مركزى صعبا • اذا لم تجدوا أرضا صالحة
أعطيككم شرق الاسماعيلية » • قبل المستر هندرسون ذلك مشروطا أن
تكون الأرض « صالحة » (٦٥) • وقد انتهى الأمر بالاتفاق على النص
على أن يكون موضع القوة العسكرية البريطانية « بجوار الاسماعيلية
في المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقة » وعلى أن ينقل لهذا الغرض
مستودع قوة الطيران من أبي قير الى بور فؤاد » (٦٦) • وقد حددت
المذكرة الملحقة المشار اليها آتيا المنطقة المحددة بأنها « التي تمتد من المعسكر
الحالي الواقع في الجهة الشمالية الغربية للاسماعيلية ، بشرط ألا تمتد
من الجهة الغربية الى ما بعد محطة سكة حديد « المحسة » ، وألا
تكون قريبة من الأراضي الزراعية » (٦٧) • وهذه المنطقة اقتسرها
الجانب البريطاني وضمها مشروع المذكرة التي قدمها الى الوفد المصري
تحت اسم « مشروع مذكرة مصرية » وقبلها الوفد المصري في مذكرته
التي قدمها يوم ٥ مايو ١٩٣٠ (٦٨) • وبذلك انتصرت وجهة نظر النحاس
باشا في تركيز القوة العسكرية البريطانية في نقطة واحدة على القنال ،
وليس على طول القنال •

(رابعا) تحرير الجيش المصري من السيطرة البريطانية • وكانت
الفكرة التي طرحها النحاس باشا تقوم على أساس سحب الموظفين
البريطانيين من الجيش المصري ، والغاء وظائف المفتش العام والموظفين
التابعين له » (٦٩) • وهذا الأساس متقدم عما أسفر عنه مشروع محمد
محمود - هندرسون ، والذي كان يتضمن الغاء « اختصاصات » المفتش
العام ومن معه ، دون وظائفهم ، كما ذكرنا • وقد قبل النحاس « الانتفاع
بمشورة بعثة عسكرية بريطانية » ، على ألا تكون لهذه البعثة في مصر
صفة الدوام - على عكس ما نص عليه مشروع محمد محمود -
هندرسون - بل يكون للحكومة المصرية الاستغناء عنها ، وفي هذه

الحالة (الاستثناء) « اذا رأت الحكومة المصرية ضرورة للالتجاء الى مدربين عسكريين أجانب » ، فانها تختارهم من الرعايا البريطانيين (٧٠) .

وكان النحاس قد بادر بذلك حين قدم للمستتر هندرسون يوم ٢ أبريل مشروع الوفد الأول المعدل لمقترحات سنة ١٩٢٩ ، وفيه حذف المادة الثامنة من المقترحات التي تنص على أنه « نظرا لاستحسان الوحدة في التدريب والأساليب بين الجيش المصري والبريطاني، يتعهد ملك مصر بأنه اذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب ، يختارهم من الرعايا البريطانيين » (٧١) . وعندما طلب اليه المستتر هندرسون شرح السبب ، أجاب النحاس قائلا : « السبب في ذلك هو أننا اكتفينا بأن ذكرنا في المذكرة أن الحكومة المصرية ستطلب في مذكرات يتبادلها الطرفان ، وجود بعثة لأجل تعليم وتدريب الجيش المصري . فالحقيقة هي أننا تقلنا هذا النص من المعاهدة ووضعناه في المذكرة ، لأنه اجراء وقفي ، أي أنه سينتهي بانتهاء تعليم وتدريب الجيش المصري بواسطة البعثة العسكرية » .

وعندئذ سأل المستتر هندرسون : « هل تدريب جيش اجراء وقفي ؟ » . فرد مكرم عبيد قائلا : « هذه المسألة ليست مما يدخل عادة في المعاهدات . وقد رأينا أنه من المصلحة أن تشير الى البعثة العسكرية بواسطة تبادل مذكرات » . وعندئذ سأل المستتر هندرسون : اليس هناك مبدءا آخر ينطوي تحت هذا المبدأ ، وهو لا يجوز حتى ولا بعد تدريب الجيش أن يستعان بضباط من جنسية أخرى ؟ أظن أن مسألة علاقة الجيشين مسألة دائمة ؟ » . فأجاب النحاس قائلا : « الواقع أنه بعد تدريب الجيش المصري بواسطة البعثة ، لن نكون في حاجة الى مدربين أجانب . وبناء عليه لا حاجة للنص على ذلك في المعاهدة » . فقال هندرسون : « ألم تتفق على أننا مستعاضون ؟ ألم تتفق على أن

طريقة التدريب ستكون واحدة ؛ فأمل أن التحالف سيكون دائما ، وإن علاقة الجيشين ستكون دائمة . فحب أن نفهم أنه في نهاية المطاف ، إذا لم يكن هناك ضباط من طرفنا فلن يكون هناك ضباط من جنسية أخرى » . فأجاب النحاس : « هذه المسألة ليست مسألة مادة تذكر في المعاهدة . والواقع أننا لن نحتاج بعد انتهاء البعثة من مهمتها إلى مدربين أجانب . المفهوم طبعاً أنا إذا احتجنا إلى شيء من ذلك بعد التدريب والتعليم على الطريقة الإنجليزية، يقع اختيارنا على مدربين من الإنجليز ، ولا داعي للنص على ذلك . أما النص الوارد في المقترحات، فمن شأنه أن يجعل الجيش المصري في شبه تبعية للجيش الإنجليزي . وبهنا أن تكون فكرة استقلاله ظاهرة » .

وعندئذ سأل المستر هندرسون عما إذا قبل هو نقل ذلك إلى المذكرات ، هل يذكر الوفد في مذكرته أنه عند نهاية مدة التدريب لن تستخدم مصر ضباطاً أجانب آخرين لهذا الغرض في أي وقت آخر؟ فأجاب النحاس بأن الوفد لا يرى حاجة للنص على ذلك . ولكن « أن ظهر أن ذلك ضروري ، فلا يجوزنا أن نصل إلى صيغة » . على أن هذا الرد لم يعجب المستر توم شو واللورد طومسون ، فقد رد الأخير: المسألة ليست مسألة كرامة بل مسألة معاهدة . والمطلوب هو ضمان التعاون بين السلطينتين العسكريتين ووحدة المهمات والأسلحة . ومن المستحسن وضع شيء عن ذلك في المعاهدة ، لأن التحالف دائم ، والتعاون بيننا يجب كذلك أن يكون دائما ، ولا يمكن التعاون بغير الاتصال الدائم بين هيتي أركان الحرب » . فرد النحاس قائلاً : « المسألة مسألة تفضيل لا مسألة ضرورة . ونحن نريد تنفيذ المعاهدة بصداقة وإخلاص . ولا حظوا أنه لا يوجد في أية معاهدة بين دولتين ، ما يحتم تدريب جيشي الحليفتين على طريقة واحدة ، ولكن يستحسن ذلك . فنتركه للتنفيذ العملي ، ولنبق في حدود المعاهدات التي تعمل بين حليف وحليف » . ولكن المستر هندرسون أبدى تخوفه من التسايب

التي سترتب على نقل هذا الضمان من المعاهدة الى المذكرات ، حيث
« سيكون مثارا لأسئلة كثيرة في البرلمان، وسيفسر بأننا تنازلنا عن شيء
جديد . فاذا كنا متفقين على المبدأ، فلماذا تظنون لنا صعوبات ؟ » .
فرد النحاس قائلا : « ليست هناك صعوبة ، لأن الرد على مثل هذه
الاسئلة يكون بأن المسألة موضوعة على سبيل الاستحسان . وهي
بهذه المثابة توضع في مذكرة ، ولا يصح أن توضع في معاهدة . وهذه
مسألة خاصة بوضع الاقتراحات في شكل معاهدة . فكما أنه لا يمكن
أن يقال : لماذا وضعت هذا النص في الأول وهذا في الآخر ، كذلك
لا يصح أن يقال : لماذا وضعت هذا النص في المعاهدة وهذا في
المذكرات . ونكرر أنه ليس هناك أي معاهدة فيها نص كهذا ، فوضع
هذا النص في المعاهدة يجعل الناس عندنا يظنون أن هناك تبعية من
جيشنا لجيشكم . والمسألة أننا نريد معاهدة بين حليفين ذوي سيادة
ومتساويين في المظهر والواقع » . ولم يملك المستر هندرسون ازاء هذه
الردود المفضحة وهذا الاصرار ، الا أن يعلن تسليمه ، فقال للنحاس :
« اذا اتفقنا على وضع هذه المسألة في المذكرات ، فالتا نهتم اهتماما
كثيرا بالصيغة التي توضع فيها . وبهنا أن نذكر أنه في حالة ما اذا
لحاجت مصر الى مدرسين ، فانهم يكونون بريطانيين » . وقد أجاب
النحاس بأنه ليس لدى الوفد مانع من ذكر ذلك في المذكرات (٧٢) .
وعلى ذلك تم نقل النص على البعثة العسكرية البريطانية ، وعلى
المدرسين البريطانيين من المعاهدة الى المذكرات (٧٣) . على أن الجانب
البريطاني لم يشر في المذكرة المطبوعة التي أرفقت بمشروع المعاهدة
تحت عنوان : « مشروع مذكرة مصرية » الى ما نص عليه الوفد
في مذكرته التي قدمها على حق مصر في الاستغناء عن البعثة العسكرية
بمحض ارادتها ، كما أضاف جزءا خاصا بأن الحكومة المصرية لن ترغب
في إرسال بعثات مصرية الا الى انجلترا ، ولم يكن قد تم الاتفاق على
ذلك . فقدم الوفد المصري اعتراضه على هاتين النقطتين (٧٤) . ثم

قدم مشروعا جديدا للمذكرة يوم ٥ مايو ١٩٣٠ نص فيه على أن الاقتناع بمشورة البعثة العسكرية البريطانية سيكون « للمدة التي تراها » الحكومة المصرية ، وحذف منها العبارة الخاصة بقصر ارسال البعثات المصرية على انجلترا وحلها (٧٥) .

(خامسا) كانت النقطة الخامسة التي أراد النحاس تعديلها في مقترحات ١٩٢٩ ، هي التي تتصل بضرورة تماثل الأسلحة والمعدات في كل من القوات البريطانية والمصرية . فقد قبل الوفد مبدأ تماثل الأسلحة ، ولكنه لم يوافق على ضرورة تماثل المعدات . كذلك قبل من مقترحات ١٩٢٩ تعهد الحكومة الانجليزية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد الأسلحة من بريطانيا العظمى كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك .

وقد دافع الأستاذ محمود سليمان غنام عن هذا القبول ، متمثلا بتقرير رفعه قائد الجيش الفرنسي في حارب المكسيك عن الأورطة السودانية المصرية التي أسهمت فيها ، فقد ورد في هذا التقرير أن الأورطة المذكورة « كانت ذات ملابس حسنة ، وسلاح جيد ، وهبة أنيقة ، واستعداد عسكري يثير إعجاب كل من يراها ، إلا أن سلاحها كان يختلف عن أسلحة الجنود الفرنسيين ، فنجم عن ذلك متاعب وعراقيل من جهة الذخيرة ، فوزعت القيادة الفرنسية عليهم أسلحة فرنسية ، وأودعت أسلحتهم المخازن ، ثم أعادتها عند رجوعهم الى مصر » . وأردف الأستاذ غنام قائلا : « ومن البديهي أن الاتفاق على وحدة الأسلحة لا يمنع مصر من حق طبيعي لها ، وهو صنع الذخيرة في مصانع تنشئها داخل بلادها » (٧٦) .

(سادسا) عودة الجيش المصرى الى السودان . وكانت هذه العودة تدخل في إطار خطة النحاس لحل مسألة السودان ، وتقوم على « الاشتراك الفعلى في الإدارة » . وقد أوضح للمستر هندرسون

ان المقترحات الانجليزية نفسها تعترف بالاشتراك الفعلى ، فقد اشير فيها الى ان القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا هى القواعد المستمدة من اتفاقتى ١٨٩٩ ، وهما صريحتان فى ان الادارة التى كانت تنفرد بها مصر فى السودان ، قد اعطى شطر منها الى انجلترا بمقتضى هاتين الاتفاقتين (٧٧) . وعندما سأل المستر هندرسون عما يقصده بعبارة الاشتراك الفعلى فى الادارة ، اجاب بان المقصود بذلك « ان تكون الادارة مؤقتا فى ايدي المصريين والانجليز معا . وهو ما لم تكن نعترف به من قبل . فهذا فى الواقع تساهل منا » . ثم قال ان مصر لم تعترف قط باتفاقتى ١٨٩٩ ، ولم تقبل فى يوم من الايام النتائج التى ترتبت عليها ، وكل ما ترجوه الآن ان يشترك المتعاقدان فى الادارة اشتراكا فعليا الى ان توضع اتفاقات جديدة (٧٨) .

وقد فسر النحاس فى مناسبة اخرى ما يعنيه بخصوص الادارة المشتركة ، فقال انه يجب ان يكون لمصر وكيل مصرى لحاكم السودان وان تكون الوظائف الاخرى موزعة بين المصريين والانجليز على السواء . وعندما اعترض المستر هندرسون بان ذلك سيترتب عليه مضاعفة عدد الموظفين ، مما يستدعى زيادة كبيرة فى المصروفات لا قبل لحكومة السودان بها ، قال النحاس باشا : « انتى آخذ على نفسى من باب التسهيل ، ان ادافع بعد الاتفاق مع زملائى عن ابقاء مبلغ الاعانة السنوية التى تدفع للسودان ، وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه ، والتى يفكر البرلمان دائما فى حذفها ، على ان يصرف من هذا المبلغ على الموظفين المصريين والجيش المصرى الذى يعود الى السودان » (٧٩) . ومعنى ذلك ان النحاس باشا كان يريد عودة الجيش المصرى الى السودان فى حالة افضل مما كان عليها قبل عام ١٩٢٤ .

على ان الجانب البريطانى ابدى معارضة راسخة فى هذه النقطة . فقد كانت خطة بريطانيا فى ذلك الحين ، تقوم على حل قضية مصر على

حساب قضية وحدة وادى النيل • وقد اقترح النحاس باشا أن تصاد بمجرد التصديق على المعاهدة ، الحالة الفعلية الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، ولكن المستر هندرسون أجاب بأنه وزملاءه لا يستطيعون قبول ذلك ، كما لا يستطيعون فيما يختص بعودة الجيش المصرى ، أن يمرضوا شيئا أكثر مما ورد فى المقترحات (وهو أن الحكومة البريطانية تكون مستعدة لأن تبحث بروح العطف اقتراحا باعادة اورطة مصرية الى السودان فى نفس الوقت الذى تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة) (٨٠) • وقد اكشف النحاس - كما كتب بذلك الى زملائه الوزراء فى مصر يوم ١٧ أبريل ١٩٣٠ - أن الانجليز «على نية مبيتة بالآ تشترك مصر فى ادارة السودان ، ولا أن ترسل جيشا اليه » (٨١) وكان على صخرة السودان أن تحطمت مفاوضات النحاس - هندرسون يتضح من ذلك كله ، أن مصطفى النحاس قد أنلح فى زحزحة حكومة العمال لحد بعيد عما عرضته فى مفاوضات محمد محمود - هندرسون • ومع ذلك فإن الوفد نفسه قد تراجع فى هذه المفاوضات عن موقفه عام ١٩٢٤ بقبول الترخيص لبريطانيا بوضع قوة عسكرية بريطانية فى منطقة القتال ، وإن كانت هذه الملاحظة مع ذلك قابلة للجدل •• فقد قرر مكرم عبيد أن سعد زغلول ما كان ليرفض أثناء مفاوضاته مع المستر مكدونالد فى عام ١٩٢٤ بقاء الجنود الانجليزية فى منطقة قناة السويس ، لو كان المستر مكدونالد فى موقف وطيد ، ولم يكن فى ابان أزمة سياسية تطيح به ، واستدل مكرم على ذلك بأن سعد زغلول قد قبل فى مشروعه الذى قدمه الى لجنة ملر سنة ١٩٢٠ وجود نقطة عسكرية بريطانية فى الشاطئ الشرقى لقنال السويس • على أن نقطة الضعف فى دفاع مكرم عبيد ، هى استدلاله بموقف سعد زغلول عام ١٩٢٠ عندما كان الوفد يضم فى صفوفه أعضاء معتدلين من رجال حزب الأمة • لذلك ، فعلى الرغم من تقديرنا للظروف التى جسرت فى ظلها مفاوضات سعد - مكدونالد ، واحتمالات تأثير ذلك على موقف

سعد زغلول ، الا أن ذلك لا ينمى حقيقة أن الحركة الوطنية كانت قد سجلت في هذه النقطة موقفا تراجعت عنه سنة ١٩٣٠ • ومع ذلك يمكن القول أن التقدم القملى الذى أحرزته البلاد على يد مصطفى النحاس فى مسألة النقطة العسكرية ، كان أقصى ما وصلت اليه على يد الوفد ، لأن معاهدة ١٩٣٦ نفسها كانت تمثل تراجعا فى هذه النقطة بالذات •

محتوى الفصل السابع

(١) قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ المتعلقة على مساعدة الصداقة والعلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى ، ملحق رقم ٦ ، وثائق سياسية خاصة بالعلاقات بين ثروت باشا والسيد أوستن كاسبرين من ١٩١٩ .

(٢) نفس المصدر والمكان .

(٣) نفس المصدر من ١٠٠ .

(٤) نفس المصدر ، وثيقة رقم ١ ، للثروع المصري ، المادة السادسة من ١٠٩ - ١١٠ .

(٥) نفس المصدر ، رسالة السيد أوستن كاسبرين الى ثروت باشا بتاريخ ٢٤ نوفمبر

سنة ١٩٢٧ بإبلاغ للثروع النهائي من ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦) انظر المادة ٢٠ من مشروع ثروت باشا ، نفس المصدر من ١٠٩ .

(٧) المادة ٥ من للثروع البريطاني ، نفس المصدر من ١١١ .

(٨) المادة ٥ من للثروع البريطاني ، نفس المصدر والمكان .

(٩) المادة ٦ من للثروع المصري ، نفس المصدر من ١٠٩ .

(١٠) ملاحظات عامة على للثروع البريطاني ، ملحق من مصر ، نفس المصدر من ١١٨ .

(١١) المادة ٦ من للثروع البريطاني ، نفس المصدر من ١١٢ .

(١٢) للثروع البريطاني ، الملحق ، نفس المصدر من ١١٤ .

(١٣) ملاحظات عامة على للثروع البريطاني ، نفس المصدر من ١٢٢ .

(١٤) الفقرة الثانية من ملحق للثروع البريطاني ، نفس المصدر من ١١٤ .

(١٥) ملاحظات عامة ، نفس المصدر من ١٢٣ .

(١٦) الفقرة الثالثة من ملحق للثروع البريطاني ، نفس المصدر من ١١٤ .

(١٧) نفس المصدر .

(١٨) ملحق للثروع البريطاني ، نفس المصدر .

(١٩) للثروع النهائي ، ملحق رقم ١ ، نفس المصدر من ١٢٣ .

(٢٠) وثيقة رقم ١ ، استيضاحات ملحق من مصر ، نفس المصدر من ١٢٥ .

(٢١) للثروع النهائي ، ملحق رقم ١ ، نفس المصدر من ١٢٣ .

(٢٢) وثيقة رقم ١٩ ، مذكرة عن مسألة الضباط البريطانيين المستعظمين بالجيش

المصري ، نفس المصدر من ١١٨ .

(٢٣) وثيقة رقم ٩ ، استيضاحات ، نفس المصدر من ١٢٥ .

(٢٤) وثيقة رقم ١٩ ، مذكرة عن مسألة الضباط البريطانيين ، نفس المصدر من ١١٨ .

(٢٥) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦

(المؤلف العربي - ١٩٦٨) .

(٢٦) وثيقة رقم ٢١ ، من السيد أوستن كاسبرين الى دولة ثروت باشا في ٢٤ فبراير

١٩٢٨ ، نفس المصدر من ١٥١ .

(٢٧) وثيقة رقم ٢٢ من ثروت باشا الى السيد أوستن كاسبرين في ٥ مارس ١٩٢٨ .

نفس المصدر من ١٥١ .

- (٢٨) وثيقة رقم ٢٦ . نفس المصدر من ٤٥١ .
- (٢٩) نفس المصدر من ٤١٤ . ٤٢٢ . ٤٤٦ .
- (٣٠) عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعامة والزعيم من ٢٨٦ . ٢٨٩ .
Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. II, p. 258.
- (٣١) وثيقة رقم ٢٢ . ٢٣ . قانون رقم ٨٠ . ٠٠ الخ . من ٤٥٢ - ٤٥١ .
- (٣٢) Lloyd, op. cit., p. 231.
- (٣٣) Ibid., pp. 229-32, 233.
- (٣٤) قانون رقم ٨٠ . ٠٠ الخ من ٤٠٥ - ٤٠٧ . ٤٢٤ .
- (٣٥) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع السابق .
- (٣٦) قانون رقم ٨٠ . ٠٠ الخ . المشروع للمعدل تمت عنوان : مشروع ب . من ٤٦٨ .
- (٣٧) لمشروع البريطاني . المادة الثالثة . نفس المصدر من ٤٦٥ .
- (٣٨) بيان محمد محمود باشا عن مفاوضات سيف ١٩٢٩ . نفس المصدر من ٤٦١ .
- (٣٩) لمشروع البريطاني . نفس المصدر من ٤٦٥ .
- (٤٠) للذاكرة البريطانية عن الجيش . نفس المصدر من ٤٦٥ . ٤٦٩ .
- (٤١) بيان محمد محمود باشا عن مفاوضات سيف ١٩٢٩ . نفس المصدر من ٤٦٠ .
- ٤٦٢ . ٤٦١ .
- (٤٢) انظر المشروع للمعدل (مشروع ب) . والذاكرة البريطانية عن الجيش . نفس المصدر من ٤٦٨ . ٤٦٩ .
- (٤٣) للذاكرة البريطانية عن الجيش . نفس المصدر من ٤٦٩ .
- (٤٤) للذاكرة البريطانية عن السودان . نفس المصدر من ٤٧٨ .
- (٤٥) للذاكرة البريطانية عن الجيش . نفس المصدر من ٤٧٤ .
- (٤٦) نفس المصدر من ٤٦٨ .
- (٤٧) الأوامر في ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ .
- (٤٨) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور من ٧٠٥ - ٧٠٦ .
- (٤٩) البلاغ في ٢٤ أغسطس ١٩٢٩ .
- (٥٠) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور من ٧١٥ .
- (٥١) نفس المصدر .
- (٥٢) مظهر الجلسة الخامسة يوم ٨ ابريل ، (قانون رقم ٨٠ . ٠٠ الخ) من ٥٣٠-٥٣١ .
- (٥٣) مظهر الجلسة العاشرة في ١٤ و ١٥ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر من ٥٧٠ . ٥٧٣ .
- (٥٤) مظهر الجلسة الحادية عشرة في ١٥ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر من ٥٧٥ - ٥٧٦ .
- (٥٥) مشروع الولد الثاني يوم ٥ مايو ١٩٣٠ . نفس المصدر من ٦٢٥ .
- (٥٦) مشروع المعاملة النهائية ليلة ٨/٧ مايو ١٩٣٠ . نفس المصدر من ٦٥٢ .
- (٥٧) قانون رقم ٨٠ . ٠٠ الخ من ٢٥٧ . ٥٣٥ .
- (٥٨) مشروع معاهدة اتفق عليه في ليلة ٨/٧ مايو سنة ١٩٣٠ فيما بينا بلاد السودان . نفس المصدر من ٦٥٢ .
- (٥٩) مظهر الجلسة الخامسة في ٨ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر من ٥٢٢ - ٥٢٣ .
- (٦٠) مظهر الجلسة الثالثة في ١١ ابريل ١٩٣٠ . نفس المصدر من ٥٥٣ - ٥٥٩ .
- حاشية ١ .

- (٦١) ملخص محادثات خاصة دارت يوم ٨ إبريل ١٩٣٠ بينه وبين هايدلر ، نفس المصدر ص ٥٢٧ .
- (٦٢) مظهر الجلسة الرابعة والخامسة ، نفس المصدر ص ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٢ - ٥٢٥ .
- (٦٣) مظهر الجلسة الثامنة ، نفس المصدر ص ٥٥٥ - ٥٦١ .
- (٦٤) مظهر الجلسة العاشرة ١٤ ، ١٥ إبريل ١٩٣٠ ، وقد ذكر الأستاذ محمود سليمان غنام أن الهدوء عاد بعد تقديم هذا النص من الجانب البريطاني إلى الوفد المصري ، وغربا من بعضهما (انظر محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الإنجليزية ، ودراساتها من الوجهة العملية ص ٢٢٥) وهو غير صحيح ، إذ رفض النحاس باشا هذا النص ، ودارت مناقشات حامية في هذا المسند كما أوردنا في المتن .
- (٦٥) مظهر الجلسة العاشرة ، نفس المصدر ص ٥٧٠ - ٥٧٣ .
- (٦٦) مشروع للمعاهدة النهائي ، نفس المصدر ص ٦٥٢ .
- (٦٧) محمود سليمان غنام : المرجع المذكور ص ٢٢٧ مثلا من مجموعة مباحث المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ١٥٠ .
- (٦٨) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٤١٨ - ٤٢٤ (الطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٥) .
- (٦٩) المذكرة المصرية التي قدمها الفريق المصري يوم ٥ مايو ١٩٣٠ ، انظر أيضا نص المذكرة التي وضعها الفريق البريطاني تبعا لما فهمه من آراء الفريق المصري في المسائل الواردة بها تحت عنوان : « مشروع مذكرة مصرية » ، نفس المصدر ص ٥٧٥ ، ٦٢٨ ، ٥٧٧ .
- (٧٠) المذكرة المصرية عن الجيش المصري التي قدمها الفريق المصري يوم ١٥ إبريل ١٩٣٠ .
- (٧١) انظر مشروع الوفد الأول الذي قدمه يوم الأربعاء ٢ إبريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٠٥ .
- (٧٢) مظهر الجلسة الرابعة في ٧ إبريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٢٢ - ٥٢٥ .
- (٧٣) انظر Draft Egyptian Note فترة ٢ ، وهي من سجل وزارة الخارجية البريطانية ، نفس المصدر ص ٦٠٩ ، انظر أيضا ص ٥٧٧ .
- (٧٤) انظر تطبيق الوفد على المذكرة السائلة الذكر ، نفس المصدر ص ٦١٤ .
- (٧٥) المذكرة المصرية التي قدمها الفريق المصري في يوم ٥ مايو ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٦٢٨ .
- (٧٦) محمود سليمان غنام : المرجع المذكور ص ٢٧٦ .
- (٧٧) مظهر الجلسة الثانية في ٣ إبريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٠٨ .
- (٧٨) حديث المستر هندرسون والنحاس باشا يوم ٣ إبريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٠٩ .
- (٧٩) محادثات خاصة دارت يوم ٨ إبريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٢٨ .
- (٨٠) مظهر الجلسة الثانية عشرة يوم ١٦ إبريل ١٩٣٠ .
- (٨١) خطاب رئيس الوفد إلى زعماء الوزراء بمصر يوم ١٧ إبريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٩٤ .

الفصل الثامن
القصر والجيش
(١٩٣٥-١٩٣٠)

● القصر والجيش

(١٩٣٠ - ١٩٣٥)

انتهت باخفاق المفاوضات بين النحاس باشا والمستر هندرسون في سنة ١٩٣٠ صفحة من تاريخ مصر ، وبدأت صفحة جديدة • وكالمادة دفعت البلاد ثمن هذا الاخفاق ، فقد أطلق الانجليز يد الملك فؤاد في البطش بالحياة النيابية ، فجاء اسماعيل صدقي باشا الى الحكم ليقط دستور ١٩٢٣ ويقيم مكانه دستورا جديدا يعطى الملك فؤاد مزيدا من السلطات والصلاحيات • وشهدت الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٥ أعنف حكم رجعى مر بالبلاد ، وشغلت القوى الوطنية بالمعركة ضد القصر عن المعركة الأساسية ضد الاحتلال فيما يشبه الحرب الاهلية •

ولما كانت مقاليد الحكم قد انتقلت الى يد القوى الأوتوقراطية التى ندين بالولاء للقصر دون الشعب ، وكانت القوى الديموقراطية، وعلى رأسها الوفد ، قد رفضت فى الوقت نفسه دخول الانتخابات على أساس الدستور الجديد ، حتى لا تتيح لصدقى باشا الفرصة للادعاء بأنه يمثل الشعب ، فقد ترب على ذلك أن النضال من أجل

تقوية الجيش قد انتقل الى يد القوى الأوتوقراطية القائمة في الحكم،
والى يد الحزب الوطنى الذى دخل الانتخابات على أساس دستور
صدقى باشا ، وكان يمثل الأقلية المعارضة فى البرلمان .

وفى البداية ، أى فى أوائل عهد صدقى باشا ، نلاحظ أن الاهتمام
بتقوية الجيش كان فاترا من قبل الحكومة . ولكن هذا الاهتمام
اشتد فى عهد عبد الفتاح يحيى باشا الذى خلف صدقى باشا فى سبتمبر
١٩٣٣ ، أى بعد أن انتقل الحكم بصفة مباشرة الى يد القصر . وهذا
الاهتمام من جانب القصر بتقوية الجيش يبدو منطقيا . ذلك أن تقوية
الجيش فى ظل حكم أوتوقراطى يجعله أداة فى يد الحاكم الأوتوقراطى
يزيد به سيطرته وهيمنته على البلاد وعلى القوى الوطنية فيها . ولذلك
رأينا من قبل هذا الاهتمام من جانب عباس الثانى ، كما سوف نراه
من جانب فاروق .

حالة الجيش المصرى فى النصف الأول من الثلاثينيات :

فى ذلك الحين ، كان عدد الجيش المصرى يتناقص شيئا فشيئا .
فقد كان هذا العدد يبلغ ١٢٣٧٧ فى سنة ١٩٣٠ ، فنزّل فى سنة ١٩٣١
الى ١٢٢٩٢ ، ثم الى ١٢٢٦٢ فى سنة ١٩٣٢ ، ثم الى ١٢٢٠٦ فى سنة
١٩٣٣ (١) . ورغم ذلك فإن العدد الذى كان يعمل فى الجندية ، أى
يقول بهام النظام العسكرية الفنى ، كان قلة فى هذا المجموع الضئيل ،
فقد كان هناك جنود كثيرون يعملون فى خدمة الضباط تحت اسم
« مراسلة » ، ولم يكن يزيد عدد الجنود والضباط القائمين بالأعمال
العسكرية على خمسة آلاف (٢) .

وكات ميزانية الجيش فى تناقص مستمر . وقد كان ذلك موضع
ملاحظة اللجنة المالية فى مجلس النواب الوفدى سنة ١٩٣٠
التي كتبت تقول : « ان نظرة عامة فى ميزانية وزارة الحربية سواء

فى هذه السنة ، أو مقارنة بينها وبين السنين الماضية ، تدل على حالة جمود مستمر لا يتناسب مع الرقى الملاحظ فى بقية وزارات الدولة ومصالحها . وقال التقرير « ان مجموع الاعتمادات المطلوبة لوزارة الحرية والبحرية يبلغ ١٩٥ر٨٣ر١٩٨ جنيهًا ، بتخفيض اجمالى قدره ٨٩ر٣٥٠ جنيهًا عن سنة ١٩٢٩ (٣) . ولقد تناقص هذا المبلغ أيضا فى ميزانية ١٩٣١ - ١٩٣٢ فوصل الى ٨٤٦ر٨٥٢ر١٨٥ جنيهًا ، ثم الى ١٥٧ر٨١٨ر١٨ فى ميزانية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ (٤) .

ومع ذلك فلم تكن هذه الميزانية تصرف كلها على الجيش . اذ لم يكن يخصص منها سوى ٧٥٠ ألف جنيه فقط ، بينما كان مثل هذا المبلغ يخصص لقوة الدفاع السودانية ، والباقي يصرف على مصلحة الحدود . وفضلا عن ذلك ، فان مرتبات الضباط الباهظة كانت تلتهم جزءا كبيرا من هذا المبلغ (٥) ، الأمر الذى كان يجعل الميزانية لا تعبر بحال من الأحوال عن حالة الجيش .

والحقيقة أن ميزانية الجيش فى اليونان وتركيا فى ذلك الحين كانت أقل بكثير من ميزانية الجيش فى مصر، بينما كان الجيش اليونانى او التركى يبلغ أضعاف الجيش المصرى . فلم يكن الجيش المصرى يكون حينذاك فرقة واحدة ، لأن الفرقة كانت تتكون من ستة عشر ألفا الى أربعة وعشرين ألفا فى جيوش العالم . وفضلا عن ذلك ، فلم يكن فى الجيش المصرى مدفع « متراليوز » واحد ، فى الوقت الذى كانت هذه المدافع لا يستغنى عنها جيش فى العالم ، حتى انها كانت توجد فى بعض القبائل غير المتحضرة ، لأن « المتراليوز » كان يقوم مقام خمسين جنديا الى سبعين . كذلك فان الطوبجية كادت تكون معدومة فى الجيش المصرى ، اذ لم يكن لديه سوى أربع بطاريات « هاوتزر » تتكون من أربعة مدافع ، منها بطارتان حديثتان وواحدة وصفاها النائب عبد الحميد سميد (٦) بأنها « كانت يجب أن تبقى فى المتحف الانجليزى

لأنها شهدت جميع معارك التاج البريطانى « : • وأما الدبابات ، والسيارات المسلحة ، ومدافع الميدان ، ومدافع الحصار ، ومدافع القلاع ، والمدافع الرمية انطلقت ، والقنابل اليدوية ، والمدافع الرشاشة ، والمدافع المضادة للطائرات - فلم يكن لها أثر فى الجيش المصرى فى ذلك الحين •

وكانت الروح العسكرية فى الشعب قد وصلت الى الحضيض بسبب المهام الصورية للجيش ، وتجرده من الظروف التى تدفع المواطن الى الانخراط فيه • فقد كان ما يزال قائما قانون القرعة الذى كان يقضى بأن يظل الجندى فى الخدمة العسكرية خمس سنوات متوالية، من سن تبدأ من التاسعة عشرة الى الثالثة والعشرين، لا يقضيهما الجندى فى ميدان القتال ، وإنما يقضيهما فى منازل الضباط • الأمر الذى جعل رأى العام المصرى يطالب باستمرار بتخفيض هذه المدة • وقد كتبت الأهرام فى ١١ مارس ١٩٣٥ تشكو من الآثار المدمرة لهذا النظام فقالت : انه من الظلم للجندى المصرى وللأتاج الزراعى أن يظل فى الخدمة العسكرية خمس سنوات متوالية فى وقت الشباب ، فإذا خرج انتهى نفسه قد نسي الزراعة ان كان زارعا ، فهو بين أن يصبح عاطلا أو يحصل على وظيفة قرائش أو جندى بوليس أو سماع ان كان من المجدودين •

لهذا السبب ، كان عدد المتخلفين عن الاقتراع يتزايد باستمرار حتى بلغ ٨٢ر٤٠٨ متخلفا فى سنة ١٩٣٣ • وفى الوقت نفسه ، وبسبب قلة الايدى العاملة ، وعدم حفظ الملفات ، وعدم معاونة رجال البوليس والادارة فى الأقاليم لرجال القرعة ، كانت إيرادات القرعة تتناقص حتى بلغ المعجز الظاهر فيها ١١٢ر٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩٣٤ •

وقد أدى تخلف المواطنين عن الاقتراع الى تناقص عدد الجنود، فى الوقت الذى كان عدد الضباط يزيد • فقد ارتفع عدد الضباط من

٥٦٣ في سنة ١٩٣٠ الى ٥٦٥ سنة ١٩٣٢ ، الى ٥٧٥ سنة ١٩٣٤ . بينما نقص عدد الجنود في نفس الفترة من ١١٨١٤ في سنة ١٩٣٠ الى ١١٧٢٧ في سنة ١٩٣١ الى ١١٦٩٣ في سنة ١٩٣٢ الى ١١٦٣٨ في سنة ١٩٣٣ . وقد طالبت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها عن ميزانية وزارة الحرية « بزيادة عدد عساكر الأورط بما يتناسب مع عدد الضباط » ، اذ تبين لها أن الملازم الثاني أو الأول يقود خمسين جنديا ، مع امكانية قيادته لعدد أكثر من العساكر .

كذلك فإن هذا السبب كان أحد الدوافع التي حلت اللجنة على المطالبة مرة أخرى بادمج مصلحة خفر السواحل في مصلحة الحدود ، بحيث تكونان تابعتين — — هذه المرة — لوزارة الحرية . « فبهذا » — على حد قول اللجنة — « تفتح أبواب العمل لخريجي المدرسة الحربية الذين يخشى من زيادتهم على حاجة الجيش » .

وقد انعكس ذلك في سياسة قبول الطلاب في المدرسة الحربية . فقد قامت سياسة الحكومة في ذلك الحين على ألا تقبل في كل عام الا عددا من الطلبة يتناسب وعدد الوظائف التي ستخلو في الجيش عند موعد تخرجهم . وفي عام ١٩٣٤ كان عدد طلبة المدرسة الحربية يبلغ ٦٠ طالبا فقط ، منهم ٢٢ في الفرقة الأولى ، و ١٨ في الفرقة المتوسطة ، و ١٧ في الفرقة النهائية (٧) .

ومع ذلك ، فمن الطرف أن يقف وزير الحرية والبحرية في وزارة اسماعيل صليبي باشا ، وهو محمد توفيق رفعت باشا ، أمام مجلس النواب ، يتباهى بالجيش في جراحة خارقة وفي عبارات رنانة تعمل كل الزيف ، فيقول : « لقد وصل جيشكم بقوة الله ورعاية صاحب الجلالة قائده الأعلى الملك المفدى الى ما تصبو اليه نفوسكم وترتاح له ضمائرکم ، من جمال ترتيب وكمال تدريب ، بفضل ما أدخل عليه من

التحسينات التي اتبعتها تجارب الحرب العالمية فلتطمئن قلوبكم الى أن
لكم جيشا مجهزا بأحدث المعدات المصرية » :

وقد استقر هذا الكلام محمد حافظ رمضان ، رئيس الحزب
الوطني ، فهاجم الوزير هجوما شديدا قائلا : « ان هذا تصور جميل .
ولكن اذا تكلمنا عن الجيش وقوة الدفاع ، فلا يكون التصوير الجميل
عن طريق الألفاظ والخطابة . قد لا تصدقوني اذا ما قلت لكم ان
الجيش المصرى ليست لديه بطاريات من المدافع الرشاشة، أى من المكسيم
والمترايوز ، وانما لديه ، على ما تحققت بطارتان من المدافع الخشبية
لتدريب الجنود » :

على أن اسماعيل صدقى باشا لم يشأ الا أن ييز وزير حريته فى
الجرأة والتجنى على الحقيقة ، فوقف يدفع عنه قائلا : « انى أصرح من
فوق هذا المنبر مؤيدا ما قاله سعادة زميلى وزير الحرية من أن جيشنا
بلغ من التنظيم والتدريب ما يجعله أهلا وجديرا بسمعة مصر التاريخية
وبتاريخ هذا الجيش العظيم » :

على أن اسماعيل صدقى باشا لم يلبث أن أخذ يناقض نفسه
حين أخذ بهاجم المطالب بتسليح الجيش ، فقد تساءل قائلا : « قال
حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان أن ليس عندنا شيء من
التسليح . خبرونى بربكم : لأى غرض يطلب هذا التسليح » . أفهم
أن تكون هذه دعاية يقصد بها المفاخرة ، أو لتكون مجالا للقول الشيق
المزخرف ، ولكنى لا أرى مطلقا أى مبرر للنظر فى زيادة أسلحة الجيش
أو عده فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه الى الضن بكل قرش لينفق
فى الشؤون العامة التى تهتر اليها البلاد التى تحتاج الى الكثير من
التنقعات » .

ثم قال صدقى باشا : « اننا لم نته بعد مع الجلتر فيما يختص

بالمفاوضات السياسية •• وان هذا التحالف اذا تم هو الذى سيوضح لنا على ضوء استعداد كل من البلدين الى أى مدى نصل بالتسليم بالعدة والمدد اللازمين للجيش • فمن الحكمة أن تنتظر ما تودى اليه المفاوضات فى أمر التحالف بين البلدين قبل أن تتسكلم فى زيادة الجيش (٨) •

على هذا النحو فضع صدقى باشا سياسته التى ترى من العيب تقوية الجيش بينما تحتل بريطانيا مصر ولم تسو القضية الوطنية بعد • وهو فى ذلك يظهر استيعابه الجيد لدرس أزمة الجيش ، وهو أن تحسن أوضاع الجيش المصرى هو أمر يتلو ، ولا يسبق تحصين وضع مصر السياسى • ولذلك لا غرابة اذا كانت الخطوة التالية لصدقى باشا هى الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية •

مطالعات صدقى - سيمون :

وفى الواقع أن الظروف فى مصر فى ذلك الحين ، كانت تهيب لصدقى باشا الفرصة للدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية لحل القضية الوطنية ، وكسب اقتصار سياسى ساحق على خصومه السياسيين • وفى ذلك الحين ، انشق الوفد حول فكرة الوزارة القومية حين قبلها بعض أعضائه ورفضها البعض الآخر ، واتتهى الأمر بخروج الأعضاء المخالفين ، وانقراض الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين وبذلك انشقت المعارضة لصدقى باشا ، دون أن يكون لعنف صدقى باشا فضل فى هذا الانقسام (٩) •

وقد كان صدقى باشا يأمل فى قطع ثمار المفاوضات المفضية التى أجراها النحاس باشا مع المستر هندرسون قبل عام ونصف • فلم يكن صدقى باشا قد نسى تصريح المستر هندرسون باسم حكومته عند فشل المفاوضات بأن « مشروع المعاهدة كما تم الاتفاق عليه سوف يبقى

قائما « (١٠) • ولذلك كتب في المذكرة التي قدمها الى السير جون سيمون وزير خارجية بريطانيا يقول : « ان أغلب المسائل التي ستدور حولها المناقشة — ان لم تكن كلها — قد تم الاتفاق عليها مبدئيا في المفاوضات السابقة ، فاذا أعيد النظر فيها ، فانما يكون ذلك لاستزادة الدقة في تدوينها » (١١) •

وقد فجمت الاتصالات التي أجراها حافظ غنفي باشا في تدير مقابلة بين صدقي باشا والسير جون سيمون في جنيف • وتمت المقابلة فعلا يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ بحضور حافظ غنفي باشا والمستر ايدن الذي كان يشغل حينذاك منصب الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية، وكان موجودا بجنيف لمؤتمر نزع السلاح ، والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون •

على أن السير جون سيمون أوضح لصدقي باشا بصريح العبارة في هذا اللقاء ، انه وان كان يعتقد شخصيا أن مشروع الاتفاق لستى ٢٩ و ٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للمفاوضات المقبلة ، « الا أنه يلوح له » « ان السلطات الفنية عندنا لها بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التي تتخذ لاقامة الجنود • فمن المسلم به أنها ستجلب عن المدن ، ولكن أين تمسك ؟ • وهذه المسألة ما زالت تحتاج الى المناقشات • أما بخصوص السودان ، فيجب في الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالادارة الحالية القائمة في السودان — فاذا سلم بهذا المبدأ فيمكن البحث عن الوسائل التي يستطيع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية في السودان » (١٢) •

وقد كان معنى هذا الكلام أن السياسة البريطانية تريد التراجع فيما قبلت به في مفاوضات النحاس — هنرمون ، من تحديد مكان واحد تمسك فيه القوات البريطانية ، بما ينعكس على المواقع التي يحتلها الجيش المصرى على القتال • هذا ان لم تتجاوز هذه النقطة الى

نقاط أخرى عند اجراء المفاوضات . وقد أجابه صدقي باشا بأنه وإن كان في مركز لا يستطيع فيه أن يبدى ملاحظات تفصيلية على النقطتين اللتين أثارهما الوزير ، « غير أنني لا أريد ترك هذه التحفظات تمر دون أن أصرح فيما يتعلق بالنقطة الأولى (العسكرية) أن مصر لا تستطيع الرجوع الى الوراء في المسائل الأساسية التي اكتسبتها ، وأنه ، كما أتيح لي ذكره فيما تقدم ، لا يجوز إعادة البحث في المسائل التي تم الاتفاق عليها الا لايضاها أو تحسينها ، وأن الحكومة التي أشرف برياستها اليوم والتي يبدعها مقاليد مصر ، لها أكثر الحكومات المصرية رغبة عن قبول أقل مما سبق عرضه على الحكومات الأخرى » (١٣) .

وعلى ذلك يكون تراجع السياسة البريطانية في المسألة العسكرية هو الحصيلة الوحيدة لمعادنات صدقي - سيمون .

الملك فؤاد والجيش

على كل حال ، فلم تلبث وزارة اسماعيل صدقي أن سقطت يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ ، وأخذت القشرة الدستورية التي غلف بها نظامه الأوتوقراطي ، تشقق وتكشف ورامها عن ملكية عانة . فقد وقع اختيار الملك فؤاد على عبد الفتاح يحيى باشا ليكون خلفا لاسماعيل صدقي . وكان هذا عند اختياره رئيسا للوزراء في أوروبا ، فأمر بالرجوع . وفي أثناء عودته كانت الترشيحات لأعضاء وزارته قد تمت على يد زكي الابراشي باشا ، ناظر الخاصة الملكية ، وبالاتفاق مع محمود فهمي القيسي باشا ، وكيل وزارة الداخلية في وزارة صدقي باشا (١٤) . وهكذا أخذ القصر يحكم البلاد حكما مباشرا من خلال وزارة عبد الفتاح يحيى باشا .

ولقد كان في عهد هذه الوزارة أن أخذ الملك فؤاد يبدى اهتماما

واضحاً بالجيش وتقوته ، للاستعانة به في تعزيز حكمه الأوتوقراطي .
ويكشف صليب سامى باشا ، وزير الحرية والبحرية في وزارة
عبد الفتاح يحيى باشا هذا الاهتمام فيقول : « كانت قوات الجيش
محدودة بحكم الاتفاقية المعقودة بين الحكومتين البريطانية والمصرية
(أزمة الجيش) ، وكان الملك فؤاد يرغب في زيادة قسوات الجيش
والسعى في التحلل من قيود هذه الاتفاقية . وقد قال لى الملك مرة
ان هذه هى مهمتى الأولى ، سواء كنت فى وزارة الخارجية أو فى
وزارة الحرية ، وانه يفرضنى فى السعى فيها بهاتين الصفتين » .
كذلك ذكر صليب سامى باشا أن الملك فؤاد استدعاه بعد اسناد وزارة
الحرية والبحرية اليه ، وقال له انه هو الذى اختاره لوزارة الحرية
لأن هذه الوزارة فى الظروف التى تمر بها البلاد بعد مقتل ستاك باشا
أحوج الى رجل سياسى منه الى عسكرى ، « وانه (أى صليب باشا)
لابد أن يعلم أن هذه هى أول مرة يعين فيها قبلى وزيرا للحرية ،
ويجب عليه أن يقدر ذلك كله . ثم أوصاه بأن يصلح علاقة وزارة
الحرية بالانجليز .

وقد عرف صليب سامى فيما بعد من ياوره أن العلاقة بين وزير
الحرية السابق (على جمال الدين) وبين سينكس باشا ، كانت فى
توتر شديد ، وأن الأخير كان يتخذ من توتر هذه العلاقة سبباً
للاستئثار بالسلطة فى الوزارة ، ولا يرجع للوزير فى أمورها الا فى
المسائل المالية التى يختص بها مجلس الوزراء بحكم القانون ، فبدأ
محاولاته بتحسين علاقته بسينكس باشا عن طريق تسليبه جوادين كان
يطمح فى شرائهما بثمان بخص ، كان وزير الحرية السابق
قد وقف فى سبيل بيعهما له . كما عمل على تحسين العلاقة بين رئاسة
الحكومة ودار المندوب السامى عن طريق دعوة المندوب السامى الى

رحلة نيلية على ظهر احدى بواخر الحكومة ، وذلك للتفاوض بشأن
قوة الجيش والتحلل من قيود الاتفاق (١٥) .

وقد تلا ذلك فتح باب الكلام فى مسألة الجيش على النحو الذى
ترويه لنا ، بصورة أفضل ، المراسلات السرية بين المندوب السامى،
السير مايلز لامبسون، والسير جون سيمون، وزير الخارجية البريطانية،
ولكن قبل أن نعرض هذه المراسلات ، ولما كانت تتناول مطالبة الحكومة
المصرية بتقوية سلاح الطيران المصرى ، فلذلك نرى التمهيد لذلك يتبع
نشأة الاهتمام بإنشاء هذا السلاح فى مصر وتطوره .

واهتمام مصر بإنشاء سلاح جوى فى الجيش المصرى يرجع الى
وزارة سعد زغلول - كما رأينا - حين طلب وزير الحربية والبحرية
من وزارة المالية فتح اعتماد بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه لإنشاء هذا السلاح،
ولكن الميزانية لم يظهر بها هذا المبلغ لسبب غير معروف . وقد عاد
الاهتمام بسلاح الطيران فى عهد وزارة الائتلاف وعهد الوزير الوفدى
أحمد محمد خشبة، فى مناخ انحساس لتقوية الجيش الذى أدى الى أزمة
الجيش التى تعرضنا لها . فقد أدرج فى ميزانية ١٩٢٦ - ٢٧ مبلغ
٤٠٠٠ جنيه لنفقات بعثة الطيران . ولكن الأزمة التى وقعت بسبب
الجيش أثرت بالسلب على هذه المسألة ، فلم يصرف هذا المبلغ من
ميزانية تلك السنة ، كما أنه لم يظهر فى ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ، ولا
فى ميزانية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ .

على أنه فى عهد حكومة النحاس الأولى سنة ١٩٢٨ ، دخلت
الوزارة فى مفاوضات مع مدرسة الطيران البريطانية بمصر لتسرين
"ثشبان المصريين على الطيران داخل القطر بدلا من ارسال البعثة . ولهذا
السبب اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب اعادة ادراج مبلغ ال
٤٠٠٠ جنيه فى مشروع الميزانية (١٦) . وقد نصحت المفاوضات ، اذ
التحق فى يوم ٢٦ ابريل ١٩٢٩ بمدرسة الطيران البريطانية بأبى صوير

ثلاثة ضباط أظهروا كلمة أشاد بها رؤسائهم ، واشتركوا فعلا فى حفلة الطيران البريطانية التى أقيمت بمطار مصر الجديدة فى مارس ١٩٣٠ (١٧) . وفى عهد وزارة النحاس باشا الثانية سنة ١٩٣٠ زيد اعتماد بعثات الطيران مبلغ ٤٠٠٠ جنيه فى ميزانية ١٩٣٠ - ٣١ (١٨)

ولم تلبث حكومة صدقى باشا أن أخذت فى انشاء سلاح الطيران فاشتريت خمس طائرات تعليم من طراز « موث » وصلت فى ٢ يونية ١٩٣٢ ، وكونت السرب الأول ، أو سرب التعليم . ثم اشترت الوزارة طائرتين لاستعمالهما فى المواصلات بين وحدات الجيش ، احدهما من طراز « أفرو - ١٠ » ، والأخرى من طراز « ويسكس » . وقد وصلت فى ١٩ يناير ١٩٣٢ وكوتنا السرب الثانى ، وهو سرب المواصلات . ثم اشترت الوزارة أيضا عشر طائرات خدمة عسكرية من طراز « أفرو - ٦٢٦ » . وقد وصلت فى ٧ ديسمبر ١٩٣٣ وكونت سرب الخدمة العسكرية (١٩) .

وفى الوقت نفسه كانت الوزارة قد ارسلت بعثتين الى انجلترا لتعلم فن الطيران . ولما كانت الطائرات تأتى الى مصر مشحونة ولا تأتى طائرة ، فقد جرى تشكيل فى مجلس النواب من جانب نواب الحزب الوطنى فى كفاءة هؤلاء الطيارين . فقد سأل محمد حافظ رمضان وزير الحرية قائلا :

— نحن نسمع أن هناك سلاحا للطيران الحربى ، ولكنى لم أتبين نه أثرا . فأين سلاح الطيران الحربى الذى تكلم عنه سعادة الوزير ؟

فرد صدقى باشا : أتعنى أنه ليس لدينا سلاح طيران ؟
قال حافظ رمضان : انه موجود ولكن الطائرات تشحن بالقطارات ولا تأتى مصر طائرة . ان مملكة العراق ، وميزانيتها لا تقارن بميزانية مصر ، قد تقدم سلاح الطيران الحربى فيها الى درجة أن عاد الطيارون الى بلادهم على أجنحة طائراتهم .

فرد اسماعيل صدقي باشا قائلا : انه قد انتهى تدريب فريق
من الطيارين ، وسيأتون بمشينة الله الى بلادنا طائرين (٢٠) .

وبالفعل ، ففي العام التالي عاد الطيارون المصريون بطائراتهم
العشر التي كوفت سرب الخدمة العسكرية ، ولكن بعد أن منيت مصر
بأول فاجعة طيران في تاريخها يوم ١٩ نوفمبر ١٩٣٣ . فقد كان
الضباب كثيفا في أول الرحلة ، ووقع خلل في محرك الطائرة التي
كان يقودها الطيار فؤاد حجاج ومعه الطيار شهدي دوس ، واضطرا
الى النزول في مكان بين أسلاك الكهرباء مما أدى الى انقلاب الطائرة
واشتعالها ، وقضت على الطيارين المصريين (٢١) . ووصل بقية
زملائهم بطائراتهم في ٧ ديسمبر ١٩٣٣ .

على كل حال ففي مايو ١٩٣٤ كان سلاح الطيران المصري يتكون
من ١٨ من المصريين: ١٦ طيارا، ٢ أركان حرب. كما يوجد به أربعة ضباط
بريطانيين هم: القائمقام بنت بك، مدير سلاح الطيران، والبكباشي كوتيل
قومندان ثاني المطار وقائد سرب التعليم ، والبكباشي وبستر ، المختص
بالتسليح وقائد السرب الجديد ، والبكباشي ستسوكس ، المختص
بالإشراف على المخزن والورش وقائد سرب المواصلات (٢٢) .

ومن ذلك يتبين أن طائرات الخدمة العسكرية لم تكن تتجاوز عشر
طائرات ، الى جانب سرب التعليم وسرب المواصلات . ولما كان صليب
سامي باشا قد أنيط به من قبل الملك فؤاد مهمة تقوية الجيش ، وكان
النواب يطالبون بتقوية سلاح الطيران ، فقد كان ذلك ما دفع الى طلب
إنشاء سرب رابع في سلاح الطيران . ولكن ذلك كان جزءا من خطة
تهدف الى تقوية أسلحة الجيش كلها ، مما أثار ردود فعل متباينة داخل
السلطات البريطانية في مصر وفي إنجلترا ، وحوارا طويلا ظهر فيه
الانقسام في وجهات النظر بخصوص السياسة العامة الواجب اتباعها

أزاء تقوية الجيش المصرى • وهو ما تصوره الوثائق البريطانية الآتية •

فى يوم ٢٢ مايو ١٩٣٤ تسلم السير جون سيمون ، وزير الخارجية البريطانية ، رسالة من السير مايلز لامبسون ، المندوب السامى البريطانى فى مصر ، على النحو الآتى :

« أشرف بالاشارة الى برقيتى رقم ٧٢ فى ٣ مارس والمكاتبات التالية ، بخصوص الطلب الجديد المقدم عن طريق المفتش العام بوزارة الجيش المصرى والسلاح الجوى • وفى هذه الرسالة أقدم بشئ من التفصيل تاريخنا لهذه الطلبات وما تم حولها من تبادل وجهات النظر ، والذي آخر بالضرورة بحث المسألة الأكثر شمولية والمتعلقة بالسياسة التى ينبغى على حكومة صاحب الجلالة اتباعها تجاه الجيش المصرى •

« فى يوم ١٥ فبراير الماضى أبلغنى سبنكس باشا Spinks أن أركان حرب القوات الجوية وقائد سلاح طيران الجيش المصرى ، قد أوصى بشراء عشر طائرات أخرى وثمانية مدافع من طراز «لويس» Lewis لتزويدها بها ••• وقد طلبت الى القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، وإلى قائد القوات الجوية فى الشرق الأوسط ، ابداء رايهما فى هذه التوصية • وكتب اليكم •• بأن أحدا منهما لم يبد اعتراضا على الزيادة المقترحة •

«على أن اللفتات جنرال سيرجون بيرف ستوارت Sir John Burnett Stuart لم يلبث فى خطابه المرفق ببرقيتى رقم ٢٠٧ فى ٣ مارس أن أكد على أنه اذا قدمت فى المستقبل مقترحات مماثلة لتزويد الجيش المصرى وسلاح الطيران بأسلحة أخرى ، فإن الوقت يكون قد حان ليبدى اعتراضه عليها مضطرا ، وذلك ضمانا لتفوق القوات البريطانية فى مصر ، وامكانية الاضطلاع بمسئوليتهم عن الأمن الداخلى • وقد رأى لذلك أن هذه ربما كانت فرصة مناسبة لدعوة الحكومة لاصدار بيان يوضح سياستها تجاه هذه المسألة •

« وفي يوم ٣ مارس ، تلقت صورة من برقية بالشفرة من قائد سلاح الطيران ، وقد أرسلت اليكم صورة منها مع رسالتي رقم ٢١٠ في ٣ مارس ، تبين أن الطلب السالف الذكر بخصوص الطائرات الجديدة اما هو جزء من خطة خمسية تستهدف الوصول بسلاح الطيران في عام ١٩٣٨ الى عشرين طائرة خدمة عسكرية ، مع احتياطي ١٠٠٪ بحيث يصل المجموع الى أربعين طائرة . هذا بالإضافة الى ثلاث طائرات مواصلات ، وست طائرات تدريب مع ست أخرى احتياطية ، بحيث يصل المجموع الى خمس وخمسين طائرة . »

« وقد أشارت هذه البرقية أيضا الى خطاب من وزارة الطيران مؤرخ ٢٥ يناير ١٩٣٣ ، وفيه تعطي موافقتها فيما يبدو على التوسع في سلاح طيران الجيش المصري وزيادة عدده الى ٢٤ طائرة خدمة عسكرية ، مع احتياطي بنسبة ٥٠٪ بحيث يصل المجموع الى ست وثلاثين طائرة خدمة عسكرية . مع أنه لا يوجد في الملفات هنا ما يشير الى أن دار الإقامة قد استشيرت في هذه المسألة ؛

« ولقد أحيلت هذه البرقية الى القائد العام لاستطلاع رايه، ورايت من الأفضل في هذه الظروف أن أقترح عليك ، في برقتي رقم ٧٢ يوم ٣ مارس ، عدم اتخاذ قرار في الموضوع حتى يتم ققص المسألة برمتها . وقد تسلمت يوم ١٥ مارس من القائد العام ردا . . يقرر فيه أنه أيضا لا يعلم شيئا عن أية موافقة سبق اعطاؤها بزيادة سلاح طيران الجيش المصري الى ست وثلاثين طائرة خدمة عسكرية ، ويقول انه يتترض بصفة قاطعة على أية زيادة تتجاوز ما سبق أن وافق عليه ، ما لم يحدث تغير فعال في العلاقات البريطانية المصرية ، ويعاد النظر كلية في سياسة حكومة صاحب الجلالة تجاه القوات المسلحة المصرية . »

« وفي يوم ١٩ مارس تسلمت خطابا آخر من المفتش العام للجيش المصري . . يتعلق باقتراح بزيادة قوات الجيش المصري وتزويده ببعض

الدبابات • وكان المفتش العام قد تمكن من اقناع وزير الحربية بأنه يمكن تحقيق غرض الحكومة المصرية بشكل أفضل عن طريق تزويدها « بصنفين » Sections أو ثلاث من سيارات الدائرية الخفيفة تكون من سبع سيارات ، وتسليح كل صنف بمدفعين « فيكرز » • وقد أحلت هذا الاقتراح الى القائد العام الذي رد بما يفيد أنه يود ، قبل أن يجيب برد مدروس ، أن يعرف السياسة التي تتبعها حكومة صاحب الجلالة تجاه طلبات زيادة الجيش المصرى وسلاح الطيران برمتها • وقد أخبرنى سبنكس باشا فيما بعد بأنه كان هناك اقتراح بزيادة قوة مصلحة الحدود بخمسة « أصناف » من سيارات الدائرية الخفيفة وصنفين من الهجاة •

« ومن ثم فقد أظهر لى سبنكس باشا الرغبة فى الحصول على موافقة حكومة صاحب الجلالة فى أقرب فرصة على الزيادة المقترحة بخصوص الطائرات العشر ، حتى يتسنى الحصول على تصديق البرلمان على الاعتماد الخاص بذلك فى الوقت المناسب ووضع موضع التنفيذ ، وتسليم الطائرات وارسلها الى مصر قبل نهاية شهر سبتمبر • والغرض من ذلك تحاشى سوء الأحوال الجوية ، وتقادى وقوع كارثة كتلك التى لحقت بالطائرات المصرية الجديدة فى الشتاء الماضى • وبناء على ذلك فقد طلبت الى القائد العام الجديد أن يوافقنى بوجهة نظره فى هذا الاقتراح ، منفصلا عن المسألة برمتها ، ونبهته الى أنه قد سبق لسلفه هو ونائبه مارشال الطيران أن أبديا موافقتهما •

« وفى يوم ٢ مايو تسلمت من الكولونيل فوربس Forbes مساعد المفتش العام للجيش المصرى ، محضر اجتماع مجلس الجيش يوم ٢٣ أبريل ، الذى توفقت فيه مسألة الطائرات وسيارات الدائرية والهجاة ، والذى تمت فيه الموافقة على المقترحات ورفعت الى الملك للتصديق • ولما كان سبنكس باشا ، الذى حضر الاجتماع ، قد سافر

عقب ذلك مباشرة الى قبرص لقضاء اجازته التى تستغرق ثلاثة أسابيع،
فلذلك لم أستطع التحقق مما اذا كان قد أوضح لمجلس الجيش أثناء
الاجتماع أنه لم ترد بالفعل أية موافقة من جانب الحكومة البريطانية
على أى من هذه المقترحات . وفى نفس الوقت أخذت الصحف تنشر
بعض الأخبار عن هذه المقترحات .

» وقد علمت من مساعد المفتش العام يوم ٣ مايو أن البعض اقترح
اثارة هاتين المسألتين عند مناقشة ميزانية الجيش فى مجلس النواب
يوم ٧ مايو . ومن ثم فلم أكد أثبت من وجهة نظر القائد العام الجديد
حول الموضوع ، حتى أرسلت اليكم برقيتى رقم ١٢٥ فى ٤ مايو ،
التي طلبت فيها البت بقرار سريع فى مسألة الطائرات العشر ، وأوضحت
الموقف بالنسبة لطلب « الصنفين » من سيارات الدائرية الخفيفة .
وبعد مزيد من المناقشات مع الجنرال وير Wdr جعلنى أفهم أنه سوف
يكون على استعداد للموافقة على زيادة عدد السيارات الخفيفة بشرط
عدم تسليحها بمدافع الماكينة ، وانما تسليح بالبنادق فقط . وقد
أرسلت اليكم بهذه المعلومات فى برقيتى رقم ١٢٧ يوم ٥ مايو .

» وفى نفس الوقت، وكما ذكرت فى نفس البرقية ، فقد طلبت من
فوردبس باشا أن يزور وزير الحربية ، ويبلغه أن دار الإقامة قد لفت
انتباهها الأخبار التى تنشرها الصحف ، وأنه قد سبق أن أوضحنا له
أنه لم ترد بعد أية موافقة على أى مقترح من المقترحين ، وأن دار الإقامة
تدرس المسألة بروح ودية ، ولكنها ترى من الأفضل فى الوقت نفسه
عدم إثارة أى من المقترحين فى البرلمان . وقد تقبل الوزير هذه التبليغات
بطيب خاطر ، ولكنه أوضح أنه يشعر بأنه سوف يكون لزاما عليه أن
يدلى ببعض التصريحات فى البرلمان نظرا لتزايد المطالبة بتقوية الجيش .
على أنه لم يلبث ، بعد أن زاره الكولونيل فوردبس مرة أخرى بناء على

طبي ، أن وافق على أن يحذف من خطته أية اشارة محددة الى
الأعداد .

» وقد عرض تقرير اللجنة المالية عن ميزانية الجيش على البرلمان
يوم ٧ مايو ، وتضمن فيما تضمن اشارة الى اعتزام وزارة العربية شراء
عشر طائرات جديدة مسلحة بالمدافع الرشاشة ، وزيادة قوة مصلحة
الحدود بصنفين من الهجأة وخمسة أصناف من السيارات المسلحة
بالمتراليوز واللاسلكى . ولهذا السبب ، فانه يبدو لى من المحتمل حين
يدلى الوزير ببيانه الذى تأجل الى يوم ١٤ مايو ، أن يتعرض لقدرك كبير
من الأسئلة المهرجة .

» أما بخصوص مشروع الخمس سنوات الخاص بزيادة سلاح
الطيران العربى ، والذي أشرت اليه آتفا ، فانى أتشرف بأن أرفق صورة
من خطاب قائد القوات الجوية بالشرق الأوسط المؤرخ فى ٢١ ابريل
١٩٣٤ ، وفيه يقدم الى صورة من خطاب له الى القائد العام ينقل اليه فيه
تفاصيل المشروع مقترنة بوجهة نظره فيه . ويتضح منه أن « قائد سلاح
الطيران الملكى وقائد القوات الجوية بالجيش المصرى قد كلف بوضع
خطة خمسية للتوسع فى سلاح الطيران ، بحيث تعرض فيما بعد على
المندوب السامى للموافقة » . وان الخطة فى الأصل هى خطة فنية لم
يحاول فيها قائد سلاح الطيران الدخول فى الاعتبارات السياسية أو
المسكرة ذات الصفة الأكثر عمومية ، ولكنه يرى مع ذلك أنه لا يجب
السماح لسلاح الطيران بأن يزيد على سربين من أربع وعشرين طائرة
مزودة بالعتاد الرئيسى ، بحيث يصل المجموع الى ثمانى وأربعين طائرة
مع الاحتياطى . وهو يلق جرس الانذار محذرا من احتمال أن تعتمد
الحكومة الى زيادة عدد الطائرات التى تملكها أو تمولها أو تشرف
عليها للتغلب على القيود المفروضة ، كما حدث فى ألمانيا .

» كذلك أرفق هنا صورة من خطاب القائد العام المؤرخ ٥ مايو ،

وفيه يناقش المسائل التي تثيرها الزيادة المقترحة في سلاح الطيران المصري . ويرى الجنرال وير أنه عند افتراض أن مبرر بقاء الجيش المصري هو الأمن الداخلي ، فإن تسليحه يجب أن يكون مقصورا على ما يتطلبه هذا الغرض . وأنه لذلك قد طلب الى القائد العام لسلاح الطيران بالشرق الأوسط أن يزوده ببيان مدروس عن عدد وطراز الطائرات اللازمة في رأيه لتعاون سلاح الطيران المصري في الجيش المصري في المحافظة على الأمن الداخلي . وقد أبدى القائد العام في الوقت نفسه استعدادا للموافقة على زيادة العشر الطائرات التي سبق أن وافق عليها سلفه . ولكنه أبدى معارضة لآية زيادة جديدة في الطائرات طالما ان سياسة حكومة صاحب الجلالة سوف تظل دون تغيير ، حيث أن ذلك سوف يتطلب زيادة عدد وحدات المركبات المدرعة البريطانية في مصر .

«أما بخصوص الاقتراح الخاص بزيادة ٣٥ سيارة دورية مزودة بالمدافع الرشاشة (أي خمس وحدات) ، فإن الجنرال وير يرى أنه من غير المرغوب فيه استخدام المدافع الرشاشة في حفظ الأمن الداخلي ، اللهم فيما عدا حماية النقط الحيوية . ومن ثم فهو يعارض بقوة أية زيادة أخرى في المدافع الرشاشة يزود بها الجيش المصري . على أنه على أية حال لا يعارض أية زيادة في عدد عربات الدورية الخفيفة بالجيش المصري بشرط عدم تسليحها بالمدافع الرشاشة ، وإنما بالبنادق فقط .

«وقد أخبرني القائد العام أيضا بعد ذلك أنه لن يعترض على الاقتراح الخاص بزيادة « صنفين » من المهجأة . وبالنظر الى رأى الجنرال وير الذي أخطرتم به في برقيتي رقم ١٤٣ في ١٠ مايو ، فاني أميل الى الظن بأنه يوجد الكثير مما يمكن أن يقال في شأن الموافقة على اقتراح زيادة صنفين من المهجأة ، وأيضا في شأن اقتراح زيادة خمسة

أصناف من سيارات الدائرية لا تزود بالمدايع الرشاشة • فاني أعرف ان مصلحة الحدود تلاقى صعوبة كبيرة في التعامل مع المهربين في الجهات المتطرفة في الأراضي المصرية ، وعلى وجه الخصوص على الشاطئ المتاخم للحدود الليبية ، وعلى الخط الفاصل بين السودان ومصر في شرق النيل • وما يدخل في الاعتبار في هذا الصدد حقيقة انه في مشروع الدفاع البريطاني الخاص بالدفاع عن قناة السويس فإن مصلحة الحدود سوف تتغير مع الخط الدفاعي الشامل الذي سيقام على الضفة الشرقية للقناة •

« أما بخصوص الأسلوب الذي تم من خلاله تقديم هذه الطلبات بزيادة الجيش المصري ، والذي يوحى بوجود خلل في نظام العمل ، فقد أرسلت رسالة •• الى مساعد المفتش العام طلبت اياه عرضها على المفتش العام عند عودته •

« ان عدد هذه الطلبات لما يجعل من المرغوب فيه ، كما يشجر الجنرال السير جون بارنيت ستوارت ، أن تعيد حكومة صاحب الجلالة النظر في سياستها تجاه الجيش المصري • واني لأقترح أن أتناول هذه المسألة في برقية تالية » (٢٣) •

انتهى تقرير المندوب السامي • ويستلقت فيه النظر ملاحظتان :

الأولى، ما أشار اليه من اكتشاف خطاب لوزارة الطيران البريطانية في ٢٥ يناير ١٩٣٣ ، تعطى فيه موافقتها على زيادة قوة سلاح الطيران المصري الى ٢٤ طائرة خدمة عسكرية مع احتياطي يبلغ ٥٠ في المائة بحيث يبلغ المجموع ٣٦ طائرة خدمة عسكرية • وهذا الخطاب لا تمام عنه دار المندوب السامي شيئاً ؛ • وهذا يدل على أن وزارة المصرية في عهد صدقي باشا قد اتصلت اتصالاً مباشراً بالحكومة البريطانية في شأن الجيش ، وفي الوقت نفسه فإن وزارة الطيران البريطانية

قد وافقت على زيادة سلاح الطيران المصرى دون الرجوع الى رأى
المندوب السامى .

وقد سببت هذه المسألة قلقا شديدا للمندوب السامى الذى سارع
الى اعادة الأمر الى نصابه . فقد أرسل الى القائم بأعمال المفتش العام
خطابا بخصوص الأسلوب الذى علم به مقترحات زيادة حجم وتسليح
القوات الجوية ومصلحة الحدود ، طلبا للتفسير . على أن التفسير الذى
قدمه المفتش العام لم يكن كافيا ، فيما عدا أنه لم يكن يعرف فيما يبدو أن
مسألة الطائرات الإضافية وعربات الدائرية الخفيفة سوف تعرض فى
اجتماع مجلس الجيش . على أن المندوب السامى لم يلبث أن اتهم
اتمرسة لمناقشة المسألة برمتها مع الجنرال سبنكس يوم ٧ يولية . وكما
كتب الى حكومته ، فانه أشار بشكل عام الى الخلط الذى يبدو أن حدث
فى نظام العمل . وقد رد الجنرال سبنكس شارحا الصعوبات التى
يلاقىها فى معرفة ما يقترح وزير الحرية عمله فى امور من هذا
النوع . وإن كان قد وافق على أية حال على أنه من الأفضل أن يوضح
للوزير أن موافقة حكومة صاحب الجلالة على طلبات لها مثل تلك
الصفة ، يجب أن تأتى عن طريق دار الإقامة . وتعهد بأن يشتمز
فرصة مناسبة ليوضح له هذه النقطة . وقد أشار لامبسون الى أنه
من مصلحة الوزير نفسه فى الحقيقة أن يتبع هذا الأسلوب ، حيث
انه فى حالة ما اذا اعترضت دار الإقامة على خطوة تكون المقترحات
فيها قد وصلت الى مرحلة نهائية ، فإن النتيجة التى سوف تترتب على
ذلك هى أن تفقد الحكومة ماء وجهها . ثم رتب المندوب السامى
عمل لقاء مع المفتش العام كل أسبوعين ، على أمل أن ينتج عن ذلك
مزيد من التعاون بين دار الإقامة وبين المفتش العام (٢٤) .

أما الملاحظة الثانية ، فهى وجود خطة خمسية للوصول بسلاح
الطيران المصرى الى ٥٥ طائرة فى عام ١٩٣٨ ، ولم أعثر على هذه

الخطة في المصادر المصرية ، سواء في تصريحات وزراء الحرية ، أو رؤساء الوزارات أو تقارير اللجان المالية عن ميزانية الجيش في هذه السنوات . فلم يزد تصريح وزير الحرية في هذا الشأن أمام مجلس النواب يوم ٢٠ ابريل ١٩٣٤ أثناء مناقشة تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة الحرية والبحرية عن قوله : « واني آمل متى زالت العوائق المالية أن تزيد الحكومة عدد الطائرات في المستقبل ، بحيث يصير لمصر جيش قوى من أقوى الجيوش » . ولم يرد ذكر هذه الخطة في مذكرات صليب سامي باشا ، الذي كان وزير الحرية في هذه الفترة . ولا أجد تفسيراً لذلك .

على كل حال ، فإن إثارة مسألة تسليح الجيش المصري وزيادة قوته من الجانب المصري ، لم يلبث أن أدى الى إثارة رد فعله التقليدي في الجانب البريطاني ، وهو : من المسئول عن الدفاع عن مصر : الجيش المصري أم الجيش البريطاني ؟ . فإذا كان الجيش المصري مسئولاً عن الدفاع عن البلاد ، فيكون له أن يتقوى لمواجهة هذا الغرض . أما إذا كان الجيش البريطاني هو المسئول ، فإن تقوية الجيش المصري لا تفقد مبررها فصب ، بل انها تصبح خطراً محتملاً على وجود الاحتلال في مصر . ولما كانت الحكومة البريطانية قد احتفظت لنفسها بقتضى تصريح ٢٨ فبراير بحق الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة ، فقد كان ذلك ما دعا الجنرال وير الى أن يثير هذه المسألة في خطابه المؤرخ ٥ مايو الى المندوب السامي حين تساءل : « اذا كان الغرض من وجود الجيش المصري هو الامن الداخلى كما هو مفروض ، فإن تسليحه يجب أن يكون مقصوراً على الوفاء بهذا الغرض » . وقد أبدى موافقه على تزويد الجيش المصري بعشر طائرات جديدة ، لأن هذه الزيادة ، كما هو واضح ، لا تحقق تفوقاً للجيش المصري على جيش

الاحتلال . ولكنه أوضح أنه سوف يترض على أية زيادة جديدة لأن ذلك سوف يتطلب زيادة جيش الاحتلال .

على أن تصف الجنرال وير تبدى في اعتراضه الشديد على زيادة سيارات الدورية المسلحة الا اذا اقتصر هذا التسيح على البنادق فقط دون المدافع الرشاشة ، على أساس أن الأمن الداخلى ليس فى حاجة الى مدافع رشاشة . ومعنى هذا الكلام هو تحويل هذه السيارات الى سيارات نزهة .

على أن دار المندوب السامى لم تشارك الجنرال وير رأيه ، لسبب يتصل بالمصلحة البريطانية . فضلا عن أن هذا الرأى يؤدى تلقائيا الى اشراك قوات الاحتلال فى تحمل مسئولية حفظ الامن الداخلى دون فائدة هامة للاحتلال من ذلك ، فانه يبرز حجة الوطنيين المصريين الذين يهتمون بريطانيا بتعمد بقاء الجيش المصرى فى حالة من العجز والقصور . يضاف الى ذلك أن هذا الرأى لم يكن مما يمكن الدفاع عنه . وكما عبر عن ذلك السير مايلز لامبسون بقوله : « انى أعرف أن مصلحة الحدود تلاقى صحوة كبيرة فى التعامل مع المهربين فى الجهات النائية من الاراضى المصرية ، وعلى وجه الخصوص على الشانين المتاخمين للحدود الليبية وعلى الخط الذى يفصل بين السودان ومصر الى الشرق من النيل » .

من ذلك يتبين وقوع خلاف فى وجهات النظر بين القائد العام للقوات البريطانية فى مصر وبين المندوب السامى حول تقوية الجيش المصرى ، وليس حول مهمته ، على أن الامر الذى اتفقت عليه جميع الاطراف فى ذلك الحين ، هو أن طلبات الاسلحة الجديدة من جانب مصر قد أصبحت تحتم على الحكومة البريطانية اعادة النظر فى سياستها ازاء الجيش المصرى بصفة عامة ، وازاء طلبات الاسلحة

بصفة خاصة ، وهذا ما يوضحه الخطاب التالي من السير مايلز
لامبسون الى السير جون سيمون على النحو الاتي :

« لقد طرحت في رسالتي المرقمة ٤٣٩ في ١٢ مايو الماضي ، ما تم
من تبادل وجهات النظر بين السلطات البريطانية في مصر بخصوص
مقترحات الحكومة المصرية بزيادة قواتها المسلحة . واذا كنت قد
تعمقت في التفاصيل فلانها تعيد في شرح كيف أدى بحث هذه
المقترحات الى اثاره موضوع السياسة العامة التي سوف أناقشها في
هذه الرسالة .

« فعندما جرى الأخذ والرد لأول مرة في موضوع زيادة قوة
وتسليح الجيش المصري من جانبه الاكثر شمولا ، شعرت بالحاجة
الى معالجة الامر بشكل منظم وشامل . وعلى ذلك ، وكخطوة
أولى ، فقد أمرت باعداد مذكرة تستعرض التطورات التي وقعت
بخصوص القوات المصرية منذ تصريح فبراير ١٩٢٢ . وقد اتفقت
هذه المذكرة التي أعدها مستر هوبكنسون Hopkinson
مع وجهات نظر قائد طيران الشرق الاوسط في شأن الحجم المناسب
لسلاح الطيران المصري ، ومع آراء القائد العام السابق والعالى للقوات
البريطانية في مصر والتي ذكرت في رسالتي المشار اليها ، بخصوص
العلاقة بين المقترحات المطالبة للحكومة المصرية من أجل زيادة قواتها
المسلحة وبين السياسة العامة لحكومة صاحب الجلالة تجاه هذه
القوات . وقد اتفقت هذه الآراء على ضرورة إعادة النظر في سياستنا
بفرض تحديدنا تجاه الجيش المصري وسلاح الطيران بصفة عامة
وتجاه طلبات الاسلحة المقدمة من مصر ، كالتائرات والدبابات ومدافع
الماكينه بصفة خاصة .

« وفيما يتصل بسياستنا العامة، فيبدو أنه من المستحسن ألا تتجهج
حكومة صاحب الجلالة موقف السلبية الخالصة والصد تجاه طلبات

زيادة الجيش المصرى وسلاح الطيران . فاذا كنا على قناعة بأننا
لا نزال نستطيع بالقوات التى تحت تصرفنا أن نتعامل مع الجيش
المصرى فى حالة حدوث اضطرابات ، فانى أرى بعض المزايا فى
الموافقة على مثل هذه الطلبات . لأن هذه الموافقة سوف تثبت صفه
الرأى بأن حكومة صاحب الجلالة تسعى عمدا لتعطيل تقدم الجيش
المصرى أو الحيلولة دون بلوغه درجة الكفاءة ، وهى ربة منتشرة
من قبل ولها ما يبررها .

«ومن الناحية الأخرى، فانه فى ظل الظروف الحالية، وفى غياب
اتفاقية شاملة مع الحكومة المصرية تقضى بتعاون فعال بين القوات
البريطانية فى مصر والجيش المصرى فى الدفاع عن مصر ، كذلك التى
تضمنها مشروع الاتفاقية التى اقترحها لدير أوستن تشمبرلن أثناء
أزمة الجيش سنة ١٩٢٧ ، فانه يوجد قدر كبير من الحق فى الشروط
التي قدمها الجنرال فى خطابه المؤرخ ٥ مايو .

« ويلوح لم أن المسألة التى ينبى اتخاذ قرار بشأنها هى : الى أى
مدى ، وباعتبار القوة الحالية للقوات العسكرية والجوية البريطانية
فى مصر ، يمكن لحكومة صاحب الجلالة الموافقة باطمئنان على زيادة
عدد ومعدات الجيش المصرى وسلاح الطيران ؟ . ومن الواضح أن
العامل الحاسم فى الظروف الحالية هو ضرورة الاحتفاظ بتفوق
القوات العسكرية البريطانية فى مصر، وضمان قدرتها على أداء مسؤولياتها
بخصوص الأمن الداخلى فى مصر . فاذا أمكن تحقيق هذا المطلب
الضرورى ، فالى شخصيا سوف أنصح بالاستجابة للطلبات المصرية
فى حدود استطاعتنا .

« وعلى ذلك فانى ساكون سعيدا لو كان فى الامكان موافاتى
ببعض التحديد لسياسة حكومة صاحب الجلالة تجاه مستقبل تطور

الجيش المصرى ، وبصفة خاصة ، تجاه الطلبات التى تقدم فى المستقبل لشراء الطائرات ومدافع الماكينة والدبابات » (٢٥) .

على أن الحكومة البريطانية لم يكن لديها فيما يبدو الرغبة فى تحقيق الشرط الذى اشترطه المندوب السامى للموافقة على تقوية الجيش المصرى ، وهو رفع مقدرة القوات العسكرية البريطانية لضمان تفوقها على هذا الجيش ، ولذلك فقد رفضت الاستجابة للطلبات انصرية .

ويشرح صليب سامى ذلك فيقول ان المستر هوبكنسون ، انكرتير الاول لدار المندوب السامى قد اتصل به وأخبره بأن « الحكومة البريطانية ترى أن الوقت لم يحن بعد لاعادة النظر فى اتفاقية الجيش . وان ليس لديها فى الوقت الحاضر معدات كافية لزيادة أسلحة الجيش المصرى . وانها سوف تنظر الى طلب الحكومة المصرية بعين العطف فى المستقبل القريب . والى ذلك من العبارات السياسية التى لا تقدم ولا تؤخر شيئا فى الموضوع » . وعند ذلك ركز صليب سامى طلباته - كما يقول - على زيادة قوة مصلحة الحدود الى أربعة أضعافها ، على أساس انها لا تدخل فى اتفاقية الجيش ولا تحتاج فى زيادتها الى موافقة الحكومة البريطانية . وقد دافع عن وجهة نظره بأنه قد شاهد بعينه فى سنة ١٩٢٩ عجز سلاح مصلحة الحدود عن مقاومة قوات الحكومة الايطالية فى الحدود الغربية وتمدى هذه القوات على الأراضى المصرية لاسترجاع العرب النازحين اليها . « وليس من المعقول أن تظل قواتنا هناك مقصورة على لوريات نقل مجهزة بمدفع رشاش لمقاومة الدبابات الايطالية ، خاصة وان لايطاليا تطامع فى الأراضى المصرية من الجربة تجاهلها أو أن نلجأ الى غيرنا لحمايتنا منها » . وقال انه ليس ثمة ما يمنع مصر من استيراد السلاح من جهة أخرى ، اذا رفضت الحكومة البريطانية مدها

بها ، لان اشتراط استيراده من بريطانيا ومطابقته لسلحها مقصور
على أسلحة الجيش دون مصلحة الحدود . وانه لا خوف من زيادة
سلح هذه المصلحة حيث أن هذا السلح « كله في يد ضباط
بريطانيين ، وهؤلاء الضباط جميعا يرحبون بهذه الزيادة . فلا محل
لائكار ضرورتها » (٢٦) . وعلى هذا النحو تجاوزت طلبات تسلح
المصرية تحت التعسف البريطاني الى طلبات سلح مصلحة الحدود
توضع في يد ضباطها البريطانيين .

ويقول صليب سامى باشا ان السكرتير الاول أبلغه أن حكومته
توافق على زيادة سلح مصلحة الحدود الى الضعف فورا . وانها
على استعداد لمد الحكومة المصرية بما تقتضيه هذه الزيادة : على أن
ينظر في المستقبل في كل زيادة تطلبها هذه الحكومة على ضوء مقتضى
الاحوال . على أن وزارة عبد الفتاح يحيى باشا لم تلبث أن استقالت
في ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ، وخلفتها وزارة توفيق نسيم باشا ، ولم يكن
صليب سامى وزيرا فيها ، فأسدل الستار على هذا الموضوع الحيوى
الهام (٢٧) .

حواشي الفصل الثامن

(١) حضر الجلسة الخامسة والثلاثين لمجلس النواب يوم ٧ مايو ١٩٣٤ ، تقرير لجنة المالية .

(٢) الأهرام في ١١ مارس ١٩٣٥ .

(٣) طبعة الجلسة الثانية والعشرين لمجلس النواب يوم ١٥ أبريل ١٩٣٠ .

(٤) طبعة الجلسة الخامسة والثلاثين لمجلس النواب يوم ٧ مايو ١٩٣٤ .

(٥) انظر خطاب النائب محمد حافظ وطشان وخطاب النائب الدكتور عبد الحميد

سميد يوم ٢٠ أبريل ١٩٣٢ . حضر الجلسة الثانية والثلاثين .

(٦) نفس المصدر .

(٧) حضر الجلسة الخامسة والثلاثين لمجلس النواب يوم ٧ مايو ١٩٣٤ .

(٨) حضر الجلسة الثانية والثلاثين لمجلس النواب يوم ٢٠ أبريل ١٩٣٢ .

(٩) انظر د . عبد المظيم وطشان : تطوّر الحركة الوطنية في مصر ج ١ ،

ص ٧٥٥ ٧٥٧ .

(١٠) حضر الجلسة الثانية والعشرين للابوضيات النحاس - هندرسون .

(١١) مقالات اسماعيل صدقي - جون سيمون (قانون رقم ٨٠ - ١٠٠ الخ ص ٦٦٣ .

(١٢) نفس المصدر ص ٦٦٤ .

(١٣) نفس المصدر ولكن

(١٤) صليب سامي : ذكريات ١٨٩١ - ١٩٥٢ ص ٢٠٦ .

(١٥) نفس المصدر ص ٢٠٦ - ٢٠٨ .

(١٦) طبعة الجلسة الثانية والعشرين لمجلس النواب يوم ١٥ مايو ١٩٣٨ .

(١٧) طبعة مجلس النواب يوم ٥ مارس ١٩٣٠ .

(١٨) طبعة مجلس النواب يوم ١٥ أبريل ١٩٣٠ .

(١٩) بيانات وزير الحربية والبحرية أمام مجلس النواب يوم ٢٠ أبريل ١٩٣٦ .

تقرير لجنة المالية عن ميزانية الجيش يوم ٧ مايو ١٩٣٤ .

(٢٠) انظر : طبعة مجلس النواب يوم ٢٠ أبريل ١٩٣٢ .

(٢١) تقرير الهلال سنة ١٩٣٤ .

(٢٢) طبعة مجلس النواب يوم ١٧ مايو ١٩٣٤ .

Lampson-Simon, May 12, 1934, No. 439. (٢٣)

Lampson-Simon, June 13, 1934, No. 570. (٢٤)

Lampson-Simon, May 12, 1934, No. 440. (٢٥)

(٢٦) صليب سامي : المرجع المذكور ص ٢١١ - ٢١٣ .

(٢٧) نفس المصدر .

الفصل التاسع
الجلس في ضاحدة ١٩٣٦

كانت هذه هي آخر الجولات بين السياسة المصرية والسياسة البريطانية حول الجيش المصري قبل إبرام معاهدة ١٩٣٦ . وكانت في هذه المرة بين القصر والاحتلال ، وقد انتهت الى نفس النتيجة تقريبا التي انتهت اليها الجولات السابقة . فقد وقعت السياسة البريطانية باصرار في وجه تقوية الجيش المصري على أساسين هامين : الأول أن الجيش المصري ليس مسئولاً عن الدفاع عن مصر ، وإنما هو مسئول فقط عن الأمن الداخلي ، وبالتالي « فإن تزويده بالسلاح يجب أن يكون مقصورا على ما يتطلبه الوفاء بهذا الفرض » .

ثانيا : أنه اذا كان الجيش البريطاني هو المسئول عن الدفاع عن البلاد ، فإن تقوية الجيش المصري لا تفقده مبررها فقط ، بل انها تصبح خطرا محتملا على وجود الاحتلال في مصر .

وهكذا عادت القوى الوطنية الى تذكر الدرس القديم الذي

ما فتئت تلقنه لها السياسة البريطانية باستمرار ، وهو أن تحسين أوضاع الجيش المصرى هو أمر يتلو ، ولا يتقدم ، تحسين وضع مصر السياسى ، وأنه من العبث التفكير فى الاستعانة بالجيش فى تدعيم الاستقلال الذى حصلت عليه البلاد بتصريح ٢٨ فبراير ، وأن لا مفر من معالجة الأساس الذى يتمثل فى تحسين الوضع السياسى أولا ، اذا أريد النهوض بالجيش . وهذا ما أخذت القوى الوطنية تتجه اليه نتيجة التطورات العالمية التى كانت تحدث فى تلك الأثناء .

فى ذلك الحين ، كان الخطر القاشى قد أخذ يرخف من أوروبا على أفريقيا ، بعد أن تفاقت المشكلة الحبشية ، وأخذت إيطاليا توالى ارسال جنودها الى مستعمراتها الافريقية . ولم يلبث الأمر أن عرض على عصبة الأمم ، وبدأ شبح الحرب يمكر الافق . عندئذ أدركت القوى الوطنية الديموقراطية أن هذا الخطر لن يهدد حدود مصر الجنوبية والغربية فحسب ، وإنما سيهدد نظامها السياسى الديموقراطى الذى خاضت من أجله أشد القتال واعتبرته مساويا تماما للاستقلال . وبات الامر يتطلب على الفور الوصول مع بريطانيا الى تسوية تحقق لمصر قدرا كبيرا من الاستقلال من جهة ، وتجنبها التعرض للخطر القاشى من جهة أخرى .

على أنه لا كانت بريطانيا فى ذلك الحين ترى من مصلحتها الدخول فى الحرب العالمية الثانية ، متحررة من أغلال معاهدة تشتل على ما يقيد حريتها فى العمل على أرض مصر . وكانت تسوق الى تكرر تجربة الحرب العالمية الاولى بما جرى فيها من سوق أبناء مصر الى ميدان القتال ، وانتهاب أوقاتها ، وصرف أموالها ، واستخدام ثكناتها وموانئها ومطاراتها ، قهرا وغلابا وقوة واغتصابا - فقد تطلب الامر ، لعمل انجلترا على التراجع عن هذه السياسة والقبول بالدخول فى تسوية مع القوى الوطنية المصرية ، نشوب ثورتين عارمتين فى

مصر في نوفمبر وديسمبر ١٩٣٥ . ووحدت القوى الوطنية صفوفها فيما عرف باسم « الجبهة الوطنية » ، التي ضمت تحت لوائها حزب الوفد وجميع أحزاب الأقلية .

وقد سارعت هذه الجبهة الى توجيه مذكرة الى المندوب السامي في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، أوضحت فيها انه « منذ بدأت الأزمة الدولية التي نشأت عن النزاع بين إيطاليا والحبشة ، ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور الأزمة قد ينتهي بهم الى الاشتراك فيها ، وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بينها . بل لقد اشتركت في هذه الأزمة بالفعل : فقد لبثت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت انجلترا مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ » ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتجهيز كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات ، وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التي تقتضيها الظروف » . لذلك فإن الجبهة ترى أن هذه الأزمة بما جرى فيها من تعاون صادق بين مصر وانجلترا ، « تتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التي انتهت الى تقرير نصوصها بمعاهدة ١٩٣٠ ، باعتبارها معاهدة رضية وانجلترا وصرت بلسان وزرائها انها لا تعدل عنها » ، وباعتبار نصوصها « مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ، ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم » ، « على أن تحل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الودية التي سادت المفاوضات » (١) .

وقد اضطرت انجلترا ازاء هذه الجبهة السياسية المتراصة، والاضطرابات الدامية في مصر، الى التراجع وقبول عقد اتفاق مع مصر، ولكن بشرطين : الاول ، عدم التقييد بنصوص معاهدة ١٩٣٠ ، والثاني ضرورة الاتفاق أولا على النصوص العسكرية في المعاهدة الجديدة

كتمهيد للمفاوضات ، فتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية في « تطبيق الاحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل

ولم يتردد زعماء الجبهة الوطنية في اجابة بريطانيا الى مطلبها باجراء مباحثات تمهيدية لتطبيق الاحكام العسكرية في مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الحالة الجديدة المتغيرة . ولما كان هذا التطبيق في غير مصلحة مصر في هذا الصدد ، فكان الزعماء قد قبلوا مقدما ، في الحقيقة ، ومن قبل أن تبدأ المعادثات ، التراجع في المكاسب التي حققتها مصر في المسألة العسكرية ، وذلك لصالح النضال ضد الخطر الفاشي .

على أنه لما كان السير جون سيمون قد صرح في مباحثاته مع صدقي باشا ، بأن « كل رغبات تيديها انجلترا في بعض المسائل ، فانها تموض مصر عنها في مسائل أخرى » ، فقد كان هذا هو الأساس الذي دارت حوله مفاوضات ١٩٣٦ (٢) .

على كل حال ، ففي هذا الضوء يمكننا عرض وتحليل ما تم اتوصل اليه في مفاوضات ١٩٣٦ بخصوص الجيش المصري عل..
النحو الآتي :

أولا - بالنسبة لتحرير الجيش المصري من السيطرة البريطانية :

كان الاتفاق قد تم في مشروع ١٩٣٠ على نص يقضى « بسحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصري ، والقاء وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له » (٣) . وقد احتفظت معاهدة ١٩٣٦ بهذا النص (٤) الذي يعيد للجيش المصري طابعه الوطنى البحت بعد طول سيطرة أجنبية عليه منذ انشائه . ومع أنه لم ينص في المعاهدة

على موعد انسحاب الموظفين الانجليز ، الا أنه كان واضحا أن هذه الفقرة واجبة التنفيذ على أثر التصديق على المعاهدة (ه) .

وكان النحاس باشا فى مفاوضات ١٩٣٠ قد وافق على «الاتفاق بمشورة بعثة عسكرية بريطانية» ، على أن يكون لمصر حق الاستغناء عنها بمحض ارادتها . على أن الجانب البريطانى أغفل فى مذكرته المطبوعة المرفقة بمشروع المعاهدة تحت عنوان : « مشروع مذكرة مصرية » النص على هذا الحق ، مما أدى الى اعتراض الجانب المصرى على ذلك . وقد تضمنت معاهدة ١٩٣٦ نصا يعطى وجهة النظر المصرية ، يقضى بأن يكون اتّباع مصر بمشورة البعثة العسكرية البريطانية « للمدة التى تراها ضرورة للغرض المذكور » (٦) .

وقد تبين أن عدد الموظفين الانجليز فى خدمة الجيش المصرى وقت المعاهدة يبلغ ٢٧ ضابطا كبيرا ، منهم واحد برتبة فريق هو الفريق سبنكس باشا ، وواحد برتبة لواء هو اللواء فوربس مساعد المفتش العام ، وأحد عشر برتبة ميرالاي ، وستة برتبة قائمقام ، وأربعة برتبة بمباشى ، وأربعة غير عسكريين . وذلك عدا ١٤ صف ضابط ، منهم ٣ فى الجيش ، و ١١ فى الطيران (٧) .

ثانيا - بالنسبة لمسئولية الدفاع عن مصر :

كان الخلاف قد دب بين المفاوض المصرى والمفاوض البريطانى فى مفاوضات ١٩٣٠ حول مسئولية الدفاع عن القناة . فقد كان المفاوض البريطانى يرى أن بريطانيا وحدها هى المسئولة عن الدفاع عن القناة طالما أن الجيش المصرى لم يصبح أهلا لهذه المهمة ، بينما كان المفاوض المصرى يرى أن الدفاع عن القناة انما يقع على عاتق مصر ، وهى « مسئولة أصلية طبيعية » ، وان القوة العسكرية البريطانية مهمتها مساعدة مصر فى هذا الدفاع . وقد تم الاتفاق حيثئذ على نص

يقضى بأن الغرض من وجود القوات البريطانية هو « ضمان الدفاع عن القتال بالتعاون مع القوات المصرية » .

وقد احتفظت معاهدة ١٩٣٦ بهذا النص . فقد ورد في المادة الثامنة أنه الى حين يصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القتال وسلامتها التامة ، يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بأن يضع فى الأراضى المصرية « قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القتال » (٨) .

وكان مشروع ١٩٣٠ قد حدد المكان الذى تمسك فيه القوات البريطانية بجوار الاسماعيلية والجزء الشمالى منها والذى يمتد من المعسكر الى محطة سكة حديد المحسة . ولكن عند اجراء مباحثات صدقى - سيمون أبدى الأخير اعتراضه على هذه النقطة بالذات - كما رأينا - قائلاً ان الفئتين البريطانيتين لهم بعض الطلبات بشأنها . وقد قبل الجانب المصرى فى معاهدة ١٩٣٦ التنازل فى هذه النقطة ، فقد تحددت نقطتان فى منطقة قناة السويس هما نقطة المعسكر ومنطقة جنيفة على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى ، لتمسك فيهما القوات البريطانية ، التى سمح بزيادة عددها بما لا يتجاوز عشرة آلاف ، بعد أن كان الحد الاقصى فى مشروع ١٩٣٠ ثمانية آلاف . على أن تعهد الحكومة المصرية بتشيد الثكنات اللازمة فى هاتين النقطتين لتسحب اليها القوات البريطانية الموجودة فى أنحاء القطر . وتعهدت بريطانيا بالمشاركة فى النفقات بنسبة الربع .

على أنه بالنسبة للوحدات البريطانية المرابطة فى الاسكندرية أو على مقربة منها ، فقد نصت المعاهدة على استمرار بقائها فى مواقعها لمدة ثمانى سنوات (٩) . وذلك بسبب الخطر الايطالى المتوقع من جهة ليبيا .

ثالثا - التزامات مصر العسكرية

لقد حددت المعاهدة الحالات التي تقدم فيها مصر معوتها الى بريطانيا بثلاث حالات :

- ١ - حالة الحرب •
- ٢ - حالة خطر الحرب الداهم •
- ٣ - قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها •

وتعتبر الحالة الأخيرة حالة اضافية جديدة لم تكن موجودة في مشروع ١٩٣٠ الذي كان يشتمل على الحالتين الاوليين فقط • وهي انعكاس لتفاقم الخطر القاشي وتدهور الموقف الدولي وتوقع نشوب حرب عالمية •

اما بالنسبة لحدود هذه المعونة ، فقد نصت المادة السابعة من المعاهدة على أن « تنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر في أن يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات » • ومعنى ذلك أنه ليس فى المعاهدة ما يلزم مصر باعلان الحرب واشتباك الجيش المصرى فى القتال ، اذا تعرضت لاعتداء بسبب حرب تشتبك فيها بريطانيا •

ونظرا لاهمية هذه النقطة ، تبرز الملاحظة التالية ، وهى أن مشروعات المعاهدات المصرية البريطانية جميعها قد تعرضت لحالتين فقط : الاولى ، اشتباك مصر فى حرب ، والثانية ، اشتباك بريطانيا فى حرب • وبالنسبة للحالة الاولى ، فقد قصت هذه المشروعات باشتراك القوات العسكرية البريطانية مع الجيش المصرى فى القتال •

أما الحالة الثانية ، فقد قضت بأن تنحصر معونة مصر في منح التسهيلات والمساعدات داخل حدود الاراضى المصرية .

وقد بدأت المسألة منذ مفاوضات سعد - ملتر ، فقد أفاط مشروع الوفد ، الذى تقدم به للجنة ملتر في ١٧ يولية ١٩٢٠ ، مهمة الدفاع عن قناة السويس بالجيش المصرى ، وجعل مهمة القوة العسكرية البريطانية « مساعدة » الجيش المصرى فى الدفاع . أما فى حالة تعرض بريطانيا لاي تحد من جانب دولة أوروبية ، فتعهد مصر بأن تقدم داخل حدودها جميع ما تحتاجه بريطانيا حرييا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، على أن تحدد شروط أداء هذه المعونة باتفاق خاص . وكانت وجهة نظر سعد زغلول فى هذا الشأن تتمثل فى أمرين : الأول ، أن المحالفة تقتضى تبادل الالتزامات بين الحليفين ، وبالتالي فلا بد من التزامات تتحملها مصر فى حالة اشتباك بريطانيا فى أية حرب ، فى مقابل مساعدة القوة العسكرية البريطانية للجيش المصرى فى الدفاع عن القناة ، والا انقلبت المحالفة إلى حيازة . والثانى ، أن تقتصر معونة مصر لبريطانيا على ما يتفق وامكانياتها كدولة صغيرة ، حتى لا تجد نفسها متورطة فى كل حرب تخوضها بريطانيا . وقد عبر سعد زغلول عن هذا المعنى فى قوله ملتر : « المحالفة تقتضى على الحلفاء بالتزامات متبادلة . ولكن بما انكم اقرباء ونحن ضعفاء ، أتم دولة كبيرة جدا ، فلا يمكن أن تقدم أموالا ورجالا فى كل حرب تلخلونها ، فيجب أن تكون المساعدة التى تقدمها فى زمن الحرب محدودة » (١٠) .

وفى مشروع ثروت الذى قدمه للسيد أوستن تشمبرلن ، فرق هو الآخر بين حالة اشتباك مصر فى الحرب وحالة اشتباك انجلترا فيها . ففى الحالة الأولى نصت المادة الثانية على أنه اذا أصبحت مصر ، على اثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه ، فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها ،

أو عن مصلحة من مصالحها ، تقوم في الحال بريطانيا العظمى
بإنجادها بصفة محارب » . أما في الحالة الثانية ، فقد نصت المادة
الخامسة على أنه « إذا اشتبكت بريطانيا العظمى في حرب ، تقبل
الحكومة المصرية ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس
بحقوق مصر ومصالحها ، أن تبذل لبريطانيا العظمى كل ما فى وسعها
من المساعدة فى حدود أراضيها ، بما فى ذلك استخدام موانئها
ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها » . وقد أخذ المشروع البريطانى
بجوهر هذه المادة ، ولكنه أضاف أن التسهيلات والمساعدات المذكورة
فى حالة اشتباك بريطانيا فى حرب ، « تقتضيها حالة حليفتين مشتبتين
فى حرب » : (١١) .

ولما كان معنى ذلك أن اشتباك بريطانيا فى حرب يستتبعه
اشتباك مصر فى هذه الحرب ، فقد كان ذلك ما دعا ثروت باشا الى
التعليق على هذه الاضافة معترضا ومطالباً المتفاوض البريطانى بتحديد
هذا المعنى . وبالفعل جاء المشروع النهائى خلوا من هذه العبارة (١٢) .
وقد اختفى هذا التمييز بين حالة اشتباك مصر فى حرب وحالة اشتباك
بريطانيا وجعلها فى مادتين منفصلتين ، فى مفاوضات محمد محمود -
هندرسون وفى مفاوضات النحاس هندرسون ثم فى معاهدة ١٩٣٦
ففى مفاوضات محمد محمود - هندرسون تضمن المشروعان المصرى
والبريطانى مادة واحدة تقضى بأنه « اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى
حرب ، فإن الطرف الآخر يبادر حالا لنجدته بصفته حليف ، وبوجه
خاص يقدم صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى
حالة الحرب أو خطر الحرب ، ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدات
فى الاراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانئ ومطاراته
وجميع طرق مواصلاته » (١٣) . وقد أخذ بهذا المضمون مشروع
النحاس هندرسون ثم معاهدة ١٩٣٦ .

على أن هذا التغير فى الصياغة لا يعنى تغييرا فى المضمون ،

لان المادة المذكورة تفرق هي الاخرى بين حالة اشتباك بريطانيا في حرب وبين حالة اشتباك مصر . فعبارة « يقدم صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » (الفخ) في معاهدة ١٩٣٦ - تفيد أن ذلك في حالة اشتباك بريطانيا في الحرب . وفي هذه الحالة تنحصر معونة مصر في التسهيلات المنصوص عنها . أما في حالة اشتباك مصر في حرب فإن ذلك يمرض القناة وطرق مواصلات الامبراطورية البريطانية للخطر ، وهذا يقضى بتدخل القوات العسكرية البريطانية الحليفة الموجودة بمقتضى المحالفة لهذا الغرض ، أى : « لضمان الدفاع عن القناة بالتعاون مع القوات المصرية » .

وعلى ذلك تكون مشروعات المفاوضات المصرية البريطانية ، بتعرضها لحالتين فقط : هما حالة اشتباك مصر في حرب اذا وقع اعتداء على أراضيها ، وحالة اشتباك بريطانيا في الحرب ، قد أغفلت الحالة « المزبوجة » (التى وقعت بالفعل أثناء الحرب العالمية الثانية) ، وهى تعرض مصر لاعتداء على أراضيها بسبب اشتباك بريطانيا في حرب . واذا كان مثل هذا الاغفال معقولا في أدوار المفاوضات السابقة على معاهدة ١٩٣٦ ، فانه غير مفهوم في المفاوضات الاخيرة التى كانت هذه الحالة الثالثة بالذات هى المتوقعة ، وهى حالة اشتباك بريطانيا في حرب مع ايطاليا تؤدي الى تدخل جيوشها على حدود مصر الغربية . وعلى كل حال ، فسوف يكون لهذا الاغفال آثاره الخطيرة فى تحريك الاحداث فى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية .

رابعاً - تسليح الجيش المصرى :

كانت البورجوازية المصرية قد توصلت ، بالنسبة لتسليح الجيش المصرى ، الى صيغة توهمت بها أنها قد وضعت الجانب البريطانى

الاستعماري في الموضع الذي لا يستطيع فيه الاعتراض على تقوية الجيش المصري ، وذلك حين قرنت مسألة جلاء انقوات البريطانية بلوغ الجيش المصري درجة الاهلية اللازمة للدفاع بمفرده عن القناة . ولكن الجانب البريطاني كانت له حيلة التي أفرغت هذه الصيغة من مضمونها . فقد رأينا كيف دب الخلاف بين النحاس باشا والمفاوضين البريطانيين في عام ١٩٣٠ حول جهة الفصل في بلوغ الجيش المصري درجة الاهلية اللازمة . فقد أرادت بريطانيا أن تكون هي جهة الفصل ، بينما أصر النحاس على أن تكون عصبة الامم هي جهة الفصل . وقد استقر الاتفاق على صيغة تقضى بتحكيم عصبة الامم في ذلك ، في اطار المادة الرابعة عشرة من المشروع التي حددت المدة التي يحق لمصر الالتجاء فيها الى عصبة الامم بعد عشرين عاما .

وقد احتفظت معاهدة ١٩٣٦ بهذا النص في المادة الثامنة منها مع تغيير طفيف ، يضيف جواز العرض « على أى شخص أو هيئة للفصل في الخلاف طبقا للاجراءات التي قد يتفق عليها الطرفان » (١٤) . وهذا التغيير لا قيمة له في الواقع ، لانه اشترط اتفاق الطرفين المتعاقدين ، أى موافقة بريطانيا . وبدى أن بريطانيا لا توافق على اجراء لا يتفق مع مصلحتها .

على كل حال ، فان هذه الصيغة التي تقضى بعدم جواز التحكيم قبل عشرين عاما ، تؤدي ، من الناحية الفعلية ، الى ضمان بريطانيا استمرار وجودها العسكري في مصر لمدة لا تقل عن عشرين عاما ، حتى ولو بلغ الجيش المصري بالفعل درجة الاهلية اللازمة للدفاع عن القتال بمفرده وضمان حرية الملاحة فيها .

وفي الحقيقة أن هذا النص كان نصا مائما غامضا يصعب تحديده . فقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم مزود بأحدث الأسلحة ، مما تعجز عنه موارد مصر . وكان الاجدر بالجانب المصري

أن يحمل الجانب البريطاني على الموافقة على نص يقضى بحلّون عشرة آلاف من الجنود المصريين الكاملى المدة ، محل الجنود البريطانيين ، وحذف كلمة « بمفرده » من النص ، وجعل كعالة الجيش المصرى لحماية القناة مقيدة بوصول نجدة الحليف .

ومن الجانب الآخر ، فقد حرص الجانب البريطانى أيضا على افراغ النص الخاص بتسليح الجيش المصرى وتقويته لوصوله الى درجة الاهلية اللازمة للدفاع عن القتال بمفرده ، من مضمونه . وذلك حين اقنع الجانب المصرى بضرورة ألا يختلف طراز اسلحة الجيش المصرى عن الطراز الذى يستعمله الجيش البريطانى ، حتى لا تنشأ متاعب وعراقيل من ناحية الذخيرة والاسلحة حين يفرغ المدد مؤقتا أثناء الحرب ، فيستطيع الجيش المصرى حينئذ أخذ المدد اللازم لاسلحته من جيش الحليفة . ولهذا السبب قبيل النحاس باشا فى مفاوضات ١٩٣٠ مبدأ تماثل الاسلحة ، كما قبل تعهد الحكومة الانجليزية بأن تبذل وسائلها لتسهيل توريد الاسلحة من بريطانيا . كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك . وقد بقى هذا النص فى معاهدة ١٩٣٦ تحت ذريعة أنه « لمصالح الحائفة ونظرا لاضمال ضرورة التعاون فى العمل بين القوات البريطانية والمصرية » (١٥) .

على أنه لما كانت مصلحة بريطانيا فى تعطيل بناء الجيش المصرى مصلحة أساسية ، وذلك لتعطيل الشرط الذى يوجب جلاءها عن الاراضى المصرية ، فكان المفاوض المصرى قد أخضع مسألة تقوية الجيش المصرى لارادة بريطانيا ، كما كان الوضع تماما قبل معاهدة ١٩٣٦ .

وتلك هى السخريّة الحقيقية فى التسوية السياسية وقضوية الجيش برمتها . فلقد رأينا كيف انه فى كل الجولات التى خاضتها البورجوازية المصرية قبل معاهدة ١٩٣٦ لتقوية الجيش المصرى ،

كانت تنتهى الى هذا الدرس ، وهو أن تحسين أوضاع الجيش أمر
يتلو ولا يسبق تحسين وضع مصر السياسى . وقد تحسن وضع مصر
السياسى بما لامجال للشك فيه بمعاهدة ١٩٣٦ ، ولكن هذا التحسن لم يثله
تحسين أوضاع الجيش ، بسبب القيود السالفة الذكر التى وضعتها
السياسة لبريطانية . ومعنى ذلك أن التسوية السياسية لم تل مصر حرية
الارادة الكافية لبناء جيشها كما تريد . وهذا هو الانعكاس الحقيقى
لقيمة الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بمعاهدة ١٩٣٦ . فكما
أوردنا فى أول هذه الدراسة ، فإن كل استقلال لا يرتكز على جيش
يحميه ، هو استقلال مهدد ، وكل وجود سياسى لا يستند الى قوة
عسكرية ، هو وجود علم .

حواشي الفصل التاسع

- (١) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع للذكور من ٧٨٧ - ٧٨٨ .
- (٢) تم التصحيح في مسائل الامتيازات والسودان بصفة رئيسية .
- (٣) انظر نص الذاكرة المصرية في * مايو ١٩٢٠ (الكتاب الأبيض الانجليزى ،
اللقبة المصرية) من ٤٣٤ .
- (٤) انظر نص الذاكرة الثالثة للتبادلة بين مصطفى النحاس بادنا والمستقر أنقولى ايدن
في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، نفس المصدر .
- (٥) محمود سليمان غنام : المرجع للذكور من ٢٧٢ .
- (٦) انظر : الذاكرة الثالثة للتبادلة بين مصطفى النحاس والمستقر ايدن في ٢٦
أغسطس ١٩٣٦ .
- (٧) محمود سليمان غنام : المرجع للذكور من ٢٧٥ .
- (٨) الكتاب الأبيض المصرى ، من ٤٦١ .
- (٩) انظر ملحق المادة الثامنة ، نفس المصدر من ٤٦٢ - ٤٦٨ .
- (١٠) انظر الجزء الخامس بمفاوضات سعد - طنر في هذا الكتاب .
- (١١) انظر نص مطروحي ثروت وأوسسحق كسمبران في الكتاب الأبيض المصرى
من ٢٤٤ - ٢٥١ .
- (١٢) نفس المصدر من ٢٧٢ .
- (١٣) نفس المصدر من ٣٦٣ .
- (١٤) انظر نص المادة في الكتاب الأبيض المصرى من ٤٦٢ .
- (١٥) الفترة الثالثة من الذاكرة الثانية للملحة بمساعدة ١٩٣٦ .

مراجع الكتاب

(أولا) مصادر أصلية

١ - وثائق رسمية :

— أطون سليم ، الدكتور : محيط التراجم ١٨٥٦ - ١٩٥٢ ، المجلد الثاني (للطبعة
الأميرية ١٩٢٥) .

— تقرير السير ألون جوردست عن « المالية والإدارة والحالة العمومية في السودان
سنة ١٩٠٨ » (مطبعة القلم ١٩٠٩) .

— تقرير البكونت كيتشنر عن « المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان
سنة ١٩١٣ » (مطبعة القلم ١٩١٤) .

— تقرير اللورد كرور عن « المالية والإدارة والحالة العمومية في السودان سنة ١٩٠٦ ،
(مطبعة القلم ١٩٠٧) .

— تقرير السير ريجنالد ولجت عن « المالية والإدارة والحالة العمومية في السودان
سنة ١٩٠٦ » (مطبعة القلم ١٩٠٧) .

— الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والقراسيم والأوامر الملكية ، المجلد الأول سنة
١٩٢٥ (للطبعة الأميرية ١٩٢٥) .

— الكتاب الأبيض الإنجليزي ، ترجمة إبراهيم عبد القادر المازني (الطبعة الأولى
١٩٢٢ - القاهرة ، مطبعة سعودى) .

— الكتاب الأبيض الإنجليزي عن معادلات سعد - مكوتاك (نشره محمد إبراهيم
المزبوى في كتابه : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة التكميل) (مطبعة دار الكتب
المصرية ١٩٢٧) .

— الكتاب الأبيض المصري عن : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (للطبعة الأميرية
١٩٥٥) .

— الكتاب الأخضر المصري عن • السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٢ —
(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٥٢) •

— الكتاب الأزرق البريطاني عن مسألة الطب يوم ١٦ يولية ١٩٠٦ (نشرت أجزاء
منه جريدتا اللواء والمزيد سنة ١٩٠٦) •

— لجنة الدستور : مجموعة محاضر اللجنة الطبية (المطبعة الأميرية ١٩٢٤) •

— مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالتوافق على معاهدة الصداقة والتجارة
بين مصر وبريطانيا العظمى (المطبعة الأميرية ١٩٣٧) •

— مجلس النواب • مجموعة مضابط الهيئة النيابية الأولى (مجلدان) •

• مجموعة مضابط الهيئة النيابية الثالثة (٦ مجلدات) •

• مجموعة مضابط الهيئة النيابية الرابعة (مجلدان) •

• مجموعة مضابط الهيئة النيابية الخامسة (٩ مجلدات) •

— مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام : ٥٠ عامًا على
ثورة ١٩١٩ (القاهرة ١٩٦٩) •

— مجموعة الأوراق العلمية والذكريات الصادرة من أول شهر يناير ١٨٩٩ •

مذكرات ومصادر معاصرة :

— أحمد حاتم عرس : نحية الرئيس في عهده • مجموعة خطب سيد زاملول (القاهرة ،
مطبعة سعدي ١٩٢٢) •

— أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن • ج ٢ (مطبعة مصر ١٩٣٦) •

— أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالشورى
الغرامية • الجزء الأول - القاهرة (•

— أحمد لطفي السيد : قصة حياتي (كتاب الهلال • فبراير ١٩٦٢) •

— حسن قنديل • البكباشي : فتح دلفور ١٩١٦ • وثيقة من تاريخ سلطاتها على دمنار
(الاسكندرية ١٩٣٧) •

— صليب سامي : ذكريات • ١٨٩١ - ١٩٥٢ (مطبعة ابن عبد الرحمن بمصر ١٩٥٢) •

— مزون : ضحايا مصر في السودان وخلايا السياسة الانجليزية (الاسكندرية -
١٩٣٥) •

— محمود أبو الفتح : مع الوفد المصري (القاهرة ١٩٢٠) •

• مسألة المصرية والوفد (القاهرة ١٩٢١) •

— مذكرات الامام الشيخ محمد عبده (كتاب الهلال • ابريل ١٩٦١) •

- مذكرات عباس حلمي الثاني (القصرى • مارس - يولية ١٩٥١) •
- مذكرات عرابي • جزئين (كتاب الهلال • فبراير ومارس ١٩٥٣) •
- مذكرتان للمرحومين امير اللواء محمد بانسا كيبب الشاذلى وامير الاسي احمد بك
- ولدت عن اعمال الجيش القصرى فى السودان وماسة خروج منه (الاسكندرية ١٩٣٦) •

٣ - صحف :

- الأهرام ١٩٠٦ ، ١٩١٧ ، ١٩٣٥ •
- البلاغ ١٩٣٥ •
- اللواء ١٩٠٦ •
- القلم ١٩٠٦ ، ١٩٢٤ •
- الوقائع المصرية ١٨٨١ ، ١٨٨٣ •

ثانياً - دراسات

- أحمد حبر : كفاح جيل • تاريخ حركة الفريجين ولطوحها فى السودان (القاهرة دار الشرق ١٩٤٨) •
- أحمد شفيق : حويلات مصر السياسية • تعهد الجزء الاول والثاني (مطبعة شفيق بانسا ١٩٣٦ ، ١٩٣٧) •
- حويلات مصر السياسية • الحولية الاولى ، والثانية • والرابعة (مطبعة شفيق بانسا ١٩٢٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٨) •
- أحمد محمد القادر الجمال • الدكتور : بعوث ودراسات فى القانون الدولى (القاهرة النهضة المصرية ١٩٥٣) •
- البرت شفيق : الدستور القصرى والحكم النيابى فى مصر • وتاريخ ذلك من ١٨٦٦ الى الآن (القاهرة • مطبعة القنصل والمطبع ١٩٢٤) •
- نيبودور روتشنيك : تاريخ المسألة المصرية • ترجمة محمد الحبيب المبادئ ومحمد حسان (القاهرة ١٩٢٣) •
- جمال زكريا قاسم • الدكتور : مؤلف مصر من الحرب الطرابلسية ١٩١١ - ١٩١٤ (سلسلة التاريخية المصرية مجلد ١٣ سنة ١٩٦٧) •
- داود بركات : السودان القصرى ومطامع السياسة البريطانية (المطبعة السلالية بمصر ١٩٢٤) •
- سليم خليل النكاش : مصر للمصريين • الجزء الرابع •
- كيرلى • لفتنانت كولونيل : (الصليبات الحربية فى مصر وفلسطين من الحطس

- ١٩١٥ إلى يولية ١٩١٧ ، ترجمة يوزياني محمد علي فتحي وأحمد الأورفل (القاهرة ١٩١٩) .
- عباس ساطع : مصطفى النحاس ، أو القويعة والتزعيم (القاهرة : مطبعة مصر ١٩٣٦) .
- عبد الرحمن الرافعي : الثورة العراقية والاحتلال الإنجليزي (مطبعة النهضة ١٩٣٧) .
- عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي (مطبعة النهضة ١٩٣٠)
- عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الإخلاص والتضحية ، تاريخ عصر القومي من ١٩٠٨ - ١٩١٩ (القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٤١) .
- عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، بكتل الحركة الوطنية (القاهرة : مطبعة الشرق ١٩٣٩) .
- عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال (القاهرة ١٩٤٢) .
- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ، ج ١ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٧) .
- عبد الرحمن زكي : الجيش المصري في عهد محمد علي باشا الكبير (القاهرة ١٩٣٩) .
- عبد الرحمن زكي : قيادة الجيش المصري الحديث (القاهرة ١٩٤٦) .
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ (القاهرة ، دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : قيادة الثورة العراقية وفكرة السلطنة (الطلبة ، سبتمبر ١٩٧١) .
- عمر طوسون ، الأعم : مصر والسودان (الإسكندرية) .
- محمد رشيد رضا : تاريخ الاستقلال في عهد محمد عبده ، الجزء الأول . مطبعة للنار ١٩٣٠ .
- محمد عبد الله البري ، الدكتور : سياسة الانطلاق الحكومي في مصر ١٨٨٢ - ١٩٤٨ (القاهرة ١٩٤٨) .
- محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : الحكم المصري في السودان (دار الفكر المصري ١٩٤٧) .
- محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : السنوسية دين ودولة (دار الفكر المصري ١٩٤٨) .
- محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : مصر والسودان ١٨٢٠ - ١٨٩٩ (دار المساريف ١٩٥٧) .

- محمد فوزي شكري وآخرون : بناء دولة ، مصر محمد علي (دار الفكر العربي ١٩٤٨) .
- محمد كامل مرسى ، الدكتور : الملكية الفكرية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفرعون إلى الآن (القاهرة ١٩٣٦) .
- محمد مصطفى سلوت ، الدكتور : الاحتلال الإنجليزي وموقف الدول الكبرى تجاه (دار الفكر العربي ١٩٥٢) .
- محمود سليمان غنم : الصحافة المصرية الإنجليزية ودراساتها من الناحية الفنية (القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٦) .
- مصطفى عبد الله بيرو : الفجور في تاريخ لوبيا (الجمعية التاريخية لتاريخي كلية أدب الإسكندرية ١٩٤٧) .
- مكي شبيكة ، الدكتور : السودان عبر القرون (بيروت : دار الثغالة ١٩٦٥) .
- نعيم شابر : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته (١٩٠٣) .
- هنري أليس ميغاليل ، الدكتور : العلاقات الإنجليزية الليبية (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠) .
- وزارة الحربية : الجيش المصري ، الحملات الاستعمارية على مصر في القرن التاسع عشر .
- وزارة الحربية : الجيش المصري ، مجهود مصر العربي ، وضع القائم على أساس أركان حرب محمد إبراهيم (المطبعة الأميرية ١٩٥٢) .
- يعقوب أرنتز : الأحكام الرعية في شأن الأتراك المصريين ، تريب مسيد عون (المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣٠٦) .
- يوسف خليل ، الدكتور : تطور الحركة القومية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٩ ، بحث للدكتوراة مع مطبوع .
- يونان لبيب رزق ، الدكتور : أزمة الطب المعروفة بحادثة طاب سنة ١٩٠٦ (المجلة التاريخية المصرية عدد ١٣ سنة ١٩٦٧) .

وثائق غير منشورة :

- مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية من مصر والسودان ، والمنشورة
بالميكروفيلم بكلية آداب عين شمس .
- Public Record Office, 438, F.O. 407/217.
- J1237/6/16) Egyptian Army.

وثائق منشورة :

- Blue Books, Egypt No. 1882, 1883, 1834, 1914.
- House of Commons Debates, Vol. 179.
- Hurewitz, J.C., The Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II.

مذكرات ومصادر معاصرة :

- Blunt, W.S., Secret History of the English Occupation of Egypt (London 1907).
- Chirol, Sir Valentine, The Egyptian Question (London 1920).
- Cromer, The Earl of, Modern Egypt (London 1911).
- Falladon, Viscount Grey of, Twenty Five Years 1892-1916 (London 1926).
- Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. 1 (London 1933).
- Milner, Sir Alfred, England in Egypt (London 1901).
- Russel Pasha, Sir Thomas, Egyptian Service 1902-1946 (London 1949).
- Storrs, R., Orientations (London 1949).
- Wingate, Major F.R., Mahdism and the Egyptian Sudan (London 1891).

دراسات وتراجم :

- Arthur, George, Life of Lord Kitchener.
- Elgood, Lieut. Col., Egypt and the Army (London 1924).
- ———, The Transit of Egypt (London 1927).
- Hanotaux, G., Histoire de la Nation Egyptienne, tome VII.
- Newmann, G.W., Great Britain in Egypt (London 1928).
- Pritchard, The Sanusi of Cyrenaica (London 1949).
- Royle, Charles, The Egyptian Campaigns 1882-1885.
- Toynbee, Arnold, Survey of International Affairs.
- Wheeler, Harold, The Story of Lord Kitchener (London 1916).
- White, Arthur Silva, The Expansion of Egypt under the Anglo-Egyptian Condominium (London 1899).

من أهم الأعمال العلمية للمؤلف

مؤلفات :

- تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦ .
(دار الكاتب العربي - ١٩٦٨)
- تطور الحركة الوطنية في مصر ، من ١٩٣٧ - ١٩٤٨ (جزأين)
(دار الوطن العربي - بيروت ١٩٧٣)
- الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، من ثورة ٢٣ يوليو الى
أزمة مارس ١٩٥٤
(مكتبة مدبولي ١٩٧٥)
- عبد الناصر وأزمة مارس
(دار روز اليوسف ١٩٧٦)
- الجيش المصري في السياسة ، ١٨٨٢ - ١٩٣٦ .
(الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧)
- الصراع بين الوفد والعرش ، في ضوء الوثائق البريطانية (١٩٣٦ -
١٩٣٩)
(دار روز اليوسف - تحت الطبع)
- صراع الطبقات في مصر ، ١٨٣٧ - ١٩٥٢
(المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت) تحت الطبع

كتب مترجمة :

- تاريخ النهب الاستثماري لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ، تأليف جون
مارلو
(الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٦)

الفهرس

| | |
|-----|--|
| ٢ | تقديم |
| ٧ | مهيمة |
| ٢١ | الفصل الاول : السياسة البريطانية والجيش المصرى |
| ٣٠ | - تصريح الجيش |
| ٣١ | - الجيش الجديد |
| ٣٥ | - الجنود |
| ٣٧ | - البوليس |
| ٣٩ | - تقييم الاجراءات البريطانية بخصوص الجيش المصرى الجديد |
| ٤١ | - الجيش المصرى قبل الاحتلال |
| ٤٧ | - السياسة البريطانية تجاه الجيش المصرى فى السودان |
| ٤٧ | اولا - سياسة عدم التدخل و ابادنة الجيش العربى فى |
| ٤٧ | شيكان |
| ٥٣ | ثانيا - سياسة التدخل ، و ابادنة الجيش المصرى فى |
| ٥٣ | السودان |
| ٦١ | الفصل الثانى : الجيش المصرى فى نيل ارتفاع المد القومى |
| ٦٥ | - عباس الثانى والجيش |
| ٦٦ | - تطور السياسة البريطانية ازاء الجيش المصرى الجديد |
| ٧٣ | - الجيش المصرى بعد استرداد السودان |
| ٧٧ | - تطور السياسة البريطانية ازاء الجيش بعد استرداد |
| ٧٧ | السودان |
| ٨٤ | - الجيش المصرى وحادثة العقبة |
| ٩٠ | - الجيش المصرى والحرب الطرابلسية |
| ١٠١ | الفصل اسانث : الجيش المصرى فى الحرب العالمية الاولى |
| ١٠٣ | - فرض الحماية البريطانية على مصر |
| ١١٤ | - الجيش المصرى فى الجبهة الشرقية |
| ١١٧ | - الجيش المصرى فى الجبهة الغربية |
| ١١٩ | - الجيش المصرى فى الجبهة الجنوبية : فتح دارفور |

١٢٢ - فيلق العمال المصري

١٢٦ الفصل الرابع : الجيش المصري في ثورة ١٩١٩

١٢٢ - الجيش المصري وتأليف الوفد المصري

١٣٥ - الجيش المصري في ثورة ١٩١٩

- الجيش المصري في المفاوضات المصرية البريطانية ٩ يونيو

١٩٢٠ - ٢٨ فبراير ١٩٢٢

١٤٠ - أولا - مفاوضات سعد - ملنر

١٤٣ - ثانيا - مفاوضات عدلي - كيرزون

١٤٦ - ثالثا - تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

١٤٨ - الجيش المصري في الدستور

١٥٤ - برلمان ١٩٢٤ والجيش المصري

١٥٦ - الجيش في مفاوضات سعد - مكثونالد

١٦١ الفصل الخامس : طرد الجيش المصري من السودان

١٦٣ - الجيش المصري في عام ١٩٢٤

١٦٣ - أولا - تكوين وحدات الجيش المصري

١٦٥ - ثانيا - توزيع القوات المصرية في القطر المصري

١٦٧ - ثالثا - توزيع القوات المصرية في السودان

١٦٨ - رابعا - عدد الضباط المصريين والانجليز في الجيش المصري

١٦٨ - خامسا - مراتب الضباط المصريين والانجليز

١٦٩ - سادسا - ملاحظات على الجيش المصري عام ١٩٢٤

١٧١ - دور الجيش المصري في اضطرابات السودان سنة ١٩٢٤

١٧٨ - مقتل السردار والانذار البريطاني في نوفمبر ١٩٢٤

١٨٠ - ابعاد الجيش المصري من السودان

١٩١ الفصل السادس : أزمة الجيش (١٩٢٦ - ١٩٢٧)

- تحويل الجيش المصري - السودان الى قوة الدفاع

١٩٤ - السودانية

٢٠١ - التغييرات الجديدة في قيادة الجيش العليا

٢١٠ - حالة الجيش المصري بعد ابعاده من السودان

٢١٠ - عسكدر الجيش

٢١٢ - تسليح الجيش

٢١٥ - مدارس الجيش

| | | |
|-----|-----------|-------------------------------------|
| ٢١٥ | • • • • | الجيش فى ميزانية المصروفات العسكرية |
| ٢١٨ | • • • • • | التركيب الاجتماعى للجيش |
| ٢٢٠ | • • • • • | - أزمة الجيش |
| ٢٢٠ | • • • • • | برلمان الائتلاف والجيش |
| ٢٢٩ | • • • • • | سياسة وزير الحربية الوفدى |
| ٢٣١ | • • • • • | تدخل المندوب السامى |

الفصل السابع : الجيش المصرى فى المفاوضات المصرية البريطانية

| | | |
|-----|-----------|---|
| ٢٤٥ | • • • • • | ١٩٢٧ - ١٩٣٠ |
| ٢٤٨ | • • • | - الجيش فى مفاوضات ثروت - تشمبرلن |
| ٢٦٥ | • • | - الجيش فى مفاوضات محمد محمود - هندرسون |
| ٢٧٤ | • • • | - الجيش فى مفاوضات النحاس - هندرسون |

الفصل الثامن : القصر والجيش ١٩٣٠ - ١٩٣٥

| | | |
|-----|-----------|---|
| ٣٠١ | • • • • | - حالة الجيش المصرى فى النصف الأول من الثلاثينيات |
| ٣٠٩ | • • • • • | - محادثات صدقى - سيمون |
| ٣١١ | • • • • • | - الملك فؤاد والجيش |

الفصل التاسع : الجيش فى مفاوضات ١٩٣٦

| | | |
|-----|-----------|--------------|
| ٣٣١ | • • • • • | مراجع الكتاب |
| ٣٤٧ | • • • • • | |

محتاج الحب: القصة التي لا تتركك

رقم الإصدار: ١٧٧ / ١٣٦٢
دار الكتب

١ ٧٥٨ ٢٠١ ٩٧٧ ISBN

● هذا الكتاب

الجيش المصري . تمؤسسه مالمه القاهره في مصر البلاد . كان معور صراع طويل ومستم
بين القوى الوطنيه والقوى الاستعماريه والاستبداده . احد على طول تاريخ مصر المعاصر .
والقوى الوطنيه تصارع على المردم من اجل حيلها لغويه والاستبداد في تحرير الاراده
الشعبه . وتحتوي وحمايه الاستقلال الوطني . والتخلص من الاستغلال الاقتصادي
والاجتماعي . والقوى الاستعماريه تسمى جامعه لاجل هذا الجيش ونظمته . هي
تضمن استباب مصالحها الاقتصادية والسياسيه والاستراتيجيه في المنطقه العربيه .
والقوى الاستبداده . مثله في مصر والاستبداده الملكيه حوله . يعمل دائما من اجل
السطر على الجيش لترابط حكمها الاوتوقراطي وطرب القوى الشعبه المظبوطه اذا تحركت
وهذهن هذا الحكم بالخطر .

وصفه المداويه الجاده مخرج هذا الصراع المستمر في ضوء المنهج العلمي للبحث التاريخي
مستخدمة اولى المصادر العلميه واول الوثائق العربيه .

